الملف العراقي

IRAQI FILE

A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Issue No 13 - JANUARY 1993

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق- كانون الثاني ١٩٩٣
رئيس التحرير - د. غسان العطية

العدد ١٣

العراق ... عام ١٩٩٢
عام حزن وخيبة وانتظار

كان عام ١٩٩٢ بالنسبة لشعب العراق عام حزن على الدمار والمعاناة التي يعيشها نتيجة حروب ظالمة لم يستشار بها اصلا، فتقارير المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، السيد ماكس فان ستويل، وتقرير منظمة العفو الدولية،اضافة الى التقارير الطبية الصادرة عن جامعة هارفرد وتلك المنشورة في مجلة الجمعية الطبية البريطانية تشهد على فداحة مأساة الشعب العراقي على صعيد الصحة والغذاء وفقدان الحرية والامان.

كما اتسم عام ١٩٩٢ بالخيبة، فبعد ان توقع شعب العراق قرب الخلاص من الحكم الاستبدادي المطلق، واستهان بالتضحيات بأمل ان ينتهي حكم الطغاة، يجد الشعب العراقي نفسه لا يزال خاضعا لذات السلطة الدكتاتورية التي قادته للدمار دون ان تستفاد من تجربة الحرب فتغير من اسلوبها، بل تشير الاحداث الى استمرار ذات النهج البوليسي. وحتى وعود النظام بالانفتاح والتعددية لم ترى النور.

وتتحمل القيادات العراقية المعارضة بعربها واكرادها جزأ من مسؤولية حالة الاحباط هذه. فالمعارضة العراقية فشلت في تقديم نفسها لشعب العراق وللعالم كبديل ذات صدقية قادر على استلام الحكم وتقديم البديل الديمقراطي التعددي المقبول الذي طالما تاق له شعب العراق. وكان يأمل الكثيرون من ان فداحة المأساة العراقية ستوحد المعارضة ولكن احداث العام الماضي كرست الانقسام الذي اخذ شكلاً مؤسسيا من خلال مؤتمرات ومحاور متناقضة فيما بينها. واذا كان الامل معدوما في وحدة المعارضة فعلى الاقل ان تتوحد القوى ذات المنطلقات الفكرية المشتركة، ومرة اخرى نلاحظ غلبة سمة الاختلاف والتناقض ضمن التيار الواحد.

ان استمرار هذه الحالة ادى الى تمزيق النسيج الوطني العراقي الموحد، وبات احتمال تقسيم العراق حقيقة ممكنة انطلاقا من تسيس الاختلافات العرقية والطائفية للتركيبة السكانية العراقية. واستمرار الوضع الراهن في العراق سوف يصب ويخدم التيار التقسيمي، خاصة وان اكبر قوى المعارضة العراقية هي الحركة القومية الكردية والحركة الاسلامية التي تنطلق من مصلحة طائفة واحدة.

واذا كان الشعب العراقي، نتيجة الارهاب، غير قادر على فرض ارادته فانه تطلع الى دول الجوار للعون والمساعدة، ومرة اخرى اتسمت تجربة السنة الماضية بفشل دول الجوار في الاتفاق والتعاون من اجل حل مقبول يعتمد المصالح المشتركة القائمة على احترام سيادة كل قطر، بل ان البعض منها استخدام الورقة العراقية لاغراض سياسة قصيرة النظر ان لم نقل انانية.

اما على الصعيد الدولي فان الولايات المتحدة، بعد ان باتت العملاق الدولي الاوحد، كان امامها عددا من الخيارات لاسلوب تغيير الحكم في العراق. وهي التدخل العسكري الامريكي المباشر، او اعتماد الدعم للاكراد في الشمال والعرب الشيعة في الجنوب من اجل حل على الطريقة الافغانية يطبق على الحاكم في الوسط. والخيار الثالث هو اعتماد الحصار الاقتصادي والعقوبات من اجل اضعاف النظام وبالتالي اسقاطه عبر انقلاب عسكري او غيره، وهذا ما اختارته ادارة بوش.

ولكن اليوم، بعد فوز الديمقراطيين بالرئاسة الامريكية ينظر الشعب العراقي بقلق الى احتمال اهمال الشأن العراقي وتركه يعاني من البؤس والحصار الاقتصادي مع بقاء الدكتاتورية، باسم سياسة الاحتواء الامريكية، خاصة وان عراق اليوم لم يعد يهدد مصالح الغرب او دول الجوار. ■

اجتماع دمشق للقوى والشخصيات القومية الديمقراطية في العراق

بيان صادر عن الاجتماع الموسع لممثلي القوى والشخصيات القومية الديمقراطية في العراق

عقد ممثلو القوى والشخصيات القومية الديمقراطية في العراق اجتماعا موسعا في دمشق خلال الفترة بين ١٥-١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢. وناقش المجتمعون مجمل الموضوعات والمهام التي طرحتها ورقة العمل المقدمة للاجتماع واقروا التوجهات العامة التي وردت فيها. وقد لاحظ الاجتماع المتغيرات الدولية وتم التوقف عند ظاهرة تشكل النظام الدولي التي ولد انعكاسات سلبية على مجمل القضية العربية والعراقية.

وتم تسليط الضوء على الاوضاع العربية التي تميزت بتراجع النظام الاقليمي العربي، واحلال مبدأ الاعتماد على الاجنبي بدل ترسيخ وتدعيم مفهوم الامن القومي العربي، وساهم هذا التراجع - الى حد بعيد - في تعنت اسرائيل وتمسكها بالاراضي العربية المحتلة على حساب الحق العربي.

وادان المجتمعون مسلسل الحروب والاعتداءات التي قام بها نظام صدام حسين والتي بدأها بحربه العدوانية ضد الجارة المسلمة ايران وبغزوته الجاهلية في ٢ آب ١٩٩٢ ضد الكويت الشقيق التي اساءت الى مبدأ الاخوة والتضامن العربيين، وشكلت ضررا بالغا لهدف الوحدة العربية التي ساهم التيار القومي العربي في العراق مساهمة فعالة في اكسابه مضامينه الشعبية والديمقراطية. وتمنى على الاخوة في الكويت على اخذ المصالح الحيوية للبلدين الشقيقين بنظر الاعتبار.

وعلى الصعيد الداخلي ناقش المجتمعون تأزم الاوضاع وازدياد عزلة النظام الداخلية والعربية والدولية، وتفاقم ازمته الاقتصادية مما اضطره الى تصعيد حملات الارهاب والتصفيات الجسدية ضد القوى الوطنية، وقد استهدف الجنوب ومنطقة الاهوار، وتفنن في ابتكار وسائل القمع والارهاب والابادة ليضيف حلقة جديدة الى مسلسل التهجير والتصفيات، ولم يكن الجيش بعيدا عن هذا المخطط حيث نال نصيبه من التصفيات، وقد اوغل النظام بسياسته القائمة على حرفه عن اهدافه الوطنية في الدفاع عن مصالح البلاد العليا.

ان الاوساط النافذة في النظام الدكتاتوري تتحدث هذه الايام عن ضرورة تصعيد الحملات الارهابية ضد القوى الوطنية بكافة فصائلها تحسبا لتكرار انتفاضة آذار المجيدة. واشاد الاجتماع بصمود القوى القومية والاسلامية وباقي القوى الوطنية في الداخل. وندد اللقاء الموسع بسياسة الحصار والتجويع المتبعة ضد شعبنا العراقي والتي جاءت نتيجة لسياسة النظام الدكتاتوري. فالحروب الداخلية والخارجية التي زج بها البلاد ادت الى استنزاف الاقتصاد وتحطيم البنى التحتية وتكبيل البلاد بالديون وتفشي ظاهرة التضخم، بحيث اصبح المواطن يعجز عن تدبير ابسط مستلزمات حياته اليومية. وقد اصبح طريق اعادة اعمار البلاد ومعالجة المشكلات الاقتصادية مرتبطا باسقاط النظام الدكتاتوري القائم.

واكد الاجتماع عددا من التوجهات ذات الطابع الميداني للتعجيل باسقاط النظام الفاشي وتخليص الشعب العراقي من المآسي والويلات التي يرزح تحت وطئتها اليوم، اذ ان اطالة عمر النظام سوف تزيد من معاناة شعبنا ويسمح للقوى الاجنبية الاستمرار بانتهاك حرمته وسيادته.

وناشد المجتمعون مجلس الامن تطبيق قراره رقم ٦٨٨ المتعلق بوقف القمع فورا وتقديم المساعدات الانسانية للشعب العراقي.

واستعرض المجتمعون الوضع في كردستان العراق وادانوا الحصار الذي تتعرض له المنطقة من قبل نظام بغداد واكدوا على الترابط الاخوي بين العرب والاكراد وعلى شراكتهم في الوطن - واثنى الاجتماع الموسع على التوجهات التي حددها اجتماع القوى القومية بدمشق في منتصف تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام والتي اكدت على الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي. الا ان طرح صيغ محددة من جانب واحد لاتساعد على تمتين وحدة الصف الوطني، كما ان صيغا من هذا النوع تتطلب مؤسسات تمثيلية شعبية للبت بها وهي تخرج عن دائرة اختصاص المعارضة، بل تتطلب قرارا شعبيا حرا، وطالب اللقاء القومي الديمقراطي الاخوة في الجبهة الكردستانية بتنسيق الجهود مع التيار القومي العربي والتيار الاسلامي وكافة الفصائل الوطنية باعتبار ان قضية الشعب الكردي هي جزء لا يتجزأ من القضية العراقية وهذا الطريق هو الذي يجنب البلاد اخطار التقسيم التي تقف وراءها القوى الاجنبية المعادية لشعبنا بعربه واكراده وسائر اقلياته القومية.

ان القوى القومية الديمقراطية تسعى من اجل اقامة تحالف وطني عريض يتركز عمله بالاساس في الداخل من اجل اسقاط النظام الدكتاتوري القائم واقامة نظام ديمقراطي تعددي يضمن الحريات العامة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الانسان ويتكفل باعادة اعمار البلاد ويمكن العراق من استعادة دوره العربي. فالتحالف الوطني لايستهدف ايجاد هياكل في الخارج تقع تحت التأثيرات الاجنبية وتتحدث عن خطط وهمية كما حصل في مؤتمر صلاح الدين وقبله مؤتمر فيينا، بل ان المطلوب هو قيام جبهة كفاحية حقيقية تعتمد على قوي الشعب العراقي الفاعلة وبمؤازرة الاشقاء العرب والاصدقاء. وان اي عمل خارج الوطن يجب ان يكرس لخدمة العمل في الداخل.

وطالب المجتمعون باعطاء الحوار القومي الاسلامي اولوية خاصة لان التيار الاسلامي في العراق هو الحليف الطبيعي للتيار القومي العربي وهما تياران اصيلان في المجتمع العراقي والعربي عموما، وعلى التيارين تقع مسؤولية وطنية وقومية واسلامية، وكما اكد الاجتماع تعزيز العلاقات مع الجبهة الكردستانية ومواصلة الحوار معها.

وبصدد العلاقات بين اطراف التيار القومي العربي فقد تم التأكيد على اعطائها الاولوية القصوى واقروا توسيع لجنة العمل القومي لتضم عناصر قومية وديمقراطية اخرى وتسميتها لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي، وتوفير المتطلبات الضرورية للعمل لتحقيق اهداف شعبنا وحركته الوطنية.

لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي (العراق) ١٩٩٢/١٢/١٧ ■

تجمع الوفاق الوطني العراقي يعتذر عن المشاركة في اجتماع القوى والشخصيات القومية في دمشق.

نص الرسالة التي بعث بها التجمع الى الاجتماع الذي عقده في دمشق يومي (١٥-١٦/١٢/١٩٩٢) بعض ممثلي التيار القومي المعارض.

شاركنا في اجتماعات دمشق يومي ١٥/١٤ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي بحثا عن فرصة حقيقية تجعلنا قادرين على بناء نواة صالحة لموقف وطني عراقي يستقطب القوى والاحزاب والشخصيات الوطنية العراقية المؤمنة بالنضال ضد النظام الدكتاتوري على اساس وحدة العراق ارضا وشعبنا. واقامة نظام دستوري بديل يكفل الحريات العامة والحقوق القومية المشروعة ويعيد الى البلاد حريتها وسيادتها الوطنية.

وكانت مشاركتنا تلك ايجابية وفعالة رغم توفر مجموعة من الملاحظات السلبية حول طبيعة الاجتماعات شكلا وموضوعا. وقد حاولنا توجيه هذه الاجتماعات وبما يخدم القضية العراقية قبل اي اعتبار آخر. ويبتعد بنا عن دائرة الاحلام والتمنيات غير الواقعية انطلاقا من حقيقة ان ازمة العراق الراهنة هي ازمة وطنية وليست قومية او اسلامية الخ. . وان حلها لايمكن انجازه الا من خلال مشروع وطني عراقي تكون اداة التنفيذ فيه القوى والشخصيات العراقية القومية والديمقراطية التي تشترك في رؤية سياسية موحدة لطبيعة النظام المقبل بعد الاطاحة بصدام حسين.

واستنادا الى كل هذه الاعتبارات.. فقد تم خلال تلك الاجتماعات الاتفاق على تكريس الجهود لعقد اجتماع موسع آخر في مدة اقصاها شهرين على ان يضم ممثلين عن القوى الوطنية العراقية الرافضة لقرارات مؤتمري فيينا وصلاح الدين، لكنه تبين لنا ان الاجتماع الحالي قد كرس لقوى وشخصيات من التيار القومي وحده.

وبما ان تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي هو حركة ذات طروحات وطنية ديمقراطية فقد وجدنا ان الصيغة الحالية للاجتماع لا تجسد طموحاتنا في حل المعضلة العراقية. . مع عزمنا الاكيد على المشاركة الفعالة في اي حالة مقبلة يجري خلالها توسيع قاعدة المشاركة لتضم القوى والشخصيات الوطنية والقومية والديمقراطية.

وحتى يتم الاتفاق على صيغة جديدة تكفل تمثيلا حقيقيا لجميع قوى الشعب العراقي الوطنية وبما يتناسب مع واقع المشكلة العراقية. فاننا نتمنى لاجتماعكم النجاح والتوفيق في المساهمة بالجهود الوطنية الهادفة الى اسقاط النظام الدكتاتوري.

ننتهز هذه المناسبة لنحيي الشقيقة العزيزة سوريا مثمنين مواقفها المتميزة في دعم نضال شعبنا العراقي على طريق تحقيق مهمة الخلاص الوطني. لندن ١٣/١٢/١٩٩٢

بيان صادر عن المجلس الاعلى للعشائر العراقية

بسم الله الرحمن الرحيم

ياأبناء العراق الغيارى،،

ان الظروف القاسية التي يعيشها أبناء شعبنا في العراق وخاصة أخواننا في الاهوار دعتنا الى بذل كل الامكانيات والجهود للسعي الى اي مبادرة تلوح في الافق فيها تخفيف معاناة شعبنا على أن لايمس ذلك كرامة الشعب وسيادة الوطن ولذلك شارك بعض المدعوين من اعضاء المجلس في اجتماع صلاح الدين وكان الهدف المرجو من هذا الحضور الحفاظ على وحدة صف المعارضة العراقية للخروج بنتائج ايجابية ومشرفة فيها انقاذ للوطن والشعب. ومما يؤسف له حقا ان تلك التصورات المخلصة لم يكن لها حيزا في الاجتماع حيث كان واضحا عند الدخول في اتخاذ القرارات المهمة وهي انبثاق الهيئات والتشكيلات بما فيها تمرير الخطط المرسومة مسبقا وذلك من خلال بعض الاطراف الطارئة على المعارضة العراقية وقد تغيرت الطريقة التي تجري بها ادارة الجلسات. حيث صارت القرارات تفرض وتجانب الروح الديمقراطية التي كان يظهرها البعض مما حدى بممثلينا في ذلك الاجتماع الى الانسحاب قبل التصويت على تلك التشكيلات التي انبثقت.

ولا يفوتنا ان نذكر من ان هنالك شبهات تحيط في هذا الاجتماع ونحن اذ نؤكدها هنا من انها حقيقة واضحة. ولقد تمت بايحاءات معينة هدفها تقسيم العراق وسلب ارادته الحرة الكريمة.

وانطلاقا من ذلك كله ومن مسؤوليتنا التاريخية نحن ابناء العشائر العراقية نعلن عن عدم التزامنا بالنتائج والقرارات التي خرج بها هذا الاجتماع وبذلك ندعو كل المخلصين من التيار الاسلامي والتيار القومي وابناء العشائر للوقوف صفا واحدا وذلك لتشكيل جبهة هدفها تفويت الفرصة على تمرير المخطط الذي يعرض العراق ومستقبله الى خطر التمزق وفقدان السيادة، ناهيك عن تأثيره على وحدة المعارضة العراقية وندعو كافة المخلصين للوقوف بحزم للحفاظ على وحدة العراق وخلاص شعبنا الجريح من ذلك الكابوس الجاثم على صدره. واننا نعاهد شعبنا بأننا سنسخر كل طاقتنا وامكانياتنا من أجل الهدف المنشود.

واخيرا نعلنها صراحة انه لا للتقسيم لا للطائفية ولا للفيدرالية.

دمشق - ٥/١١/١٩٩٢

بيان صادر عن لجنة التنسيق والمتابعة للتيارين الاسلامي والقومي العربي

انعقدت بدمشق ندوة حوار فكري وسياسي بين ممثلين من التيارين الاسلامي والقومي العربي في العراق للفترة من ١٧-١٨/١٢/١٩٩٢، وقد حضرها احزاب وكتل وشخصيات من كلا الجانبين وتداولوا في المشتركات التي تجمع بين التيارين وتوحد جهدهم الوطني وتبادلوا وجهات النظر بالافكار والتصورات التي وردت في اوراق العمل التي قدمها الجانبان وكانت وجهات نظرهما في القضايا الهامة التي تتعلق بالعمل الوطني العراقي واسس ومهام الحوار بين التيارين على درجة كبيرة من الاتفاق.

ولذلك تقرر اختيار لجنة مشتركة دائمة الانعقاد باسم "الجنة التنسيق والمتابعة" لتنهض بمسؤولية مواصلة ومتابعة ما تمخض عن الندوة من تفعيل للمشتركات التي اسفر عنها الحوار، وتعبئة طاقاتهما بما يرفد الجهود والنشاطات السياسية الرامية الى اسقاط النظام الدكتاتوري الفردي الجاثم على صدر عراقنا الحبيب واقامة البديل الذي تجتمع عليه ارادة شعبنا. دمشق ١٨/١٢/١٩٩٢

التيار القومي في المعارضة العراقية

د. موسى الحسيني

ان صدمة الحرب، وما خلفته من ارباك وتخلخل، تغلغلا بعمق في ذات الانسان العربي، وقوى الثورة العربية، وامتدا ليشملا مضامين المفاهيم القومية والوطنية ذاتها، حتى تداخلت الخطوط بين ما هو قومي، وما هو اقليمي او حتى قبلي.

والتيار القومي العربي في العراق، ومنذ تشكيل الدولة العراقية يمتلك قاعدة شعبية عريضة، كانت من القوة بحيث جعلت الكثيرين يرون العراق على انه يمثل حالة بروسيا العرب، وبحيث انها الزمت حتى نوري السعيد، وهو المعروف بارتباطه المطلق بالغرب، ان يتظاهر بالدعوة للشعارات القومية لامتصاص نقمة الشعب على سياساته الانعزالية. ومنذ سقوط النظام الملكي، وباستثناء نظام عبد الكريم قاسم الذي تميز بالانحراف المكشوف عن الاهداف القومية، مما ادى الى تخلخل واضطراب عام ساد الدولة من من شمالها الى جنوبها. فان جميع الانظمة التالية ومنذ ١٩٦٣، جاءت للحكم بدعوى الالتزام بالاهداف القومية، وتأكيد ارتباطات العراق العروبية، وحتى وصول صدام حسين للسلطة واستفراده بها ما كان له ان يتحقق لولا تظاهره بالالتزام بالمبادىء القومية.

وعلى اساس هذه المعايير، وعلى الرغم من سعة القاعدة الشعبية المؤيدة للتوجهات القومية، نجد ان تجمعات قوى المعارضة العراقية في الخارج تتنكر لهذه الحقائق، وتعكس حالة غياب وتغييب للتيار القومي. وتقع مسؤولية ذلك على عاتق القوميين العرب اولا لفشلهم في استيعاب الحالة القومية السائدة في العراق. وعجزهم عن تجاوز الاخطاء التي رافقت العمل القومي والنهوض بتحمل المسؤولية امام شعبهم وامتهم. ولعل التيار الناصري معني اكثر من غيره بهذا الخطاب، فباستثناء حزب البعث العربي الاشتراكي، لم تبرز اية قوة قومية حقيقية يمكن اعتبارها ممثلة للتيار القومي في العراق، وما هو ظاهر على السطح،لا يمثل في الحقيقة الا اسماء لتشكيلات وهمية، ليس لها امتداد حقيقي في الخارج ولاوجود لها في الداخل. لا يتجاوز تنظيم اوسعها بما فيه من قيادات وقواعد، اصابع اليد الواحدة، ومع ذلك فان كلا منها يتمترس في مكانه، يرفض اية محاولة توحيدية، بل ويتصدى بعنف وبكل الوسائل، لاية محاولة جادة للعمل القومي. فغالب اعضاء تنظيمات الانفار هذه، ما كان لهم ان يلتزموا بها، لولا ما يمثله لهم انتماؤهم من مصدر للعيش، ومبرر للدعوى في الوقوف في صف الاعتراض. وقد تكون لطموحات بعضهم في استلام مناصب حكومية متقدمة بعد سقوط النظام، ما يشدهم اكثر في هذه المرحلة للعناوين التي يستخدمونها، باعتبار ان ضيق القاعدة الممثلة للقوى القومية، يخلق لديهم حالة من الاطمئنان لتوفير الفرص امامهم دون منافسة قومية.

وهكذا تظل القاعدة الشعبية العريضة المساندة للعمل القومي، تائهة، عائمة بلا منهج او عمل منظم يسندها، ويعبىء طاقاتها مقابل اسماء لبقايا احزاب قديمة ولدت بالاساس ميتة، لانها كانت تعبيرا عن طموحات شخصية لبعض الوجوه القومية. ومجموعات انتهازية تقلبت في مواقفها، بحثا عن دور ما، واستجداء لعطف الجماهير، لكنها فشلت في جميع ادوارها عن ان تتجاوز تنظيم الانفار، تبنت الماركسية باعتبار ان الفكر القومي متخلف كما يعتقدون، ثم ايدت النظام بقوة، وعندما وجدت انه لم يمنحها الفرصة للتعبير عن عقدها وجوعها للمال والضوء سافرت الى الخارج، باحثة عن دور جديد، ثم عندما اقتنعت بان الموقف الانتهازي يمكن ان يوفر لها فرصة في عالم التجارة، لا في عالم السياسة، فاقتنعت بما كسبت حتى وفر لها الله فرصة ٢ آب ١٩٩٠ عادت لتدعي لنفسها، احقية تمثل العمل القومي.

ان الحركة القومية العربية، باعتبارها حركة تحررية تهدف لبناء الدولة العربية المستقلة، تصطدم بالضرورة في اهدافها واغراضها وما يترتب على ذلك من سياسات، مع مصالح قوى الغرب الامبريالية، وقد تميز مسارها، ومنذ نشوئها، بمواجهة النفوذ الاجنبي، والعمل على تقويضه، ويفترض بالقوميين العرب. وهم يحملون هذا التراث الغني والعميق في مصارعة القوى الاجنبية الطامعة في خيرات الامة العربية ان يكونوا في صدارة المواجهة مع المؤامرة الاميركية - الصهيونية ضد العراق، والتي تمارس بشكل مكشوف وعلني، لا يحتاج الى حدة بصر لرؤيتها.

ان طبيعة الاسلحة التي استخدمها الغرب، كما هي طبيعة الاهداف التي تعرضت للتدمير، ثم استمرار امريكا في توجهاتها واصرارها على تدمير كامل القوة العراقية العسكرية والاقتصادية، والعمل على تقسيم العراق، كلها تشير الى ان الهدف الحقيقي للغرب قد تجاوز كثيرا قضية اعادة السيادة لدولة الكويت الى استهداف العراق كدولة وكأرض وكشعب - وتدمير اي دور مستقبلي للعراق كي يصبح اقليميا - قاعدة، او امتدادا طبيعيا، ومتماسكا لساحة الصراع العربي - الصهيوني.

ومع ذلك فقد ظل الصوت القومي في العراق غائبا. ووجدنا مجموعة تدعي تمثيله وهي محكومة بسذاجتها السياسية وعدم معرفتها بالمشروع القومي، تتقرب نحو الاخرين باستيحاء، وتردد، تبحث عن دورها من خلال محاولاتها لارضاء الكل، راضية بدورها الهامشي، تردد شعارات الاخرين، وتستجدي رضاهم، مبتعدة بمسافات طويلة عما يفرضه الموقف القومي الصحيح.

ان القوميين العرب، باعتبار انهم يملكون التجربة العريضة، والرؤية الواضحة لحقيقة المؤامرة الاستعمارية، مطالبون بوقفة جادة صلبة للدفاع عن اهدافهم وعن عروبة العراق، نراهم في وقت المحن اقل نشاطا، واكثر انهزامية عن اداء دورهم المميز. وثانية نعلق اخطاءنا على النظام هذه المرة لا على الاستعمار، باعتبار ان النظام شوه صورة القومي - وفي حين لا يخجل البعض من التصريح بعمالته والتصاقه بالمشروع الامريكي - الصهيوني، ويسهم البعض الاخر، عمليا، في الترويج للمؤامرة والمشاركة في تنفيذها، نرى من يدعون تمثيل التيار القومي يتقدمون ببطء متناه، يريدون ارضاء الجميع على حساب المصلحة الوطنية للعراق. ان الموقف السياسي المبدئي، يعني بالضرورة

ان يتشكل حوله اصدقاء ومؤيدون، وجبهة اخرى من الاعداء والمعارضين، ولا يمكن تحقيق ارضاء مختلف الاهواء دون ان يؤدي ذلك الى الاخلال بالمبادىء، ويمثل موقف اللاموقف. ومع ذلك فان اجتماعات ممثلي التيار القومي التي عقدت في دمشق بين ١٤-١٥ /١٠/١٩٩٢، ورغم كل السلبيات التي رافقتها، اثارت الامال العريضة في ان تكون مقدمة لتجسيد ارادة القوميين. لكن السلوكيات التالية لبعض من شاركوا في الاجتماع، ونتائجه التي اختزلت العمل القومي ببيان، وتصريح لناطق صحفي، وتشكيل لجنة تنسيق ليست بمستوى الامال، ومهمات العمل القومي المطلوب.

جاء البيان خاليا من اية دلالة يمكن ان تشير الى انه يعكس وجهة نظر قومية، هلاميا يعرض موقف الفراغ والضياع، عبر عبارات وجمل ترددها جميع الاطراف بلا استثناء في محاولة عبثية لملء فراغ الموقف المنيب، اما تصريح الناطق الصحفي الذي ورد بلا تاريخ، فقد حاول عرض وجهات نظر المؤتمرين من خلال خمس نقاط، الاولى والخامسة منها جاءت لتشير الى طبيعة القوى التي تمتلك الحق في الادعاء بتمثيل المعارضة مع التشديد على الدعوة لعقد مؤتمر شامل للمعارضة، في حين جاءت الفقرة الرابعة مؤيدة لقرار تقسيم العراق مع المطالبة بتأجيل بتنفيذه في هذه المرحلة، اما البقية فاحداها تشير الى اسقاط النظام، والاخرى تشير بشكل عابر، وباختصار الى ان هناك "اخطارا عديدة تتهدد وحدة العراق ارضا وشعبا في هذه المرحلة الدقيقة من حياة شعبنا وامتنا العربية". وكان حشر تعبير "امتنا العربية" كاف لتحديد الموقف القومي.

ان المؤتمر الشامل، هذا الفردوس المنشود،الذي يصوره الجميع وكانه عصا سحرية سيطيح بالنظام منذ الساعات الاولى لانعقاده، يبدو انه اصبح "المهمة الاساسية" التي تتمحور حولها كل نشاطات معارضة الخارج ومنذ ١٩٩١/٢/٢٧، واصبح هدفا بحد ذاته، لامجرد وسيلة لتنسيق الجهود من اجل مواجهة الاخطار التي تهدد العراق. ويدور الجميع في حلقة مفرغة تتصاعد فيها الصرخات عن موعد المؤتمر ومكان انعقاده. وعملية ذبح شعبنا تتواصل كل يوم بسكين النظام ومتفجرات بعثات التفتيش الدولية، ويتضور الاطفال جوعا بفعل الحصار الاقتصادي، والمعارضة لاهية تبحث في شروط عقد "المؤتمر الشامل". تقف تارة مؤيدة لعمليات الخنق حتى الموت التي تمارسها امريكا ضد العراق وتحت غطاء قرارات الامم المتحدة. وبحجة ان ذلك هو الطريق الوحيد لاسقاط النظام. وتقدم المعارضة بذلك المبررات للنظام ليستمر في ممارسة جرائمه تحت غطاء شرعية مواجهة المؤامرة الامريكية. ومع ذلك تطلب معارضة الخارج من الشعب العراقي ان يثور ويقدم القرابين من اجل ان يوصلها الى دكة السلطة كي تتمتع هي بامتيازاتها، وتمارس دورة القهر والذبح وباسم الديمقراطية هذه المرة. ان احقية المعارضة في الادعاء بتمثل الشعب العراقي، لاتاتي بمؤتمر يعقده في احد فنادق الدرجة الاولى، بل من خلال العمل الجاد، المخلص، البعيد عن الاهواء والنزوات، والمطامح الشخصية للاستفادة من محنة العراق. فالاموال التي صرفتها معارضة الخارج خلال السنتين الاخيرتين، على بطاقات السفر والاقامة في فنادق الدرجة الاولى، كانت تكفي لشراء اطنان من الحليب والمواد الغذائية والملابس التي يمكن ارسالها عن طريق الصليب الاحمر، لانقاذ اطفال الجنوب والشمال، لاستطاعت المعارضة ان تستقطب رضا الداخل وتأييده، ولأصبح حقا لها ان تدعي تمثيل الشعب، وان تتجاوز بذلك الدوران في الفراغ حول المؤتمر، واصدار البيانات، واطلاق التصريحات، التزاحم على ابواب السفارات ووكالات المخابرات الغربية مناشدة اياها التدخل في شؤون العراق الداخلية، هذا الدوران الذي لانتمنى ان يطحن القوميين بفراغه. ونتمنى ان يملأوه بالعمل الجاد من اجل انقاذ العراق من محنته.

ان الموقف القومي الحقيقي، وبقدر تعلق الامر بأقليم العراق، وباعتباره جزء من الامة العربية، يتطلب التأكيد على :

١- دور العراق العربي، خاصة فيما يتعلق بعملية الصراع العربي-الصهيوني، وتطوير طاقات الامة العربية وامكاناتها للتأثير في السياسة الدولية بما يخدم مصالحها، هذا الدور الذي يفترض ان عدم التزام النظام به جديا، هو سبب عدائنا كقوميين له ومنذ ما قبل ازمة ٢ آب ١٩٩٠.

٢- الرفض القاطع لأية صيغة من صيغ الهيمنة الاجنبية على العراق، تحت اي شعار او غطاء والعمل للحفاظ على العراق قويا، موحدا، كي يتمكن بعد زوال محنته من ممارسة ادواره القومية على الساحة العربية.

٤- رفض وشجب المحاولات الامريكية الرامية الى تدمير القاعدة الاقتصادية للعراق، فهي تمثل ركيزة اساسية من ركائز استقلاله، وقدرته علي ممارسة ادواره القومية بفعالية.

٥- ان طبيعة الحرب التي مارستها دول التحالف الغربي ضد العراق تتناقض وشروط الشرعية الدولية لشن الحرب، لذلك فأن التيار القومي ملزم بالتحرك لمطالبة امريكا بالتعويض عن جميع الخسائر التي ترتبت على اساس عدوانها الوحشي على العراق.

٦- الحفاظ على وحدة الجيش العراقي، ورفض المحاولات الامريكية-الصهيونية الرامية الى تجريده من اسلحته وقدراته التي هي ملك للعراق والامة العربية، وليس لصدام.

٧- ان العراق اكثر ما يمكن ان يكون بحاجة في هذه المرحلة للاندماج بمحيطه العربي، لتجاوز محنته، ولبعض الدول العربية خصوصية التحرك لاسناد، كالقطر العربي السوري، بحكم العامل الجغرافي، والدور القومي الذي تمارسه سوريا. والموقف القومي يتطلب التحرك في المحيط العربي لمساعدة العراق، واخراجه من محنته.

-كاتب عراقي مقيم في سوريا، نشر المقال في "السفير" اللبنانية، العدد المؤرخ ٨ / ١٢/ ١٩٩٢

تقرير لليونسيف عن وفيات الاطفال في العراق

اف ب. ١٩٩٢/١٢/٢٢ - اكد صندوق رعاية الطفولة التابع للامم المتحدة (يونيسيف) في بغداد ان الوفيات بين الاطفال العراقيين تزايدت منذ فرض العقوبات الدولية قبل ٢٨ شهراً. وذكر تقرير للصندوق ان نسبة الوفيات بين الاطفال دون سن الخامسة بلغت العام الماضي ١٢٥ في كل الف مقابل ٨٠ في الالف عام ١٩٩٠. وارتفعت نسبة الاطفال الذين يتوفون عند الولادة الى تسعين في المائة العام الماضي.

مواقف عراقية معارضة
لمؤتمر صلاح الدين للمعارضة العراقية

موقف القوى الاسلامية العراقية من مؤتمر صلاح الدين

عقد ممثلون عن القوى الاسلامية العراقية والممثلة بالمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق وحزب الدعوة الاسلامية ومنظمة العمل الاسلامي والدعوة الاسلامية وجماعة العلماء في العراق وجند الامام، اجتماعات موسعة لتقييم نتائج المؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي عقد في صلاح الدين في اربيل . واصدر المجتمعون بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٣ البيان التالي:

في أعقاب انعقاد المؤتمر الوطني في صلاح الدين بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٧ ومن خلال الاستماع الى وجهات النظر لعدد كبير من الاخوة المشاركين في المؤتمر ومن مختلف الاتجاهات، فقد تم تقييم الموقف المذكور وخرجنا بالنتائج التالية :

ان عقد المؤتمر يمثل نقله نوعية في عمل المعارضة العراقية حيث اجتمعت قوى المعارضة لأنتخاب تشكيلات للمعارضة في هذه المرحلة بهدف ادارة المواجهة والمقاومة مع النظام وكسب الاعتراف الدولي والأقليمي ونبيان الخطاب السياسي والرؤية المستقبلية للعراق والتي تتمثل بأنتخاب الشعب العراقي للحاكمين والحفاظ على وحدة العراق واستقلاله وسيادته.

وبالرغم من غياب بعض القوى والشخصيات المهمة من مختلف الاتجاهات من حضور المؤتمر، لكن الاجتماع كان يمثل بمجمله قطاعاً واسعاً من المعارضة العراقية ويعبر عن التوجه العام لدى اطراف المعارضة العراقية بجميع إتجاهاتها وقطاعاتها لتجسيد وحدتها، كما كان هذا الاجتماع مبعث الامل في نفوس أبناء الشعب العراقي المسلم والمجاهد في المساهمة في الخلاص من نظام الطاغية المجرم صدام.

ولكن الشيء الذي يبعث في النفوس الخوف على هذا الامل الكبير هو مجموعة من الملابسات والأخطاء والتجاوزات للمبادىء الدستورية للمؤتمر وفي مقدمتها مبدأ التوافق على القضايا المهمة والأسلوب الديمقراطي في التعبير عن الارادة والاختيار، يمكن اجمالها في الموضوعات التالية :

١- الهيئة الرئاسية التي جاءت لا تعبر عن واقع وطموحات الوحدة والتمثيل من خلال هذا الامر المهم وفق القرارات المتبناة في المؤتمر نفسه، مع احترامنا للاشخاص الذين تم الاعلان عن اسمائهم، كما ان الملاحظة لا تمس الاشخاص انفسهم.

٢- المجلس التنفيذي حيث لم تراع فيه مجمل الواقعيات والظروف التي تحيط بالشعب العراقي والقضية العراقية.

٤- إعلان البيان الختامي بدون آخذ موافقة الجمعية العمومية، كما انه لم يراع فيه الطابق مع قرارات اللجان المنبثقة عن المؤتمر والتي أقرت في الجمعية العمومية.

٥- الطريقة التي اديرت فيها فعاليات المؤتمر ومجموع الأجواء التي أحاطت به ولاحظها السادة الحاضرون.

كل ذلك جعل للمكاسب التي أريد للمؤتمر ان يحققها للشعب العراقي في موضع الخطر، كما اثار الكثير من الشبهات والأشكالات حول المؤتمر واهدافه، الامر الذي قد يؤدي في النهاية الى عزلة خطيرة للمؤتمر عن الاوساط الشعبية التي تكافح من اجل الخلاص، وكذلك عن الرأي العام الاقليمي والدولي.

إننا في الوقت الذي نؤكد على اهمية وحدة المعارضة العراقية وضرورة السعي الدائم على المكاسب المهمة التي حققتها المعارضة العراقية في هذا الطريق من خلال الجهود المستمرة للسنوات الماضية.

لذا نرى من الضروري ان تجتمع جميع الاطراف المعنية بهذا الامر الخطير للتداول في معالجة الموقف وتنطلق في ذلك من مبدأ التوافق الذي ساد الحوار لعقد هذا المؤتمر، والذي أقره كمبدأ في إتخاذ القرارات المهمة والمواقف الايجابية لجميع الاطراف تجاه هذا المشروع السياسي المهم.

علماً بأن هذه الملاحظات تحظى بتأييد وسط واسع من المشتركين في المؤتمر من مختلف الاتجاهات السياسية والاوساط الاجتماعية.

التجمع الاسلامي الوطني الديمقراطي

نشرت "البشير" الناطقة بلسان التجمع الاسلامي الوطني الديمقراطي، (العدد ٥ السنة الاولى - نوفمبر ١٩٩٢) تحت عنوان : مؤتمر اربيل والتداعيات المتزايدة

ان وحدة المعارضة العراقية هي هدف مقدس يحمله العراقيون الصادقون في وطنيتهم والساعون الى تخليص شعبهم من الظلم والاضطهاد والتعسف واقامة البديل الديمقراطي الوطني الذي يسعى الى حفظ كرامات الناس وحقوقهم في العراق الواحد الموحد.

لقد انهى مؤتمر صلاح الدين جلساته يوم ١٩٩٢/١١/١ وسط اصوات المتحفظين والمقاطعين والمنسحبين وكان من ابرز النقاط التي اثارت الرأي العام العراقي والحركات والشخصيات العراقية ما يلي:

١- فيدرالية كردستان والطريقة التي تم بها املاءها على المؤتمرين بدأ بالقرار الكردي ومن طرف واحد باعلان الفيدرالية من خلال البرلمان الكردي ثم تصريحات البرزاني والطالباني بموت الحكم الذاتي مروراً بتصريح الطالباني بأن صدام قد عرض عليه الفيدرالية من خلال مبعوثة مكرم الطالباني وانتهاءاً بجلسات المؤتمر.

٢- تشكيلة الهيئة الرئاسية للمؤتمر سواء فيما يتعلق بعدد افرادها (٣، ٥، ٧ الخ) ام بنوعيتهم ام بالصفة التمثيلية لكل منهم.

٣- الصراع على الحصص والنسب بين الاطراف المشاركة في المؤتمر خاصة في لجنته التنفيذية مما اضطر القائمين على المؤتمر الى ابتكار فكرة اللجنة الاستشارية التي ضمت اربعين عضواً برئاسة عارف عبد الرزاق.

٤- وجود اسماء طارئة على المعارضة العراقية واخرى ساقطة اخلاقياً ولاتمتلك تاريخاً نضالياً بل وذات تاريخ غير نظيف سياسياً واخلاقياً. وقد لعبت هذه الاسماء ادواراً مركزية في الاعداد والتحضير للمؤتمر وفي توجيهه ايضاً.

٥- الارتباطات العلنية المفضوحة لكثير من القائمين على المؤتمر مما افقده طابعه الوطني.

٦- هيمنة القضايا الثانوية على المؤتمر واهمال مناقشة القضية المركزية وهي قضية اسقاط صدام مما جعل البعض يعتقد بان المؤتمر مصمم لهدف آخر غير هدف اسقاط صدام.

٧- الطريقة التي تم بها اختيار اللجنة الرئاسية واللجنة التنفيذية هي ابعد ما تكون عن الديمقراطية وكمثل بسيط على ذلك هو اللجنة التنفيذية كان مقرراً ان تتكون من ٢٥ عضواً ولكن في اللحظات الاخيرة هددت الهيئة العراقية المستقلة بالانسحاب وتفجير المؤتمر ما لم يضاف اسم الاستاذ طالب شبيب وهكذا اضيف واصبحت اللجنة التنفيذية ٢٦ عضواً بدلاً من الـ ٢٥ عضواً.

٨- غياب تيار الانتفاضة ورجاله عن المؤتمر وهيمنة اصحاب الثروات والوجوه المحروقة من اصحاب التجارب الفاشلة على اجواء ومسارات المؤتمر.

٩- هناك اعتراض لدى الكثير من الجهات والشخصيات على التوقيت الذي عقد فيه المؤتمر وربط البعض بين هذا التوقيت وبين الانتخابات الامريكية.

١٠- عدم صدور البيان الختامي عن المؤتمر الا بعد ثلاثة ايام من اختتامه ودون ان يقرأ حتى على المؤتمرين وهو ما يعكس الطريقة التي تمت بها القضايا الاخرى.

هذا وهناك ملاحظات كثيرة اخرى لدى الكثير من الاطراف والشخصيات العراقية.

ويذكر ان ابرز الجهات التي قاطعت المؤتمر هي :

١- حزب البعث العربي الاشتراكي - قيادة قطر العراق

٢- الحزب الاشتراكي العراقي، ٣- الحركة الاشتراكية العراقية

٤- التجمع الوحدوي الناصري، ٥- جماعة المصالحة الوطنية

٦- التنظيم المستقل، ٧- تجمع الوفاق الديمقراطي

٨- التجمع الديمقراطي العراقي، ٩- المجلس العراقي الحر

١٠- التجمع الاسلامي الوطني الديمقراطي

١١- مكتب سماحة الامام الخالصي

وغيرها من الحركات والاحزاب والتجمعات.

حزب الدعوة ومؤتمر المعارضة في صلاح الدين

اصدر حزب الدعوة بيانا بشأن نتائج مؤتمر المعارضة العراقية في صلاح الدين، بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٩٢. جاء فيه :

بسم الله الرحمن الرحيم

أيتها الجماهير العراقية الصامدة

يا أبناء شعبنا البطل

أيها المقاومون في أعماق الهور ومدن الجنوب

ان حرصنا الشديد على انقاذ البقية الباقية من شعبنا المقهور الذي امعن في قتله وتعذيبه جلاد بغدا وتخليص العراق من عصابات الطاغية التي عاثت في الارض فسادا واهلكت الحرث والنسل ودمرت كل مكونات الحياة واحالت نهار الناس الى ليل حالك مظلم، دفعنا ولانزال الى توحيد المعارضة العراقية وجمع شملها في جبهة متراصة متجانسة، لتستطيع من خلال اقناع الرأي العام العالمي والاقليمي، لاجراء التغيير المنشود الذي يطمح اليه كل العراقيين، بأسقاط سلطة الطاغية واحلال البديل المنتخب محلها.

يا ابناء شعبنا الجريح،

ان حركتكم الثائرة المباركة في الخامس عشر من شعبان والتي عبرت عن ارادتكم الحرة البطلة كانت صرخة جلية مدوية في وجه الطغاة الخونة، ومحاولات وأدها دليل تعاطف قوى الشر والعدوان العالمي والمحلي ضد الاسلام وارادة الشعوب في الحرير، اذ ان الموقف الدولي والاقليمي يومذاك لم يختلف كثيرا عن موقف جلاد بغداد. لذلك فقد عقدنا العزم كما كنا كذلك من قبل لنستعيد المبادرة ونعيد الكرة من جديد عسى الله ان يجعل النصر والضفر حليفنا هذه المرة.

وكانت مشاركتنا في اجتماع المعارضة المنعقد في صلاح الدين من ١٩٩٢/١٠/٢٧ ولغاية ١٩٩٢/١٠/٣٠ دليلا على صدق ايماننا بقضية شعبنا وحتمية انتصار ارادته. ورغم كل الملاحظات والتحفظات التي كنا ندركها ازاء بعض من شارك في اجتماع المعارضة. كان رائدنا الاول من المشاركة ان ندفع بقضية شعبنا الى صدارة الاحداث ونكسب عطف وود الرأي العام ازاء ما يجري في ارض الوطن من كوارث ومحن يعز نظيرها في التاريخ وكان الامل يحدونا في خلق جبهة معارضة وطنية متراصة تصعد الجهاد وتعزز الصمود حتى يتحقق الوعد الحق بالنجاح.

الا ان ما يؤسف له ويدعونا للحطة والحذر والتحفظ ان النتائج التي خرج بها الاجتماع كانت مجحفة بحق التيار الاسلامي الذي يمثل الاغلبية الكاسحة في مسار الاحداث المواجهة مع سلطة بغداد. وان الجو المتوجس الذي ساد الاجتماع من الخط الاسلامي كان مدعاة لأسفنا وامتعاضنا.

لذلك، كان لزاما علينا ان نحصو بهواجسنا للجماهير من وجود خطة لاحتواء الحالة الاسلامية التي هي عنوان هوية الشعب وصموده وليكون يقظا وعلى اهبة الاستعداد.

اننا في الوقت الذي تهمنا وحدة المعارضة العراقية ورصانة جبهتنا الداخلية يهمنا ايضا عدم مصادرة المكاسب والمنجزات التي تحققت بفضل مواكب نوارنا وشهدائنا ومجاهدينا والصامدين في قعر الزنزات والسجون ولعل رضانا في انخراط البعض داخل صفوف المعارضة ممن لم ينسجموا مع مسيرة الشعب في الماضي، لا يعني مطلقا تأييدنا لهم وهم يتصدرون مسيرتنا السياسية.

ان حزب الدعوة الاسلامية يعلن عن تحفظه على النتائج والطريقة التي مورست في المؤتمر، ويرى ان ان بعض القرارات التي افرزها المؤتمر المذكور لم تراع بها الاتفاقات التي تمت في لجنة الاعداد للمؤتمر بما في ذلك تجاوز قناعات وواقع الوجود الاسلامي العراقي وتهميش دوره واقرار مبدأ الطائفية السياسية التي لم يألفها شعبنا من قبل. وبما يحجم دور الاغلبية الاسلامية الشيعية في الواقع العراقي وذلك من خلال التشكيلات الادارية التي لم تكن معبرة عن ذلك الواقع، ولذلك فان الاصرار على هذا التوجه يضعنا اقرب الى خيار الانسحاب منه الى الاستمرار في التعامل مع المؤتمر، خاصة واننا نعتقد بأن مصلحة الشعب العراقي وارادته لم تتحقق في النتائج التي افرزها المؤتمر المذكور.

ولعل ما افرزه الاجتماع من تقسيم طائفي لشعبنا الذي اوغل طغاة بغداد في تقسيمة بما فيه الكفاية كان نتيجة محتومة لتجميد العمل بلجنة الاعداد المتفق عليها في اجتماع صلاح الدين -شقلاوة في ايلول الماضي حيث كانت تمثل الاطراف الرئيسية في المعارضة، فعدمت بذلك ادارة المؤتمر وتركت نتائجه دون اتفاق تلك الاطراف.

لذلك، ومن موقع الاحساس بالمسؤولية التاريخية، ندعو جماهيرنا لليقظة والحذر والحضور الدائم في ميادين الصراع، وسنكون معهم ولهم كل موقع نشارك فيه او نتركه، فدافعنا في كل ذلك هو نصرة كفاح الشعب واحترام ارادته والسير معه الى نهاية الشوط حتى الشهادة او النصر.

مذكرة الاستاذ شكري صالح زكي

بشأن سير اعمال المؤتمر الوطني العراقي الموحد

صلاح الدين / العراق ١٩٩٢/١٠/٢٩

السادة المحترمون رئيس وأعضاء لجنة ادارة اجتماعات المؤتمر الوطني العراقي الموحد

تعقيبا على سير الاعمال في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ارجو ان تتقبلوا بصدور رحبة الملاحظات التالية :-

اولاً :- إن الاصول المتبعة في الاجتماعات السياسية المماثلة، وحتى في الاقل شأناً من مؤتمرنا هذا، تقتضي بوجوب اعداد جدول للاعمال يتضمن المواضيع المزمع بحثها، او المطلوب إقرارها، ويتم توزيعه على أعضاء المؤتمر قبل إنعقاده بوقت كاف. والجدول المذكور يمثل الأطار الذي تدور بداخله أعمال المؤتمر، ولايمكن تجاوزه إلا بقرار يتخذه المؤتمر. ولايخفى عليكم ان غياب مثل هذا الجدول يعتبر نقصاً في التنظيم، وينطوي على محاذير في أغلب الحالات. وكان من واجب الاطراف التي قامت بالاعداد للمؤتمر أن تقوم بوضع جدول للاعمال والمواضيع التي تطرح وتبحث خلاله. والامر وإن كان يتعلق بالاجراءات وبالشكل، الا ان إنعدامه يعتبر علامة على انعدام النظام الذي هو أساس مهم لكل عمل ناجح.

ثانياً :- ليس مقبولاً على الاطلاق ان يجتمع المؤتمر وأسماء أعضائه غير محددة وغير معلنة. وكان بأمكان الأطراف التي أعدت للمؤتمر ان تنظم قائمة أولية بالاسماء على ان تضاف اليها أسماء أخرى إذا اقتضى الحال. ووجود مثل هذه القائمة وقراءة الاسماء التي تحتويها قبل المباشرة بالنظر في جدول الاعمال - امر ضروري لأعتبارات كثيرة ليست اقلها شأنا ان يعرف أعضاء المؤتمر أسماء بعضهم البعض، سيما وان الكثيرين منهم يلتقون لأول مرة.

هذه ملاحظات أولية أرجو التفضل بضمها الى ملف وثائق المؤتمر.

ختاما ادعو الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا جميعا لكل ما فيه سلامة القصد ووضوح الهدف. الملحق :

- المؤتمر الأخير للمعارضة العراقية الذي إنعقد مؤخراً في قضاء صلاح الدين شمال العراق تحت عنوان (المؤتمر الوطني العراقي الموحد) قد تحقق وخرج الى حيز الوجود بعد مخاض عسير وطويل. ولقد انعقدت آمال العراقيين وطموحاتهم داخل العراق وخارجه على ان يتمخض المؤتمر عن قيادة موحدة تتكافأ مع المسؤوليات والمشاكل والمخاطر التي تحيط بالعراق المنكوب على كافة المستويات الداخلية والأقليمية والدولية.

- وكان المؤمل ان تكون لدى الجميع الوعي الكامل والأدراك الشامل لما تتطلبه المرحلة الحالية من مواقف وأعمال تؤدي في النهاية الى تخليص ١٨ مليون عراقي من كابوس الارهاب الدموي الجاثم على صدورهم منذ ربع قرن تقريباً. ونسعى الى بناء عراق المستقبل على الشرعية الدستورية وسيادة القانون والمساواة في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين.

- وكان من المؤمل ايضا ان تتضاءل الحسابات والمكاسب الشخصية والحزبية امام خطورة التحديات ومتطلبات المصلحة العامة.

- وانعقد المؤتمر وانتهى فكانت النتائج التي تمخض عنها غير ما يتمناه المخلصون الواعون للمسؤوليات الجسام التي تقع على عاتق من يتصدى للقيادة والريادة.

- فلقد كان هناك إهمال خطير لكثير من الاعمال والاجراءات الضرورية التي يتطلبها مثل هذا المؤتمر الهام.. فلم يكن هناك جدول للاعمال والمواضيع التي تبحث خلال المؤتمر، ولم يكن هناك سجل معتمد لأسماء أعضاء المؤتمر وعناوينهم، كما ان عدد الأعضاء لم يكن محدداً بحيث ازداد من ١٧٤ عضواً الى ما يقرب من الثلثمائة على غير مقياس ولا اساس. . كما لم تكن هناك محاضر لضبط وتدوين مايدور في الجلسات. . فاذا أضفنا الى كل ذلك ان اخطر وأدق المواضيع وأهمها تم بحثها واصدار القرارات بشأنها خلال جلسة واحدة مرهقة استمرت اكثر من ١٥ ساعة متوالية، ولم يكن هناك متسع من الوقت ولا الطاقة الفكرية لكي تتم مناقشة تلك الامور مناقشة مستفيضة . . وبالنظر لما رافق جلسات المؤتمر من مساومات خلف الكواليس حول انتخاب مجلس الرئاسة وانتخاب اللجنتين التنفيذية والاستشارية. . فلقد كان البون شاسعاً بين واقع الحال وبين ما كان يتمناه كل عراقي مخلص من نتائج إيجابية يتمخض عنها هذا المؤتمر الأكثر أهمية من كافة المؤتمرات السابقة للمعارضة العراقية.

- وكمثال من امثلة الاستهانة بالمؤتمر وبكافة المشتركين فيه أن عدداً محدوداً جداً من أعضاء ما يسمى بـ (المجلس التنفيذي) قاموا بكتابة واصدار وتوزيع بيان أطلقوا عليه عنوان (البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الموسع للجمعية الوطنية - المؤتمر الوطني العراقي الموحد) ؛

والحقيقة ان هذا البيان لم يعرض على المؤتمر ولم يناقش، ولم يصادق عليه. . وعلى ما يظهر ان عدداً محدوداً جداً من اعضاء مايسمى بـ (المجلس التنفيذي) قد منحوا انفسهم صلاحية إصدار البيان المذكور الذي احتوى على كلام في موضوع (الحكم الفيدرالي) يختلف تماماً عن التوصية التي توصلت اليها (اللجنة الدستورية) وصادق عليها المؤتمر في هذا الشأن.

ان مثل هذا التصرف الكيفي يعتبر مؤشراً خطيراً على الاساليب المحفوفة بالأخطاء والمخاطر التي سوف تمارسها القيادات التي تصدت لتحمل أخطر وأهم المسؤوليات.

- ومما يخشى أن تسير أعمال (المجلس التنفيذي) الذي اصبح بمثابة حكومة منفى على نفس هذا المنوال الأمر الذي يستدعي اجراءً عاجلاً لتصحيح مسار، ولتلافي الأخطار والمثبطات التي سوف تتعرض لها القضية العراقية بسبب هذه الاساليب من التصرفات الكيفية، والأعمال المرتجلة.

وبالنظر لما تقدم فلقد بات من الضروري للغاية عقد إجتماع موسع تدعو اليه الهيئة العامة لمؤتمر صلاح الدين وتحضره كافة الاطراف والاشخاص الذي شاركوا في مؤتمر صلاح الدين بالاضافة الى كافة الاطراف والاشخاص الذين لم يشاركوا في المؤتمر المذكور، ويكون هدف المؤتمر الموسع تصحيح المسار وتلافي الاخطاء والسلبيات التي رافقت مؤتمر صلاح الدين، واتخاذ القرارات التي تساعد المعارضة العراقية على تحقيق أهدافها المشار اليها أعلاه. ■

تركمان العراق
والموقف من بغداد والحركة الكردية

جاء في لقاء نشرته مجلة **المجلة** بتاريخ ٢٩٩٢/١٢/٩، مع الدكتور فاضل دميرجي، استاذ جامعي عراقي فر الى تركيا ويقم حاليا في تركيا التالي ،

• ماالذي يريده التركمان ؟

- نريد العيش داخل وطن عراقي واحد، لا يفرق بين عربي وبين تركماني في مجالات التعليم والجيش والوظائف. وان يسمح لنا بممارسة موروثنا التركماني المتمثل بفولكلورنا، ناهيك عن استخدامنا للغتنا الام.

• هل يعيش التركمان في منطقة محددة من مدن العراق ام انهم منتشرون في شتى انحائه؟

- نحن منتشرون وموزعون، لكن التوزيع الجغرافي مهم لنا، اذ اننا نقطن داخل اقضية والوية.

• كيف دخل التركمان الى العراق؟

-جاءوا من وسط اسيا في زمن السومريين، لكن ثباتهم في العراق تاكد وتوطد زمن الأمويين وبالذات اثناء حكم الحجاج بن يوسف الثقفي الذي استعان بـ ٤٠ الف مسلح جيء بهم من وسط اسيا، وسكنوا في بدرة التابعة لمحافظة الكوت.

• تقول ان الحجاج قد استعان بهم كمسلحين لتوطيد اركان الحكم الاموي في العراق؟

- اعرف ماذا تعني من وراء هذا السؤال الاستفهامي الاستنكاري. لكن هذه حقيقة تاريخية، والحقائق لايمكن ان تتغير. دخل التركمان بشكل مكثف الى العراق في عصر هارون الرشيد وأولاده، والمعتصم استعان بالاتراك لان والدته تركية. وهناك عائلات من اصل تركماني لا زالت تعيش منذ ذلك التاريخ في مدينة سامراء.

• هل التركمان ينتمون الى الاتراك ؟

- نعم، هم العنصر التركي نفسه، لكن لهم ارتباطا بقبيلة أوغس ذات الاصل التركي.

• قلتم، انكم جئتم الى العراق منذالعصور السومرية، واصبح لكم عمق تاريخي، وصل الى العصور الاسلامية والاموية فالعباسية. ثم العصر العثماني الى ان اصبحتم تعيشون في الدولة العراقية الحديثة. فلماذا لم يحدث الانصهار بينكم وبين اهل العراق وجلهم من العرب، رغم هذا العمق التاريخي من المعايشة؟

- لم يحدث الانصهار، لان التركمان، او لنقل الاتراك، قطنوا في مناطق خاصة بهم، ولم يختلطوا بالاجانب- اي العرب، وغيرهم - بدليل ان هناك قرى ومدناً لم تزل تتحدث اللغة التركمانية.

فالتركمان حافظوا على لغتهم وثقافتهم، لكنهم ظلوا مخلصين للعراق، وسيبقون من دعاة الوحدة العراقية بين العراقيين. بمعنى انني ضد الانفصال، وضد كل ما له علاقة بالفيدرالية او الحكم الذاتي، لاي طائفة من الطوائف، ولأي قومية من القوميات. فنحن مع وحدة العراق، وسنحارب كل من يدعو الى تمزيقه.

• كم عدد السكان التركمان في العراق؟

- اكثر من مليونين.

• والاكراد؟

- ثلاثة ملايين.

• لكن مسعود برزاني ذكر ان عدد الاكراد يفوق الاربعة ملايين؟

- انا احصائي، وأدرس احصاء واكثر علماً من البارزاني بهذا الامر.

• تقول ان عدد السكان التركمان في كركوك يصل الى ٩٠٪ في حين ان الملا مصطفى البارزاني قال ان كركوك هي عاصمة الاكراد. فكيف تكون كركوك عاصمة للأكراد والتركمان فيها يشكلون الاغلبية العظمى كما تقول؟

- هو يقول ان كركوك عاصمة للأكراد، ولكن كركوك ليس فيها كردي الان. فالاكراد تركوا كركوك واكبر دليل احصائيات عام ١٩٥٧. لقد قرأت جواب مسعود البرزاني في مجلة "المجلة" عندما قال "ان ٩٥٪ من سكان كركوك غير عرب، وهذا صحيح والمقصود بغير العرب انهم تركمان. ومصطفى البرزاني، ما كان يعرف كركوك لولا ان عبد الكريم قاسم انشأ مناطق سكنية للاكراد على حساب التركمان.

• اذا كانت هناك تنظيمات خاصة بالتركمان، فلماذا لم تظهر للعمل مع فصائل المعارضة الاخرى؟

- لان فصائل المعارضة مجزأة الى خمسين قطعة، فالاكراد لهم ١٣ حزبا، بينما التركمان لهم ٣ او اربع منظمات فقط. ولنا تنسيق حذر مع الفصائل العراقية في الخارج. اما في داخل العراق وعندما قامت الانتفاضة، فقد لعب التركما دوراً كبيراً.

• التركمان يرغبون في العيش بسلام في ظل دولة عراقية موحدة مع الحصول على حق حفظكم لتراثكم ولغتكم. الانفكرون بحكم ذاتي او فيدرالي؟

- ليس لدينا مثل هذا التوجه، لكن الاكراد قبل ان يفكروا بالحكم الذاتي والفيدرالي، عليهم ان يجلسوا معنا لكي نتفاوض حول المناطق التي يريدون التحكم بها. فنحن نشكل نسبة ٣٠٪ من السكان في المنطقة، فكيف يكون هناك حكم ذاتي او فيدرالي كردي و ٣٠٪ من ابناء المنطقة هم من التركمان؟

• ماذا بشأن الآشوريين؟

- حسب الخرائط الموجودة لدينا، وانا درست ذلك بالتفصيل، فليس هناك منطقة كبيرة تضم سكانا اشوريين لانهم مقسمين في المحافظات.

• هل تأتيكم مساعدات من تركيا باعتباركم من التركمان؟

- الشيء الوحيد الذي نفخر به، اننا لانعتمد على اي دولة سواء تركيا او بعض الدول العربية او غير ذلك، فنحن احرار، نناضل من اجل حصولنا على حقنا بالطرق المشروعة والشريفة، لان المناطق التركمانية هي حق من حقوقنا، والاكراد يريدون ضمها الى المناطق الكردية. وللأسف ان هناك من يقول ويردد ان شمال العراق كردي. ■

جلال الطالباني والقضية العراقية

الانتخابات بأشراف دولي

في مقابلة نشرتها "الحياة" في عددها ١١ ديسمبر ١٩٩٢، مع السيد جلال الطالباني في صلاح الدين في شمال العراق جاء مايلي ،

سؤال ، توحي تصريحات أخيرة لنائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز بأن بغداد مستعدة لحوار جديد مع الاكراد . هل تعتقد انه ما زالت هناك اسس لمزيد من الحوار بين الطرفين ؟

الجواب ، السيد طارق عزيز بارع في التضليل وتحريف الوقائع . فهو يحاول ان يحملنا مسؤولية فشل المفاوضات . ويقول باننا رفضنا الاتفاق تحت التأثير الامريكي والبريطاني.

والحقيقة ان الحكومة هي التي احبطت المفاوضات فهي عندما وجدت، او توهمت، ان اوضاعها استقرت وقوات الحلفاء انسحبت من شمال العراق ودغدغتها امال بنجاح محاولة انقلاب عسكري في الاتحاد السوفياتي ضد الرئيس السابق ميخائيل غورباتشوف افشلت المفاوضات ورفضت اعطاء الاكراد ابسط الحقوق.

وغريب ان يتحدث عزيز عن التأثير الخارجي وهو الذي اعترف بحضور السيد عزت الدوري (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة) واعضاء في الوفد الكردي بان حكومته رفضت اتمام الاتفاق مع الاتحاد الوطني الكردستاني في عام ١٩٨٦ تحت التأثير الخارجي وتحديداً التركي. وقال عزيز جواباً عن سؤال وجهه الدوري في شان اسباب عدم توصل الطرفين الى اتفاق انذاك (وجه الكلام الي) ان "صاحبك" (الرئيس تورغوت) اوزال (كان في ذلك الوقت رئيسا للوزراء التركي) احبط الاتفاق.

وفي الحقيقة غامر الجانب الكردي عندما ارسل وفداً الى بغداد ليفاوض حكما معزولاً منبوذا ومدانا من العالم. واتذكر انني كلما كنت اواجه الصحافة العالمية بعد ذلك حتى وقت طويل طويل كنت اجابه دائما بالسؤال المشهود ، "الم تكن انت الذي ذهبت الى بغداد وعانقت صدام حسين ؟".

وفي الواقع كان هدف بغداد من دعوتها الاكراد الى التفاوض بعد هزيمة العدوان العراقي على الكويت هو اجهاض القرار ٦٨٨ الذي اقره مجلس الامن ويدعو في احد بنوده الى الحوار بين الحكومة العراقية والاكراد. واعتقد اننا في القيادة الكردية اخطاتنا لاننا لم نتمسك بهذا القرار ولم نصر على مفاوضة بغداد على اساسه وتحت اشراف دولي.

ان التلميحات الصادرة حاليا عن بغداد تجعلنا نتساءل ، اليست هذه دعوات من اجل خداع الجانب الكردي مجدداً عشية تسلم الرئيس المنتخب بيل كلنتون مهام الرئاسة الامريكية؟ أليست هذه محاولة تضليلية هدفها ابلاغ رسالة الى الادارة الامريكية الجديدة بأن بغداد تريد التفاوض مع الاكراد وانها تستطيع جرهم الى مائدة المفاوضات متى شاءت؟ وبالتالي لتظهر للعالم ان المبادرة دائماً في يدها سواء بالدعوة الى الحوار او برفضه.

سؤال ، ومع ذلك هل يمكنكم قبول التفاوض (مع بغداد) اذا توفرت شروط معينة ؟

الجواب ، اذا اعلنت بغداد قبولها القرار ٦٨٨ اساسا للحوار وبأشراف دولي اعتقد ان الاكراد قد يقبلون التفاوض على ان يتوفر شرطان أخران، اولا موافقة قيادة المعارضة العراقية المتمثلة بالمؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي نعتبر جزءاً رئيسياً منه، وثانيا موافقة الدول الحليفة التي تتولى حماية كردستان العراقية. واوضح ان اشتراطنا موافقة هذه الدول لاتعني اننا تابعون لها بل تعني ان المسالة الكردية في العراق خرجت عن المحلية واصبحت قضية دولية. وليس من مصلحة الشعب الكردي ان تنزل قضيته من علياء التدويل الى نفق الحل اليمني العراقي.

لكنني اعتقد ان الحكومة العراقية ليست جدية. ولو كانت كذلك لكان عليها ان تبادر قبل كل شيء الى رفع الحصار الاقتصادي الذي فرضته على كردستان العراق منذ اكثر من عام. وأرى ان حكومة تزعم الحرص على الوطن لا تعمل على تقطيع اوصاله، فالقطيعة الاقتصادية اساس للقطيعة السياسية، ولأوقفت اعمالها التخريبية ضدنا . نحن ايضاً نستطيع تفجير القنابل في بغداد . لكننا لن نفعل ابداً لان بغداد عاصمتنا واهلها اهلنا ولانريد ان نوذيهم.

سؤال ، السؤال الذي يطرح نفسه هو ، هل تعتقد انه في اطار الصيغة الحالية للمعارضة العراقية يمكن التوصل الى حل للقضية الكردية مع بغداد بمعزل عن حل شامل للقضية العراقية ؟

الجواب ، اعتقد انه لايمكن حل اي مشكلة في العراق سواء كانت الكردية او الطائفية او الاقتصادية او السلطوية بغير الديمقراطية اولاً والديمقراطية ثانيا والديمقراطية رابعا ثم تاتي القضايا الاخرى وبالتالي ليس لدي ادنى شك في ان القضية الكردية في العراق لايمكن حلها بغير الديمقراطية.

سؤال ، هل تعتقد انه ممكن طرح صيغة حل للقضية الكردية والعراقية عموماً على اساس دولي وباشراف الامم المتحدة مثلاً كما جرى في كمبوديا وانغولا وناميبيا وغيرها فتجري انتخابات عامة حرة ديمقراطية يسمح فيها بالتنافس للجميع بما في ذلك حزب البعث الحاكم ؟

الجواب ، كان هذا هو رأي الجانب الكردي في المؤتمر الاخير للمعارضة العراقية الذي عقد في صلاح الدين لكنه رفض بغالبية كبيرة. الجانب الكردي يعتقد انه يمكن ايجاد حل دولي للقضية العراقية على غرار الحل الكمبودي مثلاً. وانا شخصيا اعتقد ان مشكلة العراق اصبحت قضية دولية وحلها بات يهم الدول المجاورة وكثيراً من دول العالم. وبالتالي فان حلا صائبا ودائماً ومقبولا يفترض ان تتعاون كل هذه الدول على ايجاده.

السؤال ، هل هناك في رأيك أمل في ان يتعاون بعثيون في الحكم وضباط في الجيش مع الاكراد ضد النظام؟

الجواب ، شخصيا افضل حلا من دون اراقة الدماء يمكن تحقيقه بالانتقال السلمي او بالاتفاق مع بعثيين في الحكم. لكن اذا لم يكن

هذه ممكنا فانه لابد من اللجوء الى كل الوسائل والاساليب لانقاذ العراق من الدكتاتورية واعتقد ان هناك كثيرين جدا من العناصر الرافضة للدكتاتورية في صفوف الحزب الحاكم والجيش العراقي. ولاشك انه يمكن التعاون مع مثل هذه العناصر لتغيير النظام واجراء انتخابات حرة لتقرير مستقبل العراق. وفي ضوء هذا لايجوز اعتبار كل البعثيين وضباط الجيش العراقي مجرمين وقتلة يجب معاقبتهم. بالعكس يجب حصر الجريمة بالمجرم الحقيقي فقط.

سؤال ، لننتقل الى العلاقات بين الادارة الكردية والدول المجاورة التي كانت اظهرت قلقاً واضحا مما يجري في كردستان العراقية اظهره الاجتماع التركي - الايراني - السوري الذي عقد الشهر الماضي في انقرة. هل تجرون اتصالات مع هذه الدول ؟

الجواب ، في الحقيقة عقد اجتماع انقرة نتيجة رغبة ايرانية كما قال وزير الخارجية الدكتور علي اكبر ولايتي. وشعرب بأسف شديد عندما قرأت تعليقاته في الصحف الايرانية وقال فيها ان اساس المشكلة هو عدم وجود الجيش العراقي في شمال العراق. ولعله نسى ان وجود الجيش العراقي في كردستان العراقية يعني وجود مجاهدين خلق ايضاً. لكن يبدو لي ان الخوف من الديمقراطية والفيديرالية انسى الدكتور ولايتي حقائق مهمة ان الفيديرالية توحد لا تفرق. والواقع هو ان الشعب الكردي في العراق يتمتع الان بالاستقلال لكنه اختار الاتحاد الفيديرالي في اطار عراق ديمقراطي طوعا وبارادته الحرة. واسفت كثيراً جداً ايضاً لاشتراك السيد فاروق الشرع في مؤتمر انقرة الذي يصفه اكراد كثيرن بانه "مؤامرة" ضد الشعب الكردي والمعارضة العراقية، وآلمنا اكثر ان سورية منذ العهد الذي عرف بعهد الرئيس حافظ الاسد كانت ملاذاً لكثير من الحركات العراقية والكردية، وانا شخصيا لايمكن ان انسى فضل سورية التي اقمنا فيها واعدنا تنظيم صفوفنا فيها. لذا لانجامل احدا عندما نقول اننا سنظل شاكرين للرئيس حافظ الاسد والاخوة السوريين الذي ساعدونا في الاوقات الصعبة. وهذا جعلنا نتألم اكثر لمشاركة سورية في مؤتمر انقرة.

لذا اعتبرنا مهماً ان نتصل بسورية وايران. ونحن في الاتحاد الوطني الكردستاني نحرص على استمرار العلاقات مع سورية وازالة سوء الفهم بينها والجانب الكردي. وفي الوقت نفسه تجري اتصالات مع ايران التي ارسل الحزب الديمقراطي الكردستاني احد قيادييه اليها وهو مزود رسالة من تفوضه التحدث بأسمي ايضاً. نحن لا نريد ان تسؤ علاقتنا مع الجيران.

وبالنسبة الى تركيا استطعنا ان نحل المشاكل بيننا بسرعة والتفاهم على رغم اختلاف وجهات نظرنا في شأن الفيديرالية. والتعاون قائم بيننا في حل مشكلة امن الحدود ومرور المساعدات الدولية الانسانية عبر تركيا الى كردستان العراقية. وبدورها تتفهم تركيا وضعنا وهي بلد ديمقراطي فيه تعددية سياسية وهناك احزاب قريبة منا واخرى لا تفعل ذلك. ايران ايضا فيها تيارات لكن كلها يعادينا بدرجات متفاوتة. وعلى رغم ذلك نسعى الى تطبيع العلاقات معها.

نفقات الكويت من جراء الاحتلال العراقي

الكويت - رويتر ١٩٩٢/١٢/١٥ ، اعلن وزير المالية الكويتي ناصر عبد الله الروضان ان اجمالي انفاق الحكومة خلال السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ التي حصل فيها الغزو العراقي بلغ ٧,٦ مليار دينار (٢٥,٤١) مليار دولار.

واوضح الروضان في معرض رده على سؤال برلماني بهذا الخصوص نشرته صحيفة اراب تايمز الصادرة باللغة الانكليزية امس ان اكبر جزء من هذا المبلغ انفق تحت باب المتفرقات والمدفوعات المتغيرة التي بلغت لوحدها ٦,٦٣٢ مليار دينار (٢٢,١٨).

وهذا الباب عادة ما يتضمن نفقات الدفاع والنفقات الطارئة التي تتطلبها الدولة حسب ما جاء في الصحيفة.

الملف العراقي - نشرة سياسية وثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق

رئيس التحرير - د. غسان العطية

IRAQI FILE : A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Editor-in-Chief : Ghassan Atiyyah

P O Box 249A, Surbiton, Surrey KT6 5AX England
Tel : 081-946 3850 Fax : 081-3905818
ISSN 0965-9498

الادارة الامريكية الجديدة وصادرات البترول العراقية

د. وليد خدوري

نشرت مجلة Middle East Economic Survey ميدل ايست سرفي بعددها الصادر ١٦ تشرين الثاني، ١٩٩٢ مقالا للدكتور وليد خدوري جاء فيه،

تشير التقارير الواردة من بغداد الى ان الحكومة العراقية تأمل فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الولايات المتحدة اثر فوز (بيل كلينتن) في الانتخابات الرئاسية، بما في ذلك رفع الحصار و الحظر البترولي الذي فرض اثر احتلال الكويت قبل ٢٨ شهراً. فقد اعربت افتتاحيات الصحف العراقية الرسمية عن اعتقادها بأن الادارة الجديدة سوف تركز جهودها على الشؤون المحلية، اضافة الى انها لا تحمل نفس العداء الشخصي تجاه الرئيس العراقي (صدام حسين).

يعلم العراقيون بأن ادارة كلنتن الجديدة لن تعيد لنظام (صدام) اعتباره. ان الذي يأملون ان يحصلوا عليه هو فترة من الزمن تكون الادارة الجديدة مشغولة فيها بامورها الداخلية و لا تعير فيها العراق نفس الاهتمام الذي كانت توليه اياه ادارة (بوش)، مما يتيح لحكومة (صدام) تثبيت موقعها.

هناك دلائل تشير الى ان احتياطي نظام (صدام) من الذهب و العملة الصعبة تتجه الى النفاذ و ان خزائن العراق شبه خاوية. فنقص المواد الغذائية و الادوية يشير الى عدم امكانية الحكومة الايفاء بالحاجات الاساسية للسكان، كما ارتفعت اسعار المواد الاستهلاكية ارتفاعاً كبيراً و اغلقت معظم المشاريع الصناعية الخاصة ابوابها. و زاد في شدة الازمة قيام الاردن بالتشديد في تطبيق الحظر ضد العراق و قيام سلطات بغداد باعدام ٤٢ تاجراً في تموز الماضي. كما يمثل قرار الحكومة بالاستيلاء على كافة المواد الاستهلاكية الاجنبية التي هي بحوزة القطاع الخاص و توزيعها بواسطة الوكالات الحكومية مستقبلاً، ضربة اخرى للاقتصاد.

لكي تتمكن بغداد من العودة الى تصدير بترولها، عليها الموافقة غير المشروطة على قراري الامم المتحدة ٧٠٦ و ٧١٢، الامر الذي ترفضه لحد الآن بحجة مساسها بالسيادة العراقية (كما ان اعتقاداً يترسخ لدى القيادة العراقية بامكانية اعادة بناء و تنمية البلاد بدون الحاجة للعوائد البترولية). عند موافقة العراق غير المشروطة على القرارين آنفي الذكر، يترتب على واشنطن اعطاء الضوء الاخضر لإستئناف الصادرات النفطية، و هو امر ليس بالسهل على الامريكان من الناحية السياسية، و لا توجد دلائل على امكانية حصوله.

فالواقع يشير الى انعدام احتمال اي تغيير في السياسة الامريكية تجاه العراق في المستقبل المنظور بسبب السمعة السيئة التي تلصق بشخص (صدام حسين) في الغرب، و بسبب الفضائح و التحقيقات المستمرة المتعلقة بالعلاقات الامريكية-العراقية قبل احتلال الكويت.

الا ان الاهم من كل ما سبق هو ان الولايات المتحدة ملتزمة بتغيير النظام الحاكم في بغداد و قد استثمرت الكثير من الجهد و الموارد في (المؤتمر الوطني العراقي)، الائتلاف المعارض الذي بدأ اخيراً بالحصول على قدر من الاعتراف. سوف يؤدي اي تغيير في السياسة الامريكية تجاه العراق الى القضاء على هذا التجمع الفتي.

طاقات الانتاج و التصدير العراقية الحالية

تسمح قرارات الامم المتحدة ٧٠٦ و ٧١٢ للعراق بتصدير ما قيمته ١,٦ بليون دولار من البترول خلال الستة اشهر الاولى، اي ما يعادل ٥٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم (ب/ي). و تصرف العوائد المتأتية من هذه المبيعات على عمليات الامم المتحدة في البلاد و دفع التعويضات (٣٠٪ من المبلغ الكلي) اضافة الى تغطية ثمن استيراد مواد الاغاثة. و ليس من شأن القرارين المذكورين السماح للعراق بالعودة الى حالته الطبيعية، على الاقل في ظل النظام الحالي.

تقدر طاقة الانتاج العراقية الحالية بحوالي مليوني ب/ي - ٨٠٠,٠٠٠ ب/ي من حقول كركوك في الشمال و ١,٢ مليون ب/ي من الحقول الجنوبية.

اما الطاقة التصديرية فتبلغ ١,٥ مليون ب/ي. بامكان الخط المار عبر الاراضي التركية استيعاب مليون ب/ي، بينما تبلغ طاقة ميناء (البكر) ٥٠٠,٠٠٠ ب/ي.

في حالة السماح للعراق باعادة ضخ بتروله، لا يمكن التكهن بالطاقة القصوى التي يستطيع انتاجها. فقد هبطت طاقته الانتاجية من ٣,٨ مليون ب/ي في ايلول ١٩٨٠ الى ٣,٢ مليون ب/ي في آب ١٩٩٠. و لم تستثمر الاموال الكافية في حقول الانتاج طوال الثمانينات بسبب الاولوية التي منحت للمشاريع الصناعية الحربية. و كانت حملة اعادة البناء و اصلاح الاضرار الجارية منذ اواسط ١٩٩١ على حساب صيانة الحقول.

البترول والسياسة

سوف تقوم التطورات السياسية الداخلية بدور كبير في تقرير مسار الصادرات العراقية في المستقبل اضافة الى وضع المنشآت النفطية الفعلي.

و سوف يجعل فقدان الحكومة لسيطرتها على شمال البلاد اضافة الى الحظر الجوي المفروض على الجنوب، سوف يجعل استئناف العمليات النفطية بدون انقطاعات امراً مشكوكاً فيه، مما يجعل البترول العراقي مورداً لا يعتمد عليه طالما يستمر الوضع السياسي غير مستقر.

قد يتأثر الوضع البترولي بتطورين سياسيين حصلا مؤخراً،

الاول هو دعوة المؤتمر الوطني العراقي في اجتماعه الاخير في (صلاح الدين) في شمال العراق الى اقامة منطقة آمنة اضافة الى منطقة الحظر الجوي في جنوب البلاد، على غرار المنطقة الآمنة في الشمال. و يعني هذا انسحاب الحكومة المركزية من الجنوب - بما فيها المنشآت البترولية - و استلام المعارضة مقاليد الامور. و تشير المعلومات الى ان الحلفاء الغربيين لا يأخذون هذا المشروع بشكل جدي بسبب احتمالات التدخل الايراني و فقدان السيطرة على الحقول الجنوبية التي تبلغ طاقتها حوالي ٤ ملايين ب/ي. و مما يجدر ذكره ان عدداً من الحقول المكتشفة و غير المستثمرة في هذه المنطقة كحقول مجنون و حلفايه و نهر عمر و غرب القرنة يجري الآن التفاوض بشأن استثمارها مع بعض الشركات الفرنسية و الغربية

الاخرى حال رفع المقاطعة على العراق، و قد وصلت المفاوضات حول الامور الفنية الى مراحل متقدمة.

اما التطور الثاني فهو دعوة الملك حسين الى تغيير النظام الحاكم في بغداد. ان دعوة كهذه من شخص كان من اشد مؤيدي النظام العراقي و ذو علاقات واسعة بالقادة المدنيين و العسكريين في العراق قد يكون لها تأثير كبير على مستقبل النظام.

من المحال التكهن بما يحمل المستقبل للعراق، عدا القول بأنه سوف يكون على قدر كبير من العنف بالنظر لطبيعة نظام (صدام) و الضرر الذي سببه للتوازن الاجتماعي القلق الذي يحفظ وحدة البلاد. الا اننا نستطيع الجزم بأن حرب الخليج الثانية قد فتحت الباب على مصراعيها للعديد من الاحتمالات المزعجة.

محادثات فيينا

في الظروف الراهنة، تعتبر موافقة العراق الكاملة على القرارين ٧٠٦ و ٧١٢ العلامة الجدية لاحتمال استئناف ضخ النفط العراقي.

ففي المحادثات التي جرت في فيينا في الفترة المحصورة بين كانون الثاني و حزيران من العام الحالي، حاول كل من الطرفين، العراق و سكرتارية الامم المتحدة، استكشاف الحدود التي يمكن اي منهما وصولها. يدعي العراق بأن موافقته على القرارين المذكورين سوف يجعل منه محمية من الناحية العملية، بينما تصر الامم المتحدة على عدم الغاء الحظر ما لم يلتزم العراق بكل قراراتها التي تشمل ازالة اسلحة الدمار الشامل و المراقبة طويلة الامد لطاقات العراق التسليحية اضافة الى دفع التعويضات. و بامكان الاعضاء الدائميين في مجلس الامن استعمال حق النقض ضد استئناف ضخ النفط العراقي ما لم تنفذ كافة هذه الشروط. واذا اضفنا الى ذلك الخلافات السياسية بين العراق و الدول الغربية الكبرى، نستطيع ان نستنتج بأن رفع حظر ضخ النفط العراقي يبقى احتمالاً بعيد المنال.

اذا ما قررت بغداد الموافقة على القرارين ٧٠٦ و ٧١٢، فانها قد تنتظر حتى تستلم الادارة الامريكية الجديدة مقاليد السلطة في كانون الثاني القادم و تجري اتصالات وراء الكواليس للتأكد من عدم استخدام الولايات المتحدة النقض في مجلس الامن. الا ان الدرس المستخلص من محادثات فيينا هو ان رغم النجاحات المتحققة في الامور الفنية، فأن الخلافات السياسية بقيت هي الاهم و بسبب هذه الخلافات لم يكن هناك امكانية للاتفاق بين الطرفين.

في الجولة الاولى من المحادثات التي عقدت في فيينا في ٨-١٠ كانون الثاني الماضي، ركز وفد الامم المتحدة الذي رأسه (كوفي انان) المساعد السابق للسكرتير العام على اهداف قرارات الامم المتحدة و ليس على آلية تطبيقها. فقد اراد السيد (انان) التأكد من ان الامم المتحدة سوف تحصل على التمويل اللازم للقيام بواجباتها في العراق و لصندوق التعويضات. و قد تم الاتفاق مع الوفد العراقي الذي رأسه (عبدالامير الانباري) المندوب العراقي السابق في الامم المتحدة بالسماح للعراق ببيع نفطه من كافة منشآت التحميل الشمالية و الجنوبية. كما تم التوصل الى اتفاق مبدئي حول اقتراح عراقي بشأن ادارة العوائد النفطية. فقد اقترح العراق فتح حسابين، احدهما تحت تصرف السكرتير العام للامم المتحدة يستلم الاموال الخاصة بالتعويضات و بتمويل عمليات الامم المتحدة، و الثاني تحت ادارة عراقية تودع فيه الاموال الخاصة بشراء الاغذية و المواد الطبية و غيرها من الضروريات، على ان يقوم العراق باعلام السكرتير العام بكافة المصروفات من هذا الحساب. كما تم الاتفاق مبدئياً على ان يقوم العراق بتصدير ما قيمته ١,٦ بليون دولار من النفط خلال الاشهر الستة الاولى قابلة للزيادة التدريجية، اضافة الى كميات اخرى تغطي نفقات الانتاج (حوالي ٣ دولارات للبرميل الواحد) و الادوات الاحتياطية اللازمة لحقول الانتاج و نفقات النقل البري للمنتجات النفطية المصدرة. و لم تحصل الموافقة على الطلب العراقي القاضي ببيع كميات اضافية من النفط لتغطية نفقات اصلاح و تطوير الحقول النفطية. الا ان الولايات المتحدة رفضت كافة الاتفاقات المبدئية التي تم التوصل اليها في فيينا.

جرت الجولة الثانية من المحادثات بين ٢٦-٢٨ آذار ١٩٩٢، حيث رأس وفد الامم المتحدة (جياندومنيكو بيكو) المساعد السابق للسكرتير العام. في هذه الجولة رفضت الامم المتحدة اقتراحاً عراقياً يقضي بأن تبدأ المفاوضات من النقطة التي انتهت اليها الجولة السابقة، كما رفضت اضافة كميات اخرى من النفط تغطي نفقات الانتاج، و اصرت على وجود مراقب لها في شركة النفط الوطنية في بغداد، كما رفضت فكرة اضافة كميات من النفط لتغطية نفقات النقل البري للمنتجات النفطية المصدرة على اساس ان نفقات هذه العمليات تدفع بالعملة المحلية.

لم تكن التعليمات التي زود بها الوفد العراقي واضحة، و كان الوفد مضطراً الى اخذ موافقة بغدادا في كل صغيرة و كبيرة، كما لم يكن وفد الامم المتحدة حراً في الوصول الى اتفاق بدون استلام الضوء الاخضر من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن. و في بعض المناسبات اضطر (بيكو) الى تغيير موقفه بعد استلامه تعليمات من نيويورك.

اصرت الامم المتحدة في الاجتماع الاخير الذي عقد في حزيران على ان يتم تصدير النفط باستخدام الانبوب المار عبر تركيا فقط، مكافأة لها على موقفها في حرب الخليج. و تعهد الاتراك على استحصال موافقة الاكراد. رفض العراق هذا المقترح على اساس كونه تدخل في شؤونه الداخلية. كما رفض العراقيون المطالب التركية بأن يدفع لهم مبلغ ٥٠ سنت لكل برميل على اساس الاستعمال الفعلي للانبوب بطاقة ١,٦ مليون ب/ي منذ آب ١٩٩٠، اضافة الى اجور نقل ١,٩٠ دولار للبرميل لفترة التصدير البالغة ستة اشهر، خلافاً للاجور المتفق عليها سابقاً بين البلدين و البالغة ٧٧ سنتاً للبرميل. اضافة لذلك، رفضت الامم المتحدة فكرة فتح حسابين منفصلين للتصرف بعوائد بيع النفط العراقي كما رفضت فكرة بيع كميات اضافية من النفط لتغطية نفقات نقل المنتجات براً، و تركت الباب مفتوحاً فيما يخص بيع كميات اضافية من النفط لتمويل نفقات الانتاج. كما وافقت الامم المتحدة على عدم الحاجة لمراقب لها في شركة النفط العراقية.

كانت احدى نقاط الخلاف بين الطرفين موضوع مراقبة و الاشراف على توزيع مواد الاغاثة في العراق. فقد رفضت بغداد هذه الفكرة اساساً.

تركزت اعتراضات العراق في المحادثات على عدم سيطرتها على عوائد بيع النفط و اعتراضها على وجود كبير للامم المتحدة داخل البلاد الامر الذي تستوجبه قرارات الامم المتحدة.

تقضي قرارات الامم المتحدة بتخصيص ٣٠٪ من عوائد النفط لوكالة التعويضات التي مقرها جنيف، و بتخصيص مبالغ اضافية لدفع نفقات عمليات الامم المتحدة في العراق. اما المبلغ المتبقي و البالغ حوالي ٩٠٠ مليون دولار، فيتم ايداعه في حساب يكون تحت اشراف السكرتير العام و يقوم العراق بتقديم طلباته للغذاء و المواد الطبية الى الامم المتحدة، حيث يتم تدقيقها من قبل لجنة المقاطعة التابعة للامم المتحدة و من ثم شرائها من شركات تختارها الامم المتحدة. عند وصول المواد الى العراق، يتم تعليمها و توزيعها من قبل مراقبي الامم المتحدة على السكان بشكل متساوي.

بينما كان في الامكان الوصول الى اتفاق في فيينا من الناحية الفنية، لم يمكن ذلك سياسياً، على الرغم من رغبة بعض الدول الاعضاء في مجلس الامن في اتفاق كهذا لتجنب تطبيق قرار مجلس الامن ٧٧٨ القاضي بالاستيلاء على الاموال المتأتية من مبيعات النفط العراقي قبل السادس من آب ١٩٩٠ و الذي طبق فعلاً.

ان حقيقة تطبيق القرار ٧٧٨ تشير الى عدم امكانية استئناف تصدير النفط العراقي في المستقبل المنظور. كما ان الخلافات بين بغداد و واشنطن من العمق بحيث يصعب حلها حتى بمجئ ادارة جديدة في البيت الابيض. ■

السياسة الامريكية في الخليج على اعتاب تحول حاد

د. محمد جواد لاريجاني مستشار الامن القومي الايراني

خص د. محمد لاريجاني، "صوت الكويت" (١٠ نوفمبر ١٩٩٢) بهذا المقال، جاء في المقال :

بالرغم من ان هزيمة بوش المذهلة كانت تقف وراءها الازمات الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة الامريكية، الا ان العامل الاقتصادي لم يكن وحده السبب في مجيء الديمقراطيين الذي استطاعوا فتح البيت الابيض، فقد كان فقدان الثقة الشعبية بكفاءة الحكومة وسياساتها العامل الاهم الذي كشف ان الشعب الامريكي يرغب في التغيير الذي يعتقد انه اقرب الى طموحاته.

أولئك الذين عاشوا الحرب العالمية الثانية يعكسون مشاعرهم في الولايات المتحدة عبر الدعوة الى الوحدة الغربية والتعاون الدولي، اما السياسيون الذين ينتمون الى عصر إعادة البناء بعد الحرب وما يسمى بعصر تعويض الجيل، فهم متقوقعون على ذواتهم ولا ينسجمون مع الآخرين. وبالتاكيد فان كلينتون هو من المجموعة الثانية، حيث ظهر عدم انسجامه مع المجموعة الغربية "الاميريكية" منذ بداية انتصاره. وقد هددت واشنطن دول اوربا الغربية بانها ستلجأ الى سياسة الحظر اذا استمرت تلك الدول في دعم المنتوجات الزراعية لمواجهة الولايات المتحدة الامريكية.

باعتقادي فإن سياسة واشنطن في عهد كلينتون اذا استمرت بالحدة والسرعة نفسها التي كانت عليها اثناء إدارة الرئيس بوش، فسيكون ذلك افضل هدية تقدمها واشنطن الى المانيا وفرنسا اللتين تسعيان الى قلع جذور التواجد الامريكي من القارة الاوربية.

وعلى الصعيد الدولي فان حقوق الانسان وموضوع الحفاظ على البيئة ستكون محور التحرك السياسي لامريكا لكي توظف في خدمة اهدافها السياسية.

ان انكفاء الولايات المتحدة في عهد كلينتون نحو تحسين الاوضاع الاقتصادية لا يؤثر في علاقاتها مع اوربا واليابان فحسب، وانما سيتعداه الى طريقة التعامل الامريكي الجديد مع مناطق النفط.

ويمكن ايجاز افق البرنامج الامريكي الجديد على الصعيد الخارجي بما يلي :

- ستقلل واشنطن من اهتماماتها الدولية وبخاصة داخل اروقة الامم المتحدة
- سيتعزز الاتجاه الامريكي نحو منطقة المحيط الهادي ويبتعد عن اوربا
- ستولي واشنطن اهتماماً اكبر لمنطقة الخليج والدول العربية المنتجة للنفط، وهذه المنطقة ستشكل خصوصية السياسية الخارجية للديمقراطيين في الاعوام الآخيرة من القرن الحالي.

ومن القضايا المهمة التي يتعين على كلينتون توجيه الاهتمام لها تبرز ازمة السلطة في العراق. وعلى الرغم من ان حكومة بغداد تأمل ان تجد حلاً لمشاكلها مع واشنطن في ظل الادارة الجديدة وهي تعتقد ان كلينتون لا يلتزم بسياسات ومواقف الرئيس السابق بوش، الا انه وبعيداً عم المسائل التي طرحها كلينتون في حملاته الانتخابية، فان الفعل الامريكي تجاه العراق تحدده عناصر عديده اهمها في الدرجة الاولى الارضية اللازمة لسيطرة الولايات المتحدة الامريكية على مصادر النفط. وسيجد الرئيس الامريكي الجديد نفسه ملتزماً بالحفاظ على ثقة الحكومات العربية في المنطقة، لكنه سيبقي على صدام في رأس السلطة ويعمل على اضعافه تدريجياً، وهو يشجع تقسيم العراق الى ثلاث دول، اثنتين نفطيتين في الشمال والجنوب والثالثة يحكمها صدام في الوسط، لانه من الافضل للديمقراطيين ان تظهر بدلاً عن العراق الموحد، ثلاث حكومات. وانني ارى ان تعتدي صدام، وهو المعتدي دائماً، على هاتين الحكومتين النفطيتين الحديثتي التأسيس، وليس بالضرورة ان يحدث ذلك اليوم او غداً، بل سيعتدي صدام عليهما عندما يجدهما وقد اصبحتا دولتين ثريتين، وقد يحتاج هذا الامر الى فترة من الزمن كي يتحقق. واذا كان هذا الكلام صحيحاً فإنه وفي هذه الحالة ينبغي القول ان سياسة امريكا في منطقة الخليج، تقف على اعتاب تحول حاد. ■

مقابل الحصول على معدات تكنولوجية طهران تبيع الصين ١٠٠ طائرة عراقية

طهران - صوت الكويت (١٩٩٢/١١/١٥) : ذكرت مصادر دبلوماسية في طهران امس ان ايران وقعت اتفاقاً مع الصين، تقوم بموجبه ببيع اكثر من مئة طائرة عسكرية عراقية الى بكين مقابل اجهزة ومعدات تكنولوجية صينية.

وكشفت المصادر نفسها لـ صوت الكويت عن زيارة خبراء عسكريين سوريين الى طهران حيث اشتركوا مع خبراء ايرانيين في اعادة تأهيل اربع طائرات عراقية في مطار عسكري قرب مدينة مشهد.

الاردن : وتطور الموقف من العراق

الملك حسين يلتقي جلال الطالباني في لندن

القدس العربي الخميس ١٩٩٢/٩/١٧

لندن علم من مصدر في المعارضة العراقية التي تتخذ من لندن مقرا لها امس الاربعاء ان العاهل الاردني الملك حسين التقى الاثنين الماضي في لندن جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني احد الفصيلين الرئيسيين في المعارضة الكردية في العراق.

ولم يشأ المؤتمر الوطني العراقي الذي يقول انه يضم جميع تيارات المعارضة الكردية في العراق الافصاح عن مضمون اللقاء.

وذكرت مصادر المعارضة العراقية في عمان ان العاهل الاردني ربما اعطى موافقته على ان تعقد المعارضة العراقية مؤتمرا لها في الاردن. ويشار ان الملك حسين يقوم بزيارة خاصة الى لندن حيث التقى بشكل خاص رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر امس الاول الثلاثاء.

الملك حسين يبتعد عن حاكم العراق

في مقابلة مع صحيفة "فاينتشال تايمز" البريطانية نشرتها امس (٦ تشرين الثاني ١٩٩٢) باعد الملك حسين بينه وبين حاكم العراق، وقال انه يتعين حدوث تغييرات في العراق.

واصر الملك حسين في المقابلة على ان معارضته للحرب التي قادتها الولايات المتحدة لاخراج القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١ كانت لها مبرراتها السليمة.

وابلغ الصحيفة انه يشعر الان بالقلق لان العراق يواجه خطر التجزء والانزلاق الى وضع هذا دولة تعيش عصر ما قبل الصناعة.

وقال "وفي هذا الاطار اود ان اكون واضحاً بصورة قاطعة انني لست مستعداً ولم اكن مستعداً ابداً لربط الاردن او نفسي.. باحتمال المشاركة مع مجموعة من السلطة يذكر التاريخ في نهاية الامر على انها مسؤولة جزئيا ان لم تكن مسؤولية بالكامل عن تدمير العراق او تجزئته والكارثة الحقيقية التي ستترتب على ذلك فيما يتعلق بالمنطقة". وقال الملك عن العراق "لابد من التغيير، والشعب العراقي وحده هو القادر على التغيير، وامل ان تقدم له المساعدة لتحقيقه".

الملك حسين ينتقد ضمنيا الرئيس العراقي

انتقد العاهل الاردني الملك حسين في خطاب اذاعي متلفز (٥ تشرين الثاني ١٩٩٢) بشدة ما وصفه بـ "دعاة الاستبداد وربط مصائر الاوطان بالاشخاص" في اشارة ضمنية الى الرئيس العراقي صدام حسين واكد ان بلاده ستعمل "من اجل المزيد من تركيز الدعائم واطلاق الطاقات وصياغة الحياة الجديدة في المناخ الديمقراطي"

الملك حسين والوحدة مع العراق

اعرب العاهل الاردني الملك حسين في مقابلة اجرتها معه وكالة فرانس برس، الاربعاء ٢ كانون الاول ١٩٩٢، جاء فيها ،

- عندما تتحدثون عن كون العراق عمقاً للاردن هل تشيرون بذلك الى احتمال قيام وحدة بين البلدين ؟

- قد تكون هناك افكار كثيرة نطرحها فيما يتعلق بما يجري في عالمنا العربي . . لا نستطيع ان نقف حيث نحن.. وعندما نتحدث عن الاخطار المحيطة بنا يجب ان نعترف ان هذه الاخطار تتزايد مع استمرار ما هو عليه. . لذلك علينا واجب يتعلق بالانسان العربي وحقه في هذه الحياة وثقته بنفسه واطمئنانه الى مستقبله وشعوره بأنه يشارك في صنع هذا المستقبل وان قيمته محفوظة. هذا هدف يتعزز باستمرار وخلال الاسس التي ارسيناها فيما يتعلق بالديمقراطية والميثاق الوطني والتعددية السياسية والحرية المسؤولة واحترام حقوق الانسان. . هذا ما طرحناه لاخواننا واشقائنا في كل الوطن الكبير وهناك افكار نطرحها باستمرار. لكن هل هناك استجابة لها ؟ هذا موضوع يتوجب شيء من الوقت ولا نستطيع ان نخوض في تفاصيله. ليس هناك اي بحث جار والمؤسف في كثير من الحالات ان هناك انطباعا لدى الاخرين اننا نستطيع ان نؤثر بشكل او بأخر بالحجة وبالمنطق وبالخبرة وبالتجربة التي مررنا بها. الحقيقة ان الكثير من محاولاتنا مع الاسف لاتؤخذ بشكل جدي. حاولنا المستحيل للحيلولة دون وقوع ما وقع ولم نتجح. علي اية حال لا ننظر الى الماضي الا بالقدر الذي نحاول فيه ان نستفيد من الدروس والعبر. ونتمنى ان يكون هذا وضعنا جميعا وبالتالي ننظر الى الاسلوب الامثل لمعالجة الوضع للوصول الى الاهداف وهي واحدة لا لاشخاصنا او لمرحلة زمنية بل للاجيال الاتية.

الملك حسين يدعو لمصالحة وطنية عراقية

عمان - وجه الملك حسين (٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٢) انتقاداً شديد اللهجة للحركة الاسلامية والفصائل الفلسطينية التي شككت بتوجهات الاردن في عملية السلام واصفا اياها بـ " اعداء الديمقراطية ودعاة الرفض الاجوف". كذلك دعا الى "مصالحة وطنية وديمقراطية وتعددية سياسية في العراق".

وشدد الملك في خطاب امام كلية القيادة والاركان الملكية على ان قرار الاردن بالذهاب الى مؤتمر السلام "تم في مؤتمر وطني عام وبقرار مستقل يأخذ في الاعتبار الخلل الذي اصاب العالم والامة، والوضع الديمغرافي المتغير واستقلال القرار الفلسطيني"

وعن موقف الاردن من العراق، قال ان "كل ما يتعلق به لابد ان يظل منوطاً بارادة الشعب الذي تمنينا له ما تمنيناه لانفسنا، وللشعب العربي في شتى اقطاره وامصاره، والذي نتمناه هو مصالحة وطنية وديمقراطية تمكنه من تجنب العثرات وتعددية سياسية تجمع ولاتفرق، وتحقق الاستقرار وتحل الثقة بين الاشقاء وتسير بالجميع نحو التكامل".

بغداد تحاول تطويق ذيول اغتيال الجنابي

قالت مصادر ديبلوماسية اردنية لـ الحياة (١٩٩٢/١٢/٢٢) ان طه ياسين رمضان، وصل الى عمان للاجتماع مع المسؤولين الاردنيين "في محاولة للحيلولة دون تدهور العلاقات الاردنية - العراقية" اثر حادث اغتيال المهندس العراقي الذي يعد الاول من نوعه منذ سنوات طويلة.

ويذكر ان الجهات الامنية الاردنية اعتقلت ستة عراقيين يشتبه في تورطهم في اغتيال المهندس مؤيد حسن ناجي الجنابي في السابع من ديسمبر ١٩٩٢، في احد شوارع عمان. وكان الجنابي يعمل في الصناعات الحربية العراقية، وحاول اللجوء الى الغرب خلال فترة اجازته في الاردن ثم حصل على وظيفة في ليبيا.

هذا وان زيارة المسؤول العراقي لم تعلن رسمياً. ■

البنتاغون على خلاف الخارجية الامريكية لايؤيد فيدرالية في العراق

الحياة - ١٩٩٢/١١/١٩ ، اكد مسؤول في وزارة الدفاع الامريكية ان فكرة قيام دولة كردية مستقلة غير قابلة للنجاح اقتصاديا وسياسيا وان الدعوة الى قيام دولة فيدرالية في العراق مرتكزة على اساس اثني ليست جديدة "ولانعتقد انها الطريقة الفضلى" لحل المشكلة العراقية. وظهر من كلام المسؤول العسكري المعني بشؤون الشرق الاوسط تناقض مع موقف وزارة الخارجية التي اعلن الناطق باسمها ريتشارد باوتشر الثلاثاء الماضي تأييده لمبدأ الفيديرالية في العراق، الامر الذي دفع المراقبين الى التكهنات بأن هناك اختلافاً بين المسؤولين في وزارة الدفاع والخارجية في بعض جوانب السياسة تجاه الوضع في شمال العراق والمناطق المحيطة به عبر الحدود.

وكان المسؤول الامريكي، الذي طلب عدم ذكر اسمه يتحدث الى عدد من الصحافين عن استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وبشكل خاص عن منطقة الخليج. وشدد على ان الاهداف الامريكية الرئيسية في منطقة الخليج هي "ردع العدوان والاستمرار في حماية تدفق النفط بحرية والسيطرة على انتشار اسلحة الدمار الشامل وتدعيم التعاون الامني مع دول مجلس التعاون الخليجي وما نسميه دول المجلس بزيادة اثنين اي مصر وسورية".

واكد ان استراتيجية الردع الامريكية لاتزال منصبة على العراق وايران. واعتبر ان العراق لا يزال يشكل التهديد الاكبر اقله في السنوات القليلة المقبلة. وتوقع ان تعتمد ادارة الرئيس المنتخب بيل كلينتون الاستراتيجية نفسها التي تعتمدها الادارة الحالية كونها استراتجية مرتكزة على المصالح الوطنية الاميركية.

وذكر المسؤول العسكري ان واشنطن طمأنت تركيا الى ان فكرة الدولة المستقلة الكردية لن تنجح "اقتصاديا وعلى الاغلب سياسياً. ونعرف انه ليس في مصلحة اي من دول المنطقة تأييد مثل هذه الفكرة. ونعرف ايضا انه ستكون لها مضاعفات امنية خطيرة على دول عدة". واضاف المسؤول "لقد ابلغنا اصدقائنا الاكراد في غير مناسبة ان اي شيء يقولونه عن الدولة الكردية المستقلة او عن دولة كردية في اطار فيدرالي هو امر غير مثمر".

واوضح ان واشنطن ابلغت كل الاطراف ان "فكرة قيام تركيبة اثنية غير جيدة". وان الفكرة القابلة للنجاح هي تركيبة ترتكز على الانقسامات الجغرافية كما الحال في اوربا والولايات المتحدة وكندا - ورأى ان تشكيل حكومة ترتكز على الانقسامات الاثنية ليس امراً ناجحاً وان اكبر مثل على ذلك لبنان.

وقال المسؤول ان "تقويم وزارة الدفاع في المدى القصير اي خلال السنتين او السنوات الثلاث او الخمس المقبلة هو ان العراق يظل مصدر التهديد لمنطقة الخليج، كون بغداد لم تتجاوب كلياً مع فرق التفتيش الدولية عن اسلحة الدمار الشامل. ونعتقد انها تحتفظ بدرجة عالية من التكنولوجيا في مجالات اسلحة الدمار الشامل، وان العراقيين مستمرون في اخفاء مئة صاروخ باليستي وربما مئتي صاروخ وحوالي ١٦ منصة لاطلاق هذه الصواريخ. ولاتزال لديهم كميات كبيرة من الاسلحة الكيماوية. ويتابعون برنامجهم لتطوير الاسلحة البيولوجية. ناهيك عن ان بغداد لم تكشف للمفتشين الدوليين عن معظم التكنولوجيا النووية المتطورة الموجودة في حوزتها".

وقدر المسؤول الامريكي قوة الجيش العراقي حالياً بنحو نصف مليون جندي بعدما كان قبل الحرب مليوناً وان لديه ٣٠ فرقة مدرعة ومؤللة وكانت لدية حوالي ٦٠ فرقة. وقال ان هذه القوة اكبر من القدرات الايرانية. ولم يستبعد المسؤول الامريكي في حال انهاء عملية مساعدة الاكراد في شمال العراق نتيجة رفض تركيا ذلك، ان يعاود النظام في بغداد هجماته على الشمال الامر الذي قد يؤدي الى ازمة لاجئين. كتلك التي حصلت في ربيع ١٩٩٠.

وسئل عن تقويمه لمدى قدرة الرئيس صدام حسين على البقاء في السلطة ؟ فأجاب انه لايتوقع اي تغيير في بغداد خلال الاشهر الستة المقبلة او العام المقبل او تهديداً جديا لصدام حسين. واضاف ان الادارة الامريكية شجعت المعارضة العراقية على توسيع قاعدتها من اجل الحصول على مزيد من الدعم لها داخل العراق. وقال ان هذه العملية تتم على مراحل وستمر سنوات قبل ظهور نظام جديد في بغداد. وزاد ان "الولايات المتحدة ترغب في قيام حكومة مختلفة في بغداد وانها تعارض اي تفكك او بلقنة للعراق ولا نعتقد انه في مصلحة احد تفكيك العراق الى ثلاث او اربع دويلات". ■

لقاء دجرجيان باعضاء من اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني العراقي الموحد

الحياة ٧ ديسمبر ١٩٩٢ علمت الحياة ان دجرجيان الذي زار العاصمة البريطانية الاسبوع الماضي للمشاركة في اجتماعات لجنة التنسيق الخاصة بالمفاوضات المتعددة الاطراف في الشرق الاوسط التقى شخصيات في "المؤتمر الوطني العراقي الموحد" في حضور ادموند هيل عضو مجلس الامن القومي الامريكي. واكدت مصادر المؤتمر لـ "الحياة" ان الاجتماع عقد بناء على طلب دجرجيان الذي حض المعارضة العراقية على استعجال تنفيذ برنامجها "وجدد دعم واشنطن المؤتمر الوطني، وتفهمها معاناة الشعب العراقي".

واضافت ان الجانب الامريكي "تعهد مواصلة الضغط على نظام صدام حسين، واكد رغبة واشنطن في رؤية نهاية سريعة للمعاناة في العراق". ورحب دجرجيان مجدداً بقرارات "المؤتمر الوطني العراقي" التي اتخذت في اجتماعات صلاح الدين في شمال العراق.

واوضحت المصادر نفسها ان الشخصيات العراقية المعارضة التي التقت المسؤولين الامريكين "طلبت من الادارة الامريكية حض الدول المجاورة للعراق على فتح حدودها امام عمليات اغاثة المدنيين العراقيين". وزادت ان "المؤتمر الوطني" عرض للجانب الامريكي وجهة نظره في ما يتعلق بالاجتماعات الاقليمية "وضرورة ان يشارك ممثلو الشعب العراقي في اتخاذ القرارات التي ترتبط بمصيره".

- **الملف العراقي** - ان الاطراف العراقية التي اجتمعت بالسيد دجرجيان، هم السادة ، هاني الفكيكي، ولطيف رشيد، والدكتور اياد علاوي الاعضاء في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني العراقي الموحد.

السياسة الامريكية تجاه العراق قبل وبعد حرب الكويت المعلق السياسي الامريكي جيم هوغلاند

Scandals in the Light of Truth
Jim Hoagland
Guardian Weekly, 22 November 1992

تحت عنوان «الفضائح في ضوء الحقيقة» كتب جيم هوغلاند مقالا نشر بتاريخ ٢٢ تشرين الاول ١٩٩٢، جاء فيه :

يعتبر الاستمرار في التحقيق في قضيتي (ايران-كونترا) المتعلقة بتوريد الاسلحة الى ايران و (عراق-غيت) المتعلقة بمحاولة التستر على القروض الممنوحة للعراق لشراء التكنولوجيا التسليحية، من الاهمية بالنسبة للديمقراطية الامريكية بحيث لا يمكن اغلاقهما باستخدام العفو او اساليب التسويف الاخرى. ان الاستمرار في كشف مداخلات هاتين القضيتين امر حيوي فيما يخص الاتيان بضوابط جديدة لعمل الوكالات الحكومية في عالم اليوم المتغير.

بنهاية الحرب الباردة زال مبرر "مقتضيات الامن القومي" للسرية في عمل الوكالات الحكومية. ان كشف اعمال الوكالات الحكومية خير ضمان ضد سوء استخدام السلطة. على ادارة كلنتن الجديدة وضع حد لفرص و تبريرات الكذب الحكومي و التستر على النشاطات الاجرامية.

لقد كشف سقوط الدعوى التي اقيمت مؤخراً في لندن ضد شركة (ماتركس-شرشل) المصنعة للمعدات الصناعية المتطورة بتهمة تصدير المعدات ذات الاستخدام العسكري للعراق، كشف تواطؤ حكومة (تاتشر) في الموضوع و كذلك كذب الحكومة في محاولة التستر على اعضائها الذين خالفوا الضوابط التي قامت هي (الحكومة البريطانية) بوضعها فيما يخص تصدير المواد ذات الاستخدام العسكري للعراق. لقد كانت المخابرات البريطانية على علم كامل بأن الآلات التي اشتراها العراق من الشركة المذكورة سوف تستخدم للاغراض العسكرية.

ان الذي تعلمه المخابرات البريطانية حول الموضوع تعلمه كذلك المخابرات الامريكية، بالنظر للتعاون الواسع بين هذين الطرفين.

قد كان موقف الحكومة الامريكية من فرع (ماتركس-شرشل) في الولايات المتحدة مشابه لموقف الحكومة البريطانية. لقد كان دور الشركة في كلا البلدين هو كواجهة للمشتريات الحربية العراقية و كانت تمول عملياتها من خلال التلاعب بقروض حصل العراق عليها من فرع (اتلانتا) لبنك (نازيونال ديل لافورو).

تعتبر الفضائح التي كشفت عنها محكمة لندن مسماراً آخر في نعش عملية التستر و المراوغة التي بدأها الموظفون الكبار في ادارة الرئيس بوش، اذ تؤكد بأن كلتا الحكومتين البريطانية و الامريكية كانتا نشطتين في تطوير قدرات (صدام) العسكرية في الوقت الذي كانتا تنفيان ذلك. لقد اكد غزو (صدام) للكويت مدى حمق هذا النهج.

لقد بينت دعوى (ماتركس-شرشل) في لندن، و كذلك التحقيق في قضية بنك (نازيونال ديل لافورو) الذي يقوم به في واشنطن نائب تكساس الديمقراطي (هنري غونزاليز) الفوائد التي كانت الحكومتان البريطانية و الامريكية تتأملان الحصول عليها نتيجة بيع التكنولوجيا المتطورة للعراق، حيث ارادت الجهات المخابراتية الامريكية و البريطانية المحافظة على قابلية معرفة ما يجري داخل المؤسسة العسكرية العراقية من خلال اتصلاتها بالشركات المعنية بتصدير التكنولوجيا للعراق، اضافة الى المنفعة المادية التي تجنيها تلك الشركات من هذه التجارة.

لقد كان هذا التلاعب امراً طبيعياً بمقاييس الحرب الباردة، اذ كان (صدام) على علم بسياسة امريكا الحقيقية كما كان الايرانيون على علم بها عندما اختطفوا ثم بادلوا الرهائن الامريكيين لقاء الاسلحة الامريكية. الا ان السياسيين و الموظفن الحكوميين الامريكيين الذين طبقوا هذه السياسة لم يجرؤوا على قبول المسؤولية السياسية لاعمالهم امام الشعب الامريكي.

لقد كان الغرور الحكومي كبيراً في كلتا قضيتي (ايران-كونترا) و قضية الاسلحة العراقية، حيث كانت الحكومات تدعي شيئاً ما للشعب علناً و تعمل العكس منه تماماً في السر. و اذا ما كشفت القضية، يستخدم المسؤولين "عدالة" قضيتهم لارتكاب المزيد من اعمال الكذب و التضليل و اخفاء الادلة.

ان كشف و معاقبة هذا النوع من الغرور يعد امراً ضرورياً لادارة كلنتن الجديدة التي وعدت بايجاد جو اخلاقي جديد في العاصمة الامريكية.

اضطرت الحرب الباردة الدول الديمقراطية الى ان تمنح وكالات مخابراتها و مؤسساتها الدفاعية صلاحيات واسعة للسرية و التلاعب بالقوانين. و كانت المخالفات الناتجة عن ذلك تقارن بالواجبات الخطرة و الحيوية التي كانت منوطة بهذه الوكالات من قبل الحكومات المنتخبة.

من الضروري اعتماد معايير جديدة مبنية على الصراحة و الانفتاح و المحاسبة في عملية اتخاذ القرار في مجال الامن القومي. فلو لم يكن الوزير البريطاني (الن كلارك) قد ادى اليمين في محاكمة علنية، لما ادلى بالحقيقة في قضية (ماتركس-شرشل). ان محاكمات كهذه تصور ما تستطيعه الديمقراطية (و ليس السياسات الحزبية).

لقد لمح الرئيس كلنتن الى استعداده لنسيان الماضي. الا ان ادارته في حاجة الى تفهم ما جرى في كلتا قضيتي ايران و العراق اذا ارادت اصلاح الخلل الموجود في جهاز الامن القومي الذي ورثته عن الادارة السابقة.

لقد انتهت الانتخابات الرئاسية، الا ان العمل في اصلاح شبكة الامن القومي المكلفة التي بنتها الولايات المتحدة و حلفائها لدرء الخطر السوفييتي الحقيقي في الماضي لم تبدأ بعد. ■

Unfinished Business for Bush
Herald Tribune
1 December, 1992
Jim Hoagland

كتب المعلق السياسي الامريكي الوثيق الصلة بمسؤولين كبار في البيت الابيض النقاب عن وجود اتجاهين داخل ادارة الرئيس بوش فيما يتعلق بكيفية تعامل الادارة في ايامها الاخيرة مع نظام الرئيس العراقي صدام حسين. فكتب تحت عنوان "مهمة بوش غير الكاملة" في الواشنطن بوست ونشرته الهيرلاد تريبون بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١، جاء فيه :

يوشك ان ينفجر جدل حول موضوع صدام حسين في اوساط الحكومة الامريكية على الرئيس بوش حسمه قبل مغادرته البيت الابيض في العشرين من كانون الثاني المقبل. و يمنح هذا الجدل الرئيس بوش فرصة لعمل فعال بشأن مصير صدام.

يحاول صدام حالياً تجنب اي عمل من شأنه ان يعطي بوش، في ايامه الاخيرة، فرصة لضربه. و يبدو ان بوش لن يحصل على فرصة كهذه. الا انه بامكانه اتخاذ خطوات من شأنها تقوية سياسة المواجهة الديبلوماسية. اما اذا لم يفعل ذلك، فهناك احتمال ان تنحل سياسة امريكا و حلفائها في عزل العراق حتى سقوط صدام بمجرد غيابه (بوش) عن السلطة.

من المذهل ان يفضل بعض المسؤولين الامريكيين رفع الضغط عن العراق بدل زيادته. يرغب هؤلاء ان تعود الولايات المتحدة الى سياسة محاباة صدام والتي جعلت منه خطراً في السابق.

و يعتبر الانتهاء من تعليم الحدود العراقية الكويتية اوائل كانون الاول الحالي حافز البدء بالجدل المذكور في الادارة الامريكية. فالحدود التي حاول صدام محوها بغزوه للكويت عام ١٩٩٠ قد انتهت اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة بتعليمها بواسطة دعائم غرزت في الصحراء و قد ضمن مجلس الامن التابع للامم المتحدة هذه الحدود التي اعتمد في رسمها خط الحدود الذي وضعه الاداريون الانكليز المغادرين عام ١٩٦٣بينما يرفض العراق الاعتراف بحدود ١٩٦٣ و لايزال يعتبر الكويت جزء من اراضيه.

سوف يؤدي اعتماد خط الحدود الجديد الى نقل ملكية عدد من آبار حقل الرميلة النفطي و بضعة مخافر حدودية عراقية، اضافة الى المقتربات الجنوبية لميناء ام قصر العراقي الى الكويت. ان اجبار العراق على سحب قواته من المناطق الحدودية هذه امر يصعب على صدام تقبله، و سوف يبرهن للعراقيين بأن مغامرته الاجرامية في احتلال الكويت قد كلفت العراق غالياً ليس بالارواح فحسب بل بالاراضي كذلك، و سوف تبدو ادعاءات صدام بأنه قد "انتصر" في حرب الخليج مدعاة للسخرية اكثر من ذي قبل.

ليس واضحاً ما ينوي صدام عمله، الا ان الشرطة العراقية قد احتجزت خمسة من العاملين في المنطقة المتنازع عليها منذ حزيران الماضي، غير معترفة بخط الحدود الجديد.

ان الوعود التي قطعتها الامم المتحدة على نفسها في ضمان حدود الكويت تعتمد اساساً على القوة العسكرية الامريكية و على الرغبة الامريكية في اجبار صدام على الامتثال للقرارات الدولية. لذا، فإنه من الضروري على الولايات المتحدة الاعلان عن تعهدها بضمان الحدود الجديدة حال الانتهاء من ترسيمها.

يعمل المسؤولين الامريكان الداعين الى التعايش مع صدام على صرف نظر بوش عن الاعلان عن تعهد كهذا. فهم يدعون الى عودة الولايات المتحدة الى سياستها التقليدية في عدم التدخل في المنازعات الحدودية العربية، مصرين على ان تأييد الحكومة الامريكية للحدود الجديدة سوف يدفع الحكومات العراقية التي تخلف صدام الى عداء امريكا.

اذا بدا هذا الموقف مألوفاً فذلك لانه ذات الموقف الذي اتخذه البعض عندما قام الرئيس السابق ريغان بقصف ليبيا و عندما قام الرئيس بوش بتحرير الكويت. آنئذ قيل بأن العالم العربي سوف ينقلب الى العداء الابدي للولايات المتحدة. انه ينم عن الصورة المشوهة لحساسيات العالم العربي التي حكمت السياسة الامريكية فيما يخص الشرق الاوسط.

ان اعتماد موقف امريكي واضح و صلب من مسألة الحدود العراقية الكويتية التي اعتمدتها الامم المتحدة - و التي يمكن للحكومة الكويتية حلها حلاً نهائياً في مفاوضات مع حكومة عراقية ديمقراطية مستقبلية - من شأنه افهام العراقيين مدى فداحة الضرر الذي اوقعه صدام ببلادهم.

كما على الرئيس بوش، و قبل مغادرته للرئاسة، ان يحث الكونغرس الامريكي و الامم المتحدة على تسمية صدام مجرماً للحرب بصورة رسمية. ان اجراء كهذا من شأنه منع الدول الاخرى من التعامل مع صدام مستقبلاً حتى ولو لم يؤدي الى محاكمته.

بامكان الرئيس بوش ان يتصرف بما يعجل من ذهاب صدام و تغيير الموقف الخاطئ من العرب الذي يروجه مؤيدوهم في الغرب. و سيكون هذا مساهمة منه في السياسة الخارجية الامريكية تمتد تأثيراتها الى ما بعد مغادرته السلطة في العشرين من كانون الثاني القادم. ■

الوضع في العراق باحثة من معهد ابحاث الكونجرس ، كارول دوهاتري تقول ،

سيبقى الوضع في العراق بين اول اهتمامات السياسة الخارجية الامريكية التي تبنت في عهد الرئيس السابق جورج بوش مع الحلفاء عملية تحرير الكويت، وتبنت قضية حقوق الانسان والأقليات فيه. وامام كلينتون مهمة لم ينهها الرئيس السابق، الذي انتصر على صدام حسين. لكن صدام حسين لايزال في السلطة. الخيارات امام كلينتون بالنسبة للشأن العراقي ستكون صعبة. ويقول الباحث كارول دوهاتري ، "ان الادارة الجديدة ستواجه استمرار الرئيس العراقي صدام حسين في الحكم. والسؤال ، ماهو ثمن التخلص من صدام حسين؟ الاستمرار في دعم المعارضة العراقية الذي قد يؤدي الى دعم فئة ضد اخرى. ويقود العراق على طريق الحرب الاهلية والتمزق، ام ماذا؟ ان تقسيم العراق ليس حلاً، فهو قد يؤدي الى حروب جديدة. "المخرج قد يكون في تخفيض المواجهة العسكرية لصدام حسين، والتركيز على سياسة احتواء، مثل احتواء الحلفاء للاتحاد السوفيتي خلال سنوات الحرب الباردة. لكن هذا قد يكون صعباً بعد نمو العداء الهائل لصدام عند الشعب الامريكي. كما ان نائب الرئيس الجديد، أليرت جور هو الذي انتقد بوش لانه ترك صدام حسين يمد لسانه لأمريكا، ولبقية العالم. لكن ما هو الضمان ان خليفة صدام سيكون احسن منه؟ ".

مجلة المجلة العدد ٦٦٦ ١١-١٧ /١٩٩٢/١١

العرب والولايات المتحدة على عتبة القرن الحادي والعشرين

ادوارد سعيد

خلال الاسابيع الاخيرة من حملة الانتخابات الامريكية كان كثير من العرب غير الراغبين في جورج بوش يرون ان كافة المرشحين للرئاسة - جمهوريين كانوا ام ديمقراطيين ام مستقلين- سيئون نفس القدر فيما يتعلق بالشرق الاوسط. وهذا الراي خاطيء ويتسم باليأس والغموض.

فلقد خرجت الولايات المتحدة من فترة ضياع اقتصادي واجتماعي دامت اثنتي عشرة سنة ادت خلالها سياسات ما يسمى بالسوق الحرة الى تعفن البنية التحتية ونشوء بطالة واسعة وازمة مروعة في التعليم والرعاية الصحية وخراب في المدن واتباع سياسات بيئية كارثية.

واضافة الى ذلك اعادت الولايات المتحدة في عهدي ريغان وبوش ذاتها كقوة امبريالية ذات مواقف شديدة الغرور تجاه بقية العالم، وهي مواقف شديدة الغرور تجاه بقية العالم، وهي مواقف وصلت ذروتها في عملية عاصفة الصحراء التي كلفت العالم العربي - حسب اكثر التقديرات اعتدالا ومحافظة - ٦٢٠ مليار دولار وادت الى تدمير العراق البلد ذي الاهمية التاريخية والسياسية للعالم العربي بمجمله.

صحيح ان صدام حسين وفر للولايات المتحدة ولجيرانه الرجعيين في الخليج الذريعة اللازمة لهم لمهاجمته باحتلاله الاجرامي الغبي للكويت، الا ان الأسواء من ذلك هو ان الولايات المتحدة التي اطلقت يدها في العالم العربي للتدخل ووضع القوات حيثما تريد مستمرة في انتهاك سيادة العراق وايقاع الالم والمعاناة بشعبه، وكل ذلك باسم الحرية والديمقراطية والاحسان والاخلاق.

كما ان فترة رئاسة كل من ريغان وبوش احدثت انعطافا محلوظا في عقل وراي الناس بالعالم العربي.

فخلال السنوات الخمس عشر الماضية، ومع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي واعادة توحيد المانيا وسير عملية وحدة اوربا ونشوء النزاعات والعداءات العرقية والقومية في كافة انحاء العالم، وجد العرب انفسهم فجاة بمواجهة محيط سياسي جديد تسيطر عليه - سياسيا- قوة اقتصادية مفلسة هي الولايات المتحدة التي ظلت تمتلك مع ذلك قوى عسكرية هائلة ومرعبة وقدرة ايديولوجية كافيتين لفرض ما تريد في بقية انحاء العالم.

وفي نفس الوقت فان مواطني هذه القوة - المواطنين الامريكان- اصبحوا اقتصاديا في وضع لم يمروا بمثله سوئه في اي فترة سابقة، بل انهم اصبحوا في وضع اقل رفاهية من وضع غالبية الاسرائليين الذين اصبحوا المستفيدين الرئيسيين من سياسة المساعدات الخارجية الامريكية الاكثر كرما في عطائها لاسرائيل منها لمواطنيها.

وفي هذا الوقت، وبسبب ما جرى في شرق اوربا، وكذلك بسبب سياسات الولايات المتحدة المتزايدة في ايغالها بالمحافظة اقتصاديا واجتماعيا، وايضا بسبب ما بدا وكانه "قبضنة" - من قبضاي- زائدة اصبحت تتسم بها السياسة الخارجية الامريكية، فان الغالبية الساحقة من النخبات الحاكمة في العالم العربي وجدت نفسها تستنجد بواشنطن وتستجديها بذل وتنبطح امامها بمهانة طالبة رضاء رؤسائها الجمهوريين. وخلال هذه الفترة زادت المساعدات الامريكية لاسرائيل باكثر مما زادته في اي وقت مضى، واصبحت ازمة الشمال مقابل الجنوب والتوتر بينهما اكثر حدة ووجدت اعداد كبيرة من الدول في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية نفسها اكثر ضعفا ومهانة.

غير ان كل ذلك لم يردع الحكام العرب ومستشاريهم المدربين في امريكا حيث ظل هؤلاء يجدون في قيادة الولايات المتحدة صفات وخصائص ايجابية اما انها لم تكن واضحة للامريكيين او انهم لم يكونوا قادرين على رؤيتها.

صحيح ان مصر - على سبيل المثال- شارفت على الافلاس بل وانتشار الفقر على نطاق واسع وفظيع، وصحيح ايضا ان الكويت والسعودية رأتا في الولايات المتحدة منقذا مخلصا لهما من العراق وايران، وصحيح كذلك انه حتى الاردن وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية رأت في الولايات المتحدة القوة العالمية الوحيدة القادرة على تسريع العملية السياسية في اتجاه السلام، الا ان كل ذلك مختلف تماما عن النظر الى الولايات المتحدة وكأنها القادرة او مستعدة لتوفير حلول للمشاكل العربية التي يجب ان تقع مسؤولية حلها على عاتق الحكومات العربية.

وهذا الاعتماد المرضي على الولايات المتحدة وصل الى ذروته في اعقاب احتلال العراق للكويت مباشرة. ومنذ ذلك الوقت اصبح الشغل الشاغل لغالبية الحكومات العربية ان تحاول معرفة ما الذي تريده الولايات المتحدة، وكيف ترى واشنطن المستقبل بالمنطقة، وكيف تود الحكومة الامريكية ان تعمل الاشياء، واصبحت هذه الاسئلة تطغي على منظور هذه الحكومات في رؤيتها للمسائل المحلية التي هي - او التي يجب ان تكون- في صلب مسؤولياتها وواجباتها.

ومع الوقت اصبحت رغبة ادارة بوش هي نفس رغبات غالبية الامراء والملوك والرؤساء بل واصبحت المعيار الذي يقيسون به سياساتهم.

وويتساءل المرء كيف ان هذه العقلية الدونية الجماعية التي تسم المستعبدين قد حلت بالجميع لدرجة انه في الاسابيع الاخيرة من حملة الانتخابات الرئاسية الامريكية راحت وسائل الاعلام الامريكية تنقل عن جوقة كبيرة من المسؤولين العرب (بل وعن عدد من الفلسطينين البارزين) تفضيلهم بوش على كلينتون.

كيف امكن نيسان ان بوش لم يكتف بقصف كل شبر في العراق بالقنابل بل منح اسرائيل ضمانات وقروض بقيمة عشرة مليارات دولار اضافة الى هدايا اخرى؟

وكيف امكن ان يصبح رئيس فاشل محليا مثل بوش، وحتى في الايام الاخيرة لحكمه، بطلا بالنسبة الى كثير من العرب العارفين رغم ان كافة الدلائل تشير الى عكس ذلك؟

وباستثناءات قليلة فان سياسات ومواقف الدول العربية تجاه الولايات المتحدة تعدت وتجاوزت التبعية واصبحت انبطاحا واستسلاما كاملين.

ومع انني لست خبيرا بما فيه الكفاية في هذه السياسات بما يؤهلني للاجابة على سؤال ، لماذا حصل كل ذلك، الا انني مندهش جدا لفقدان الذاكرة الجماعية للتاريخ العربي والوقائع العربية الذي حصل في السنوات العشر او اكثر الماضية.

وهنا يلحظ المرء تماثلا مدهشا بين الريغانية والاجواء الجديدة التي سادت العالم العربي. ففي ذات الوقت الذي قررت فيه الريغانية انتهاء التاريخ ودفنت فكرة ان يفترض بالحكومة ان تهتم بشعبها، راح جيل كامل من القادة العرب والمفكرين ممن كانوا نتاجا للقومية العربية وهزيمة عام ١٩٦٧ وحرب عام ١٩٧٣ ينسحب من تاريخه الى شكل ما من اشكال الشوفينية او كراهية الاجانب او الى الاكاذيب الصارخة حول الولايات المتحدة وتاريخ سياساتها تجاه العرب كشعب وثقافة.

ويبدو انه يتوجب علينا ان نذكر انفسنا ان السياسة الامريكية خلال هذه الفترة لم تعمل مطلقا من اجل تعزيز قضية الديمقراطية او حقوق الانسان او حقوق النساء و الاقليات. بل على العكس تماما تم استعمال المال والقوة الامريكيين بشكل مباشر وغير مباشر في طمس الديمقراطية ودعم الاتوقراطية وترويج الحروب وابادة الشعوب (كماهو الحال في الهجوم المستمر من قبل العراق وتركيا على الاكراد).

ولناخذ قصة الرقابة و وغياب كل حرية حقيقية للتعبير في العالم العربي والاسلامي والصمت الامريكي المطبق تجاه ذلك. ولننظر الى حالة الصحافة العربية وخاصة ما يصدر منها في اوربا والتي بغالبيتها الساحقة -ان لم تكن بكاملها- تمنع نشر اي انتقاد نزيه لحاكم وحكومات وسياسات العالم العربي وخاصة دول الخليج.

والسبب هو ان هؤلاء الحكام هم الذين يملكون هذه الصحافة ويخرسون بالتالي كل انتقاد.

وان بنية مراتبية كاملة جديدة من السلطة والعقلية المعادية للديمقراطية قد نشأت في العالم العربي خلال العقد ونصف العقد الماضيين اللذين كان الجمهوريين يحكمون الولايات المتحدة اثناءهما.

وحاليا فان هناك ما يمكن تسميته سياسة امريكية معلنة تعتبر العالم العربي بمثابة اقطاعية مملوكة للولايات المتحدة المستعدة لخوض الحرب في سبيل حماية ما تعتبره مصالحها الحيوية في المنطقة وتحديدا الحصول على النفط الرخيص وادامة الوضع السياسي الراهن.

وفي اطار هذه السياسة فان اي تغيير بالمنطقة ليس مسموحا به اذا لم تكن الادارة الامريكية تعتبره لصالحها. ولهذا السبب فان دولة كالاردن سعت الى التطور باتجاه الديمقراطية والاستقلال الحقيقي كان عليها ان تتحمل وطأة سياسة عقابية امريكية.

وحاليا فان النخبات العربية ترى ان دورها الاساسي هو ابقاء الولايات المتحدة راضية عن طريق شراء اسلحة لا ضرورة لها (كما هو حال السعودية والكويت اللتين يبدو انهما تريان انفسهما مسؤولين عن دفع الاقتصاد الامريكي المأزوم في حين ان دولا عربية افقر كمصر والسودان اللتين تعانيان المجاعة والحرب الاهلية لا تحتلان موقعا ذا اهمية على قائمة اولويات انفاقهما)، او عن طريق محاولة توقع ما تريده الولايات المتحدة سياسيا والسير فيه وخاصة رؤيتها للعملية السلمية العربية-الاسرائيلية.

كل هذا في الوقت الذي تستمر فيه اسرائيل باحتلال جنوب لبنان الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان، وتهاجم هنا وتقصف هناك، وتسجن وتضرب وتوقع الاصابات في كل مكان، وتنشر القمع والبؤس حسبما تريد.

من يستطيع ان يصدق ان الذين يمثلون ٢٠٠ مليون عربي ليس لديهم اي موقف جماعي بالمرة تجاه كل هذه الاشياء؟ الا ان هذه هي الحقيقة العارية. وهي ناشئة اساسا عن ما اسميته فقدان الذاكرة الجماعية.

ولكن اذا كان بامكاننا ان نتقبل آسفين وغاضبين مواقف كهذه من دول كالسعودية ومصر، فكم بالحري سيكون غضبنا وسخطنا مع قادة ما يسمى الحركات القومية والشعبية الذين يسيرون مع هذا النوع من التفكير.

لا اخفي انني اؤيد قيام مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والاسرائليين، فكلاهما لايمتلك خيارا عسكريا قادرا على هزيمة الاخر رغم العداء والمرارة التي لديهما -احدهما كمضطهد والاخر كمعتدي وممارس للاضطهاد- وليس لدي اي شكوك بانه يتوجب على الطرفين ايجاد طريقة ما للعيش معا بسلام ومساواة على ارض فلسطين. وهنا اكرر واعيد انني مع ما يسمى بحل الدولتين، غير ان ما اعارضه هو المفهوم القائل بانه على الفلسطينيين ان يقبلوا بالمطالب الامريكية والاسرائيلية المهينة وغير المنطقية التي تدعوهم الى تقديم تنازلات وذلك من اجل ان يصبحو اكثر قربا واكثر ارضاء لادارة جورج بوش وجيمس بيكر.

وفي سياق هذه العملية نسينا تاريخ نضالنا وحقيقة استلاب شعبنا. واكثر من ذلك نسينا ما فعله بنا هذا الصديق المزعوم للعرب جورج بوش. فادارته هي التي استمرت في اغراق اسرائيل بالهدايا والمنح وهي التي عززت ما اطلق عليه جورج بول في كتابه الرائع اسم "الارتباط العاطفي المحموم". كما ان بوش وبيكر هما اللذان قبلا خطة شامير واكرهانا على قبولها بالخداع، وبوش وبيكر هما اللذان منحا اسرائيل ضمانات القروض بقيمة عشرة مليارات دولار.

ولم يقل لا جورج بوش ولا جيمس بيكر اي شيء تقريبا خلال العام الماضي عن انتهاكات حقوق الانسان بالنسبة للفلسطينيين او اي كلمة عن قصف اسرائيل لجنوب لبنان وعن السلوك الاجرامي لجيش اسرائيل واجهزة استخباراتها تجاه الفلسطينيين دعك عن الاضطهاد الفظيع والمعاناة التي يعيشها شعب العراق.

- ملخص كلمة القاها امام رابطة الخريجين العرب الامريكيين، ونشر النص في القدس العربي ١٩٩٢/١٢/١٧

تركيا وايران والموقف من بغداد وتطورات الاوضاع في كردستان

بغداد تطلب اعادة العلاقات الدبلوماسية مع انقرة

بغداد- رويتر ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢

طالبت الحكومة العراقية تركيا الامس باعادة فتح سفارتها في بغداد وتطبيع علاقاتها مع العراق التي توترت منذ حرب الخليج، وتأتي هذه المطالبة التي اطلقها عبد الغني عبد الغفور مسؤول العلاقات الخارجية في حزب البعث الحاكم في اعقاب زيارة قام بها الى انقرة على رأس وفد عراقي كبير.

وقال عبد الغفور ان الوفد طلب من تركيا "اعادة العلاقات الرسمية الثنائية واستئناف ضخ النفط العراقي عبر خط الانابيب الذي يجتاز اراضيها".

الموقف من كردستان ومؤتمر صلاح الدين للمعارضة

وكالات الانباء -١٦ تشرين الثاني ١٩٩٢

اعربت ايران وسورية وتركيا عن عدم موافقتها على حكومة كردية اعلنت من جانب واحد في شمال العراق وتعهدت بالعمل على منع تفكك العراق.

وقال وزراء خارجية الدول الثلاث المجاورة للعراق بعد اجتماع في انقرة انهم يولون اهمية قصوى لسلامة اراضي العراق ووحدته السياسية.

وقال الوزراء الثلاثة في بيان مشترك "نعتقد ان الاعمال والمحاولات التي ربما تكون قد احدثت انقساما في العراق والتطورات التي قد تؤدي الى تفكك العراق ستكون لها عواقب سلبية وخطيرة على سلام وامن المنطقة".

وقال الوزراء "نعتقد ان البنيان السياسي للعراق في المستقبل يجب الا يتقرر الا بالاختيار والموافقة الحرة لشعب العراق كله على اساس المبادىء الديمقراطية". ولكنهم اوضحوا انهم غير راضين عن الحكومة الكردية العاقبة. وطعنوا في شرعية مؤتمر المعارضة الذي عقد الشهر الماضي في منطقة تخضع لسيطرة الاكراد وحضرته جماعات اسلامية وكردية وأشورية وتركمانية وليبرالية وقومية.

وقال وزير الخارجية الايراني على اكبر ولايتي "شمال العراق يشهد حالة من الفوضى. . . لا توجد حكومة مسؤولة هناك" واضاف قوله في مؤتمر صحافي رافضا محاولات مؤتمر المعارضة العراقية جعل نفسه بديلا فعالا لصدام "من الذي يمكنه ان يثبت ان ما تقرر هناك استند الى ارادة غالبية شعب العراق".

ووصف وزير الخارجية السوري فاروق الشرع مؤتمر المعارضة بانه "طريق قد يؤدي الى تقسيم العراق وهو ما لايمكننا ان نقبله".

ويذكر (الحياة الاثنين ١٩٩٢/١٢/٧) ان وزراء الخارجية السوري فاروق الشرع والتركي حكمت تشيتين والايراني على اكبر ولاتي اعلنوا اثناء اجتماعهم في انقرة ان "المؤتمر الوطني العراقي" لا يمثل كل فئات الشعب العراقي، ورفضوا قبول "الامر الواقع" الذي في شمال العراق، اي الاعتراف بـ "حكومة اقليم كردستان العراق".

ايران تقترح قوة اقليمية لحماية اكراد العراق

فرانس برس (الاثنين ١٩٩٢/١٢/٧) اقترحت ايران تشكيل "قوة اقليمية" لتحل محل القوات الامريكية والبريطانية والفرنسية المرابطة في جنوب شرقي تركيا لحماية الاكراد العراقيين.

وافادت وكالة "فرانس برس" ان سفير ايران في انقرة محمد رضا باقري قال في حديث نشرته امس صحيفة "جمهوريت" اليسارية ان بلاده تعارض "وجود قوات اجنبية في المنطقة، ونحن دول المنطقة نستطيع ايجاد حل لهذا الوضع في اثناء الاجتماع الذي سيعقد في دمشق للبحث في اوضاع العراق".

وذكر السفير بان الاجتماع السوري - التركي - الايراني الثاني من نوعه والذي يعقد على مستوى وزراء الخارجية حدد موعده في شباط (فبراير) المقبل. وكان الاجتماع الاول عقد في انقرة بناء على دعوة تركيا، وخصص ايضا للبحث في اوضاع العراق.

ويذكر ان التفويض التركي لبقاء القوات الغربية في جنوب شرقي تركيا ينتهي آخر ديسمبر، وسيكون موضوع التجديد لهذه القوات محور اجتماع تركي - بريطاني - فرنسي - امريكي يعقد في انقرة الجمعة المقبل ١٩٩٢/١٢/١١.

تركيا وقرار تمديد بقاء قوات الحلفاء على اراضيها

الحياة السبت ١٩٩٢/١٢/١٢

قال مسؤولون اكراد انهم غير قلقين كثيرا من رفض تركيا تمديد بقاء القوة الغربية في اراضيها لحمايتهم. واضافوا انهم يستبعدون الرفض، لكنهم واثقون بان الدول الغربية ستجد وسائل اخرى لضمان استمرار الحماية.

وفي غضون ذلك عقد مسؤولون كبار يمثلون وزارات الخارجية والدفاع الامريكية والتركية والبريطانية والفرنسية اجتماعا في انقرة امس للبحث في الموضوع. وارجا البرلمان التركي مناقشة تجديد التفويض الى القوة الغربية بقيادة الولايات المتحدة في اطار عملية "بروفايد كومفورت" (توفير الراحة).

وحصلت الحياة على النقاط الرئيسية في البيان الذي كان متوقعا صدوره عن الاجتماع الرباعي ؛

- مازال ممكنا تجنب الاحداث المأسوية التي وقعت في ربيع ١٩٩١ (نزوح الاكراد العراقيين) من خلال الردع، ويؤكد ممثلو تركيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة اهمية استمرار عمليات الاغاثة في شمال العراق التي تقوم بها الامم المتحدة.
- تؤكد فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة دور تركيا الرئيسي في نجاح هذه الجهود، وتعرب عن اقتناعها بأهمية موافقة تركيا على تمديد عملية "بروفايد كومفورت" واستمرارها في المشاركة في المساعي الجماعية للمحافظة على الهدوء في المنطقة. واكدت تركيا ان برلمانها هو السلطة الاخيرة في تقرير مصير العملية.
- تطرق المجتمعون الى القلق التركي المتعلق بالتطورات في شمال العراق، واكدوا موقفهم الداعي الى المحافظة على استقلال العراق ووحدته وسلامة اراضيه، وتصميمهم على معارضة الاعمال والجهود التي قد تؤدي الى تقسيمه او تجزئته.

وأعرب المؤتمرون عن اعتقادهم بان مستقبل العراق السياسي يجب

ان يقرره مواطنوه في شكل ديمقراطي، واكدوا عدم استعدادهم لتشجيع اي ترتيبات دستورية لاتعكس ارادة الشعب العراقي ككل. ودعوا الحكومة العراقية الى رفع الحصار الاقتصادي عن شمال البلاد.

- يدين المؤتمرون الاعمال الارهابية، ويؤكدون دعمهم حق تركيا في الدفاع عن النفس ضد اعمال العنف التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني. ويؤكدون ايضا على ان اراضي العراق يجب الا تكون ملجأ للارهاب.

اثر تفجير شاحنات تركية محملة مساعدات للاكراد تركيا تشترط لضرب العراق قراراً جديداً لمجلس الامن

انقرة، بغداد - وكالات - ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

استبعد وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين ان تشن القوات الجوية الغربية المتمركزة في جنوب شرقي تركيا هجوما على العراق بعد اتهامه بالتورط في تفجير شاحنات محملة اغاثة للاكراد العراقيين وربط الوزير اي عملية غربية بقرار من مجلس الامن.

واكد ان تركيا لن توافق على استخدام القوة لمعاقبة العراق "اذا لم يكن لدينا قرار صريح من مجلس الامن، بتنفيذ ضربة."

ويذكر ان طائرات حربية امريكية وبريطانية وفرنسية ترابط في جنوب شرق تركيا لردع اي هجوم عراقي على الاكراد في شمال العراق. وتنفيذ طلعات يومية فوق مناطقهم (شمال خط العرض ٣٦).

وكانت انقرة ابلغت السفير العراقي السيد رافع التكريتي احتجاجها على تفجير شاحنات تركية محملة مساعدات دولية للاكراد العراقيين. واتهمت انقرة وواشنطن اجهزة امن عراقية بتدبير التفجيرات، ثم اعلنت الامم المتحدة وقف برنامج مساعدة الاكراد الى ان توافق السلطات العراقية على السماح لقوة حرس تابعة للمنظمة الدولية بمواكبة قوافل الاغاثة.

ورد العراق مقترحاً فرق حراسة مشتركة مع الامم المتحدة.

تنسيق خليجي - تركي

الحياة ٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٢

- كشف مسؤول خليجي ان التنسيق الخليجي - التركي قطع شوطاً بعيداً، في اطار سياسة لمجلس التعاون هدفها دفع انقرة الى اداء دور اسلامي اكبر يقيم توازناً مع دور ايران في المنطقة، ويعوض العرب بعض ما فقدوه بتغييب قوة العراق خليجياً وشرق اوسطياً.

واوضح ان من اهداف هذا التوجه ايضا ابقاء العراق بلداً موحداً ليظل مصدر قلق وهاجساً وعامل ضغط نفسي على اسرائيل في مفاوضات السلام، وكذلك التقريب بين تركيا وسورية تمهيداً لابعاد دمشق عن طهران. واعتبر ان سياسة التنسيق مع انقرة تسهل اشغال ايران بوابابتها الشرقية والشمالية. ■

سد تركي جديد على الفرات يثير قلقاً سوريا - عراقياً

دمشق - الحياة (١٩٩٢/١٢/٢٨) ، قالت مصادر سورية مطلعة على ملف الامن المائي، ان قرار تركيا بناء سد رابع على نهر الفرات يثير قلق دمشق وبغداد خشية الا تلتزم انقرة حصتها الحالية من مياه النهر لملء خزن السد الجديد.

وكانت مصادر صحفية تركية اعلنت اخيراً ان حكومة انقرة بدأت انشاء سد بيرجيك قرب الحدود السورية-التركية بالتعاون مع مجموعة من الشركات الاوربية بهدف الري وتوليد الكهرباء. وسيكون بيرجيك السد الرابع على نهر الفرات بعد قراقايا وكيبان واتاتورك، وجزءاً اضافيا من مشروع الاناضول الاكبر الذي يهدف الى تطوير منطقة جنوب شرقي تركيا زراعيا وصناعيا.

وتقول المصادر السورية ان ملء خزن سد بيرجيك الذي يصل الى ١,٢ بليون متر مكعب في الثانية والتي تتقاسمها سورية والعراق بنسبة ٥٨ في المئة للعراق و ٤٢ في المئة لسورية. وتؤكد ان تركيا قادرة علي ملء الخزان من حصتها الحالية من مياه نهر الفرات التي تصل الى ٥٠٠ متر مكعب اي نصف التدفق العام لهذا النهر الذي قدر بـ ٩٨٠ متر مكعب وسطيا، وذلك حسب بروتوكول تقاسم المياه بين دمشق وانقرة لعام ١٩٨٧. لكن مصدر القلق كما تقول مصادر دمشق يكمن في غياب اي اتفاق قانوني ثلاثي سوري - عراقي - تركي يحدد نهائياً حصة كل دولة من حق استخدام مياه النهر، مما يضمن ان اي استغلال اضافي تركي لمياه الفرات - كما بالنسبة الى سد بيرجيك - لن يهدد المصادر المائية العراقية والسورية. وتضيف انها طالما ترفض انقرة التوصل الى هذا الاتفاق، فان اي تحرك من قبلها لاستغلال الفرات يثير الريبة في كل من دمشق وبغداد.

انتخاب هيئة مركزية جديدة للمجلس العراقي الحر

١٥ ديسمبر ١٩٩٢ - اعلن المجلس العراقي الحر احد فصائل المعارضة العراقية انتخاب هيئة مركزية جديدة له خلال اجتماع "أستثنائي طارىء" انعقد امس الاول في العاصمة البريطانية لندن.

جاء ذلك في "بيان صحفي" اصدره المجلس الاثنين المصادف ١٤ ديسمبر ١٩٩٢ ،

وقال البيان ان الاجتماع تناول "تطورات الاوضاع في العراق، اوضاع المعارضة وازمتها الحالية، شؤون المجلس والبحث في سبل تطوير عمله".

وفي ختام الاجتماع تم انتخاب هيئة مركزية جديدة للمجلس مؤلفة من ،

سعد صالح جبر، العميد احمد السامرائي، المهندس سعدون عبد العزيز القصاب، عبد الحليم الرهيمي، الشيخ طالب السهيل، الدكتور مظهر النقشبندي، ابراهيم الحاج ارزوقي، يترون دارمو، كاظم كمونة، عبد الرزاق ابراهيم العلي، علي الصدر، صلاح مجيد، الدكتور عبد الكريم، الدكتور مضر سامي شوكت، مالك الياسري، الدكتور سرجون داديشو، جرجيس فتح الله، شمعون خمو، باسل النقيب، الدكتور نجم المهندس صاحب قاسم، لؤي عبد الرحمن الهاشمي.

الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي
أواخر تشرين الاول ١٩٩٢

تحت عنوان المستجدات في الوضع السياسي تطرق البيان الصادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الى ازمة النظام الحاكم في بغداد، والمعارضة والقوات والمسلحة، والازمة الاقتصادية وتعاظم التوتر الاجتماعي، ثم تطرق الى القرارات الدولية بشأن حظر الطيران الحربي العراقي جنوب خط العرض ٣٦، والوضع في كردستان، وجاء تحت عنوان **المعارضة العراقية ونشاطها** مايلي :

احد اهم اسباب بقاء الدكتاتورية، على الرغم من أزمتها القاتلة وهزائمها العسكرية والسياسية، هو أزمة المعارضة العراقية المتمثلة في تشرذمها وعدم اتفاقها على اطار تنظيمي وبرنامج تلتزم به وتواصل العمل من اجل تحقيقة، وغيابها عن ساحة النضال في عموم العراق وانفراد هذا الطرف او ذاك منها بموقف يضعف اتفاقها ويودي بها في نهاية المطاف.

تجلت هذه الظاهرة خلال مايزيد على السنة. وبالأحرى منذ المؤتمر الاول الذي عدت اليه وبادرت الى تنظيمه لجنة العمل المشترك (لعم) في اذار ١٩٩١ في بيروت. فالخلاف الذي نشأ بين أطراف المعارضة، قبيل انعقاد المؤتمر وأثناءه، استمر وتعمق في الفترة اللاحقة. ويمكننا ان نشخص عوامل معينة اعاقت نشاط قوى المعارضة للوصول الى وحدة عملها في الفترة التي اعقبت المؤتمر حتى الوقت الحاضر.

اولا : ان حرب الكويت وهزيمة النظام وتوقع نهايته، شجعت قوى وشخصيات عديدة، مقيمة في الخارج على النشاط السياسي والانغمار فيه دون ان يكون لها تنظيم معترف به او قاعدة جماهيرية تستند اليها. وبعضها كان الى وقت قريب في عداد قوى الدكتاتورية او مؤيداً لها، بدرجات متفاوتة، أو اعتزل العمل السياسي. اراد قسم من هذه القوى من منطلقات مختلفة، ان يحتل الصدارة والقيادة الامر الذي كان واضحاً قبيل المؤتمر واثناء الجهود اللاحقة من اجل الاتفاق على توحيد المعارضة.

ثانيا : كشفت انتفاضة اذار ١٩٩١، ضعف قوى المعارضة التنظيمية في ساحة النضال، ومفاجأتها بالاحداث دون ان تكون مستعدة لها، اضافة الى استغلالها من قبل بعض اطرافها بطرح شعارات فئوية ضيقة، الامر الذي كان له ردود فعل سلبية لدى الجماهير التي وجدت نفسها في الميدان دون قيادة.

ثالثاً : عدم مبادرة (لعم) كإطار تنظيمي لقوى المعارضة وقوى أخرى الى الانتقال الى كردستان في آذار ١٩٩١ حين وجهت الدعوة اليها.

رابعا : انفراد الجبهة الكردستانية وهي طرف رئيس في (لعم)، بالتفاوض مع النظام.

سادساً : ارتباط بعض فصائل المعارضة بدول اجنبية وخضوعها لضغوطها ولمصالحها.

سادسا : تتدخل الدول الخارجية في شؤون المعارضة وسعيها لفرض وصايتها عليها.

سابعا : التغييرات الجذرية في كردستان العراق من انسحاب السلطة الدكتاتورية الى اجراء الانتخابات وتشكيل حكومة اقليمية.

في ظل هذه الظروف وتحت تأثير هذه العوامل، عملت (لعم) وفصائل المعارضة الاخرى، للوصول الى صيغة توحيدية من الناحية التنظيمية والبرنامجية دون تحقيق نتائج مثيرة. فكانت الحصيلة هدر الجهود والوقت وعرقلة الخطوات الكفيلة بالوصول الى اتفاق ملموس وزادت الصعوبات في عمل (لعم) ودفعت قوى من داخلها وخارجها للدعوة لتصفيتها كصيغة عمل مشترك لقوى المعارضة العراقية.

امام هذه العقبات الجدية قامت بعض القوى التي تعاونت لفترة مع لعم في اطار اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر الثاني للمعارضة وخارجها، بمبادرة لعقد مؤتمر للمعارضة في فيينا في حزيران ١٩٩٢.

وحصل هذا المؤتمر على صفة تمثيلية معينة للهيئات المنبثقة منه، بسبب مشاركة اطراف من الجبهة الكردستانية لاسيما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وعلى اعتراف دولي، حرصت الولايات المتحدة وبريطانيا، على توفيره له.

ان الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من هذا النشاط الواسع الذي رسمته وشجعته الولايات المتحدة وبريطانيا، وما تبعه من وفود وزيارات والمحاولات التي لم تثمر لعقد مؤتمر آخر، هي :

- ان اسقاط النظام العراقي مطروح في جدول العمل العاجل. والبديل المطلوب كما يزعم هو نظام "ديمقراطي ليبرالي"، لا يكون تابعا او تحت نفوذ اي من الدول المجاورة، وان يحتفظ بعلاقات طبيعية معها ويحفظ للغرب مصالحه.
- نلمس سعيا حثيثا تشترك فيه اطراف مختلفة لابعاد حزبنا والقوى العلمانية الديمراطية الاخرى عن المساهمة في رسم مستقبل العراق، وذلك بالاستفادة من تعرضه لضربات عديدة على يد الدكتاتورية الشوفينية، ومن انتكاسة الحركة الشيوعية العالمية، والتغييرات في موزاين القوى لصالح الامبريالية.
- نحن مدعوون للاقدام على مبادرات جدية لاحباط تلك التوجهات، والمساهمة بنشاط المعارضة واقامة العلاقات معها، استنادا الى ارضيتنا السياسية.
- التركيز في نشاطنا على الساحة الداخلية، وتوثيق علاقتنا مع الجبهة الكردستانية واطرافها، وتأكيد وجودنا ونفوذنا الجماهيري.
- دعم كل الجهود والمبادرات لتوحيد نشاط المعارضة والاتفاق على الاطر التنظيمية المناسبة وعلى برنامج يستند بالاساس الى مايلي :

١- اسقاط النظام الدكتاتوري بالاعتماد على القوى الشعبية الداخلية والدعم الاقليمي والدولي.

٢- تشكيل حكومة ائتلافية واسعة، لفترة انتقالية محددة لا تزيد عن سنتين.

٣ -اطلاق الحريات الديمقراطية وضمان تعددية التنظيم السياسي والجماهيري الديمقراطي وحرية الصحافة، واصدار عفو سياسي عام على السجناء والمعتقلين وضحايا الدكتاتورية الشوفينية.

٤- تصدير النفط حسب قرارات مجلس الامن وتعديلها لصالح حل الازمة الاقتصادية ورفع الحصار الاقتصادي عن العراق.

٥- الاعتراف للشعب الكردي بحقه في تقرير مصيره وحريته في اختيار العلاقة التي يريد مع الشعب العربي في العراق، واحترام اختياره للفيدرالية في اطار عراق ديمقراطي موحد.

٦- احترام القوانين الدولية وقرارات الامم المتحدة عن غزو الكويت كمنطلق لتجميدها والغائها.

٧- العمل على ضمان احترام حدود العراق الدولية.

٨- التزام الدول المجاورة والامم المتحدة بالحفاظ على كيان العراق السياسي ووحدة اراضية.

٩- انتخاب جميعة تاسيسية تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة لضمان حرية الانتخابات ونزاهتها، لكي تضع الجمعية الدستور الدائم وتحدد طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في البلاد، ولانبثاق سلطة تنفيذية منها.

واستناداً الى موقفنا الثابت بدعم الجهود الهادفة الى تعبئة طاقات المعارضة في اطار تحالفي شامل ايد حزبنا مبادرة الاخ مسعود البارزاني لتوحيد عمل قوى المعارضة العراقية التي شاركت في مؤتمر فيينا الذي انعقد في ١٦ - ١٩ حزيران ١٩٩٢ مع اطراف لجنة العمل المشترك التي لم تساهم فيه. وشارك وفد من حزبنا في اعمال ندوة صلاح الدين - شقلاوة التوحيدية في ٢٣-٢٧ ايلول ١٩٩٢ وعمل على انجاحها تمهيداً لعقد الاجتماع الموسع للمؤتمر الوطني العراقي الموحد في أواخر تشرين الاول ١٩٩٢. ■

مذكرة السيد ارا خاجادور
عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراق
القسم الاول

رسالة مفتوحة (آب ١٩٩٢) الى كافة الرفاق والاصدقاء ،

وجدت من المناسب توجيه هذه الرسالة مفتوحة، اذ يكاد ان لايكون فيها جديد من الافكار السياسية والتنظيمية وغيرها لم أطرحها على القيادة، فمعظم هذه الافكار قدمتها، وبشكل اكثر اتساعا، الى اللجنة المركزية، مدعمة بالوقائع وبملموسية اكبر، وعرضت قسماً منها على اجتماعات ل.م. بيد انني اطرحها اليوم مفتوحة كي يطلع عليها جمهور الحزب والجمهور عموماً، فالقول الفصل للجمهور اولا واخيراً.

ولربما كنت متأخراً في هذا الامر، هذا اولاً، وثانياً اردت لهذه الرسالة ان تكون مفتوحة لاني توصلت الى قناعة في ان قيادة الحزب مصرة على نهجها في تفتيت الحزب والتفريط بأعضائه وكوادره، انطلاقا من مصالح انانية ذاتية، أدت الى اضعاف دور الحزب في الحياة السياسية للبلاد الى درجة بالغة الخطورة. ومن ثم فأن هذه الرسالة المفتوحة اعدت انطلاقا من شعور صادق بالمسؤولية أزاء الشعب العراقي وحركته العمالية والحزب.

ومن حيث المبدأ، أرى ان من الحق بل ومن الواجب المخاطبة المباشرة والعلنية في مختلف شؤوننا الى كافة أعضاء الحزب وأصدقائه والقوى الوطنية، التي يهمها ما يجري في الحزب الشيوعي العراقي وما يعاني منه، لما في ذلك من تأثير متبادل وخطير على جميع الاطراف. . . .

أذ احمل قيادة الحزب، وأنا عضو في اللجنة المركزية، المسؤولية الاولى، أزاء الكثير من الأمور، كما سيجد القارىء الكريم، فأنني لا اعفي نفسي من تحمل المسؤولية قدر مشاركتي في اتخاذ القرارات وتنفيذها، وسواء أكانت هذه المسؤولية جماعية او شخصية. بل اتحمل من المسؤولية قسطا وافراً، لاني تأخرت في طرح الحقيقة على جمهور الحزب.

لقد مضى الجزء النشيط من الحياة، فأنا اقترب من السبعين، ومن ثم أجد لزاماً علي، بعد قرابة نصف قرن في عضوية الحزب، وثلث قرن في عضوية اللجنة المركزية، ان افصح عما يدور في أوساط القيادة، وعن رأيي فيه وفي غيره من شؤون الحزب آملاً ان تساعد هذه الافكار المناضلين الجدد، في تلمس طريق الحل ومعالجة الازمة، ان لم يكن اليوم فغداً. واعتقد ان الرعيل القديم تقع عليه مسؤولية في تقديم تجربته بأمانة ونزاهة الى الاخرين.

أخيراً، لابد لي من الاشارة الى اني شرعت في محاولة الكتابة هذه منذ بداية هذا العام، واذكر هذا لكي لايقال او يشتبه بأن هذه الرسالة من قصائد المناسبات، فلقد أكدت في سنة ١٩٨٩ عندما كنت في المكتب السياسي، "انني سأصارع وسأواصل الصراع" حتى تنتصر مبادىء الحزب.

لن يتوقف النضال

طرأت على العالم تغيرات عاصفة خلال السنوات القليلة الماضية، فبعد ان كان العالم منقسماً الى نظامين أجتماعيين "متعارضين" الاشتراكي والرأسمالي، أنهارت "الاشتراكية الحاكمة" امام العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة، فيواجه الشيوعيون وقوى اليسار اليوم مصاعب جمة جراء ذلك، وتطرح امام الحركة العمالية العالمية وقوى اليسار عامة الكثير من المسائل النظرية والعملية، التي تتطلب الاجابة عليها.

وعلى أية حال، وبرغم كل التحولات، يبقى الصراع بين العمل والراسمال حقيقة قائمة، وهاهي التجربة الجديدة تؤكد ذلك، في مظاهر خطيرة ملموسة تتسم بالتخبط وانعدام الاستقرار، وتفشي ظاهرة البطالة وغيرها.

ويتواصل نضال شعوب العالم الثالث ضد النظام الدولي الرأسمالي الأمبريالي الجديد، رغم ان الكثير من السياسيين قد أصابهم اليأس، والعجز، واعتبروا مقارعة الامبريالية لا طائلة تحتها فوقعوا في الوهم الذي مفاده ان امريكا هي التي ستساعد الشعوب في التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

لاشك ان هناك مبررات عميقة للتغيير، بالارتباط مع انهيار بعض الانظمة "الشمولية" على النطاق العالمي، وان الشعوب تدرك اين مكمن العقدة الحقيقي في الماضي وفي الوقت الراهن، فهي تناضل من اجل التخلص من الانظمة الشمولية المتبقية في أقسام اخرى من العالم، وهي في ذات الوقت ايضا ترفض بصلابة، قيام نظاماً دولياً اقل عدلاً، واخطر شمولية. وترفض ان تتحول الشعارات العظيمة الى أسلحة بيد القوى الامبريالية للتدخل في مصائر الشعوب ومن خلال الدعوات غير الصادقة حول الديمقراطية وحقوق الانسان التي تشكل ركنا هاماً في نضال الشعوب.

ان السلاح الاكثر فعالية في مواجهة القوى الدولية الطامعة بالنفط والثروات والهيمنة في منطقتنا هو الديمقراطية - الديمقراطية على نطاق البلد ككل وعلى النطاق الداخلي لكل حركة او حزب على حده.

الوضع في بلدنا

ولكن ماهي الصورة عندنا في العراق؟ رغم كل هذه التغيرات فان نظام الحكم الشمولي الدكتاتوري هذا لم يحرك ساكناً، وكأنما لم يحدث شيئاً في هذا العالم. وفرض على شعبنا حربين مدمرتين أوصلت البلاد الى هذا الدرك المؤلم. ولم يستفد من التجارب التي عاشتها بلدان أوربا الشرقية، ولم يدرك انه لايمكن السير ضد منطق التاريخ، ان الحياة ستفرض التغير لا محالة.

ان النهوض وأعادة بناء مادمرته الحرب الطاحنة التي شنتها الولايات المتحدة بعد أن اختتمت الحرب الباردة وأنفردت بقيادة العالم بأعتبارها القوة الاعظم الوحيدة، لايتحقق الا من خلال الديمقراطية وبرنامج وطني صادق وواضح يحظى بثقة الجماهير وبيني على اساس مصالحها وبشماركتها.

ينشأ اليوم ما يعرف بالنظام الدولي الجديد الذي كانت بداية تركيب أركانه المعلنة الحرب الطاحنة التي شهدتها أراضي بلادنا وتظهر اليوم شيئاً فشيئاً حقيقة الهول الذي أصاب بنيتها التحتية وكل ممتلكات الشعب العراق ومنشآنه، المدنية قبل العسكرية، وتتواصل حتي اليوم قرارات المقاطعة التي يرزح تحت وطئتها أبناء شعبنا وعلى الاخص الكادحين منهم، وأصبح اكل لقمة الخبز في امان هماً لأبناء شعبنا عرباً وكرداً وأقليات قومية. وتتواصل مأساة الشعب التي تباركها القوى الدولية المهيمنة، كما تبارك ذلك بعض القوى المعارضة تحت ذريعة اسقاط النظام، وهي نظرة اقل ما يقال عنها انها وحيدة الجانب.

العجز القيادي

وسط هذه الظروف وفي بحر هذه التطورات الخطيرة والمريعة وقفت قيادة الحزب حائرة في الواقع الفعلي، ولم تظهر قدرة نظرية او عملية تستحق احترام الشعب العراقي ولا جمهور الحزب، ولا العدو او الصديق، واذا نحنيا جانباً الكلام غير المسؤول الذي تطلقه القيادة جزافاًويتجسد بابشع صورة في عبارة "لقد اثبتت الحياة صحة سياستنا" فأن الحياة تثبت كل يوم ضعف، ان لم يكن انعدام تأثير تلك السياسة التي تخطتها الحياة. وهذا بحد ذاته يلخص واقع التدهور الذي آل اليه وضع الحزب، و دليل ذلك أنه حتى زلزال مثل الذي حصل لم يستطع ايقاظ القيادة الغارقة في تخلفها وخيبتها وصراعاتها الذاتية الانانية، وبعدها عن الحياة الفعلية للشعب ومعاناته.

وفي مقدور الحس السليم والنظرة الفاحصة ملاحظة مايشبه الثورية وراء "التحليلات" المزعومة التي تقدمها قيادة الحزب، والتي تحيل فيها الاسباب الى قوى خارقة. وهذه وسيلة سهلة لتغطية العجز الفكري والسياسي في أستقراء الاحداث والتحركات والتطورات الاجتماعية والسياسية وتمحيصها والحكم عليها وتوجيه السياسة العملية نحو التأثير الفاعل فيها.

أي مؤتمر يريدون ؟

وفي هذه الظروف والأجواء وأنطلاقا من همومها ومصالحها الذاتية وتحسباً لمصيرها وليس مصائر الحزب او الشعب او الطبقة العاملة تسعى القيادة لعقد مؤتمراً، من دون توفير الظروف المناسبة والمستلزمات الضرورية لعقده، ولم تدرس القيادة حتى السؤال الجوهري لمن يعقد هذا المؤتمر؟ لحزب علني ام سري؟ لحزب في الخارج ام في الداخل؟ ماذا تريد من هذا المؤتمر؟ ماهي المهمات الموكلة اليه؟ وهل سيكون البناء الداخلي (تركيب المؤتمر) مناسباً؟ بمعنى انه يضم اعضاء من فئات المجتمع وطبقاته الاساسية القادمين من الحياة الفعلية، وليس نفراً من الموظفين الحزبيين االذين عاشوا بغربة عن نبض الحياة الفعلية في الوطن وخارجه، انه مؤتمر لموظفين حزبيين المطلوب منهم المصادقة علي وثائق أعدت واقرت على عجل لأضفاء الشرعية على أشخاص اثبتوا ضعفهم وعدم مقدرتهم وعجزهم وخشيتهم ونفورهم من أية محاسبة شرعية موضوعية.

لقد اثبتت التجارب وفي مقدمتها تجاربنا الخاصة، ان الوثائق مهما كانت جيدة - ان امكن اعداد وثائق جيدة شكلياً - لاتعوض عن عمل ملموس يعبر عن المطالب المخلصة في تحقيق الديمقراطية الداخلية، وتوفير المواجهة العلمية الصادقة لكل جديد في الحياة والسياسة ومالم تتوفر الارادة في الكشف عن العوامل الحقيقية للازمة العامة في الحزب وفي المقدمة منها أزمة الثقة الشاملة بقيادة الحزب.

وتسعى القيادة لعقد مؤتمر رسالته الاساسية اضفاء صبغة من الشرعية على قيادة اثبتت عجزها وقصورها ليس في التأثير على مستقبل البلاد فحسب بل وفي تشخيص احتمالات ما سيحدث وقراءة ما جرى ويجري في الوطن والبلاد العربية والعالم، وشواهد خطل تقديرات هذه القيادة، بما في ذلك تلك التي اعترفت بها -وهي كثيرة- لاتحتاج الى تعداد بالنسبة لاعضاء الحزب خاصة وأبناء الشعب العراقي عامة.

ومن المتوقع ان تجري تغيرات طفيفة في هذا المؤتمر، لاتمس نهج القيادة ولا اساليب عملها او نمط تفكيرها. لان هذا المؤتمر، شأنه شأن الذي سبقه، ستستخدم فيه أساليب "محسنة" أستناداً الى التجربة السابقة ويعقد بعد أستكمال الفريق المتنفذ في القيادة، وبالاخص المكتب السياسي، خططه ومناوراته ومخططاته وبدأ الان بوضع القسم التمهيدي منها موضع التنفيذ وستستخدم أساليب الترغيب والأستمالة والترضية. في حين تحاك المؤامرات وراء الكواليس لأستبعاد من يرفض الاستزلام وتقريب وتقديم هذا وذاك ممن يدخلون تحت جناح او عباءة هذا المتنفذ او ذاك من "القادة".

ورغم كل تلك المناورات والدسائس والمؤامرات في اوساط القيادة، فان قاعدة الحزب تترك -كما هي العادة- في الظلام لاتعرف ما الذي يحدث في رأس الحزب المريض. ان حجب المعلومات وتشويهها وحتى أنكار الوقائع، اي التضليل، ما هو الا جزء من وسائل احكام السيطرة على مقدرات الحزب، وحرمان اعضائه من المعلومات الضرورية للحكم على الاتجاهات والآراء والاشخاص. ومن الواضح ان المؤتمر الموعود سيعقد دون مساهمة عدد من القياديين المغضوب عليهم وجمهرة واسعة من الكوادر، ولربما الاف من الأعضاء الذين وضعوا خارج الاطار التنظيمي، أما بسبب خلافاتهم الفكرية او التنظيمية او الاثنين معاً، او من منطلقات ذاتية، او نتيجة لاهمال القيادة لهؤلاء جميعاً وبشكل متعمد. وسيكون في الغالب مؤتمر موظفين حزبيين عاشوا بعيداً عن الحياة الفعلية لابناء الشعب، رغم الصخب الذي سيجري فيه الحديث عن عقد المؤتمر في الداخل وعن حصة الداخل فيه وتأثيره عليه. (يتبع في العدد ١٤ من الملف العراقي). ■

العراق : اخبار داخلية

ضحايا حزب البعث الحاكم في حرب الكويت والانتفاضة

الوقائع العراقية - الجريدة الرسمية لجمهورية العراق
العدد ٣٤٣١، ٣٤٣٢ - ٩، ١٦ تشرين الثاني ٩٩٢

قرارات مجلس قيادة الثورة بشأن تمتع ضحايا الحزب من المدنيين في حرب الكويت واحداث آذار ١٩٩١، بامتيازات شهداء الجيش.

وقد ذكر القرار اسماء المشمولين بهذا القرار وتاريخ الوفاة.

ومن تحليل لقوائم الاسماء يلاحظ التالي :

- بلغ مجموع قتلى حزب البعث الحاكم في حرب الكويت واحداث الانتفاضة في اذار ١٩٩١، ١٠٦١ قتيل من مختلف المراتب الحزبية

كما يلاحظ، استنادا الى تاريخ الوفاة، ان الغالبية العظمى هم ضحايا الانتفاضة .

تقرير لمنظمة العفو الدولية : الجيش العراقي يواصل هجماته على الشيعة

لندن - جاء في تقرير لمنظمة العفو الدولية نشر في لندن، الاثنين ١٩٩٢/١١/٣١، ان السلطات العراقية تمارس منذ آب/أغسطس الماضي، "اضطهاداً متزايداً" للشيعة في جنوب العراق. وحضت المنظمة الامم المتحدة على ارسال فريق للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان في العراق.

واورد التقرير ان فرض الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الصيف الماضي حظراً على تحليق الطيران العراقي فوق جنوب العراق (جنوب خط العرض ٣٢) "وضع حداً لهجمات سلاح الجو العراقي لكن القوات الحكومية ضاعفت هجماتها البرية التي تواكبها الان اعتقالات تعسفية وعمليات تعذيب واعدامات للمعتقلين".

وشدد على ان "الوقت حان كي تتحرك الامم المتحدة". واعربت منظمة العفو عن أسفها لان الاقتراح الذي قدمه ماكس فان درستويل المقرر الخاص للامم المتحدة المكلف بملف حقوق الانسان في العراق بارسال مراقبين الى هذا البلد لم يلق تجاوباً. واعتبر التقرير ان "قرار ارسال مراقبين لو اتخذ لانقذ عدداً لا يحصى من المدنيين" في جنوب العراق. واشار الى ان الامم المتحدة "ستجد فرصة اخرى لتطبيق (الاقتراح) بسرعة حين تنظر الجمعية العامة في قرار يتعلق بالعراق " الشهر الجاري.

صلاحيات استثنائية لفرق الامن

رويتر (١٩٩٢/١٢/٢٣) - منح مجلس قيادة الثورة العراقي فرق امن مدنية شكلها حزب البعث الحكام سلطات كبيرة لردع الجريمة.

وقالت صحيفة القادسية الناطقة بلسان الجيش امس ان المجلس اصدر قرارا يعفي اعضاء هذه الفرق التي تقوم بدوريات اثناء الليل من المسؤولية القانونية عن تصرفاتهم خلال العمل.

واضافت ان اعضاء الفرق لن يساءلوا قضائيا عن اي اشتباك مع اللصوص او الهاربين من الجيش او اي شخص يعتبر انه يهدد الامن حتى اذا ادت المواجهة الى حدوث اصابة او وفاة.

وكان ارتفاع تكاليف المعيشة ادى الى زيادة حادة في معدلات الجريمة منذ حرب الخليج. وكان الرئيس صدام حسين اول من طرح فكرة تشكيل هذه الفرق في اجتماع مع اعضاء حزب البعث في ٢٣ تشرين الثاني بعد ان شكا اعضاء الحزب من ان قوات الشرطة لم تعد قادرة على محاربة الجريمة المتزايدة فاقترح صدام ان يتولى الحزب هذه المهمة.

وتقول الصحف ان الفرد في هذه الفرق يحصل على ٥٠ دينارا في الليلة وهو ما يعتبر دخلا مرتفعا مقارنة بأجر الموظف الحكومي الذي يتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ دينار شهريا.

زيادة رواتب الموظفين

اف ب. - اعلنت وكالة الانباء العراقية (١٩٩٢/١٢/٢٢) ان الرئيس العراقي صدام حسين امر بزيادة رواتب العاملين في القطاع العام بما يتراوح بين ٢٥ و ٤٠ بالمئة اعتبارا من الاول من كانون الثاني (يناير) المقبل.

واضافت الوكالة "شملت الزيادات بنسبة ٤٠ بالمئة من الرواتب الشهرية لكل من الشهداء والقضاة واستاتذة الجامعات ووكلاء الوزارات والمحافظين والمديرين العامين وحاملي شهادة الدكتوراه والاطباء والقائمقامين ومديري النواحي ومعاقي الحرب العراقية-الايرانية واعضاء الهيئة التدريسية في هيئة المعاهد الفنية اضافة الى العسكريين والمكلفين بالخدمة الالزامية والاحتياط". واوضحت الوكالة ان الزيادة شملت بنسبة ٣٠ بالمئة رواتب موظفي الدولة كافة وضباط ومنتسبي قوى الامن الداخلي وطلاب كلية الشرطة.

تصريحات عراقية بشأن مستقبل العلاقة بواشنطن

رويتر - اف ب ٢١، تشرين الاول ١٩٩٢

صرح نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز امس ان العراق يأمل في تطوير علاقاته مع الولايات المتحدة وبتغير في الموقف الامريكي حياله بعد الانتخابات الرئاسية التي تجري في الثالث من تشرين الثاني المقبل.

واضاف عزيز للصحافين لدى افتتاح مؤتمر القوى الشعبية العربية "اننا نريد تطوير علاقاتنا مع الولايات المتحدة ولم نشأ ابدا ان يكون العراق موضع رهان في الانتخابات الامريكية"

اف ب ٢٤-٢٥ تشرين الاول ١٩٩٢ - وفي باريس قال طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي ان الرئيس الامريكي جورج بوش يحاول الاطاحة بالرئيس صدام حسين قبل الانتخابات الرئاسة الامريكية التي ستجري الشهر القادم.

وعندما سألت مجلة "جون افريك" الاسبوعية التي تصدر باللغة الفرنسية عزيز هل يأمل بوش بالاطاحة بصدام رد قائلا " هذا هو حقا الهدف الحالي للرئيس الامريكي". وقال عزيز "فيما يتعلق بما نزمع ان نفعله لمواجهة الخطط الامريكية الان فانني اقول فقط ان جورج بوش ما دام لم يضع صدام حسين في السلطة فانه ليس في وسعه الاطاحة به. صدام يحيط به شعبه الذي يحميه".

وقال عزيز في حديث نشر انه يأمل بتحسن العلاقات مع الولايات المتحدة اذا تم انتخاب المرشح الديمقراطي بيل كلينتون.

وقال عزيز "كلينتون مرشح وهو ليس رئيسا وعقب انتخابه فان الرئيس لايفعل دائما ما يصرح بانه سيفعله عندما كان مرشحاً".

واضاف "لا يمكننا ان نتوقع الا ان كلينتون لن يعطي سياسته نفس الانحياز الشخصي السافر مثل جورج بوش". ■

بغداد تدعو الاكراد الى التفاوض على الفيدرالية وانتخابات جديدة في كردستان.

١٩٩٢/١٢/٣٠ - ذكرت الحياة من مصادر كردية رفيعة المستوى ان بغداد ابلغت الاكراد استعدادها المبدئي للاعتراف بـ "الامر الواقع" في شماله المتمثل في الفيدرالية والبرلمان والحكومة وتعهدت انفاق نصف ايرادات النفط على المنطقة الكردية. واشترطت بغداد ان تعلن القيادة الكردية موافقتها على الدخول في مفاوضات جديدة معها للبحث في هذه الاقتراحات التي تتضمن ايضا اجراء انتخابات خلال ستة اشهر في كردستان العراقية يشارك فيها حزب البعث الحاكم.

ولكن ذات المصادر الكردية اوضحت ان القيادة الكردية ليس لديها اساس لاعتبار العرض العراقي جدياً. وتابعت ان هذه القيادة ترتاب في ان العرض هو محاولة لجر الاكراد الى مفاضات لن تؤدي الى نتيجة. واوضحت ان ما يزيد ارتيابها هو توقيت تقديم العرض عشية انتقال السلطة في الولايات المتحدة الى ادارة الرئيس المنتخب بيل كلينتون.

ويذكر ان بغداد اوفدت اكثر من مندوب الى الاكراد في الاشهر الماضية حاملين عروضا لاستئناف المفاوضات لكنها كانت مشروطة دائما بضرورة قطعهم العلاقات مع الدول الاجنبية والمجاورة وبقية اطراف المعارضة العراقية التي يشكل الاكراد اهم قوة فيها خصوصا منذ استضافوا في تشرين الاول/اكتوبر الماضي مؤتمراً في صلاح الدين اسفر عن انتخاب هيئة رئاسية ثلاثية يمثلهم فيها السيد مسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وكانت المفاوضات الرسمية على الحكم الذاتي انقطعت بين الاكراد والحكومة العراقية في نهاية اب (اغسطس) ١٩٩١ بعدما رفضت بغداد تحديد المناطق التي يشملها الحكم الذاتي واصرت على ان توقع قيادة الجبهة الكردستانية بروتوكولا يلزمها الولاء للرئيس العراقي صدام حسين وحزب البعث الحاكم.

المسيحيون العراقيون يفضلون صدام على نظام اصولي قد يعقبه

رويتر ٢١ ديسمبر ١٩٩٢ ، بغداد - من تاليا جريفتس

يواجه المسيحيون العراقيون عيد ميلاد كئيبا في ظل عقوبات الامم المتحدة مع محاولة كثيرين منهم مغادرة البلاد.

ويقدر الدكتور يوسف حبيبي وهو قس وعميد الكلية اللاهوتية والفلسفية الكلدانية في بغداد انه يوجد ٧٠٠,٠٠٠ مسيحي في العراق الذي يبلغ عدد سكانه ١٨ مليون نسمة. وقدر ان ٧٠,٠٠٠ مسيحي رحلوا خلال العامين الماضيين سعيا الى الاستقرار وظروف اقتصادية افضل.

وقال حبيبي ان المشكلات المعتادة المتعلقة بالتمييز في المعاملة والتي تعاني منها اي اقلية في اي بلد اصبحت اكثر خطورة في السنوات الاخيرة مع تزايد النفوذ الاسلامي. وقال "تهب علينا رياح من الشرق من ايران مع التيار الاسلامي الاصولي".

وقال حبيبي ان معظم المسيحيين العراقيين يفضلون الوضع الراهن ويدركون خطر ان شكلا من اشكال الاصولية الاسلامية قد يلي الحكومة الحالية.

وفي الشمال تقع القرى المسيحية في اطار المنطقة الكردية خارج نطاق سيطرة حكومة الرئيس العراقي صدام حسين.

وللمسيحيين السريانيين هناك حزبهم السياسي كما لهم ميليشياتهم المسلحة كما اعطت لهم مقاعد في مجلس اقليمي.

ولكن مسيحيين كثيرين ما زالوا يريدون الرحيل. ويامل اغلب من ينتظرون في الاردن الحصول على تأشيرة الذهاب الى الولايات المتحدة حيث يوجد ما بين ٥٠,٠٠٠ و ٦٠,٠٠٠ مسيحي عراقي معظمهم يعيشون في ديترويت وبعضهم في شيكاغو واماكن اخرى.

مليار دولار ارباح بريطانيا من مشاركتها في حرب الخليج

لندن- (الغارديان ١٩٩٢/١٢/٢) ، افادت تقارير نشرت هنا بأن ارباح بريطانيا من مشاركتها في حرب الخليج التي خاضتها قوات التحالف ضد العراق بلغت مليار دولار. جاء ذلك في تقرير اوردته صحيفة (الغارديان) البريطانية لتقرير يتوقع ان يصدره لاحقا المكتب القومي لتدقيق الحسابات البريطاني استعرض الجانب المالي من مشاركة بريطانيا في حرب الخليج.

وقالت الصحيفة ان بريطانيا حصلت على مجمل ارباح زادت عن ٦٥٠ مليون جنيه استرليني (حوالي المليون دولار) وذلك جراء مشاركتها في الحرب الى جانب الولايات المتحدة والدول الغربية.

وذكرت ان هذا المبلغ يمثل الفرق بين ما انفقته الحكومة البريطانية في الحرب، وما دخل الخزينة البريطانية من مساهمات الدول العربية المشاركة في التحالف ودول اخرى كدعم للمجهود البريطاني في الحرب.

وقال التقرير الرسمي البريطاني ان الحرب ضد العراق كلفت الخزينة البريطانية ١,٥ مليون جنيه استرليني بينما بلغ مجموع المساهمات من الحكومات المختلفة لدعم بريطانيا ٢,١٥ مليار جنيه، وتقدر الحكومة البريطانية بأن تكاليف مشاركتها في الحرب ومخلفاتها حتى عام ١٩٩٦ سوف تزيد عن حجم الخسارة التي تتحملها الخزينة عند اضافة مبلغ ٣٢ مليون جنيه استرليني يشكل النفقات التي انفقت على القوات المسلحة وصيانة المخازن والمستودعات العسكرية. ويعتبر هذا التقرير اول كشف رسمي عن تكاليف المشاركة البريطانية في حرب الخليج، ويشير تقرير المكتب القومي لتدقيق الحسابات البريطاني الى تفصيل للمبالغ التي تقلتها بريطانيا من جانب الدول الداعمة وهي (المبالغ بالجنيه الاسترايني) الكويت ٧٧٠ مليونا- السعودية ٨٢٥ مليونا- الامارات ٢٧٨ مليونا- المانيا ٢٧٤ مليونا- اليابان ١٩٢ مليونا- كوريا الجنوبية ١٨ مليونا- هونغ كونغ ١٦ مليونا- بلجيكا ١٥ مليونا- بلدان اخرى ١٤ مليونا وتلقت بريطانيا ايضا تبرعات على شكل خدمات مثل الوقود المجاني والعتاد ومعدات التحميل من السعودية بما يقدر ١٠٨ ملايين جنيه استرايني.

العراق وايران في قمة الخليج الثالثة عشر

قرارات القمة الخليجية الثالثة عشر في ابوظبي بشأن العراق

٢٤ ديسمبر ١٩٩٢

تبنت القمة الخليجية الثالثة عشر التي اختتمت اعمالها في ابو ظبي في ١٩٩٢/١٢/٢٣، موقفا متشددا من العراق، وطالبت بابقاء العقوبات الدولية على العراق، كما ادانت القمة الاحتلال الايراني للجزر الثلاث. جاء في البيان الختامي للقمة بشأن العراق مايلي:

تدارس المجلس الاعلى مستجدات الاوضاع السياسية والامنية في منطقة الخليج، ومسار تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة بعدوان النظام العراقي. ويلاحظ المجلس استمرار ذلك النظام في مماطلته لتنفيذ جوانب اساسية في قرارات مجلس الامن، واخلاله بشروط وقف اطلاق النار من خلال رفضه اطلاق سراح المحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الاخرى، ورفضه الالتزام بما توصلت اليه اللجنة الفنية التابعة للامم المتحدة، الخاصة بترسيم الحدود بين البلدين من قرارات، وعدم تنفيذه قرارات مجلس الامن الخاصة بدفع التعويضات بحكم مسؤوليته القانونية عن الاضرار الناجمة عن عدوانه، وتباطؤه في اعادة كل الممتلكات الكويتية ومماطلته في ازالة جميع اسلحة الدمار الشامل.

ويدين المجلس الاعلى النظام العراقي لعدم امتثاله التام لكل قرارات مجلس الامن، ومواصلة تهديداته لامن المنطقة واستقرارها، وخلق مناخ من القلق والتوتر، واستمراره في تزييف الحقائق وفي مزاعمه التوسعية في الاراضي الكويتية، ما يزعزع الاستقرار ويهدد الامن في المنطقة وينشىء حالة توتر مستمر، لايمكن انهاؤها الا بامتثال النظام العراقي لكل قرارات مجلس الامن ذات الصلة بعدوانه.

ويؤكد المجلس الاعلى دعمه للاجراءات التي اتخذها مجلس الامن، ويهيب بالمجتمع الدولي مواصلة الضغوط حتى يمتثل النظام العراقي وينفذ كل قرارات مجلس الامن لاسيما المتعلق منها باطلاق سراح المحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الاخرى مؤكدا على ضرورة واهمية استمرارية الموقف الدولي الصلب والحازم تجاه ذلك النظام. ويشيد المجلس بصدور القرار ٧٧٣ الذي أكد على ضمان مجلس الامن لحرمة الحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق، ويعبر عن ترحيبه وتقديره للخطوات التي اتخذتها لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود على الارض بين البلدين، ويؤكد المجلس الاعلى مجدداً حرصه البالغ على وحدة العراق وسلامته الاقليمية، ويحمل النظام العراقي المسؤولية كاملة لما يتعرض له الشعب العراقي من اعمال البطش والقمع الدموي. ويؤكد مسؤولية نظام العراق التامة عن اية معاناة انسانية اخرى يتعرض لها الشعب العراقي نتيجة لرفض ذلك النظام تنفيذ قراري مجلس الامن ٧٠٦ و ٧١٢ اللذين يعالجان توفير الاحتياجات من الاغذية والادوية.

ايران تهدد الامارات

طهران، اف. ب.، رويتر ٢٨ ديسمبر ١٩٩٢ ، واصلت ايران حملتها على دول مجلس التعاون الخليجي، واكدت مجددا استعدادها للدفاع عسكريا عن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى، وهي الامارتية التي تحتلها ايران منذ ١٩٧١. وهددت بقطع يد " كل طامع بأصغر جزء من ارضنا" كما حذرت دولة الامارات من انها "ستدفع ثمن سياساتها المتهورة".

وقال المجلس الاعلى للامن القومي الايراني، اعلى سلطة سياسية في البلاد في بيان امس "ان دفاعنا طوال ثمانية اعوام اثبت للعالم ان امتنا الشجاعة لن تتردد ابدا في الدفاع عن سيادة ايران وحماية وحدة اراضيها".

وانتقد بيان المجلس الاعلى الذي نقلته "وكالة الجمهورية الاسلامية للانباء" الرسمية مجلس التعاون الخليجي ووصف تأييده الامارات في قضية الجزر بانه "غير مسؤول". وقال "لن يمكن اي بلد ان يطمع حتى ولو ببوصة واحدة من التراب الايراني".

وهاجم رئيس مجلس الشورى الايراني علي اكبر ناطق نوري امس "السياسة البائدة" لدول مجلس التعاون الخليجي. وندد في كلمته امام المجلس بـ "سياسة النعامة" التي يتبعها قادة دول المجلس مؤكدا ان "هؤلاء السادة لم ينسوا ان هذه الجزر ايرانية حتى قبل ان تولد بلدانهم (...) سنقطع يد كل طامع بأصغر جزء من ارضنا".

ونددت صحيفة "الجمهورية الاسلامية" القريبة من المتشددين بـ "مطاليب الامارات الخاطئة في الاراضي".

وكانت صحيفة "طهران تايمس" التي تصدر بالانكليزية قالت في وقت سابق ان على الامارات ان تدرك "لن لضبط النفس حدوداً".

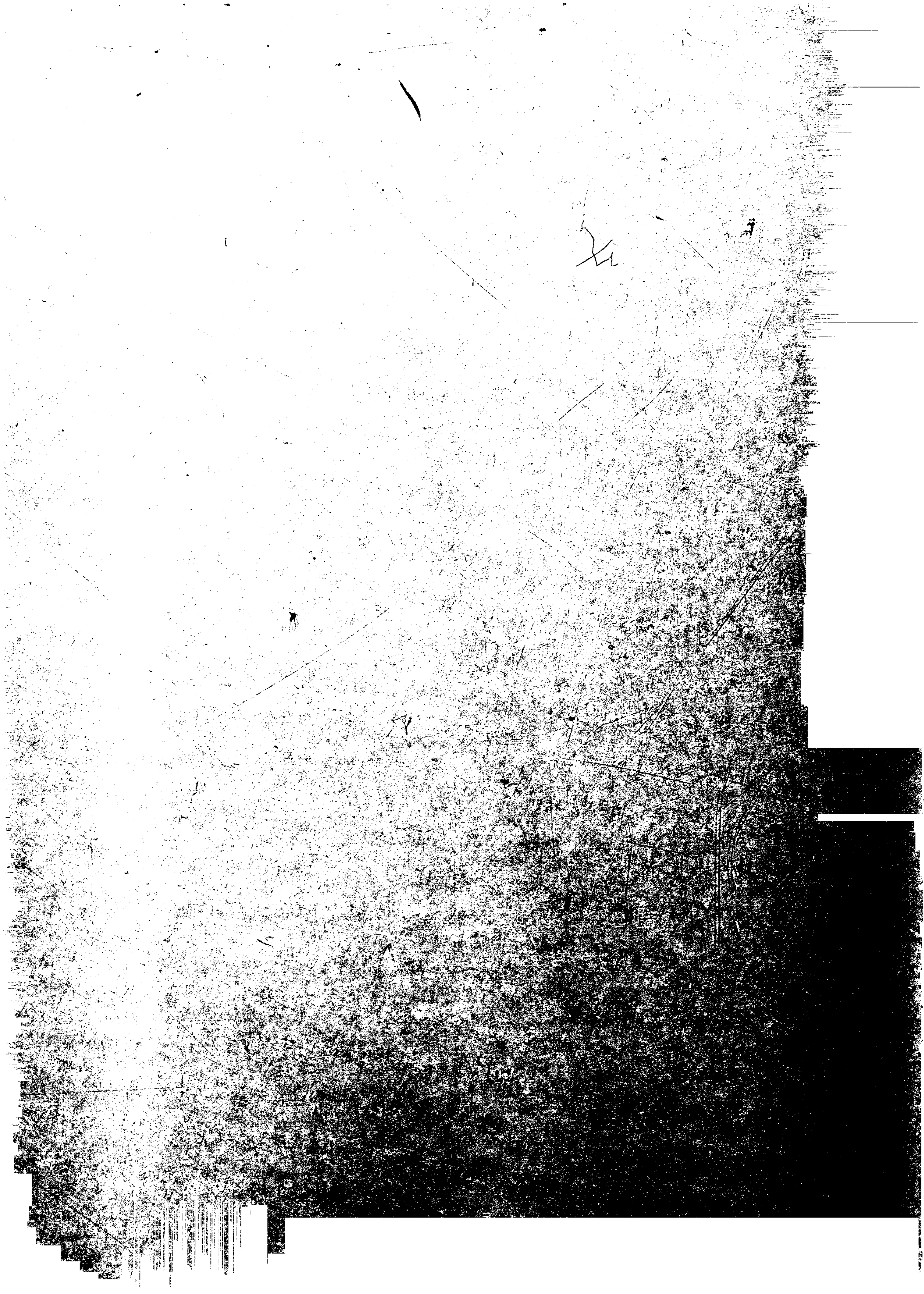
ورفضت مطالبة الامارات بالسيادة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، ووصفته بانه لاساس له . وقالت "ان اتفاقا ابرم عام ١٩٧١ بين ايران وامارة الشارقة لايزال ساريا على جزيرة ابو موسى".

وضافت ، "ان فكرة مسؤولين من ابو ظبي ان طهران تحجم دائما عن الرد على ضربات تتكبدها منهم فكرة صبيانية".

وهددت سلطات الامارات بانه "ستدفع ثمن سياساتها المتهورة لو قررت ايران يوما ما ان تكيل لهم ضربة بضربة".

ويذكر ان دولة الامارات العربية المتحدة اكدت حرصها على حل مشكلة الجزر المحتلة بالطرق السلمية، واعلنت انها تمتلك كل الوثائق التي تؤكد ملكيتها للجزر التي احتلها الشاه عام ١٩٧١. وابدت استعدادها للقبول باي نتيجة تحكيم تقررها هيئة دولية. لكن ايران تتلكأ وتلجأ الى التهويل باستخدام القوة.

- اف ب، ١٩٩٢/١٢/٣٠ - يذكر ان الرئيس الايراني رفسنجاني حذر دول الخليج من انه "للوصول الى الجزر الايرانية في الخليج الفارسي عليها ان تجتاز بحراً من الدماء". هذا وقد ندد العديد من الصحف الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي بشدة بالتهديدات التي اطلقها الرئيس الايراني علي اكبر هاشمي رفسنجاني ضد هذه الدول. ◘



LAAM BOOKS

صدر عن دار اللام - لندن

Energy Policies in Western Asia and Changes in the Oil Market
ESCWA
160pp
Price 12.90

Operation Vantage British Military Intervention In Kuwait-1961
Dr M M Alani
290pp
Price 24.90

Sufism and Shi'ism
K M Al-Shaibi
350pp
Price 30.00

العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠
د. سعد ناجي جواد
٢١٠ صفحة
٩.٩٠ جنيه استرليني

مذكرات جعفر العسكري
تحقيق نجدة فتحي صفوة
صفحة ٢٥٠
١١.٩٠ جنيه استرليني تجليد فني

العراق: نشأة الدولة
د. غسان العطية
صفحة ٥١٢
١٦.٩٠ جنيه استرليني

العراق: شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠
حسين جميل
٣٢٠ صفحة
٩.٩٠ جنيه استرليني

الملف العراقي

قسيمة الاشتراك في الملف العراقي

Name	....	الاسم
Address	....	العنوان
City	....	المدينة
Country	....	البلد

أرفق صكا / حوالة بريدية بمبلغ ....

مدفوعا لأمر IRAQI FILE قيمة الاشتراك السنوي (تشمل اجور البريد الجوي) في الملف العراقي :

١٠٠ جنيها استرلينيا في بريطانيا للمؤسسات .... ٦٠ جنيها استرليني في بريطانيا للأفراد

١٢٠ جنيها (او مايعادلها) للمؤسسات خارج بريطانيا .... ٧٠ جنيها (او مايعادلها) للأفراد خارج بريطانيا

ISSN-0965-9498

Centre for Iraqi Studies
Tel&Fax 081-3905818

P O Box 249 A
Surbiton, Surrey KT6 5AX
ENGLAND

IRAQI FILE

العدد 14 1993

الملف العراقي

ورقة عمل التيار القومي في ندوة الحوار القومي ـ الاسلامي

مواقف الاحزاب العراقية المعارضة من القصف الجوي على العراق :

التجمع القومي الديمقراطي ـ اتحاد الديمقراطيين العراقيين

لجنة التنسيق للتيارين الاسلامي والقومي

المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق

بيان الشريف علي بن الحسين بن علي

بيان عن شخصيات عامة عراقية

رأي سعودي : اعادة العلاقة مع بغداد !

صواريخ كروز ـ طبيعتها ودورها في العراق

العراق تحاشى الاحتمالات المستحيلة : تشارلز ماينيز

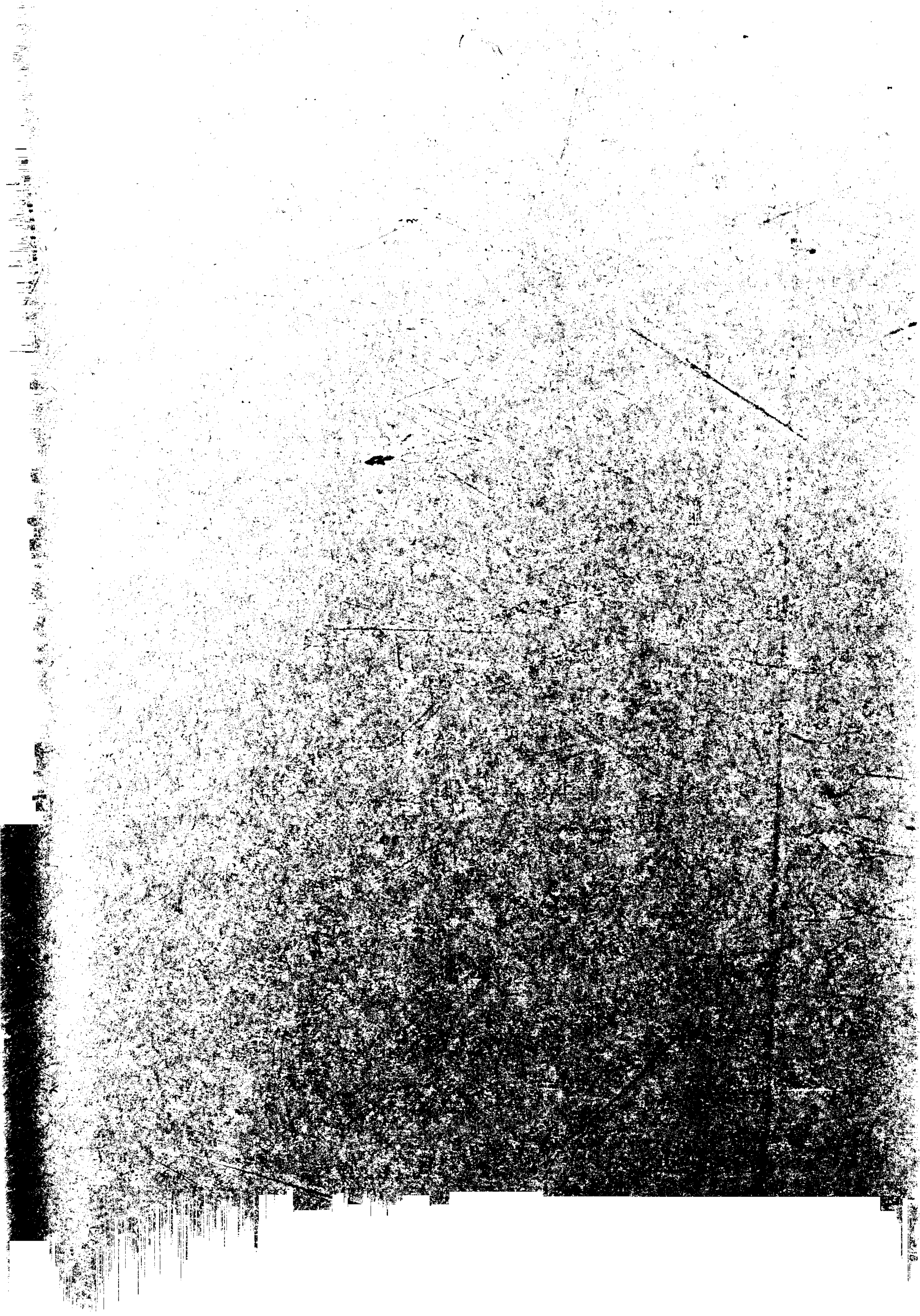
طريق العراق للشرعية بين السلام والحرب : مارتين ولاكوت

الحزب العربي الديمقراطي الناصري يدين القصف الامريكي للعراق

تقرير فان دير ستويل حول حقوق الانسان في العراق

A Political and Documentary Review
Issue No. 14 - February, 1993

نشرة سياسية وثائقية يصدرها مركز دراسات العراق
العدد ١٤ ـ فبراير/ شباط ـ ١٩٩٣



الملف العراقي

IRAQI FILE

A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Issue No 14 - FEBRUARY 1993

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق- شباط/فبراير ١٩٩٣
رئيس التحرير - د. غسان العطية

العدد ١٤

ملاحظات حول السياسة الامريكية تجاه العراق وتقيم لسياسة القصف الجوي

جاء القصف الجوي والصاروخي للعراق في الربع الاخير من الساعة الاخيرة من رئاسة بوش كمحاولة لانقاذ سياسته، وكان بالامكان ان ينتظر بوش ايام قلائل لاستلام كلينتون الرئاسة قبل الامر بضرب العراق، ولكنه انتهى بان اورث الرئيس الجديد، عن تدبير او غير ذلك، ماعرف "بالهدية المسمومة". ان اعتماد القوة في غياب وضوح سياسي شامل، كما قال برزنسجي (مستشار الامن القومي الامريكي السابق- الواشنطن بوست ١٩٩٣/١/١٧) ينتهي بالفشل . فيقول "لقد تصرفت ادارة بوش في العراق وكان استخدام وسائل القوة اهم من الاهداف السياسية. ولم توضح على الاطلاق ادارة بوش ماهي اهدافها الاستراتيجية المركزية في العراق. فالادارة الامريكية تصرفت ابتداء كرد فعل عسكري على احتلال العراق للكويت، وعليه اصبح تحرير الكويت هوالهدف. ولكن في مناسبات اخرى اشار بوش الى التخلص من ذلك الدكتاتور الذي شبهه بهتلر كهدف سياسي. وفي مرات اخرى ظهرت الادارة الامريكية وكانها معنية بحماية الاكراد الشيعة الامر الذي يعني ضمنا احتمال تقسيم العراق، ولكن مرة اخرى تراجعت ادارة بوش من تحقيق هذا الهدف السياسي تحسبا لمخاوف حلفاء امريكا من الدول العربية".

ويمضي برزنسجي قائلا ، ان خيارات كلينتون الحالية محدودة نتيجة فشل عملية عاصفة في اكمال مهمتها، وحتى الدول العربية المشاركة في عاصفة الصحراء غير مستعدة لمعاودة الحرب ضد العراق بهدف اسقاط صدام. وليس من مصلحة امريكا ان تظهر بالاساس كحليف للاستعماريين السابقين في المنطقة، فرنسا وبريطانيا، وان تبدو كطرف معاد للاسلام.

وعلية يصبح استمرار عزلة نظام صدام هو الخيار الافضل، ولكن دون اضفاء الطابع الشخصي على الصراع. وبذات الوقت مواصلة العمل الجاد لمواصلة المفاوضات بين اسرائيل وجيرانها، مع محاولة سبر غور امكانية تطبيع العلاقة مع ايران.

- لقد خطاء بوش في معادلة صدام بالعراق . . ليس جديدا على صدام ان يقايض العراق بالسلطة، فاولويته، بوضوح، هي بقاء النظام بغض النظر عما ينزله ذلك من مآس ومعاناة على شعب العراق. ولكن بوش في ربطه مستقبل العراق بمستقبل صدام حسين، ساهم في تعزيز معادلة المقايضة وتعزيز صلاحية صدام حسين في رهن العراق لغاياته. كما ان اعطاء السياسة الخارجية طابع العداء الشخصي لايوفر دليل مناسب للتعامل مع الاحداث في العراق.
- مادامت عاصفةالصحراء لم تنهي صدام، ولم تدعم امريكا الانتفاضة اللاحقة ضد صدام، فيعني ان احتمال اسقاط صدام بات ضعيفا. فان عملية القصف سوف لن تسقطة بل قد تضعف معنويات اصدقاء امريكا بعدم قدرة امريكا ازالة صدام، كما تعطي صدام ورقة محاربة الامبريالية، وفرصة لتصدير السخط الداخلي.
- كتب المعلق السياسي الامريكي انتوني كوردزمان (واشنطن بوست ١٩٩٣/١/١٨) يقول ان سياسة رد الفعل العسكري المتناسب غير مجدية في العراق، فالقوة يجب ان تكون من القوة بما يحفز الطرف المضروب بعدم المجازفة مجددا بالتحدي. وهذا ما هو غير متوفر بالضربات التي وجهت للعراق. ولا تحل مشاكل امريكا بمجرد قتل صدام او شن هجوم كاسح. فامريكا ليست بحرب مع الشعب العراقي، كما اننا غير مستعدين لاحتلال البلد واعادة بناءها. فالقوة الزائدة كالقوة القليلة سوف لن تحل مشاكلنا مع العراق. وعلينا ان نواجه الحقيقة وهي ان صدام سيزاح من السلطة من قبل قائد متطرف اخر في وقت ما في المستقبل. وعلينا ان نواجه الحقيقة الاخرى وهي بان

قصار ما نامله هو ان تبقى المواجهات مع صدام "محدودة" Mini-crisis حول الاكراد او الشيعة او الكويت، او تحطيم الاسلحة. مع الاصرار على تطبيق حظر تصدير الاسلحة.

▫ جاء في تحليل لمارتين ولكر (Martin Walker) نشر في الغارديان ويكلي ١٩٩٣/١/٣١، حول توجهات مستشاري كلينتون في شؤون الشرق الاوسط، بان العامل المشترك بينهم هو قناعتهم بان صدام هو مجرد المشكلة الظاهرة على السطح التي وراءها سلسلة تحديات اعمق، كايران وظاهرة الاصولية الاسلامية، ويسعى هؤلاء المستشارون الى التركيز على المصالح المشتركة للولايات المتحدة واسرائيل وعدد كبير من الدول العربية في مواجهة التهديد الاقليمي الايراني والخطر السياسي والاجتماعي للاصولية الدينية.

▫ قالت افتتاحية النيويورك تايمز، المنشورة في هيرالاد تريبون ١٩٩٣/١/٢٢ حول السياسة المطلوبة تجاه العراق،

على كلينتون ان يحدد - ما رفض بوش القيام به - ماهي التغييرات المطلوبة من العراق كي يمكن الغاء الاجراءات الاستثنائية العسكرية والاقتصادية تجاه العراق ؟ ومن الطبيعي ان يشمل الافصاح عن كافة اسلحته ومصدرها وابقاءها تحت التفتيش لسنوات قادمة، احترام استقلال الكويت والحدود الجديدة للكويت، والقبول بدفع التعويضات من مداخيل العراق النفطية، وضمان عدم تعرض الاكراد لعمليات ابادة. . . واذا ما التزم صدام بتنفيذ هذه القرارات فقد يكون بمقدور كلينتون عرض تعليق العقوبات الاقتصادية ورفع حظر الطيران في الجنوب والشمال. ولكن حظر تصدير السلاح الى العراق يجب ان يستمر، كما ان الاجراءات المعلقة يمكن ان تعاد في حال خرق العراق لوعوده لاحقا. وتنبه الصحيفة الى ان المشكلة في هذا المنطق هو القبول ضمنيا بان صدام يمكن ان ينصاع للقانون الدولي وعليه يبقى بالسلطة، ان هذا الفرضية تمثل مجازفة، لكنها مجازفة لابد من الاخذ بها، فهي افضل من الحفاظ على الوضع الراهن الذي اخذ يرهق علاقة واشنطن بحلفائها ويحرف واشنطن والامم المتحدة عن الالتفاف لمشاكل عاجلة اخرى. وبذلك قد يكون كلينتون قد اعطى منافسي صدام في الداخل الحجة للاطاحة به في حال تلكؤه في التزاماته الدولية.

▫ كتب السير انتوني بارسن (سفير بريطانيا السابق للامم المتحدة - التايمس ١٩٩٣/١/٢١) تحت عنوان "لماذا يجب على كلنتون عدم تملكه هوس صدام" ، ان الهدف الاستراتيجي الاهم هو ليس اسقاط صدام، واذا حصل ذلك سيكون بمثابة علاوة محببة، وانما الهدف هو ضمان عدم قدرة العراق ان تكون مرة اخرى عامل تهديد لجيرانها، خاصة دول الجزيرة العربية الضعيفة عسكريا. والى ان تحل حكومة مقبولة في بغداد يمكن تحقيق ذلك الهدف من خلال ، اولا تطبيق الكامل لقرار مجلس الامن ٦٨٧، بشأن وقف اطلاق النار، خاصة فيما يتعلق بحدود الكويت، حظر الاسلحة، واشراف الامم المتحدة على تدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل. مع الابقاء على قوة حفظ السلام للامم المتحدة على الحدود العراقية الكويتية لمنع اي تجاوز عراقي.

ثانيا ، احتفاظ قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة بقوة بحرية وجوية كافية في المنطقة لمواجهة اي تهديد عراقي قادم، وما دام صدام باقي في السلطة.

ثالثا ، التاكيد على حماية الاكراد الشيعة في شمال العراق وجنوبه، والالتزام بتنفيذ هذه الحماية بموجب قرار ٦٨٨.

▫ ان اهمية هذه الاراء تكمن في توقيتها، حيث تجري الادارة الامريكية الجديدة اعادة تقييم كامل لسياستها تجاه العراق والمنطقة عموما. فاذا ما كانت هذه الاراء اميل الى سياسة الاحتواء والقبول ببقاء صدام في السلطة ضعيفا مطوقا، فان هناك من يدعو الى عمل حاسم وايجابي لاسقاطه.

▫ كتب المعلق السياسي جيم هوكلاند (هيرالاد تريبون ١٩٩٣/١/٢١) يدعو الى ،

- العمل على تقديم صدام حسين كمجرم حرب
- تخويل نائب الرئيس غور بالالتقاء بممثلي اقوى فصائل المعارضة، المؤتمر الوطني العراقي
- المباشرة ببرنامج سري لاسقاط صدام اكثر فعالية من تلك المحاولات الفاشلة التي سبق للسي اي اي عهد بوش

▫ واقترحت جريدة "وول ستريت جورنال" (يناير ١٩٩٣) "خطوات عملية" للتخلص من صدام نهائيا منها تقديم الدعم العسكري الى المعارضة العراقية وتشجيعها على تأليف حكومة في المنفى. حكم ذاتي للشيعة في جنوب العراق ووضع حشود امريكية على الحدود العراقية- الكويتية، وقصف المواقع العراقية وربما احتلال الاجزاء التي كانت احتلتها خلال حرب الخليج، والتخلص من صدام حسين شخصياً.

▫ صرح وزير الدفاع الامريكي الجديد لي اسبن (الاحد ١/٢٤) ان سقوط صدام حسين هو السبيل الوحيد لجعل العراق يطبق قرارات الامم المتحدة. وقال اسبن ايضا انه يملك "دلائل" تفيد ان صواريخ عراقية مضادة للطائرات من طراز سام اعيدت الى منطقة الحظر الجوي. وقال في مقابلة تلفزيونية "اعتقد شخصيا بانه يجب على صدام حسين ان يرحل". واعتبر انه "الافارق" على الصعيد العملي بين اسقاط نظام صدام حسين وبين اجباره على الانصياع لقرارات الامم المتحدة". واضاف ان خلفا لصدام حسين يمارس السياسة ذاتها لن يكون "حلا جيدا ".

▫ اختيارات كلينتون لمستشاريه لشؤون الشرق الاوسط ،

- مارتين انديك (Martin Indyk) ، اصبح مستشاراًفي مجلس الامن القومي لتابع للبيت الابيض. وهو نمساوي الاصل تم تجنسه مؤخرا وسبق له ان عمل في لجنة الشؤون العامة الامريكية - الاسرائيلية، التي تعد ابرز قوى اللوبي الاسرائيلي في واشنطن.
- صامويل لويس (Samuel Lewis) ، رئيس دائرة التخطيط السياسي في الخارجية الامريكية. معروف بميوليه الاسرائيلية، فبعد ان عمل لمدة ٨ سنوات سفيرا لبلاده في اسرائيل، رأس مجموعة للخبراء المختصين في الجامعة العبرية، في اسرائيل.
- أدورد جيرجيان (Edward Djerejian) ، احتفظ بمنصبه كمساعد لوزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى وجنوب اسيا.
- دينس روس (Denis Ross) ، المساعد السابق لوزير الخارجية السابق جيمس بيكر، تم ابقاءه في الخارجية موقتا.

فاذا كان في الاحتفاظ بالأسمين الاخرين يطمئن بعض العرب، فان الأسمين الاولين لطمئنة اسرائيل، التي تعتبر مواقف وزير الخارجية الحالي ابان عمله في عهد الرئيس كارتير ليست لصالح اسرائيل. ■

ورقة العمل التي تقدم بها وفد التيار القومي العربي في العراق في ندوة الحوار القومي ـ الاسلامي

دمشق ١٧ـ١٨ كانون الاول ١٩٩٢

الحوار القومي - الاسلامي ضرورة وجود على مستوى عربي واسلامي، وضرورة وجود ايضا على مستوى عراقي، في وقت تهدد عراقنا مخططات التقسيم الطائفية والعرقية التي تغذيها القوى المعادية لشعبنا كما تهدد امن وحياة ومستقبل شعبنا ايدي الطاغية الملوثة بالدماء.

ان ضرورة هذا الحوار، الذي يرجى ان يتمخض عن تخالف متين، عديدة وتفرضها فداحة المأساة التي يعيشها شعبنا ووطننا، كما تفرضها احداث وتجارب تاريخنا العربي - الاسلامي. ومما يزيد في اهمية هذا الحوار في ظل الظروف العصيبة التي تشهدها بلادنا انه يمكن ان يكون تمهيدا لتحالفات اوسع انطاقا في المستقبل القريب، نأمل ان تتعزز بها روابط الوحدة والتآخي بين ابناء وطننا. وخلاصة القول ان هذا الحوار هو نقطة الانطلاق التي لابد منها للشروع في مهمة حضارية قبل فوات الأوان.

اولا: في العلاقة التاريخية ـ الحضارية بين العروبة والاسلام

كان الاسلام الحدث الاكبر في تاريخ العرب والمنطقة ونتيجة لظهوره اصبح تاريخ العرب بالذات ينقسم الى فترات قبل الاسلام وبعده. لقد ادخل الاسلام العرب التاريخ من اوسع ابوابه وجعل حضارتهم كونية. وكانت اولى فضائل الاسلام انه وحد القبائل العربية واخرجها من الاقتتال فيما بينها ومن حالة التجزئة والتبعية للدول الخارجية الى التلاحم والوحدة والاستقلال.

وثانية هذه الفضائل انه جعل لها دينا تدعو اليه ورسالة عالمية وحضارية تسعى لتعميمها. كما ان الاسلام وجه العرب الى الانطلاق خارج حدودهم ودفعهم الى الفتح لاعلاء كلمة الله، فعلى اكتاف العرب الاوائل قامت دولة الاسلام الكبرى التي وحدت بين العرب وباقي الشعوب الاسلامية في بوتقة حضارية ثقافية، وكانت لغة هذه الدولة هي العربية وربما صح القول بان الاسلام قاد اكبر حملة تعريب على امتداد التاريخ الاسلامي. لقد كان الدخول في الاسلام يعني تعلم العربية، فبانت لغة أقوام عديدة وانتشرت بانتشار ديار الاسلام وسعتها، وقد قال الرسول الاعظم (ص) "اذا ذل العرب ذل الاسلام".

اصبحت اللغة العربية، وبفضل هذا التلاحم بين العروبة والاسلام، ابرز مظاهر الثقافة الاسلامية. فالى جانب كونها لسان القرآن الكريم ولغة العقيدة الاسلامية، تجلت فيها الخصوصية القومية للعرب فهي احد اهم مرتكزات الكيان السياسي العربي الجامع، انها فكرالامة وذاكرتها الحضارية والادبية والعلمية.

ولقد وعى مفكرو النهضة مكانة العربية في الاسلام، وهذا جمال الدين الافغاني ينادي بتعريب المسلمين كلهم وتمنى لو ان السلطان محمد الفاتح او السلطان سليم قد اتخذا اللسان العربي، وهو لسان الدين، لسانا رسميا وسعى الى تعريب الاتراك كي يكونوا اكثر منعة، ويتساءل الافغاني : فما قولك لو تعربت (يقصد الامة التركية) لانتفت من بين الامتين، النعرة القومية، وزال داعي النفور والانقسام وصاروا امة عربية بكل ما في اللسان من معنى وفي الدين الاسلامي من عدل، وفي سيرة افاضل العرب من اخلاق، وفي مكارمهم من عادات (راجع - محمد باشا المخزومي،خاطرات جمال الدين الافغاني الحسيني (بيروت ، دار الحقيقة ط ٢، ١٩٨٠) ص ٢١٦-٢١٧). لقد كان الافغاني يفخر باللسان العربي فيجعله جامعا موحدا ليس للمسلمين فحسب،بل لغير المسلمين من العرب ايضا حين يصرح "ان هذه اللغة العربية كانت دائما، وستظل ابدا اعز الجامعات واكبر المفاخر لدى العرب غير المسلمين" (جمال الدين الافغاني،الاعمال الكاملة، ج ١ الله . . . والعالم والانسان، دراسة وتحقيق محمد عمارة، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ٩٣).

لم يعرف التاريخ العربي الاسلامي تناقضا بين العروبة والاسلام، وبل كان التطابق بينهما في القرون الهجرية الاولى تاما حتى ان البلاذري يورد في "انساب الاشراف" المثل المعبر التالي لهذا التطابق ، فحين سأل ابو جعفر المنصور مولى لهشام بن عبد الملك عن هويته قال المولى" وان كانت العربية لسانا نطقنا بها، وان كانت دينا فقد دخلنا فيه".

ثانيا: في ضرورة تحالف التيارين القومي والاسلامي

تقاسم الساحة السياسية العربية تياران اصيلان جامعان وهما الاسلام والقومية اللذان خاضت - للاسف - القوى الممثلة لهما في الوطن العربي صراعا فيما بينهما. الا ان هذه القوى كانت تلتقي عند الشدائد في خندق واحد، ليشكل هذان التياران في ازمنة الحروب جبهة واحدة ضد الاستعمار والصهيونية،وقد حدث ذلك في موقفهما من العدو الصيهوني في فلسطين، حيث ساهما في كل الحروب ضد الصهيونية وفي حرب الريف في المغرب وفي حروب الاستقلال في الجزائر وتونس وليبيا ومصر وسوريا.

اما في العراق فقد كان التحالف القومي - الديني بارزا في الفترة السابقة (التحضيرية) لثورة العشرين وخلالها وقد اقر المندوب المدني آنذاك بتنامي التحالف القومي - الديني. وظهر هذا الدور جلياً في نضال ابناء الفرات الاوسط من اجل استقلال العراق.

ان التحالف بين القوميين وعلماء الدين، وشيوخ العشائر لم يكن مجرد مطمح، بل تحول الى حقيقة واقعة. وقد اصبح التحالف المذكور فيما بعد العمود الفقري للثورة في عام ١٩٢٠.

ان اكبر سمات التيارين القومي والاسلامي هو قدرتهما على تعبئة اوسع الجماهير لذلك فمن الطبيعي ان تقع على عاتقهما مسؤولية تحرر الامة ووحدتها. لقد وعي الافغاني اهمية توحد التيارين القومي والديني فقال "الانتكون الدول، ولا يخلص لها السلطان الا بقوتين ، قوة الجنس (القومية) التي تدعو للاتحاد لمغالبة من سواهم، ويكون فيه النعرة والعصبية والانتصار لجنسه، وقوة الدين الذي يقوم في جمع الكلمة، وتوحيد الوجهة وطلب الغلب بتلك القوة لمن خالفهم فيها. لكن قوة العرب القومية قبل الاسلام قد توزعت على القبائل، فجاء الاسلام والامة العربية على هذا الوضع. . . فدخلوا في دين

الله افواجا وازداد العرب بالاسلام اقداما وبأسا وقوة، ولقد وجه الاسلام قوتهم بعد ان اتحدت قلوبهم فخرجوا للمعارك والامصار، فدانت لدعوة دينهم الامم ودخلت في طاعتهم الممالك. (خاطرات الافغاني، المصدر السابق، ص ٢٣٨). وهكذا فعل الشيخ رشيد رضا حين جعل الاسلام قرين عروبته والمسلم اخوه بالدين وغير المسلم اخوه بالجنس. ان الوحدة العربية لاتتناقض ولا تتعارض مع الوحدة الاسلامية. بل ان كثيرا من المفكرين الاسلاميين يعتبرونها شرطا لها، كذلك حال الوحدة الاسلامية او كما كان يسميها رجال النهضة بتعبير "الجامعة الاسلامية". يقول شكيب ارسلان بهذا الصدد "ان الجامعة الاسلامية ليست بخطر على غير المسلمين من العرب، بل هي عضد للشعب العربي بأسرة.(احمد الشرباصي، شكيب ارسلان داعية العروبة والاسلام، بيروت، دار الجيل، ط ٢، ١٩٧٨، ص ١٢٥).

فمن الواضح ان الترابط بين العروبة والاسلام لايعبر عن ثنائية تناقضية او تنافرية بل يترجم تكاملية، واذا ما شاب هذه العلاقة بعض التوتر فقد كان ذلك نتيجة ضيق الافق والتعصب.

لقد اكدت الادبيات الاسلامية والقومية ونشاطات الندوات الفكرية، فضلا عن التجارب الاخيرة، في العقود المتأخرة من الزمان ان القوميين والاسلاميين سيظلان عاجزين عن انجاز مشروعهما الحضاري المستقل اذا ما بقيا متنافرين يعمل كل منهما بمعزل عن الآخر، او في تنافس مع الآخر، الامر الذي يهدر جهودهما معا ويضيع على الامة فرصتها التاريخية بالانعتاق والتقدم.

وباختصار فان نظرة سريعة الى التجربة التاريخية التي خاضتها امتنا العربية والاسلامية في العقود الاخيرة تثبت ان القوة المعادية لامتنا حاربت دون هوادة مشروع كل من القوميين والاسلاميين على حد سواء للاسباب التالية :

- لتعارض المشروعين مع مصالح هذه القوى اولا.
- لأصالتهما ولاستجابتهما لتطلعات الامة في الاستقلال والتوحيد ثانيا.
- لموقفهما المبدئي الثابت من القضية المركزية الاسلامية فلسطين ثالثا.
- لشروعية تمثيلهما لقوى الامة الحية وتعلقهما بتراثها وفكرها وعقيدتها رابعا.

وقد اصبح واضحا للعيان بان القوى المعادية تخشى تقارب التيارين، لذلك فقد عملت بكل وسائلها على فصل هذين التيارين الاصيلين واشعال نار الفتنة بينهما.

وعليه فان المصلحة العامة تقتضي العمل المشترك، بل ومن مصلحة التيارين ايضا ان ينهضا بمشروعيهما معا، لقد جرب القوميون في الخمسينات والستينات، كما جرب الاسلاميون منذ مطالع السبعينات والى الان، وكانت العقبات واضحة لايمكن تجاوزها دون تعاضد القومي والاسلامي. ان " من مصلحة المشروع القومي الاسلامي ان يصبح قوميا اسلاميا اي ملبيا لمتطلبات النزوع القومي في اطار الالتزام الاسلامي" (راجع - مجموعة من الباحثين، الحوار القومي الديني، بيروت، مركز الدراسات العربية، ص ٢٤٠).

وما اجدرنا بان نستفيد من اعدائنا فننظر بشيء من الحكمة الى تجربة العدو الصهيوني الذي لم تهتز جبهته الداخلية على رغم تعدد اطرافها واختلاف مذاهبها في اي مواجهة مع العرب والمسلمين فلماذا ياترى تتنافر وتتصارع اكبر قوتين سياسيتين في المجتمع العربي؟ لماذا لانبدأ بالعمل من اجل تحالف يطرح المشروع الحضاري المرتجى ونضع حدا لعهود التخلف والشقاق والهزائم ؟

ثالثا : الاسس التي يقوم عليها الحوار

يقوم الحوار بين تيارين متكافئين رئيسيين بضمان القوى الحية في الامة، لكل منهما تأثيراته على الساحة السياسية، لعبا معا وفي ازمان متفرقة ادوار مصيرية في حياة الامة، وتعرضا معا للقوى المعادية.

يقوم الحوار على الاخذ والعطاء والالتزام المتبادل دون الوقوع في طريق الخداع واخفاء الخلاف ودون السماح لان تتحول اية اختلافات - ان وجدت - الى تناقضات مستعصية اذ لا مشكلات بين العروبة والاسلام، واذا وجدت فهي بين القوى السياسية المعبرة عن التيارين.

يقوم الحوار في ظل اقناع الطرفين باهمية المراجعة، فالتيارات الرئيسية والفاعلة تحتاج بين فترة واخرى الى مراجعة واعادة نظر، وهذه عملية صحية وضرورية تكفل تجاوز الاخطاء وتصفية النيات وتوحيد الكلمة.

رابعا : مجالات العمل المشترك

ان العمل المشترك يفترض اولا اعتماد مشروع موحد او برنامج متفق عليه يسعى التياران الى تحقيقه، ولعله من المفيد ذكر بعض الملامح التي ينبغي توفرها في هذا المشروع :

ان المشروع الحضاري التوحيدي يجب ان يرتكز على ارضية التراث العربي الاسلامي وعلى هذه الارضية ترتكز اسسه النظرية والعملية.

لقد تبادل التياران القومي والاسلامي الادوار في تأكيد هوية الامة، فتارة يلجأ الفرد الى الهوية القومية واخري الى الهوية الاسلامية، وفي كلتا الحالتين يكون الهدف تأصيل الهوية وتأكيد الذات في عملية رفض التبعية الثقافية. ان تحالف التيارين من شأنه ان ينهي تشتت واضطراب درجات الولاء في هذه الهوية ويجعلها قومية اسلامية فتكون اكثر اتزانا وقوة.

تعتبر قضية فلسطين من اهم محاور ومجالات نشاط كلا التيارين الاسلامي والقومي وهي ميدان لقاء حقيقي ومهمة قومية واسلامية وحضارية.

ان القوميين اكثر قدرة على ايجاد الصلة والروابط بين العرب من المسلمين وغير المسلمين وهذا عامل توحيدي في المجتمع. كما ان المسلمين اكثر قدرة على ايجاد الصلة والروابط بين المسلمين من عرب وغيرهم كالاكراد والتركمان. .الخ

ان عمل التيارين معا على الساحة العراقية يفترض توفر جو ديمقراطي تعددي يضمن لهما معا، كما يضمن لباقي فئات الشعب الحريات اللازمة لصنع القرار السياسي المطلوب، غير ان الحديث عن الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة يبقى خطابا عاما على مستوى الشعارات مالم يتجه القوميون والاسلاميون وغيرهم من الان الى العمل على بناء دولة القانون والمؤسسات في عراق قائم على شرعية دستورية لامكان في ظلها لسلطة فرد، وتنتظم فيها الحريات والحقوق والواجبات ومستلزمات السلام والعدالة الاجتماعية على اساس الفصل بين السلطات الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية على نحو يضمن لممثلي الامة اليد العليا في صنع قراراته.

اهداف الحوار

ان طبيعة العمل الوطني تقتضي الانتقال من مرحلة التأكيد الى ضروريات التحالف بين التيارين القومي والاسلامي الى ممارسة هذا

التحالف والبحث في اسسه واهدافه ولاشك ان اول هذه الاهداف يتمثل في :

- العمل على حشد طاقات شعبنا العراقي وايجاد المساندة العربية الاسلامية له في كفاحه ضد النظام الدكتاتوري القائم واقامة نظام ديمقراطي تعددي يضمن اسباب الحياة الحرة والآمنة لجميع فئات الشعب العراقي، ويمكن الشعب من صنع قراره.

- البحث في صيغ اتفاقات تدعم التحالفات السياسية وتنظمها لقيام جبهة عريضة، يحددها برنامج مشترك.

- يبقى هدف المشروع المشترك في نهاية المطاف، ان يعبر من ناحية ومن خلال هذا التحالف القومي الاسلامي عن المشروع الحضاري للامة بوصفه مشروعا نضاليا تحرريا استقلاليا تنمويا، فروح المشروع واهدافه هي التخلص من التبعية بكل صورها : السياسية والاقتصادية والثقافية، ومن ناحية اخرى، فان هذا المشروع يتمثل في تأكيد استقلالية الامة العربية وتحالفها مع سائر الامم الاسلامية والدول النامية من اجل اقامة نظام دولي يقوم على التعاون والعدالة والتنمية.

- واذا اردنا التعبير عن هذا النهج السياسي للتحالف على صعيد قضايا محددة ينبغي ان يسعى التياران للعمل من اجلها فهناك في مقدمة هذه القضايا مايلي :

آ- اقرار الديمقراطية، بوضع شروطها المؤسسية

ب- الالتزام بسياسة الاعتماد على الذات والتنمية المستقلة

ج- توفير الشروط اللازمة للتحرك الوحدوي في الاطار العربي الاسلامي

ان قضايا التجديد والحداثة في حياة الامم من القضايا المركزية التي ينبغي الاهتمام بها. شرط ان لا يتم الانزلاق الى التبعية الثقافية التي هي في واقع الامر اساس ومنطلق الاوجه الاخرى للتبعية وعليه، يجب التفريق بين التجديد والحداثة. فالتجديد الحضاري ينطلق من الذات اعتمادا على الزاد الحضاري للامة معبرا عن حاجتها ومواصلا مسيرتها الحضارية، ومستفيدا من التجارب العالمية، دون الوقوع في انماط التغريب تحت ستار الحداثة.

خامسا : خاتمة ـ الانعكاسات الايجابية

لعل افضل ما يمكن تقديمه لقوى شعبنا وحركته الوطنية في ظروف الازمة الحالية التي يعيشها شعبنا العراقي هو نجاح هذا الحوار واقرار تحالف التيارين القومي والاسلامي. ان قيام هذا التحالف سيكون تعبيرا عن تطلعات اوسع التيارات انتشارا في المجتمع العراقي، وسيعيد الثقة الى شعبنا بعد الهزات المنيفة التي تعرض لها.

وفضلا عن ذلك فان تجربة العقود الاخيرة وممارسة النظام الدكتاتوري الحالي في العراق تستوجب الاهتمام بموقف الحركة القومية الكردية في العراق والاقليات القومية من المشروع الوحدوي القومي العربي، وكذلك بموقف الاخوة العراقيين المسيحيين من المشروع الاسلامي الوحدوي، فلقد اثرت السياسة الطائفية التي اتبعها نظام صدام حسين في انماط الثقة بين الطوائف الاسلامية، ولا حل لتبديد هذه المخاوف سوى التحالف القومي الاسلامي الذي يكتب نهاية حقيقية لكل هذه المخاوف، ليلتقي الاكراد والتركمان مع العرب على ارضية الاسلام التوحيدية، ويلتقي المسيحيون مع المسلمين على الارضية القومية العربية الوحدوية، وتنتهي الى الابد الحساسيات التي أرسيت بين الطوائف الاسلامية، واشعل نار الفتنة فيها نظام الطاغية الحالي، ان الطبيعة التكوينية لكلا التيارين وامتداداتها الجماهيرية تجعلهما الافضل موقعا لمحاربة الطائفية والعنصرية. ان شعبنا يتطلع باهتمام بالغ لما يسفر عنه الحوار بين التيارين (القومي والاسلامي) ويعقد الآمال على تحالفهما مع القوى الاساسية الاخرى في المجتمع العراقي وفي مقدمتها الجبهة الكردستانية.

ان هذه الورقة لاتستهدف تقييد الحوار باطر جاهزة ومسبقة، فمهمتها فتح باب الحوار. ومداخلات الاخوة المشاركين كفيلة بوضع الاسس واستنباط الاساليب لاقامة تحالف وطني يأخذ على عاتقه حشد الطاقات الوطنية الاساسية بعيدا عن التدخلات الاجنبية، من اجل تصفية النظام الدكتاتوري القائم واقامة نظام ديمقراطي تعددي، تتحقق في ظله العدالة لجميع المواطنين. □

إستقالة عبد الستار الدوري من عضوية المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد

بدافع شخصي واخلاقي قبلت الدعوة التي وجهت الي في حينه، من قبل الاخوين الفاضلين مسعود البارزاني وجلال الطالباني، لحضور المؤتمر الذي عقد في صلاح الدين. وسبق ذلك اتصالات بادر بها بعض الاصدقاء او الاخوان في صفوف الحركة الاسلامية والوطنية والقومية والمستقلة، وفيها يطلبون حضوري، وعدم تخلفي عن ذلك اللقاء العراقي الهام. الا ان النتائج التي افرزها ذلك اللقاء لم تكن بالمستوى المطلوب، اذ ظهرت الثغرات والسلبيات على جلساته وتطوره ومجراه العام، من ذلك مسألة التوكيل للتصويت نيابة عن الغائبين، وعدم وجود جدول اعمال، والافتقار الى محضر لضبط الجلسات، وغياب اي كشف بالاسماء، وتشكيل المجلس التنفيذي بطريقة غير ديمقراطية، ومن دون عرض أسماء أعضائه على المؤتمرين وكأنهم من غير المعنيين. وصدور البيان الختامي بعد انتهاء اجتماعات المؤتمر بعدة ايام، الى غير ذلك من المسائل التي تناولتها بعض صحف المعارضة العراقية.

وعلى ضوء هذه التجربة الفاشلة، قررت الانسحاب من المجلس التنفيذي، وامتناعي عن حضور جلسته القادمة. وفي نفس الوقت الذي اعلن استقالتي من المجلس التنفيذي ادعو اخواني واصدقائي اعضاء الجمعية العامة للمؤتمر عربا واكرادا، اسلاميين وقوميين، شيوعيين ووطنيين ومستقلين، وليبراليين، ديمقراطيين واشتراكيين، ادعوهم جميعا الى الاطاحة بقيادة المجلس التنفيذي الحالية، وتوجيه الدعوة الى عقد اجتماع عام وشامل لفصائل وشخصيات المعارضة العراقية كافة سواء من شارك منها في اجتماعات صلاح الدين او من قاطع تلك الاجتماعات او تحفظ على قراراتها ونتائجها الاخيرة. ولابد من اجراء انتخابات ديمقراطية وحرة تنبثق عنها قيادة جديدة للمعارضة الموحدة تكون مؤهلة نضاليا وفكريا من اجل تحرير عراقنا وانقاذ شعبنا من الدكتاتورية والعزلة والمجاعة. وبهذا نستطيع ان نلبي طلبات شعبنا العراقي وان نكون عند حسن ظنه وأداء ما هو مطلوب منا من مواقف وطنية واعمال محددة.

"وقل اعملوا فسيرى الله ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم - كانون الثاني ١٩٩٣

موقف احزاب وقوى سياسية عراقية معارضة من القصف الامريكي للعراق

بيان من التجمع القومي الديمقراطي

الى جماهير امتنا العربية

ياجماهيرنا المناضلة

لا زال شعبنا في العراق يتعرض للأبادة والتجويع بسبب مغامرات (الطاغية) هذه المغامرات التي لم تجلب الخراب والدمار للعراق فحسب بل واظهرت مدى تخاذل النظام الذي تسلط على العراق وانهزاميته.

لقد جرد نظام (الطاغية) شعبنا من كل وسيلة للدفاع عن وطنه فبفعل الممارسات الدامية التي درج عليها تم تصفية جميع القوى القادرة على الدفاع عن الوطن بل ان ممارسات التصفية الدموية قد امتدت الى الجيش العراقي، ذلك الجيش الذي كان محط امال شعبنا للدفاع عن سيادته ووحدته، فعلى الرغم من دفع جيش العراق لتنفيذ مغامرات (الطاغية) فهو لايزال يتعرض كل يوم لتصفية جنوده وقادته الشرفاء، وعلى الرغم من ادراك كل شعوب العالم ومنذ عام ١٩٦٨ ان شعب العراق قد وقع ضحية الطغيان والممارسات الدكتاتورية، على الرغم من هذا فان قوى "التحالف" بقيادة الولايات المتحدة لم تجد وسيلة لمعاقبة صدام "ان كانت تريدحقا معاقبته" الا بضرب شعب العراق وتجويعه وتدمير كل ما تم بناؤه على ارضه في تاريخه الحديث.

اننا في الوقت الذي ندين مثل هذه الممارسات الانتقامية من قبل القوى "الكبرى" نعلن ان شعبنا لم يكن ينتظر من امريكا او غيرها ان تقوم بازاحة النظام الدكتاتوري الدموي في العراق، فمهمة ازاحة هذا النظام الكالح هي مسؤولية شعبنا وحده، وسوف يثبت هذا الشعب للجميع بأن تضحياته وخلال ربع قرن ستحقق هدفها النهائي بتصفية الدكتاتورية وبناء الديمقراطية في وطن موحد وكامل السيادة. ان شعبنا يدين وبشدة موقف امريكا من النظام في بغداد، قبل وبعد كارثة الكويت، ان امريكا لم تسلك سلوكا يعطي الفرصة لشعبنا لتصفية نظام الطغيان، لقد وجدت فرصتها في هزيمته لكي تفرض على العراق شروطا تحقق مصالحها هي وليست مصلحة شعب العراق، لقد ذهبت هذه الدولة الى تشجيع بعض فصائل المعارضة في الخارج للسعي من اجل تحقيق مكاسب ومغانم على حساب وحدة العراق وعلى حساب العمل الجاد من اجل التخلص من النظام الدكتاتوري وقد ادى مثل هذا الموقف الى ترسيخ قناعة شعبنا بأنه يتعرض لمؤامرة دولية تستهدف تمزيق وحدته وذلك استكمالا للسياسة التي نفذها الطاغية.

ان "التجمع القومي الديمقراطي" في الوقت الذي يثمن الموقف الطبيعي الذي وقفته جماهير الشعب العربي الى جانب شعبنا في العراق وهو يتعرض للهجمات الامريكية وحلفائها يتوقع كذلك من هذه الجماهير ان تدرك مدى المحنة التي تواجه اخوانه في العراق. ان شعبنا لا يتعرض للأبادة من قبل القوى الاجنبية فقط وانما يتعرض لها من قبل النظام الدكتاتوري المتخاذل امام القوى الكبرى.

اننا نطالب جماهيرنا العربية مساندة نضال شعبنا في العراق من اجل ان يحصل على حقه المشروع في الدفاع عن وطنه والذي كانت ممارسات النظام في بغداد السبب المباشر في حرمانه من هذا الحق، ان من حق شعبنا في العراق على امته العربية ان تدرك مدى عمق المؤامرة التي يتعرض لها، ومن حقه على جماهير هذه الامة ان تضغط في كل الاتجاهات من اجل ان يختار شعب العراق الحكم الذي يحقق وحدته ويصون استقلاله ويحمي سيادته.

المجد لشهداء شعبنا

وسترتفع رايات الديمقراطية على ربوع وطننا

التجمع القومي الديمقراطي - القاهرة في ١٩٩٣/١/٢١

بيان صادر من مكتب سمو الشريف علي بن الحسين بن علي

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها شعبنا العزيز في العراق، يأسف سمو الشريف علي بن الحسين لوقوع الشعب العراقي وجيشه مرة آخرى ضحية لسياسات ومغامرات النظام الطاغي، ولما يدفع شعبنا ثمناً لهذا الارهاب والظلم.

هذا وانه لا نهاية لمحنة شعبنا العراقي العزيز الا بزوال هذا النظام واحلاله بنظام ديمقراطي دستوري يحكم بموجب القانون يحترم حقوق الانسان ويضمن السلامة والامن لجميع طبقات الشعب ويسعى الى جمع الشمل من اجل عراق موحد مستقل.

ان قلوبنا مع ابناء شعبنا العراقي في ظروفه الصعبة هذه واننا ندعو الله العلي القدير ان يعجل بالفرج وان يحمي شعبنا العراقي المظلوم من كل شر.

لندن - الاثنين ١٩٩٣/١/١٨

الموافق ٢٥/رجب/ ١٤١٣هـ

□ الملف العراقي : الشريف علي بن الحسين من مواليد بغداد، ابن الاميرة بديعة بنت الملك علي (اخت الملكة عالية زوجة الملك غازي) وخالة الملك فيصل الثاني، وهي زوجة الشريف حسين بن علي الذي غادر العراق بعد ثورة ١٩٥٨.

بيان صادر عن لجنة التنسيق والمتابعة للتيارين الاسلامي والقومي العربي في العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

مرة اخرى يتعرض العراق لعدوان طائرات الحلفاء بسبب السياسة الخرقاء لنظام صدام حسين. ومرة اخرى يؤكد الأستكبار الدولي هدفه في تحطيم قدرات العراق وشعبه مستفيداً من وجود نظام مهزوم همه التشبث بالسلطة والعيش على صخب الشعارات المزيفة والكذب والخداع. فالمواقف المتباينة لاقطاب النظام العراقي بخصوص ضرب الصواريخ تضعنا امام لعبة مكشوفة لم يعد بوسع النظام هذه المرة حبكها جيداً ففي الوقت الذي يدق صدام ووزير دفاعه وطارق عزيز طبول الحرب والاستعدادات للمواجهة، يقدم نزار حمدون صك الاستسلام مجددا وتعهدات جديدة بعدم مخالفة قرارات الامم المتحدة وعدم معارضة طيران فرق التفتيش وسحب قواعد الصواريخ، وذهبت سرايا التهديدات بضرب الطائرات ولم يطلق صاروخ واحد ولو للتغطية فصدام راغب بضربة محدودة ولايهمه حجم الخسائر لانه يريد ان يثبت من خلالها انه موجود وانه العدو رقم واحد لامريكا ويهمه تصدير هذه الدعاية الى الشارع العربي والاسلامي الذي يختزن الحقد عليها.

ان امريكا تمكنت من الهيمنة على المؤسسات الدولية وصارت تحركها وفق سياستها العدوانية مستفيدة من هذا الستار الدولي، وتسعى في ظل القطبية الاحادية الى تكريس وجود ربيبتها اسرائيل كموقع متقدم لحماية مصالحها على حساب مصلحة الشعوب وقضاياها المقدسة.

وفي الوقت الذي يلزم ان تتعاضد القوى العربية والاسلامية لايجاد موقف متماسك لصد النوايا العدوانية فقد ظل صدام حسين يقدم من خلال سياسته الطائشه وسلوكه الدكتاتوري الذريعة تلو الاخرى للقوات الاجنبية في دخول المنطقة ومازال يمارس تفكيك الصفوف واضعافها مقدما بذلك خدمة كبرى لاسرائيل واهدافها التوسعية، وان سياسة القمع التي يمارسها النظام ضد الشعب العراقي في الداخل وسياسة العدوان الخارجية المتمثلة بالحرب ضد ايران واحتلال الكويت، قد سببت خسائر فادحة للشعب العراقي ولقضايا العرب والمسلمين المقدسة، واثبتت هذه السياسة بما لايقبل الشك انها لم تكن حريصة على المصالح القومية والاسلامية ولم تعر اهتماما للمتغيرات الدولية، والتوجهات الاستكبارية مما سببت تواجد قوات اجنبية في المنطقة.

ففي الوقت الذي يدين التياران النظام على سياسته هذه فانهما يسجلان استنكارهما للسياسة الغربية العدوانية التي مابانت تتستر على اهدافها في التواجد العسكري والتحكم بمصادر خيرات المنطقة معرضة بذلك امنها الى اخطار الاحتلال والحروب.

لقد تخلت المؤسسات الدولية عن مسؤولياتها الانسانية في حماية الشعوب وصيانة حقوقها ورفع سيف الارهاب عنها وتحولت الى لافتة تتستر على سياسات عدوانية في المنطقة. فشعب العراق المظلوم الذي ينتظر من المجتمع الدولي ان ينقذه من قمع صدام حسين ويخفف من وطأة الجوع والمرض ويمكنه من العيش في وطنه حراً كريماً مستقلاً، وجد العكس حيث وقفت قوات التحالف الغربية ضد انتفاضته التحررية كما سلكت سياسة تحطيم المرافق والقدرات والبنى التحتية للعراق وامكاناته العسكرية لعزله نهائيا عن دوره القومي والاسلامي.

ان سياسة الامم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد لم تعد بحاجة الى دليل على تحيزها ووقوفها في خندق السياسة المعادية لتطلعات الشعوب، ففي العراق لم تبادر الى اتخاذ اي خطوة للقضاء على الالة الارهابية للنظام ووقف عمليات القمع بموجب القرار ٦٨٨، فيما تتحرك بسرعة لضرب قواعد الصواريخ العراقية وتحطيمها استجابة لقرارها الاخير والتي هي ليس من ادوات القمع التي تستخدم ضد الشعب. ثم اين هي من تعنت اسرائيل وعدم استجابتها لقرار مجلس الامن رقم ٧٩٩ بخصوص عودة المبعدين الفلسطينيين الى اهلهم وديارهم؟ ومن القرار ٤٢٥ بخصوص جنوب لبنان؟ واين هي من قرارات مجلس الامن بشأن مأساة شعب البوسنة والهرسك ومعاناته على يد الصرب. واين هي من قرارات الاغاثة للشعب الصومالي الذي فتك به الجوع حيث تحولت من اغاثة الى احتلال وتحكم بمصير هذا البلد؟

ان لجنة التنسيق والمتابعة للتيارين الاسلامي والقومي العربي في العراق ترى ان هذا النظام الدولي الجديد موجه للسيطرة على منطقتنا ذات الخيرات والامكانات الهائلة وسوف تكون اسرائيل رأس القوة الامريكية في التحكم بالمنطقة، وستظل سياسة صدام حسين تقدم الذرائع لهذه السياسة العدوانية، وتسبب التفكك في الموقف الاقليمي في وقت تحتاج المرحلة الراهنة الى وقفة صارمة وتشكيل جدار لصد الاطماع العدوانية والوقوف بوجه رياح التغيير لصالحها.

ومن اجل هذا كله فان لجنة التنسيق والمتابعة تؤكد ان دعم المعارضة العراقية واتخاذ موقف مساندة للشعب العراقي من قبل الاشقاء والاصدقاء يمكن ان يحقق القضاء على بؤرة التوتر وتصدير المشاكل المتمثلة بنظام الدكتاتور صدام حسين.

دمشق ١٩٩٣/١/١٦

بوش في اخر تقرير له يدعو الكونغرس الى دعم (المؤتمر الوطني العراقي) كبديل لنظام صدام

رويتر - ١٩٩٣/١/٢٢- في تقرير من خمس صفحات ارسله الى الكونغرس قبل ساعات من تسليمة السلطة للرئيس الجديد بيل كلينتون قال بوش ان صدام حسين استمر في انتهاك شروط وقف اطلاق النار في حرب الخليج عام ١٩٩١.

واكد دعم واشنطن جهود المعارضين العراقيين الرامية الى اطاحة نظام الرئيس صدام حسين. وقال " نواصل دعمنا جهود المؤتمر الوطني العراقي لاقامة بديل من نظام صدام على قاعدة عريضة. ونحض الحكومات الاخرى على ان تفعل الشيء ذاته". □

بيان من شخصيات عامة عراقية

مرة اخرى، تتحول ارض العراق ومرافقه العامة واجواءه المدنية الى هدف مباشر لقصف جوي وصاروخي رهيب من قبل قوات التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة، ويتعرض الناس الآمنون الى موجة جديدة وعنيفة من العذاب والترويع. ويتعمق الاحساس لدى الشعب بجسامة وهول المحنة التي حلت به نتيجة السياسات والحروب الهوجاء التي انتهجها واشعلها رئيس نظام الحاكم صدام حسين، وابقت العراق في عزلة اقليمية ودولية نادرة، وادت الى عقوبات اقتصادية وسياسية ثقيلة ضد البلاد، كما ينظر شعبنا العراقي بعين الغضب والرفض للنهج الذي عوملت به خلال سنتين القضية العراقية، حيث جرى التركيز على احكام الوصاية الدولية على العراق وتشديد الحصار عليه وتحطيم القدرات العراقية، وفق فهم غريب واحادي الجانب لقرارات مجلس الامن واهمال المسألة الرئيسية التي يعاني منها الشعب، وهي غياب الديمقراطية، والممارسات القمعية وانتهاك حقوق الانسان. هذه المسالة التي شخصها بصواب قرار ٦٨٨ الصادر عن مجلس الامن في عام ١٩٩١ والذي لم ير النور على ارض الواقع ولم يول الاهتمام اللائق به من جانب الامم المتحدة والقوى الدولية الكبرى لوضعه موضع التطبيق وتوفير الآليات والوسائل اللازمة لذلك.

ان حل المعضلات الناجمة عن سياسات الحكم العراقي واخطائه سواء كانت اقليمية او دولية واتخاذ موقف سليم من مصالح الشعب العراقي ووضع حد لمعاناته القياسية والطويلة يكمن ذلك كله في حل مشكلة الحكم في العراق وعدم تجزئة القضية العراقية وامن البلاد على أسس ضارة وغير واقعية، والحرص على حماية الوحدة الوطنية والكيان العراقي.

ان شعبنا المنكوب، اذ يواصل نضاله الصعب ضد القمع والسياسات المدمرة لنظام صدام حسين، يدين بشدة عمليات القصف الجوي والصاروخي الجارية منذ ايام في بلادنا وبخاصة ضرب الاحياء السكنية والمرافق الاقتصادية والمدنية والتي الحقت اضرار بليغة بها وادت الى استشهاد عشرات المواطنين الابرياء.

فالشعب العراقي بعربه واكراده واقلياته القومية وكذلك طوائفه الدينية المختلفة لايمكن ولايجوز ان يتحمل عواقب جرائم حكم لم يختره ويرفض سياساته ويسعى لتغييره، والشعب العراقي يندد ايضا باستخدام شعارات الشرعية الدولية لتحقيق خطط سياسية تهدد أمنه ومستقبله، ويستنكر ازدواجية التعامل مع القضايا الدولية كما هو حاصل مع المبعدين الفلسطينيين.

اننا نتطلع الى الرأي العام العربي والعالمي والمؤسسات الاقليمية والدولية ونناشدها المساهمة في وقف العدوان وأنقاذ شعبنا من محنته القاسية واسناد نضاله للتخلص من النظام الاستبدادي الفردي القائم وحل القضية العراقية على اساس ديمقراطي شامل واحترام ارادة الشعب وتمكينه من التعبير عن رأيه بحرية ووضع الحلول المناسبة لمشكلات البلاد بما يكفل اعادة الامن والاستقرار والحياة الكريمة للمواطنين وبناء علاقات طبيعية وبناءة مع دول المنطقة والعالم.

١٩٩٣/١/١٩

(حسب الحروف الهجائية)

أحمد الحبوبي، أديب الجادر، باسم مشتاق، حسن العطار، صفاء الفلكي، طارق الخضيري، طارق شفيق، عبدالكريم فرحان، عبد الاله النصراوي، فاضل الجلبي، مجيد الحاج حمود، مهدي الحافظ، نوري عبد الرزاق.□

بيان المؤتمر الوطني العراقي الموحد بشأن القصف الجوي على جنوب العراق

نداء عاجل

مرة اخرى يجر صدام حسين عراقنا الحبيب الى كارثة جديدة ويعرض شعبنا الابي الى مخاطر لاحد لها وذلك بسياسته الاستفزازية ونهجه المغامر. وفي هذا الوقت الذي تلقينا فيه أنباء قصف اهداف داخل العراق فاننا نعلن للرأي العام العراقي والعربي والاسلامي والعالمي مايلي:

١- يتحمل صدام حسين مسؤولية توتير الاجواء وتعريض شعبنا وجيشنا للخطر الجسيم.

٢- مطالبة الامم المتحدة ومجلس الامن تطبيق القرار رقم ٦٨٨ لحماية حقوق الانسان في العراق والعمل على تطوير القرار وايجاد آلية له ليكون ضمن الفصل السابع من الميثاق، ومطالبة المجتمع الدولي والامم المتحدة والاصدقاء والاشقاء بايصال الاغاثة الى الشعب العراقي عبر وكالات الامم المتحدة والهيئات الانسانية الدولية.

ان وطننا الغالي في خطر وان بقاء الطاغية صدام حسين واستمرار سياسته الطائشة يتطلب الاطاحة به والقضاء على نظام حكمه الاستبدادي، وهو مايدعو المؤسسة العسكرية للاسهام الجدي والفعال وفي هذا الظرف العصيب بالذات للعمل على انقاذ البلاد، كما يدعو الدول العظمى الى وضع حد لمأساة الشعب العراقي ونزيف الدم المستمر وذلك لتسهيل مهمة القضاء على صدام وليس معاقبة الشعب العراقي الذي يعاني الامرين.

إننا نؤكد مجدداً ما سبق ان دعونا له مراراً بضرورة التمييز بين صدام حسين ونظامه وبين شعبنا العراقي المنكوب والمعرض للهلاك بسبب مغامرات حكامه.

المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد

١٩٩٣/١/١٣

بيان اتحاد الديمقراطيين العراقيين حوال الاحداث الاخيرة

جاء في بيان صادر عن الهيئة التنفيذية لأتحاد الديمقراطيين العراقيين، مايلي :

تعرضت بغداد، وغير جزء من اجزاء العراق، ومنذ السابع عشر من كانون الثاني ١٩٩٣، لمحنة جديدة، جراء ما تقوم به الولايات الامريكية المتحدة من قصف لها، نيابة عن قوات التحالف، وقد تدوم المحنة لامد طويل وتزداد الضحايا يوما اثر اخر، ويزداد الهلع والذعر والقلق، ومشاعر الحيرة مما يجري لشعب بريء من كل ما يقع عليه.

ويجيء ذلك بعد حالة من تأزم الاوضاع، وبشكل خاص، في الاسابيع الاخيرة، بين حكام بغداد وبين الامم المتحدة ودوائرها، ولم يأت ذلك الا بأثر من سلسلة مواقف واجراءات نظام صدام حسين وردود الفعل لها والمبالغة في تلك الردود احيانا باللجوء الى منطق القوة العسكرية والتهديد به بدلا من اللجوء الى الادوات والوسائل الاخرى التي من شأنها تجنيب زيادة بؤس الانسان العراقي، ان خلق الازمات ليس بجديد على ابناء العراق، فقد لجأ اليها النظام منذ ان استولى صدام حسين وحزبه على السلطة عام ١٩٦٨، وبدءاً من تصفية لكل مفهوم للشرعية، ولكل التوجهات الديمقراطية والمنظمات السياسية التي تختلف مع النظام الصدامي واسلوبه في الحكم، وافتعال الازمات مع الشقيقة سورية، ومن ثم التصفية الجسدية لاعضاء وقيادات الاحزاب، حتى معارضيه من حزبه، وما تبع ذلك من شن حرب جائرة على الاكراد وتهجيرهم عن اراضيهم والاعتقالات الجماعية، واثارة الازمات مع ايران الشاه، ثم التواطأ معه على حساب الاكراد. الى اعتقال المئات من رجال الدين المسلمين واعدام العديد منهم، ورفع مستوى حملة الاضطهاد ضد الشعب الكردي المسالم، متوجا جرائمه بمجزرة حلبجة واستخدامه للاسلحة الكمياوية ضد ابنائها، مما تعد ثاني مجزرة مرعبة بعد "هيروشيما" الى حربه مع ايران، وحيث كانت خلال كل ذلك تنتهك حقوق الانسان بشكل لا مثيل له وعلى طول العراق وعرضه. ومع ذلك فقد كانت الدول الكبرى والولايات الامريكية المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي - سابقا - ومحاوره، لاترى في ذلك ضيراً، بل انها كانت تقدم لصدام حسين جميع انواع المساعدات العسكرية والفنية والاقتصادية ومن دون وازع من ضمير و من دون اي تساؤل عما يقوم به صدام حسين من امتهان لكرامة الانسان وحقوقه في بلده. اضف الى ذلك كله قيامه بغزو الكويت، وما تبع ذلك من فرض شروط ايقاف القتال، وكان من الواضح في تلك الشروط عدم الرغبة لدى الحلفاء في تدمير الجزء الاكبر للقوى العسكرية بل انها ابقت على جزء من آلة الحرب ومن ذلك السماح باستخدام الطائرات المروحية المسلحة باسلحة قصيرة المدى والتي استعملت بكل وحشية ضد ابناء العراق يوم قيامهم بانتفاضتهم.

ان مجمل مواقف الولايات الامريكية المتحدة وحلفائها تشير الى ان اهدافها التي لاتتجاوز الرغبة في اخضاع صدام حسين الى ارادتها والتزامه بشروطها السياسية والاقتصادية خضوعا تاماً. وقد بقي صدام حسين لحد اليوم يماطل في تنفيذها، والاعلان بصراحة عن قبولها، وذلك للابقاء على عنجهيته وعدم الظهور بمظهر المستسلم لتلك الشروط، بدعوى السيادة الوطنية ومستقبل العراق الذي وفر الفرصة للانتقاص منها. وهكذا استمرت لعبته ما بين الرفض والقبول للحفاظ على ماء وجهه.

وكان الشعب العراقي المسكين هو الذي يقدم مئات الالاف من القتلى والجرحى عبر كل مغامرات هذا الدكتاتور، ولايزال يعاني هذا الشعب من سلسلة طويلة من الجوع والمرض والموت من هذا الحكم الاستبدادي المقيت والحصار الاقتصادي المفروض على العراق.

وليس في الهجمات الجوية الاخيرة على العراق ما يدل على انها جاءت لتطبيق قرار هيئة الامم المتحدة ٦٨٨ الخاص بحقوق الانسان في العراق. ولا ان الغرض منها الاطاحة بالدكتاتورية، سبب كل المآسي منذ ما نيف على خمسة وعشرين عاماً، وليس الانتصار للشعب العراقي، بل بغية اخضاع صدام حسين وتطويعه نهائياً، وحتى اذا ما تم ذلك لامريكا وحلفائها اعيد الاعتبار اليه. ان النظام الدكتاتوري لن يسقط من خلال مثل هذه الهجمات العسكرية التي لجأت اليها الولايات المتحدة الامريكية وحرب الخليج خير شاهد على ذلك.

ان الحيف الذي لحق بشعب العراق قد جاء نتيجة لاتفاق مصالح نظام صدام مع دول التحالف في السنوات الماضية وقد ان الاوان لوضع حد لهذا الحيف. ولذلك ندعو الى تفويت الفرصة على نظام بغداد بعدم الاستجابة لرغباته الشريرة وتجنيد كل الامكانات لتقويض النظام الدكتاتوري ومن ضمنها العزل السياسي والدبلوماسي وتجميد عضوية العراق في الجامعة العربية، وزيادة الضغط عليه من خلال كردستان العراق وجنوبه، والدعم الحقيقي للمعارضة العراقية وغير تلك من الوسائل التي يمكن التنسيق بشأنها مع المعارضة العراقية.

ان اتحادنا يناشد هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن تطبيق القرار رقم ٦٨٨ بنفس الحماسة التي يجري فيها العمل لتطبيق القرارات الاخرى. انتصارا لشعب العراق ومن اجل قيام وضع مستقر، ديمقراطياً ودستورياً، يعيد للعراقيين الحق في حياة كريمة افتقدوها منذ عام ١٩٦٨.

واننا لعلى كثير ثقة بان ثمة قوى واسعة وخيرة في العالم تستطيع ان تؤدي دورها لمساندة شعب العراق، ورفض لعبة شد الحبال ما بين صدام حسين من جهة وامريكا وحلفائها من جهة اخرى، كي لا يظل هذا الشعب ضحية هذه اللعبة.

كما ان اتحادنا يدعو الدول العربية الى اعلان موقف موحد لنصرة الشعب العراقي وحقه في الحياة، وايقاف معاناته المأساوية التي قدم فيها مئات الالوف من ابنائه، ضحايا لحروب لم يخترها، بل فرضت عليه فرضاً من قبل حاكم العراق الدكتاتوري الذي لابد من السعي للاطاحة به، دفعا لحروب اخرى ومآسي اخرى على شعب العراق وشعوب المنطقة كلها.

كما ندعو كافة فصائل المعارضة العراقية لجمع كلمتها، والتخلي عن المواقف المتزمته، من اجل مكاسب موهومة، والتي ستزيد مصيرتها إطالة عمر النظام. ندعوها للعمل من اجل وحدة حقيقة فعالة، يصبو اليها الشعب العراقي للاطاحة بالنظام الجائر.

لندن ١٩/١/١٩٩٣

المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق ـ تصريحات السيد محمد باقر الحكيم حول الغارات الجوية

بيان صحفي صادر عن مكتب اسناد المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق - لندن ١٩٩٣/١/١٥

أجرى مراسل وكالة أنباء الجمهورية الاسلامية لقاءاً صحفيا مع آية الله السيد محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، يوم ١٩٩٣/١/١٤. وجاء فيه مايلي:

لا شك ان الايام الماضية كانت قد شهدت تصعيدا من قبل النظام في موقفه اتجاه قرارات الامم المتحدة واتجاه التحالف الدولي، فقام النظام بعدة اجراءات منها تفجيرات ضد قوافل الاغاثة لشمال العراق، وبعد ذلك تحريك صواريخ ارض جو الى المنطقة المحضورة جوا جنوب خط العريض ٣٢، ثم بعد ذلك اختراقه للحدود التي رسمتها الامم المتحدة أخيرا بين العراق والكويت من اجل الاستيلاء على الاسلحة والتجهيزات التي يدعي العراق بها والموجودة في هذه المنطقة.

كل ذلك كان ينذر الاصطدام بين النظام العراقي وبين دول التحالف، وكانت التصريحات الاخيرة التي ادلى بها رأس النظام صدام، وكذلك وزير الدفاع علي حسن المجيد، والناطق الرسمي بأسم رئاسة الجمهورية عبد الجبار محسن، تحرض على هذا الامر. وقامت دول التحالف بعمل، اذ يمثل هذا العمل في حقيقته ضربه تأديبية للنظام، ولا يحل المشكلة الحقيقية بين النظام والمجتمع الدولي من ناحية، وبين النظام وبين الشعب العراقي المسلم من ناحية اخرى. ذلك ان النظام لازال يمارس عمليات القمع ضد الشعب وايضا يشكل تهديدا خطيرا على كل المنطقة. وهذه الضربة ليس لها تأثيرا لا في المنع من القيام بعملية القمع، ولا ايضا بالوقوف مقابل التهديدات التي يشكلها النظام في المنطقة، انما العملية رد فعل من اجل اظهار العضلات حسب تصوري، والنظام ايضا في هذا العمل بنفس الروحية والاهداف، وذلك ان النظام لدية مشكلات داخلية يحاول ان يبعد الانظار عنها الى مشكلة خارجية يخلقها النظام اولاً. وثانيا، يريد النظام ان يفتح ثغرة في الحصار الاقتصادي والسياسي الذي يمارس ضده من خلال القيام بمثل هذه النشاطات ومثل هذه التحديات، واعتقد ان هذا العمل لم يكن مؤثرا في تحقيق الاهداف للنظام. ولا لقوى التحالف، واضراره بالنسبة للشعب العراقي كبيرة جداً.

وامريكا على المستوى الاستراتيجي تحاول ان تهيمن على العالم من خلال ما يسمى بـ "النظام العالمي الجديد" وهي تريد ان توجد تحالف اوربي امريكي عسكري قوي من ناحية، والاستفادة من امكانات الامم المتحدة ثانياً. اما ان يكون للامريكان في هذه المرحلة وفي هذا المقطع اهداف لتغيير انظمة في المنطقة فانا لايوجد عندي تصور واضح في هذا الموضوع، باستثناء سعي الادارة الامريكية السابقة في الاطاحة بنظام صدام سيعيا جديا، لكنها فشلت وعجزت عن القيام بهذا العمل.

طهران - اف ب ، ذكرت وكالة الانباء الايرانية ان رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق محمد باقر الحكيم اكد (الخميس ١٩٩٣/١/١٤) غداة الغارات الجوية الحليفة على العراق ان الدول الغربية تلعب لعبة الرئيس صدام حسين.

وقال الحكيم الذي يقيم في ايران ان "هذه العمليات لا يمكنها حل المشاكل الحقيقية العراقية. فهي لايمكنها سوى اخفاء المشاكل الداخلية وتحويل انظار الرأي العام. وهذا بالتحديد ما يريده صدام حسين".

وتابع ان الغارة الجوية التي شنتها مساء ١/١٣ الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا "لا قيمة لها" لان "هذه العمليات تتخذ من الشعب العراقي هدفا لها".

ورأي ان "الامريكيين لايريدون" في الوضع الحالي "الاطاحة بحكومات المنطقة" متهما واشنطن بالرغبة في "الهيمنة على المنطقة لفترة طويلة" في اطار "النظام الدولي الجديد".

وقال ان "افضل حل يكون بالاطاحة بصدام حسين من خلال الوحدة والتعاون بين القوى الشعبية العراقية وتنظيم انتخابات لاختيار حكومة جديدة". ■

الملف العراقي - نشرة سياسية ووثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق

رئيس التحرير - د. غسان العطية

IRAQI FILE : A Documentary and Political Review

Published by the Centre for Iraqi Studies

Editor : Ghassan Atiyyah

P O Box 249A, Surbiton, Surrey KT6 5AX England

Tel : 081-946 3850 Fax : 081-3905818

The Guardian
January 12, 1993
David Hirst

نعمَ التوقيت ياصدام!

دايفد هيرست

كتب ديفيد هرست الصحافي البريطاني، مقالا عن تحرك العراق والموقف الامريكي منها، جاء فيه :

اصبحت اساليب صدام حسين في الكر و الفر مألوفة للعالم اجمع. الا ان الجديد الذي لم يألفه العالم هي السرعة التي ينسحب بها صدام من جبهة للمواجهة ليفتح بدلها جبهة اخرى.

فما كاد البيت البيض يفرغ من تبجحه يوم السبت ١/٩ بأن صدام قد تراجع و قام بسحب صواريخه من منطقة "حظر الطيران" الجنوبية، حتى قام صدام و في اليوم التالي مباشرة بارسال رجاله عبر الحدود الى الكويت لغرض الاستيلاء على بعض الاسلحة، كما قام في اليوم نفسه بتطبيق قراره بمنع تحليق طائرات الامم المتحدة في الاجواء العراقية. كما استمر صدام في ارسال رجاله عبر الحدود الكويتية في الايام التالية.

ان الذي يهمنا هنا ليس الهدف الذي يوجه صدام حنقه اليه بل امكانيته للقيام بالهجوم. لقد تركت حرب الخليج حالة من التوازن الحرج لايمكن ان تستمر الى ما لانهاية، فسوف يقوم احد الطرفين بكسر هذه الحالة، و يشعر صدام بضغط ليكون هو ذلك الطرف.

ان موقف صدام يزداد ضعفاً بمرور الوقت على الرغم من قوته الظاهرية و قابليته العجيبة في تجاوز الصعاب. و اذا لم يبدأ في استعادة ما خسره فعلياً و دبلوماسياً و اقتصادياً و نفسياً، فهو آيل للسقوط. على صدام ان يثبت لاتباعه و مؤيديه بأنه جدير بولائهم المطلق، و ان يثبت لاعدائه الذين يزداد عددهم باضطراد بأنه من غير المجدي حتى التفكير في اسقاطه.

في الفترة الاخيرة ابتدأ صدام و اعوانه بإظهار اهدافهم الحقيقية و هي تحرير العراق من قيود "منطقة حظر الطيران"، و سائر القيود المذلة و المهينة التي فرضها الغرب عليه. فبالامس صرح وزير الدفاع علي حسن المجيد بأن "العراق سوف يعيد سيادته الوطنية على كامل ترابه و سمائه و مياهه"، و ان "نسورنا البواسل سوف يواجهون كل فصول المؤامرة و العدوان العسكري حتى يرضخ الامريكان و عملائهم لمطالبنا العادلة." لقد سمعنا تبجحاً من هذا النوع في السابق، لكننا نلحظ زيادة حدته هذه المرة. فهو قد يعكس الثقة التي يشعر بها صدام بدل ان يكون محاولة لتغطية تردده. و على اية حال، فان التوقيت الذي اختاره كان مؤاتٍ جداً.

كان معلوماً بأن صدام سوف يحاول الاستفادة من عدم فاعلية الادارة الامريكية في فترة تبديلها، الا ان هذه مرحلة قصيرة عابرة. الاهم لصدام من هذه المرحلة، العوامل الدولية التي تصب في مصلحته، و بالاخص ازمتي البلقان و فلسطين.

ان عدم استعداد الغرب على التعامل مع الصرب بذات الشدة التي يتعاملون بها مع العراق، يظهر الغرب و كأنه يمارس سياسة مزدوجة مما يسبب عدم ارتياح و احراج شديد لحلفائه من العرب و المسلمين، الذين ربما يحرجهم اكثر موقف الغرب من قيام اسرائيل بطرد اكثر من ٤٠٠ فلسطيني من ديارهم في الضفة الغربية و غزة. فحسب صحيفة الاهرام المصرية، "ان الفرق الوحيد بين صدام حسين و رئيس الوزراء الاسرائيلي رابين هو الموقف الامريكي منهما، فواشنطن تعاقب صدام بينما تؤازر رابين." حتى في دول الخليج التي تخاف و تكره صداماً اكثر من غيرها، هناك شك في الموقف الغربي من العراق. تتساءل صحيفة اخبار الخليج البحرينية، "لماذا هذا الولع بتطبيق جميع قرارات الامم المتحدة بحق العراق، بينما تبقى قراراتها بحق البوسنة مجرد حبر على ورق ؟"

لقد اجاد صدام اختيار هدفه الاخير. فالاسلحة التي استولى عليها مؤخراً كانت موجودة في اراضي كانت تعود للعراق و منحت للكويتيين في اعقاب هزيمة العراق في حرب الخليج في عملية اعادة ترسيم الحدود التي قامت بها لجنة خاصة في الامم المتحدة. يثير تسليم اراضي عراقية للكويت غضباً في العراق بشكل خاص و عدم الرضا في العالم العربي عموماً. ففي المؤتمر الذي عقدته المعارضة العراقية في تشرين الاول الماضي، قرر المؤتمر الطلب من الكويت فتح حدودها لمرور الرجال و المعدات الى الجنوب الشيعي، الا انهم لم يتمكنوا من ان يمنحوا الكويت ما طلبته مقابل ذلك، الاعتراف بالكويت بحدودها الجديدة.

اما فيما يتعلق بتحليق طائرات الامم المتحدة في الاجواء العراقية، فيمكن القول بأن تراجع صدام بعد تبجحه الاكثر من المعتاد سوف يعتبر اذلالاً كبيراً له قد يضعفه، الا انه قد تراجع مرات عديدة في السابق بحيث لن يعتبر تراجعاً آخر ذا اهمية خاصة. اما في حالة اصراره على منع تحليق طائرات الامم المتحدة فانه سوف يضع الغرب في الموقف المحرج الذي يضطرهم الى ضربه عسكرياً بوجه معارضة عربيةمتنامية.

كما لن يكون من السهل على الغرب ايجاد الاهداف المناسبة لضربها في العراق بعد ان قام صدام بنقل الصواريخ المسببة للازمة. فبالنسبة للامريكيين، يعتبر صدام نفسه او الاهداف التي بضربها يعجل بسقوطه، تعتبر الاهداف المثلى. و في الواقع لا توجد وفرة من هذه الاهداف. فضرب القواعد الجوية و المعسكرات - الا اذا كانت الضربة غير متناسبة مع حجم المخالفات العراقية - من غير المحتمل ان تضعف من سيطرة صدام على السلطة كما لا تساعد ضربات من هذا النوع الشيعة في الجنوب الذين يدعون بأن القمع الذي تمارسه الحكومة ضدهم قد ازدادت حدته بعد اقامة "منطقة حظر الطيران". كما ان الغارات على "البنى التحتية" العراقية في بغداد و غيرها تحمل في طياتها خطر التسبب في خسائر جسيمة بين المدنيين الذين يعانون اصلاً من عقوبات الامم المتحدة التي يزداد تبريرها صعوبة،و الذين تصر الحكومة الامريكية انها ليست على خلاف معهم.

الا ان هناك ثمة عوامل لايمكن توقعها، و لاسيما العوامل النفسية. فعلى سبيل المثال قد تشجع الضربات الجوية المعارضة العراقية التي تبحث عن برهان بأن الغرب لن يبخل عليها بالمعونة.

و لكن مهما كانت اهمية هذه العوامل، فإن مما لاشك فيه بأن صدام قد ادخلها كلها في حساباته و قد استنتج بأن وضعه المتدهور يلزمه بأن يأخذ بزمام المبادرة ما دام يستطيع ذلك. و هو يعلم بأن المخاطر التي تنتج عن مغامراته لاتحف به فقط، بل تحف بالغرب كذلك. □

نزولاً عند رغبة صدام

At his request
The Economist
16/1/1993

جاء في افتتاحية لمجلة الايكونومست البريطانية، بعنوان نزولا عند رغبة صدام، حول نهج صدام حسين ، مايلي :

اثبت الرئيس صدام على مدى السنين على انه رجل متعدد الادوار. فهو خطر دولي احياناً و مشاكس دولي احياناً اخرى، اما الدور الذي يضطلع به هذه الايام فهو دور المشاكس. و قد فات العالم الخارجي ملاحظة انه بالرد على تحدياته الاخيرة بالاسلوب العسكري، انه قد اعطى صدام ما يريده بالضبط، و يتبع ذلك بالضرورة ان الغرب لم يحصل الا على القليل من النفع من هذه المواجهة.

هناك ثلاثة عوامل تعني الغرب فيما يخص صدام حسين:

اولا، هو التأكد من ان العراق لن يكون من القوة التي تمكنه من غزو جيرانه و السيطرة على موارد العالم النفطية - و قد زال هذا الخطر بالفعل بنهاية حرب الخليج و تدمير معظم ما للعراق من اسلحة.

ثانيا، منع العراق من الحصول على ما يمكنه من تطوير الاسلحة النووية، و ما يتبع ذلك من تهديد لدول المنطقة و للجهود الدولية للحد من انتشار هذه الاسلحة، و قد تم هذا الامر ايضاً.

ثالثا، الاستمرار في جهود السلام بين الدول العربية و (اسرائيل)، تلك الجهود التي اصيبت بنكسة شديدة جراء قيام (اسرائيل) بطرد ٤٠٠ فلسطيني من ديارهم.

اضافة الى العوامل المذكورة، هناك امران آخران يستحقان اهتمام الغرب:

– المعاملة التي تحظى بها الاقليات في العراق، لاسيما الاكراد في الشمال و الشيعة في الجنوب الشرقي. فبعد ان شجع الغرب هذه الاقليات على الثورة في نهاية حرب الخليج، فهو مدين لهم بالحماية من القمع الذي يتعرضون له على يد السلطات العراقية.

- وضع صدام نفسه و رغبة الغرب في التخلص منه.

لسوء الحظ، لن تكون الغارات الجوية التي شنها الغرب على العراق في الاسبوع الثاني من كانون الثاني، ١٩٩٣ اكثر فاعلية في الخلاص من صدام من الغارات التي قام بها الغرب في حرب الخليج. و لكن على العكس من ذلك، سوف تؤدي هذه الغارات الى اطالة عمر حكم صدام.

قد يكون هذا ثمناً يستحق الدفع لو ان الضربات الجوية كانت ستساهم في بلوغ الاهداف الاربعة المتبقية الآنفة الذكر، الا ان الحال لم يكن كذلك.

فالدمار الذي حل بالعراق سوف يساهم في تقوية مركز صدام الشخصي - الذي كان في خطر جدي دفعه الى هذه المواجهة - بدون القيام بأي شئ من شأنه بلوغ الاهداف الاخرى.

تغري المشاكسة بالرد عليها، حيث ان عدم الرد سوف يؤدي الى تمادي المشاكس في غيه، او، بعبارة اخرى، لو لم يرد الغرب على صدام هذه المرة، فسوف يقوم باعمال اكثر خطورة في المرة القادمة.

ان تحليل كهذا ربما قد اقنع الرئيس بوش الذي يحمل ضغينة شخصية ضد صدام. الا ان بوش كان عليه ان يكون اكثر حكمة و يتذكر النصيحة التي طالما ينصح بها الابوان اولادهما، الا و هي ان خير رد على المشاكس هو تجاهله. ان هذه النصيحة تكتسب اهمية خاصة في هذه الحالة لعدة اسباب:

(١) ما حصل عندما تصرف صدام بهذه الطريقة في الماضي.
(٢) السبب الذي يدعوه للتصرف بهذه الطريقة.
(٣) القاعدة القانونية المشكوك فيها للرد الغربي.
(٤) الاشارة التي بعثت بها هذه الغارة الى العالم العربي.

كانت عادة صدام في المواجهات السابقة مع الغرب هو ايصال الامور الى حافة الهاوية قبل التراجع مخافة الرد العسكري. قد تؤدي الضربات الاخيرة الى توقف صدام عن تحدي الغرب لفترة ما، الا انه من المؤكد انه سوف يعود بعدها الى المشاكسة من جديد. و يجب عدم النسيان بأن المواجهة الاخيرة بدأها عمل عسكري غربي هو قيام الطائرات الامريكية باسقاط طائرة عراقية في ٢٧ تشرين الاول ١٩٩٢ في منطقة "حظر الطيران" الجنوبية. و ربما استمر صدام في المواجهة هذه المرة لأجل ان يستفز الغرب للرد العسكري و بذلك يوجه غضب شعبه الجائع صوب الغرب.

مما ساعد الرئيس صدام في هذه المواجهة، الارضية القانونية الهشة التي تستند عليها القرارات التي يتهمه الغرب بمخالفتها. فلم تنص قرارات الامم المتحدة التي صدرت في اعقاب حرب الخليج صراحة الى قانونية مناطق "حظر الطيران". كما يعتبر استرداد العراق لبعض ممتلكاته المتواجدة في المنطقة المتنازع عليها مع الكويت تصرفاً قانونياً، و لو ان العراق كان عليه اخذ موافقة الامم المتحدة قبل عبور خط الحدود. لقد خالف صدام بعض القرارات حقاً، و لكن هل كانت مخالفاته من الخطورة بحيث تستحق هذا الرد القاسي ؟

بين الذين سوف يسألون هذا السؤال هم الفلسطينيين الذين طردتهم (اسرائيل) و القت بهم في منطقة وعرة بين (اسرائيل) و لبنان. فهؤلاء يعلمون بأن طرد الناس من بلدانهم بلا محاكمة امر يخالف قرارات الامم المتحدة و معاهدات جنيف. الا ان (اسرائيل)، بمعونة الفيتو الامريكي، سوف تنجو من اي قرار يجبرها على تغيير موقفها.

لقد ضاق الغرب ذرعاً بصدام، الا ان شعوراً كهذا لا يعتبر اساساً سليماً لبناء سياسة فعالة تواجهه. تبقى الطريقة المثلى لمواجهة صدام بعد الضربات الاخيرة كما كانت قبلها، هي منعه من تحقيق اغراضه، فتشديد الحصار الاقتصادي على العراق، و الالحاح في التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل، و زيادة الضغط على مناطق العراق الوسطى التي يسيطر عليها صدام باستخدام المنطقة الكردية في الشمال و منطقة "حظر الطيران" في الجنوب، كل هذه الامور من شأنها التعجيل في ازالة صدام من الحكم. كانت هذه السياسة تؤتي ثمارها على الرغم من بطئها الشديد، و هي لاتزال فعالة، الا ان المؤسف ان هجمات هذا الاسبوع ربما تكون قد اخرت بدل ان تسرع في الخلاص من صدام. ◻

Iraq's road to legitimacy
betwen peace and war
The Guardian 9/1/1993
Martin Woollacott

طريق العراق للشرعية بين السلام والحرب

مارتين ولاكوت

يحاول صدام حسين استغلال الايام الاخيرة لولاية الرئيس الامريكي (بوش) للخروج من الحصار الذي فرضه عليه الامريكان و الامم المتحدة منذ نهاية حرب الخليج.

تحول النظام العراقي الى الهجوم في الخريف الماضي، ظناً منه بأن ازمة البوسنة اضافة الى القلق العربي و الغربي من نمو القوة الايرانية قد منحتاه مجالاً اوسع للمناورة. كما كانت للعوامل الداخلية العراقية الصعبة، من تضخم و شحة في الضروريات و تململ في الجيش، اضافة الى معارضة بدت اكثر مصداقية بقواعدها في كردستان، كانت لكل هذه العوامل اثرها في دفع صدام الى موقف المواجهة. تجلى ذلك في موقف (طارق عزيز) المتحدي امام الامم المتحدة في تشرين الثاني الماضي عند مناقشة موضوع العقوبات، كما تجلى في موقف المسؤولين العراقيين من منتسبي الامم المتحدة في العراق، و في تشديد الحكومة العراقية للحصار الذي تفرضه على الاكراد، اضافة الى محاولات منع الامم المتحدة من توزيع المساعدات للاكراد عن طريق زرع المتفجرات في الشاحنات المخصصة لنقل هذه المساعدات.

اضافة الى ذلك، فقد نجح صدام في منع المنظمة الدولية عن الجنوب الشيعي ، حيث تتأهب القوات العراقية لاقتحام المناطق التي جففت بفعل مشاريع بزل كبرى، كما ازدادت حدة القصف المدفعي للقرى، و ازدادت اعداد عمليات الاعتقال و الاعدام.

بامكان الطيران الامريكي القضاء على بطريات الصواريخ العراقية في الجنوب، او حتى القضاء على القوة الجوية العراقية برمتها اذا اقتضت الضرورة. الا ان عمل كهذا يكون من شأنه اطلاق يد صدام للقيام بحملات في الشمال و الجنوب، و السماح له بالتنصل من جزء او كل الاتفاقات التي كانت تقيده منذ وقف اطلاق النار. هذا هو التهديد الذي يلوح به صدام بمنعه استخدام فرق الامم المتحدة طائراتها. من شأن الهجمات الجوية معاقبة صدام، الا انها بطبيعتها لا يمكن ان تكون ذات اثر حاسم.

هذا هو المأزق الذي وضع صدام الغرب فيه منذ عودة القوات البرية الحليفة الى اوطانها عقب حرب الخليج، و هو ان اي عمل ضده سوف يؤذي الاكراد و الشيعة و (السنة العاديين)، بدون ان تؤذي صدام نفسه. كان خطأ الغرب الاكبر هو جعل معاقبة صدام و اخراجه من الكويت، عوضاً عن اسقاطه، الهدف السياسي لحرب الخليج. عندما قام الجنرال (شوارزكوف) بالطلب من الضباط العراقيين الذين التقاهم في خيمة وقف اطلاق النار العودة الى بغداد و عزل صدام، كان يتنصل من مسؤولية هي اولاً و اخيراً مسؤولية امريكية. اما الآن، فمع انه لدينا الرغبة في اسقاطه، الا اننا تعوزنا امكانية ذلك، حيث ليس من السهل تصور امكانية عودة القوات البرية الغربية للعراق، و لو ان ذلك ليس بالشئ المستحيل. و على اية حال، فهناك سياسات اخرى يمكن اتباعها لا تصل الى الغزو العسكري، و لكنها في نفس الوقت اكثر فاعلية من تلك المتبعة حالياً.

يلح الاكراد على استخدام المطارات الواقعة في المناطق التي يسيطرون عليها في ايصال المساعدات الانسانية، كما يلحون على اعادة تشغيل حقول النفط التي تحت سيطرتهم، اضافة الى امور اخرى تجعل من التعامل مع كردستان العراق كالتعامل مع الدول المستقلة. كما يلح مؤيدو الشيعة على قيام الغرب بايصال المساعدات و الاسلحة الى الجنوب بواسطة المظلات.

لقد سمحنا لانفسنا باهمال العراق، و قد كانت عزيمة صدام هي الاقوى في النزاع حول المنطقتين الشمالية و الجنوبية، و ما كان علينا ان نسمح للاعتبارات التركية و السعودية ان تمنعنا من انتهاج سياسة حازمة في كردستان على الاخص.

كانت السياسة المتبعة ابان حرب الخليج تتلخص في اهانة صدام بدلاً عن الاستمرار في القتال حتى اسقاطه، او على الاقل حتى تدمير او اسر عدد اكبر من جيشه. كانت الفكرة آنئذٍ ان عزل صدام عن المجتمع الدولي حري باسقاطه.

الا ان الذي حصل هو انه منذ عام ١٩٩٠، استطاع صدام الاستمرار في الحكم بسبب كونه محاصراً و ليس على الرغم من ذلك، اي ان الحصار كان في مصلحته. ففي اوائل تلك السنة كان موقف الرئيس العراقي صعباً جداً حيث الاقتصاد في حالة انهيار بعد حرب ثمانية سنوات مع ايران، و عوائد الحكومة منخفضة، اضافة الى كون اسعار النفط العالمية تسير نحو الانخفاض. كما لم يحصل صدام على اية تنازلات من ايران، البلد المهزوم في الحرب العراقية الايرانية، يستطيع به التبرير للشعب العراقي تضحيته بجيل كامل من شبابه و بمستقبل اغنى بلد عربي على الاطلاق.

كان ما تلا ذلك مفروغاً منه. دخل صدام الكويت من اجل الحصول على المال الذي يداري به مشاكله المتعددة. و مع انه لم يستطيع الحصول على مبتغاه من المال، فانه حصل على شئ آخر، و هو الغطاء السياسي للمشاكل التي تعصف بالعراق. تمكن صدام من اقناع جزء كبير من مؤيديه السنة بأن الصعوبات التي يعانون منها انما سببها مؤامرة غربية ضد العراق.

منذ ان وعى صدام مدى فاعلية هذا الادعاء، لم يتعب نفسه بالبحث عن السلام، كما لم يدع الامور تنزلق نحو حرب شاملة مع الغرب. ان ما يناسب صدام هو وضع بين هذين النقيضين. و هذا هو الذي منحناه اياه. ففداة حرب الخليج كانت له اشهر من المناورة، استمرت خلال فترة الحملة الجوية. و كانت خطته خلال الحرب البرية ان يقوم بقتال سريع قبل الخروج من الكويت مع اكبر عدد ممكن من قواته، و هو امر قد نجح فيه الى حد ما. اما بعد الحرب، و من خلال العقوبات الاقتصادية و الحماية المحدودة التي وفرناها للاكراد و الشيعة، تسببنا (بدون ان يكون في نيتنا) في الاطالة من عمره السياسي، وهو امر ما كان له الحصول عليه لولا ذلك.

اما الآن فنواجه مرحلة جديدة من الصراع مع هذا الرجل الخطر. بامكاننا تكرار الخطأ الذي ارتكبناه سابقاً، و هو ان نقوم بتهديده فقط و نعطيه المبررات و لكن لا نقوم بعمل من شأنه القضاء عليه، يقوم بعدها باصلاح علاقاته بالامم المتحدة و المجتمع العالمي و حسب الشروط التي يمليها هو. او بامكاننا ان نتأكد من اننا سوف نسقطه هذه المرة و ان نجد الوسائل التي تضمن ذلك. ◻

IRAQ - Avoiding the Impossible Options
Charles W. Maynes
International Herald Tribune
January 20, 1993

العراق : تحاشي الاحتمالات المستحيلة

تشارلز ماينيز

كتب تشارلز ماينيز في الهيرالاد تريبون، ١٩٩٣/١/٢٠، مايلي :

واشنطن - يتعرض الرئيس كلينتن الى نقد لاذع بسبب ما صرح به الى صحيفة نيويورك تايمز بانه "اذا ما اراد صدام حسين علاقات افضل مع الولايات المتحدة و الامم المتحدة، فما عليه سوى تغيير تصرفاته". و في الحقيقة ان كلينتن قد اصاب فيما قاله فيما عدا التلميح بأن العلاقات الامريكية العراقية قابلة للتطبيع.

لقد ترك الرئيس السابق بوش الولايات المتحدة في مأزق صعب. فقد قال بوش بأن الولايات المتحدة لن تؤيد رفع العقوبات المفروضة على بغداد الا اذا قام العراقيون بالاطاحة بصدام حسين. و بما ان العراقيين لايمكنهم ذلك، فإن احتمالات انفراج قريب في الازمة تبدو ضعيفة جداً. لقد تسبب بوش بجعله الخلاف مع العراق يبدو خلافاً شخصياً بينه و بين صدام حسين في تقييد تصرف الولايات المتحدة باحد ثلاث خيارات مستحيلة في التعامل مع المشكلة العراقية.

الخيار الاول - شن حرب برية لغرض اسقاط صدام، يكون ضمن اهدافها الاستيلاء على بغداد و ربما احتلال البلد باكمله. احتمالات الحصول على تأييد عربي لعملية من هذا النوع شبه معدومة، فقد استنكرت الجامعة العربية "التصعيد العسكري ضد العراق" مؤخراً و دعت الى التفاوض. كما ان قابلية الولايات المتحدة على اقناع دول اخرى على تحمل نفقات "عاصفة صحراء" ثانية قابلية مشكوك فيها.

الخيار الثاني - رفع العقوبات عن العراق و الوصول الى وفاق مع صدام (مما سيجعل صداماً يبدو و كأنه المنتصر في حرب الخليج). يؤدي سلوك هذا الطريق الى القضاء على مفهوم الامن الجماعي الذي يتمثل في العقوبات التي تفرضها الامم المتحدة على العراق. فاذا تمكن العراق من التملص من الانشوطة التي ساعد هو في عقدها حول عنقه، فإن آخرين سوف يتشجعون على سلوك نفس الطريق.

الخيار الثالث - الاستمرار في لعبة القط و الفأر العراقية، حيث يبحث العراق عن موضع هش في سياسة دول التحالف يستطيع من خلاله الحصول على بعض التنازلات، و بالمقابل تبحث الولايات المتحدة عن وسائل للرد على التحديات العراقية، و لكن في كل مرة يقل تأييد دول التحالف الاخرى للردود الامريكية. النتيجة الاكيدة لهذا المنهج هو تنامي الاحساس بالانتصارات العراقية، اذ قد تتكبد القوات العراقية في الواقع خسائر جسيمة و مستمرة و لكن صدام سوف يستمر في تحديه لما يسميه "البربرية الغربية" في هجومها على الشعب العراقي.

لايخلو الاستمرار في السياسة الحالية من مخاطر اخرى. فقد كانت احدى نتائج حرب الخليج اضعاف التأييد الشعبي لجميع الحكومات العربية التي ايدت التحالف الغربي. و ما دامت واشنطن تصر على استسلام العراق غير المشروط، فسوف يستمر صدام في استغلال الكره الشعبي لامريكا في العالم العربي لمصلحته.

يحمل الاستمرار في السياسة الحالية في طياته خطر تقسيم العراق، و هو امر لاترغب فيه كل دول المنطقة، ربما باستثناء ايران. فيخشى الاتراك قيام دولة كردية في شمال العراق. اما العرب، فانهم يخافون نفوذاً ايرانياً متعاظماً.

اية سياسة تتبع الولايات المتحدة اذاً ؟ على الرئيس كلنتن ان يلتزم بما ذكره قبيل استلامه مقاليد السلطة بعدم تحويل النزاع مع العراق الى نزاع شخصي. يجب ان يكون هدفه التوضيح بأن العقوبات ضد العراق من الممكن رفعها اذا التزم العراق بقرارات الامم المتحدة - و بضمنها الكف عن اضطهاد الاكراد و الشيعة - غير آخذ بنظر الاعتبار شكل الحكومة في بغداد. هذا لا يعني تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة بوجود صدام - الذي هو امر لن يحصل على اي تأييد سياسي - و لكن على الولايات المتحدة عدم معارضة رفع الامم المتحدة للعقوبات ضد العراق في حالة تطبيق الاخير لكل القرارات الصادرة عنها، حتى في حال استمرار صدام في السلطة.

لقد انتقد الكثيرون ما اعتبروه اول خطأ ارتكبه كلنتن في مجال السياسة الخارجية بتصريحه بأن العلاقات الامريكية العراقية قابلة للتحسن اذا بدل صدام من تصرفاته. الا ان ذلك لا يمكن اعتباره خطأ بالمرة. لقد كان محاولة لتفادي اخطاء الرئيس السابق بوش، و على الذين يدعون الى استسلام العراق غير المشروط ان تكون لديهم الامانة بأن يشرحون لنا كيفية الوصول الى هذا الهدف. ففي عام ١٩٤٥ كان علينا الذهاب الى برلين لتنفيذ هدف مماثل. هل نريد فعلاً الذهاب الى بغداد ؟؟

صفقة اسلحة امريكية للكويت قيمتها ٤.٥ مليار دولار

رويتر - ٦ كانون الثاني ١٩٩٣

قالت الادارة الامريكية انها تعتزم بيع دبابات قتالية "ام. اي. ٢" ومعدات عسكرية اخرى للكويت قيمتها ٤,٥ مليار دولار وذلك في اطار استمرار حملة مساعدة دولة عربية صديقة في منطقة الشرق الاوسط.

ويخصص الجزء الاكبر من قيمة الصفقة لشراء ٢٥٦ من الدبابات الهجومية التي تنتجها شركة جنرال ديناميكس. وكانت الكويت قد اختارت الدبابة العام الماضي وسط منافسة شديدة بينها وبين الدبابة البريطانية تشالنجر ٢.

وتشمل الصفقة ايضا مركبات نقل الدبابات ومركبات مدرعة لنقل الجند ومدافع رشاشة ومعدات نقل مدافع مورتر وانظمة لاسلكي و ١٣٠,٠٠٠ قذيفة دبابة عيار ١٢٠ مليمترا.

وكانت واشنطن قد وقعت في ايلول عام ١٩٩١ اتفاقية للتعاون الدفاعي مع الكويت تقضي بان تساعد القوات الامريكية الكويت في حالة حدوث امر طارىء في المنطقة.

A Farce not a Showdown
Simon Jenkens
The TIMES

مهزلة وليس منازلة
سيمون جنكينز

كتب سيمون جنكينز، بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٠، في التايمس اللندنية، مايلي:

هل كنت الوحيد الذي ذهل عندما امطر الامريكان بغداد بصواريخهم الاحد (١٧/ك٢)؟ فلم الحظ اي اعتراض من اي سياسي او معلق مهم. لست من الذين يمكن اتهامهم بعشق صدام حسين، كما اني من الذين ايدوا الاهداف التي قامت من اجلها حرب الخليج في حينها و اؤيد تطبيق القانون الدولي في كافة ارجاء الارض التي يمتهن فيها. الا ان استخدام ٤٥ صاروخ في ضرب مصنع واحد امر يتجاوز كافة الحدود المعقولة. انا اعلم بأن اي نقد قد يساعد العدو، و لكن النقطة هنا هي من الذي يساعد من؟

قبل الخوض في اي قتال يجب على المرء ان يتسائل عما يبتغيه الطرف المقابل. فقد كان واضحاً جداً بأن الذي كان يريده صدام هو ان يشير بوضوح الى موقعه الامين في السلطة من جهة، و الى اجرام اعدائه من جهة اخرى. كان صدام يبتغي اعادة الاعتبار لنفسه و لنظامه بين العرب القوميين، و كسر الفرع العربي من التحالف المناوئ له، كما كان يريد اذلال الامم المتحدة بجعلها تبدو للجميع كتابع للولايات المتحدة.

لقد منح (بوش) في آواخر ايامه صدام ما كان يحلم به، فمطر الموت الذي انهمر على العراق لم يسقط على مطارات نائية حسب بل على بغداد نفسها. لقد كانت لعبة القط و الفأر التي لعبها صدام مع الامم المتحدة مصممة اصلاً لكي تأتي بهذا الرد غير المتناسب، و قد اتت به فعلاً. فقد دفعت الامريكان و البريطانيين و الفرنسيين الى شن الغارات ذات القيمة السياسية القليلة و الارضية القانونية المشكوك فيها (حيث لم ينص على اقامتها اي من قرارات الامم المتحدة) و لكن ذات الضرر الدبلوماسي الاكيد في منطقة "حظر الطيران".

فقد سمح الرئيس بوش للبنتاغون بإستدراجه للموافقة على جعل هجوم يوم الاحد (١٧ ك٢) هجوماً ضخماً على مصنع قليل الاهمية لبرنامج اسلحة الدمار الشامل العراقي رغم التحفظات البريطانية. كان الامر عرضاً مسرحياً، و لكن لمصلحة من ؟ لقد كان امراً شبه مفروغ منه ان يخطئ احد الصواريخ هدفه و يتسبب في وقوع الخسائر المدنية - كل ذلك تحت انظار رجال الصحافة الدولية و اعضاء مؤتمر اسلامي مجتمعين في بغداد.

كان الهجوم الصاروخي نموذجاً للثقة العمياء في تكنولوجيا القصف الجوي الحديثة التي قلما تأتي بالنتائج المرتجاة. لم يكن لهذا الهجوم معنىً الا اذا كان كمقدمة لحملة واسعة ضد العراق يعلم صدام بأن الغرب تعوزه الارادة للقيام بها. لا يشكل صدام حالياً اي خطر للدول العربية المجاورة للعراق، تلك الدول التي ابتاعت من السلاح ما يزيد عن حاجتها، اضافة الي وجود القوى الخارجية التي تحميها.

كان الرد الذي اتى به هجوم يوم ١/١٧ هو: "صدام وحش، فلنلقنه درساً." و لكن اي درس ؟ اهو درس حول الالتزام الحرفي بالقانون الدولي ؟ ام درس حول الرد المتناسب ؟ ثم ما فائدة الدرس اذا اصر التلميذ على عدم الاستماع اليه بل و استمر في طلب المزيد من الدروس ؟

المصانع و المطارات المدمرة لا يرف لها جفن صدام حسين، فكل صاروخ جديد يقصف به العراق يغذي آلته الدعائية. فاذا قام الحلفاء بقصف العراق ثانية، و حرق اجزاء منه و قتل مواطنيه، فسوف يكون صدام سعيداً جداً، اذا سيكون في الصف الاول من المضحين العرب متجاوزاً ايران و ليبيا، كما و يمكنه ان يشير الى نفاق امريكا في عدم ضغطها على (اسرائيل) لتطبق قرارات الامم المتحدة فيما يخص المبعدين العرب. خلاصة القول ان الهجوم على العراق سوف يقوي مركز صدام على الاصعدة كافة.

لكننا نلاحظ بأن كل ما قام به الغرب في السنتين الماضيتين كان يصب في هذا المجرى. فمهما كانت الوسائل المتبعة في تطبيق السياسات في الشرق الاوسط تقدماً، اتت النتائج على عكس التوقعات. فالغرب، بفرضه الضغط على العراق، يتوقع منه ردود فعل لا تتماشى مع نظامه الدكتاتوري. فكما يقول ايلي قدوري في كتابه "Politics in the Middle East" ليست المنطقة على وشك ان تتبع نظاماً ليبرالياً ديمقراطياً. قد يكون قدوري متشائماً الا انه على صواب، ففي الحال الحاضر "لانزال الديمقراطية فكرة غريبة على العقلية الاسلامية".

لقد كانت السياسة الغربية منذ نهاية حرب الخليج هي منع الشعب العراقي من التخلص من حكومته المقيتة بالسبل التي يختارها. فقد كانت سياسة الاستمرار بالحرب بوسائل اخرى اقتصادية و سياسية. شملت هذه الوسائل المقاطعة التجارية و المالية، و العزل الدبلوماسي و التدخل من جانب الامم المتحدة و التحرشات العسكرية. اما هدف هذه الاجراءات فلم يكن واضحاً، فهو يهدف جزئياً الى منع صدام من اضطهاد الشيعة و الاكراد، و كذلك الى الحد من قدراته العسكرية و دعم الامن الاقليمي، اضافة الى مساعدة اعداء صدام في الداخل في محاولاتهم لقلب نظام حكمه.

لقد ادى دعم الغرب لانفصال الاكراد و الشيعة الى زيادة التفاف العراقيين السنة حول صدام، و مكنه ان يبدو امام شعبه في هيئة المنتصر. ربما ساعد العون الذي قدمه الغرب للاكراد و الشيعة الى رفع جانب من الاضطهاد الذي يتعرضون له على يدي صدام، و لكنه تسبب كذلك في دخول اعداد كبيرة من الجنود الاتراك الاراضي العراقية، و اني لعلى شك كبير في ان هدفهم في ذلك هو مصلحة الاكراد.

لقد ادى العون السري الذي قدمه الغرب لما يسمى بالمعارضة العراقية الى تجزئتها و اضعاف معنوياتها اضافة الى زيادة الاعدامات التي يمارسها صدام بحقها بين الحين و الحين. كما ادى الى زيادة ولاء اتباع صدام المتعصبين له و هو امر اجمعت عليه كافة التقارير الاستخبارية.

يشعر العراقيون بالاهانة من وجود مفتشي الامم المتحدة المسؤولين عن تدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية في بلدهم. و قد تمكن

صدام من تحويل هذا الشعور الى حالة غضب و شك وطني تجاه الامم المتحدة و اغراضها في العراق، و لم يفيد الغرب شكواه من الدعاية الكاذبة التي يبثها صدام في هذا المضمار، فهذه الدعاية هي جزء من المعادلة الدبلوماسية.

اكثر اضراراً من ذلك للاهداف الغربية هي العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق. فمن المعلوم بأن العقوبات الاقتصادية تدعم الحكومات المتسلطة و لا تضعفها كما هو الهدف من فرضها. فهي تزيد الفقراء فقراً، بينما تقوي تلاحم الطبقات الوسطى و الجيش مع السلطة الحاكمة و لعل ابرز الامثلة على ذلك كوبا و ليبيا و النظام العنصري الابيض في افريقيا الجنوبية (وهو من اطول الانظمة عمراً في العالم). لم تؤدي العقوبات التي فرضت على بنما في فترة حكم نوريغا و على روديسيا في فترة حكم ايان سميث و على نيكاراغوا ابان حكم الساندينيستا الى اي تغيير سياسي - فلم يفلح سوى العنف في ذلك. هل ادت العقوبات الى اسقاط الرئيس الصربي ميلوسيفيتش ؟ كلا، بل ادت، بتصويره محاصراً امام شعبه، الى فوزه بالانتخابات.

ليس هذا بالامر الغريب. فالعقوبات هي عبارة عن حماية تجارية قسرية، وهي سياسة لاتخلو من الفوائد بالنسبة للجانب المحاصَر. ففي العراق جعلت العقوبات حياة الكثيرين اكثر صعوبة، الا انها ادت كذلك الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية مما شجع على ثورة في الزراعة العراقية. ادت العقوبات الى زيادة الانتاج المحلي، و الى تشجيع البدائل المحلية للمستوردات، كما ادت الى خفض استيراد المواد الكمالية و شجعت الابداع التجاري. لقد استطاع العراق اعادة بناء ما دمر من بنيته التحتية بسرعة مذهلة، فقد تم اعادة بناء كافة الجسور تقريباً، كما ان السكك الحديدية و شبكة التلفون و شبكة الطاقة الكهربائية قد اعيدت كلها للخدمة - كل هذا في بلد تشدق دعاة القصف الجوي الغربيين قبل سنتين بأنه قد اعيد الى القرون الوسطى.

عندما يواجَه المحللون بهذا الفشل الواضح في سياسة التمسك بالعقوبات يدعون بأنها قد اضرت الطبقة الوسطى من المجتمع العراقي و انها تشجعها على الثورة، فهل هذا صحيح ؟ الطبقات الوسطى المتضررة تفضل عادة الهرب من الديكتاتورية و ليس مجابهتها، كما ان العقوبات توافق الزهد الاسلامي و ذلك لمنعها الاستهلاك المفرط، اضافة الى انها تساعد الحكومة بفرضها اقتصاداً موجهاً. فتحت العقوبات يصبح المستهلك اكثر اعتماداً على الدولة من خلال نظام التموين، حيث يتأكد الدكتاتور من ان مؤيديه لا يتعرضون للشحة، فقد واكبت رواتب جيش صدام نسبة التضخم، حيث زيدت ٤٠٠٠٪ في سنتين.

بالتأكيد يرغب صدام في زوال العقوبات، حيث لا يرغب اي حاكم في ان يكون مقيداً اقتصادياً، الا ان نظرة الى تاريخ الاقتصاد المحاصر تؤكد ان العقوبات لا تؤدي الى كسر روحية الامة بل بالعكس، فلم يستطيع الحصار الذي تعرضت له بريطانيا في الحرب العالمية الثانية ان يجبرها على الاستسلام، كما استطاعت دول اوربا الشرقية الصمود نصف قرن امام العقوبات "الذاتية" التي فرضها النظام الشيوعي عليها.

يؤدي بنا ما سبق الى الاستنتاج بأن امريكا و بريطانيا و فرنسا تقوم الآن بدعم موقف صدام بدلاً عن محاولة الاطاحة به. فقد استبدلت سياسة العقوبات السيئة يوم ١/١٧ بسياسة سيئة اخرى هي العقوبات العسكرية، و يعتبر هذا اعترافاً علنياً بالفشل.

كان جواب المدافعين عن هذه السياسة هو: "ماذا نفعل إذاً لاجبار العراق على تطبيق قرارات المم المتحدة ؟" الا ان هذا السؤال يمكن توجيهه الى اي من العديد من قرارات الامم المتحدة التي بقيت لمدة سنين حبراً على ورق. فهل ينوي بيل كلنتن ضرب (تل ابيب) بصواريخ كروز ؟

الجواب على ذلك هو ان الالتزام بالقانون الدولي لايتم بالحيلة و الطرق الملتوية. انه يتم اما بالحرب الشاملة (كما حصل في كوريا) او بالدبلوماسية البطيئة. الا ان الذي يمكن قوله بثقة هو ان عدم اتباع اية سياسة بالمرة افضل بكثير من اتباع سياسة غير مثمرة.

بالطبع هناك احتمال ان اكون مخطئاً فيما ذكرته، فهل ان الغارات الاخيرة كان الهدف منها دعم موقف صدام و اعادته الى المركز الذي كان يتمتع به قبل حرب الخليج كند لايران ؟ سياسة كهذه تكون مثيرة للجدل في احسن الاحوال، الا انني افضل هذا التفسير على التفسير البديل الذي يقول بأن السياسيين الغربيين يلقون بالقنابل على الاجانب لدوافع داخلية خاصة بهم فقط. ■

تركيا تحصل على ٢,٥ مليار دولار كتعويضات من الكويت والسعودية والامارات

الكويت، رويتر - ١٩٩٣/١/٢٧ نقلت وكالة الانباء الكويتية الرسمية عن سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي قوله ان الكويت ستقدم مليار دولار للقوات المسلحة التركية تعويضا لها عن الخسائر التي لحقت بها عندما شاركت في التحالف الذي اخرج العراق من الكويت.

ونقلت الوكالة قوله مساء الثلاثاء في مؤتمر صحفي في ختام زيارته للكويت انه سيتم دفع المبلغ على مدى خمس سنوات.

وحول الدعم الذي حصلت عليه تركيا لدعم الصناعات العسكرية قال ان اجمالي المبالغ التي خصصت لهذا الغرض بلغت ٢,٥ مليار دولار تسدد على خمس سنوات اعتبارا من تشرين الاول ١٩٩١ منها مليار من الكويت سدد منها ٢٠٠مليون ومليار من السعودية سدد منه ٢٠٠ مليون و ٥٠٠ مليون دولار من دولة الامارات سدد منه ١٠٠ مليون دولار الى جانب ٥٠٠ مليون من الولايات المتحدة و ٥٠٠ مليون دولار تساهم به تركيا نفسها.

Times
18 Jaunuary, 1993
Al-Hayat
19 January, 1993

- صواريخ كروز
طبيعتها ودورها في العراق

تعبير صواريخ "الجوالة" او صواريخ "كروز" بالانكليزية، يطلق عادة على تلك الفئة من الصواريخ التي تحلق نحو اهدافها كما الطائرات العادية، اي بسرعات معتدلة او بطيئة وعلى ارتفاعات مخفوضة او متوسطة، على خلاف الصواريخ الباليستية التي تندفع نحو اهدافها بسرعات عالية جداً عبر التسلق الى خارج الغلاف الجوي للكرة الارضية قبل الانقضاض على اهدافها بزاوية شبه عمودية تقريبا مثل صواريخ "سكاد" وغيرها من الصواريخ الباليستية ارض - ارض المعروفة. و هي في حقيقة الامر طائرات بدون طيار.

ولذلك فان صواريخ "كروز" تكون مزودة عادة بمحرك نفاث عادي بدل محركات الدفع الصاروخي المستخدمة في فئات الصواريخ الاخرى. كما انها تكون في حالات عدة مزودة اجنحة صغيرة كأجنحة الطائرات. ومن هنا يطلق عليها احيانا اسم "الصواريخ المجنحة".

لكن ما يميز هذه الصواريخ، خصوصا الجيل الحالي من طرازاتها الامريكية مثل "توماهوك" دقتها البالغة في اصابة اهدافها. وهذا يعود الى طريقة توجيهها المبتكرة التي طورت اواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، والمعروفة باسم "تيركوم" Tercom. وهذا التعبير هو اختصار للعبارة الانكليزية "اتباع التضاريس الارضية ومقارنتها". وبكلام اخر، تتجه هذه الصواريخ نحو اهدفها التي تكون قد حددت لها سابقا عن طريق مجموعة من الاحداثيات والحسابات الالكترونية والجغرافية والبصرية التي تخزن في حاسب الكتروني على متن الصاروخ، وهو يتولى عندئذ مقارنة هذه الاحداثيات والحسابات، عن طريق مزيج من اجهزة التحسس وكاميرا تلفزيونية موجودة على متنه، مع التضاريس والصور الارضية التي تتجمع لديه طوال فترة تحليقه نحو هدفه، الى ان يصل الى هذا الهدف فيسقط عليه تلقيائياً.

ويحلق الصاروخ في كل مراحله على ارتفاعات شديدة الانخفاض تكفل له ما امكن تلافي خطر كشفه بواسطة انظمة الدفاع الجوي المضادة واجهزة الرصد والانذار والتعقب الرادارية الملحقة بها.

والهدف الاصلي من تطوير الجيل الحالي من صواريخ "كروز" الامريكية، اواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، كان استخدامها كأسلحة قصف نووي استراتيجي، وذلك على اساس الافادة من دقتها في الاصابة، كذلك من رخص ثمنها نسبيا بالمقارنة مع الصواريخ الباليستية الضخمة العابرة للقارات، الامر الذي يجعل من الامكان استخدامها باعداد كبيرة تكفل "اغراق" الدفاعات الجوية السوفياتية المضادة وتحييدها.

لكن هذه العوامل بالذات جعلت من هذه الصواريخ في الوقت نفسه سلاحاً هجومياً فعالاً في مهمات القصف البعيدة المدى ضد اهداف حيوية ليست هناك حاجة في الضرورة الى قصفها نووياً.

اما انواع صواريخ "كروز" العاملة لدى القوات الامريكية حالياً فهي الصاروخ "توماهوك" المنطلق من السفن او الغواصات و (ALCM) المنطلق من الطائرات، و (GLCM) الذي يطلق من قواعد ارضية. ويبلغ المدى الاقصى لهذا الصاروخ ٣٢١٩ كلم بسرعة تبلغ ٨٠٥ كلم/ساعة. ويطير صاروخ كروز على ارتفاع ١٥ - ١٠٠ متر، وهو مزود في طرازاته غير النووية رأساً حربياً يبلغ وزنه ٥٤٠ كلغ (الف رطل). مما يجدر ذكره ان اتفاقية الحد من التسلح لعام ١٩٨٧ قد نصت على تدمير كافة صواريخ كروز المنطلقة من قواعد ارضية خلال ٣ سنوات، و اعفت الصواريخ المنطلقة من البحر و من الطائرات من التدمير.

تطور امريكا حالياً نموذج متقدم من صواريخ (كروز) مستخدمة تكنولوجيا التخفي (Stealth) كالتي تستخدم في مقاتلات F-117 و قاذفات (B-2) للتخفي من الرادار المعادي.

خلال عملية "عاصفة الصحراء" اطلقت القوات الامريكية ضد اهداف عراقية عدة نحو ٢٧١ صاروخ "توماهوك" من الجو والبحر يبلغ ثمن الواحد منها حوالي المليون و نصف المليون دولار، اي بقيمة اجمالية تقدر بحوالي ٤٠٦,٥ مليون دولار، كان من بينها نحو ٤٠ صاروخا اطلقت خلال الهجوم الجوي والصاروخي الاول الذي شكل بداية حملة التحالف ضد العراق وتركزت اهداف الصواريخ على المنشآت العسكرية والسياسية والاقتصادية الحيوية في بغداد وجوارها.

سعى استخدام الولايات المتحدة الامريكية صواريخ كروز هذه المرة الى تحقيق ثلاثة اغراض رئيسية ؛

١- ضمان الحد الاقصى الممكن من الدقة في اصابة الاهداف.

٢- تلافي وقوع اي خسائر في صفوف القوات المتحالفة، وهو ما كان يمكن ان ينجم عن احتمال تعرض اي من طائرات التحالف للاسقاط بواسطة انظمة الدفاع الجوي العراقي المضادة، والحيلولة بالتالي دون مقتل اي من الطيارين او وقوعهم في الاسر.

٣- توجيه رسالة سياسية الى الرئيس العراقي صدام حسين فحواها ان التحالف على استعداد الى نقل المواجهة من اطارها التكتيكي المحدود عسكرياً وجغرافيا الذي اتسمت به حتى الان (اي محصورة بالمنطقتين العازلتين شمال العراق وجنوبه، ومقتصرة على اهداف ميدانية بحت) الى اطار استراتيجي اوسع واشمل نطاقاً ينطوي على مهاجمة اهداف ذات طابع حيوي في عمق الاراضي العراقية. ولعل هذا هو الهدف الاهم للعملية، ولاختيار "كروز" تحديداً لتنفيذها.

توجد لدى القوات الامريكية المرابطة في الخليج حاليا ثلاث سفن حربية مزودة بصواريخ من هذا النوع هي الطراد "كاوبنز" والمدمرتان "هيويت" و "ستمب"، التي تفيد المعلومات انها اطلقت ما مجموعه ٤٠ صاروخا من هذا الطراز خلال الهجوم (١٩٩٣/١/١٧). كما يمكن لتلك القوات اطلاق هذه الصواريخ من الطائرات القاذفة العاملة على حاملة الطائرات "كيتي هوك" خصوصاً قاذفات "أ-٦ انترودر" ومن قاذفات "ب - ٥٢" الاستراتيجية الثقيلة التي يمكن استخدامها عند الضرورة انطلاقا من قواعد جوية خارج منطقة الخليج او الشرق الاوسط. و يعتقد المحللون بأن الصواريخ التي استخدمت في ضرب مصنع الزعفرانية مؤخراً قد برمجت بحيث تتبع مجرى نهر دجلة لتصل هدفها، مما يجعل اصابة واحد منها لفندق الرشيد في مركز بغداد "بطريق الخطأ" امر صعب التصديق اذا اخذنا في الاعتبار الدقة العالية التي يتحلى بها هذا السلاح ؛ ◻

راي سعودي

أعادة العلاقة مع بغداد!

عبدالرحمن الراشد

نشرت مجلة **المجلة** (العدد ٦٧٤ (٦-١٢/١/١٩٩٣) مقالا بقلم رئيس تحريرها السيد عبد الرحمن الراشد، بعنوان (اعادة العلاقة مع بغداد) جاء فيه :

هل يمكن لعقارب الساعة ان تعود الى الوراء في الموضوع العراقي، فتطوى الازمة بين بغداد والكويت، وتصافح الدول الخليجية النظام في العراق وتعزف نشيده وتستقبل رئيسه ؟

في السياسة، كل شيء ممكن تماما. فالملك فيصل عانق عبد الناصر بعد حرب اعلامية عنيفة قامت بين الطرفين في الستينات استهدفت كل شيء، بل هبت السعودية الى الوقوف الى جانب مصر في حرب ١٩٦٧ وقطعت النفط عن الدول الغربية ولم تعد ضخه الا بعد اتفاق مع القاهرة حول ذلك. وهناك خلافات عربية كبيرة انتهت بالتصالح مثل ما بين المغرب والجزائر على الرغم من الدماء التي سالت بسببها في الصحراء المغربية. وهناك دماء اكثر بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ومع هذا جلس الملك حسين وياسر عرفات حول مائدة عشاء واحدة في عمان. اما في بيروت فالاطراف تتقاتل في النهار وتتسامر في الليل دون حرج او حياء. ولاننسى اكبر الانجازات التصالحية في تاريخ المنطقة، فاسرائيل التي كانت ترفض الاعتراف بالفلسطينيين اربعين عاما جلست معهم باسمهم كفلسطينيين في غرفة واحدة عدة مرات. والعرب الذين لم يشتموا في تاريخهم عدوا مثلما شتموا اسرائيل جلسوا مرة بعد مرة مع الاسرائيليين.

فهل يجوز لنا ان نتخيل تكرار الحادثة مرة اخرى بين بغداد والخليج؟

من حيث المبدأ، رأينا سوابق تاريخية عديدة تؤكد عدم استحالة حدوث المصالحة في عالم يرتب اموره بناء على المصلحة. لكن يجب ان لا نغفل ان ما حدث هو خارج العادي تماما. فالعراقيون استباحوا دولة بأهلها بشكل لم يحدث مثله في تاريخ العرب في القرن العشرين. والعراق بدوره دك دكاً بما لم تدك دولة مثله بعد الحرب العالمية الثانية. فالجرح كبير بين الجانبين ومن الجهل بمكان ان نعتبر حدث الكويت مثل حروب العرب - العرب الاخرى، ومع هذا فالتصالح لايعني بالضرورة العناق والتقبيل، وهناك بالفعل نشاطات مشتركة موجودة رغما عن الجانبين مثل اجتماعات الجامعة العربية بلجانها ونشاطاتها المختلفة.

والحقيقة ان الامور تسير في صالح العراق بدون ارادة منه. فايران مثلا، وهي الدولة التي توازن العراق من الجانب الاخر في الخليج، بدأت تتصرف باسلوب سيمين خصمها التقليدي العراق على تقريبه من دول الخليج في ما لو تطورت الامور بصفة أسوأ. كما ان المعارضة العراقية لم تفلح بعد في تقديم نموذج مقبول يؤمن الشرط الاساسي لدول الخليج التي هي معنية بالامر مع دول الجوار مثل الاردن وسورية وتركيا. فالشرط المطروح منذ البداية ان اي تغيير في العراق يجب الا يمس وحدة الاراضي العراقية. فجميع هذه الدول بما فيها الكويت ترفض مبدأ تقسيم العراق لاسباب تهمها وتمس امنها بدرجة مباشرة، وثانيا هم يرفضونه من حيث المبدأ، وثالثا يرفضونه لانه سيقضي على العراق الى الابد.

وفصائل المعارضة العراقية اثبتت حتى اليوم فشلا كبيرا في الاتفاق على تأمين مثل هذا الشرط وبالتالي لم تعد مهيأة للحصول على دعم قوي من احد من الجوار. فدول الخليج مستاءة من نظام بغداد لكنها ليست من الحماقة السياسية بان تدفع العراق الى الفوضى السياسية وتؤدي به الى حروب داخلية مثل ما يحدث اليوم في الصومال بعد اسقاط سياد بري او في البوسنة والهرسك بعد تفكك يوغوسلافيا.

والنقطة الاخرى ان العراق عاد الى لعب سياسته الخارجية بصفة مختلفة. فهناك تقرير خاص يفيد ان نزار حمدون سفير العراق في واشنطن وهو من ابرز الدبلوماسيين العراقيين واكثرهم نجاحا، بادر الى الالتقاء في جلسة سرية مع بعض اعوان بيل كلنتون قبيل موعد اجراء الانتخابات الامريكية بأيام قليلة. في ذلك الاجتماع طلب العراق ان يبدأ صفحة جديدة مع واشنطن ومع رئيس الدولة الجديد. وقد عرض الوفد العراقي على مساعدي كلينتون تنازلات خطيرة من بينها اولا حق الامتياز في الانتاج النفطي وثانيها تقديم التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة على مدى خمسة وعشرين عاما. مثل هذه التنازلات تهم واشنطن كثيراً، واذا رأت انها صادقة ومؤكدة فقد تبادر امريكا الى التعامل مع نظام العراق الحالي. فالسياسة تقوم وتقعد على مثل هذه المصالح خاصة وان العراق لن يستطيع ان يهدد احدا الى سنين مقبلة.

ولكن ذلك لايعني ان دول الجوار ستسارع الى اعادة العلاقة مع العراق وذلك لعدم توفر الحافز القوي جدا حتى الان. فايران رغم كل تصريحاتها العنيفة لا تستطيع ان تفعل شيئا كبيرا خاصة مع وجود اتفاقيات امنية تسارعت بعض دول الخليج الى توقيعها مع الدول الغربية الكبرى. ومثل هذه الاتفاقيات موجهة، بطبيعة الحال في هذا الوقت، ضد التهديدات الايرانية لانها الوحيدة التي تملك مخالب مؤذية. والسبب الاخر الذي يجعل احتمالات المصالحة مع نظام بغداد امرا غير مستعجل ان بغداد نفسها لم تحاول طوال العامين المنصرمين ابداء حسن النية. فالحرب اسفرت عن استسلام العراق وتوقيعه اتفاقية ظل يماطل في تنفيذ بنودها. وفي كل مرة ماطل تم الزامه بالتنفيذ بثمن اعلى. والعراق اخطأ كثيراً باحتجاز مئات من الكويتيين الابرياء الذي اختطفهم من شوارع الكويت ايام الاحتلال لبلادهم. واحتفاظه بهم يدفعهم فقط الى زيادة العداء عداء والعمل ضده في كل المجالات. والكويت هي الدولة التي تمسك بخيط المصالحة اكثر من بقية الدول لانها الدولة المعنية بالامر وكانت الضحية الاولى. واذا اراد العراق ان يعاود العمل السياسي فطريقه يمر بالكويت من خلال العمل الدبلوماسي طبعا. واذا اراد ان يلبس ثوب الحمل عليه ان ينزع عنه جلد الذئب فيتخلى عن تصريحاته واستفزازه للدول التي تجاوره لان معركته معها انتهت وصار همه ان يستعيد كركوك لا ان يحتل الكويت. ◻

بغداد تتحرش في واشنطن من اجل رفع الحصار الاقتصادي

دان افيدان

دافار الاسرائيلية

كتب دان افيدان في **دافار** الاسرائيلية بتاريخ ١٩٩٣/١/١٢ :

قرر صدام حسين الاسبوع الماضي، التحرش مرة اخرى بالولايات المتحدة، ووحليفاتها، الدول الغربية، فقد ادخل صواريخ ارض - جو من نوع "سام ٢" و "سام ٣" الى داخل المنطقة التي يحظر على الطائرات، وطائرات الهليوكبتر العراقية الطيران فوقها، الحظر الذي فرضته الدول الاوربية العظمى في شهر آب (آغسطس) من العام الماضي، وقد فرض الحظر من اجل منع صدام حسين من استخدام طائراته في الحرب ضد الشيعة الذي يقيمون في جنوب العراق والذين لا يريدون نظام حكمه. العراقيون لم يقروا اطلاقا باعلان المنطقة المحظورة حتى خط عرض ٣٢ في العراق، وقالوا بان هذه الخطوة غير قانونية فرضت عليهم بشكل تعسفي واستبدادي من قبل الرئيس الامريكي جورج بوش، الذي اراد باعلانه عن منطقة الحظر هذه تعزيز مكانته في حملة الانتخابات في الولايات المتحدة.

ان نصب صواريخ "سام" العراقية في مواقع حربية جنوب خط العرض ٣٢ يعرض طائرات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للخطر خلال طلعاتها الدورية فوق المنطقة. والولايات المتحدة وحليفاتها الدول الغربية، وروسيا ايضا، انذرت صدام حسين في ٦ كانون الثاني بان عليه ازالة الصواريخ حتى الثامن من نفس الشهر والا فان طائرات الولايات المتحدة ستقوم بتدميرها.

العراق هاجم بشدة هذا الانذار، وصرح طارق عزيز نائب رئيس الوزراء بان بلاده ترفض طلب الولايات المتحدة بسحب الصورايخ من المنطقة الجنوبية، وقال بان العراق بصفته دولة مستقلة فان من حقه نشر اسلحته على كل جزء من ارضه، وكرر عزيز الاقوال بان الاعلان عن المنطقة منطقة يحظر الطيران فيها اعلان غير قانوني لانه جاء بمبادرة من طرف واحد هو الولايات المتحدة وحليفاتها، وليس بمبادرة من الامم المتحدة، واضاف ان الصواريخ وضعت جنوب خط العرض ٣٢ لاغراض دفاعية.

قدم مبعوث العراق في الامم المتحدة، نزار حمدون، في ٧ كانون الثاني/يناير الى مبعوثي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا في الامم المتحدة، رد حكومته الخاص بفترة الانذار والذي ورد فيه بان حكومة العراق لا تعترف بهذا الانذار وتتمسك بحقها في التصرف في الاراضي التي تحت حكمها حسبما تراه مناسبا، واكد الرد على ان العراق لايسعى، في موضوع الصواريخ، لمواجهة مع الغرب، واقترح حمدون حضور وفد من الكونغرس الامريكي الى بغداد لاجراء مفاوضات مع ممثلي الحكومة العراقية في موضوع ازمة الصواريخ. وبقية القضايا التي ما زالت معلقة بين الدولتين. وقد رفضت الجهات الغربية التي لها علاقة بالامر هذا الاقتراح.

وحلت في تلك الايام الذكرى السنوية الـ ٧٢ لأنشاء الجيش العراقي، وخلال الاحتفالات بها صرح وزير الحربية العراقي، علي حسن المجيد، تصريحا هجوميا ضد الشيعة، في جنوب العراق، والاكراد في شماله، وقال ان الجيش العراقي اعاد بناء قواته منذ حرب الخليج وهو على استعداد لاعادة هذه المناطق الى سلطة الحكومة في بغداد، فور تلقيه امرا بذلك. والقى صدام كلمة بهذه المناسبة لم يتطرق بها اطلاقا لازمة الصواريخ، واشاد بالجيش المخلص للنظام والذي ما زال يحمل مهام وطنية وعربية عديدة.

المتحدثون العراقيون الرسميون، واصلوا الى ما قبل ساعات من انتهاء فترة الانذار بسحب الصواريخ، رفض هذا الانذار، والتحرش بالولايات المتحدة. وفي ٨ كانون الثاني عقدت الحكومة العراقية اجتماعا نشرت في نهايته بيانا جاء فيه ان الحكومة العراقية ترفض هذا الانذار وانها سترد بقوة على اي هجوم مستخدمة صواريخ سام ضد الطائرات المهاجمة، واضاف البيان مجددا ان العراق لايسعى لمواجهة شاملة مع الولايات المتحدة، وعقد البرلمان العراقي اجتماعا في نفس اليوم تبنى به قرار الحكومة الرافض لهذا الانذار.

كان الجيش العراقي قد اعاد بطاريات الصواريخ مساء ١٩٩٣/١/١٠، وكانت هذه بداية التراجع العراقي لمنع الولايات المتحدة وحليفاتها من ضرب الصواريخ، وربما ايضا ضرب اهداف عسكرية عراقية اخرى كقاعدة الجراح العراقية الحيوية، الواقعة شمال خط عرض ٣٢ والتي انطلقت منها قبل اسبوعين طائرتان عراقيتان فوق المنطقة المحظورة، واسقطت واحدة منهما، اذ عندما انتهت فترة الانذار في منتصف ليل ٨ كانون الثاني كانت ثلاث بطاريات صواريخ قد اعيدت بينما نقلت البطاريتان الاخريان الى مواقع اخرى لا تعرض الطيران الامريكي وطيران الدول الاخرى للخطر. وفي مساء ٩ كانون الثاني اعلنت الحكومة الولايات المتحدة انه تعتبر "ازمة الصواريخ" منتهية وان صدام حسين قد رضخ مرة اخرى للانذار، واوضحت الحكومة الامريكية انها لن تنذر صدام حسين مرة اخرى، واذا ما خرق جيشه شروط الانذار الموضوعة في ٦ كانون الثاني فانها ستضربه بشدة.

ولم يعلن العراق من جهته عن سحب الصواريخ شمالا، وصرح مصدر عراقي رسمي بان تصريحات الولايات المتحدة بسحب الصواريخ "غير صحيحة" وقال ان الصواريخ وضعت في حالة استنفار، وان بغداد قد وضعتها في المكان الذي تريد ان تضعها به، ولم يجر اي تغيير في وضعها التنفيذي، وغطى العراق علي تراجعه بتصريحات متطرفة تعني ان العلاقات لا تتوجه لايجاد حلول وسط مع "العدواني" الامريكي.

كتب عبد الجبار محسن المستشار الاعلامي لصدام حسين، مقالاً في صحيفة "الجمهورية" في ٩ كانون الثاني/يناير ورد فيها ان الولايات المتحدة تسعى لتحطيم العراق، وليس امام العراق الا الحرب ضد امريكا في الوقت الذي يجده مناسبا. وطلب من الشعب العراقي الاستعداد "للجهاد" ضد الولايات المتحدة وحليفاتها. وكتبت صحيفة (القادسية) الناطقة بلسان القوات المسلحة العراقية نفس اليوم ان العراق لن يتنازل اطلاقا عن حقه في نشر اي سلاح دفاعي في كل مكان يجده مناسبا.

ومن اجل صرف الاهتمام العراقي بخضوع العراق للولايات المتحدة اعلن وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف في ٩ كانون

الثاني/يناير بان بلاده لن تسمح بعد الان لمراقبي الامم المتحدة بالوصول للعراق والسفر منه بواسطة طيران الامم المتحدة وطالب باستخدام مراقبي الامم المتحدة طائرات عراقية خلال قيامهم بمهامهم، وبهذا يكون قد نقض تحذير مجلس الامن بعدم وضع عراقيل وصعوبات امام مراقبي الامم المتحدة لان وضع العراقيل سيؤدي الى نتائج وخيمة. ويذكر ان هؤلاء المراقبين يعملون على تجريد العراق من الاسلحة غير التقليدية التي لديه وفقا لقرارات الامم المتحدة التي صدرت في اعقاب حرب الخليج.

بالمقابل عزز صدام حسين الجهود لمنع تقديم مساعدات حيوية للاكراد في شمال العراق، ففي ٨ كنون الثاني قتل ممثل لمنظمة خيرية نمساوية كانت تقدم المساعدات للاكراد، وأصيب زميل له بجراح بالغة، مما ادى الى تجميد الولايات المتحدة لبرنامج تقديم المساعدات الغذائية والوقود للاكراد في شمال العراق.

منذ ان فرضت على العراق قيود متشددة، في نهاية حرب الخليج، بما فيها عقوبات اقتصادية، والعراق يناضل من اجل ازالة هذه العقوبات، واعادة الوضع الى سابق عهده قبل احتلال الكويت وقبل حرب الخليج، وذلك لعدة اسباب :

اولا : تسبب العقوبات والقيود للعراق صعوبات بالغة، فالوضع الاقتصادي في العراق في غاية الصعوبة، وعلى الرغم من وجود مواد غذائية في العراق الا ان السوق السوداء مزدهرة والاسعار مرتفعة جدا، والجرائم في تزايد مستمر، ولذلك نشر صدام مئات من ميليشيات حزب البعث في السنة الاخيرة للتغلب على هذه الظاهرة.

ثانيا : حماية سلطة العراق، اذ ان اقامة الادارة الذاتية في شمال العراق وفرض منطقة حظر الطيران في وسطه تسبب لصدام المذلة.

ثالثا : يؤمن صدام بانه باستمرار عمله مرارا وتكرارا للمس بالعقوبات المفروضة عليه، يدعم مكانته في نظر الجمهور، فالجمهور العراقي لا يتطلع، في كل مرة على تراجع صدام وامتثاله لتهديدات الغرب.

رابعا : صدام حسن مقتنع بانه اذا ما واصل تحدي الولايات المتحدة والامم المتحدة والتحرش بهما في مواضيع العقوبات والقيود المفروضة عليه، فربما يؤدي هذا الى الغاء الرئيس الامريكي الجديد لهذه العقوبات، ويأمل صدام بان يركز كلينتون على معالجة شؤون الولايات المتحدة الداخلية، ولا يخصص جهودا وموارد لمعالجة الازمات الخارجية، وقد صرحت شخصية عراقية رفيعة المستوى، بان "الحكومة العراقية على استعداد لاجراء مفاوضات مع الرئيس كلينتون اذا ما تحرر من قيود سياسة بوش التي حركتها مصالح شخصية غير شرعية خلال حملة الانتخابات الامريكية. وبسبب العداوة غير المبررة للعراق". وما يضايق صدام حسين بشكل خاص متابعة الامم المتحدة (اي الدول العظمى) محاولة تجريد العراق من الاسلحة غير التقليدية وشل قدرته على انتاج اسلحة كهذه مستقبلا. فالرئيس العراقي لم يتخل عن طموحه بتحويل العراق الى دولة عظمى في الشرق الاوسط، فهو يستطيع بواسطة الاسلحة غير التقليدية فرض نفوذه على جارانه في الغرب، ثم بالتالي على بقية دول المنطقة وعلى رأسها اسرائيل. ◻

اللهم لاتبق فيها حجراً . . على حجر

نشرت صحيفة الأنباء الكويتية (١٩٩٣/١/١٨) المقال التالي تحت باب رأي الأنباء :

يقول ذلك المثل القديم "الاناء ينضح بما فيه" وككويتيين لا نفرق بين "نظام" بغداد والعراق كله.

فحقد العراق الاسود يبدأ بصدام او ينتهي به بل بدأ منذ ان كانت الكويت. وما اذاعه الزهور لمليكهم فيصل وبوقه نوري السعيد ومن ثم المقبور عبد الكريم قاسم الا ترجمة صادقة لمشاعر العراقيين الحقيقية، وحين تولى صدام حسين الحكم منذ كان نائبا للبكر - وبعد ان خلعه - الا نتيجة صادقة لاحلام العراق وشعبه، وحين احتلت الكويت حقق صدام لشعبه الامنية الكبرى واظهر حقيقة ذاك الشعب القذر لا حقيقة "النظام" فقط.

واليوم حين تدك قوات التحالف الدولية بغداد كما دكتها في بداية عملية "عاصفة الصحراء" يتشدق العراقيون بكلمات قائدهم حين يقول "ان الكويتيين والعراقيين شعب واحد ودولتنا دولة واحدة" ثم يطالبنا رئيس العراق ومحقق امنية شعبه ان "يأخذ شعب الكويت دوره ويكون في موقع المسؤولية من الناحية العملية" بعد ان وصف آل الصباح "بالخيانة وتحويل الكويت لمجرد بئر نفط" :

الكويتيون يا شعب - لا قائد - العراق العفن ارفع منكم واطهر. فهم ارتضوا آل الصباح حكماما لهم بالاتفاق لا على ظهر دبابة او من خلال طلقات مسدس. وحين جاءنا حقد الشمال الاسود التف الكويتيون حول شرعيتهم وسطروا في تاريخ البشرية مثالا لم ولن يوجد مثله.

ويتمادى العراق في غيه بكلمات صدامهم "ان استدعاء الاجنبي ليكون على ارض الكويت ويتخذ منها مكانا للدسائس والعدوان وان الايغال في الجريمة لم ولن يحقق الاستقرار والامان ولن يجلب الطمائنينة لاحد"، كان آل الصباح حين استدعوا شرفاء العالم ووقعت معهم المعاهدات الامنية ومعاهدة اعلان دمشق كان تلك المعاهدات وقعت من جابر الاحمد لا الشعب الكويتي بممثليه او كانما آل الصباح استدعوا شرفاء العالم لحمايتهم الشخصية لا حماية الكويت وكل شعبها من جار السوء وشعبه الرديء.

نقول للعراق ولشعبه كله لا لنظامه - الحالي والمستقبلي - أنتم اسفل السافلين. فاللهم سلط على العراق غضبك واللهم لا تبق فيها حجرا على حجر.

مذكرة السيد ارا خاجادور
عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراق
القسم الثاني

التجديد الحقيقي

وبرغم كل هذه الاوضاع الشاذة، التي لم تعد خافية لا على القاعدة الحزبية ولا على الجماهير ولا حتى على أطراف قوى الحركة الوطنية، تواصل القيادة الحديث عن مفاهيم كبيرة، تتطلب الجهد الفكري والنظري والعلمي والعملي مثل مفهوم "التجديد" الذي ينطوي على معاني كبيرة وعميقة. ويستلزم العمل في جو من الاخلاص والقدرة النظرية وألا يؤدي الى نتائج كارثية، والحقائق في هذا الميدان ليست قليلة او خافية على أحد.

ان التجديد الحقيقي لا يتم بمعزل عن الحياة نفسها، مع افتراض توفر معايير الصدق والنزاهة والصراحة والمقدرة النظرية والفكرية والاصالة. ان مفهوم التجديد في الحركة العمالية لايتم في الاروقة بعيداً عن مواقع الانتاج وعن الحياة السياسية والاجتماعية. ان الواقع هو الذي يفرض التجديد الحقيقي، تجديد النهج السياسي، وخلق التنظيم الملائم في الظرف الملموس.

لقد استعمل مفهوم "التجديد" من قبل المتبجحين ببيروستروكيا غورباتشوف، وعقدوا "الندوات الاكاديمية" وحوارات الصالونات، التي يتوفر فيها كل شيء، عدا الجدية والصراحة وروح البحث العلمي. نعم هذا هو الواقع، لان الهدف كان حياكة المؤامرات الصغيرة، وتمرير الدسائس الخائبة التي لم ولن تجلب اي نفع للحزب او الشعب ولم يدر في خلد احد من هؤلاء مصالح المجتمع او حتى الحزب. انها مساهمات فعالة في منهج الانانية والتفريط، تقوض الحزب وهيبته ونفوذة.

يتذكر أعضاء الحزب، تلك الندوات والمؤتمرات وأعمال النشر الواسع المدفوع الثمن، حول "البريستوريكا عربياً" التي كان الهدف من ورائها، تملق القيادة الروسية التي اختطت سياسية تصفوية مرسومة بعناية فائقة ومدعومة بمختلف الصيغ من قبل الغرب الاستعماري، مستثمرين كل مواطن الضعف والخلل والنقص للسعي ليس لمعالجة تلك الامراض بل لتهويلها خدمة لمصالح ومنافع وادوار ذاتية في اقل احتمال ممكن.

ان عملية أعادة البناء التي سعت في الواقع الى هدم البناء من الاساس، قد اتمت الشوط الأعظم من الدور المرسوم لها، فلم يعد هنالك دوراً للرفاق الموظفين في حزبنا، وبدأوا بالبحث عن دور جديد لهم تحت لافتة قديمة، مازلنا نحن نعتقد بأنها شريفة وتحمل مبادىء ونواياة طيبة - اسم الشيوعية -، فالرفاق الموظفون في حزبنا ظلوا يحملون لافتة الشيوعية لانها بالنسبة لهم تمثل المكتب او الدائرة التي يعملون بها، ولكن تم تحويل المرجع بعد غياب موسكو "النجمة الحمراء" الى واشنطن "متعددة النجوم".

ان الموظفين في حزبنا طلبوا العون من واشنطن سراً وعلانية، بعد ان اعربوا امام أولياء نعمتهم الجدد بأنهم تخلوا عن مبادىء الاشتراكية "العتيقة" وأستفسر الامريكيون عن سر بقائهم شيوعيين أذن، والسؤال الحاسم المطروح الان امام بعض اوساط القيادة - المهمة النضالية العاجلة - هل تقبل الدوائر الامريكية موظفين جدد اعلنوا التوبة والتنصل عن المبادىء والماضي معاً ؟

وهناك تحولات كثيرة تشير الى عمليات التجديد غير الاصيلة، التي تأخذ من التجديد اللافتة فقط، دونما أخلاص ونطرح بهذا الصدد مثلاً ملموساً حيث اعلنت عندنا الدعوة الى "النقلة النوعية التجديدية" على خطى غورباشوف، فأن من اول نتائج هذه العملية "التجديدية" الظافرة، التفريط بالسياسة الوطنية الثابتة للحزب الشيوعي العراقي التي اختطها الرفيق فهد وتواصلت متجددة على ايدي مناضلي الحزب، فمنحت الحزب نفوذاً شعبياً مشهوداً، لايستطيع تخطيه ألد أعداء الحزب والطبقة العاملة. ان حماة التجديد دفعوا سياستنا المعلنة لمسايرة القوى الرجعية العربية والعالمية، وعقدوا الآمال وانساقوا وراء الوهم، بأنتظار الدعم من تلك القوى التي لم تقف يوماً الى جانب مصالح شعبنا وطموحاته المشروعة.

سياسة الصفقات

ان الحزب السياسي الجدي لايسعى فقط الى رسم سياسة فوقية جل همها وهدفها العمل مع قيادات الاحزاب الاخرى، تحت حجة توحيد قيادات المعارضة، ويتجاهل رسم سياسة للجماهير واشراكها في معاركها وفي الدفاع عن مصالحها الاساسية. ان السياسة الواقعية والنزيهة لاترسم عبر صفقات وراء ظهر الجماهير، وتعقد مع قوى رجعية اجنبية، وحتى دونما وجود وجه للتكافؤ. ان هذه السياسة الانانية الانية تفقد الحزب جماهيره ليس الان فحسب بل في حالة اي تغير لاحق، وان التغير الذي يخطط له سوف لن يكن للحزب او للجماهير اي دور فيه، هذا اذا أمكن تحقيقه.

كل القوى المعارضة تجد حلفاءها من الدول المرتبطة بها. ويقع الحزب مرة ومرات كبش فداء في محالفاته، وينعزل عزلة تامة عن الجماهير لان سياسته لم تكن للجماهير داخل الوطن لكل الجماهير وحسب الظرف الملموس، عليه ان يدرك الطريقة التي تستند عليها في التحريك والتعبئة، وان يضع في يده مواد حقيقية من الحياة اليومية الاقتصادية الاجتماعية، ومن قوانين العمل والعمال، ان الجماهير لا تنتظر التغير الفوقي من الخارج، لقد ملت الجماهير من شعارات "يسقط يعيش" انها تريد عمل ملموس يومي.

التعددية

ان القيادات المعزولة عن الجماهير اذا كانت على رأس السلطة ام في المعارضة، وتعيش في أجواء الاحساس بالذنب، وتقلص النفوذ والهيبة وانغلاق الافق، تبقى تتشبث برصيد المفردات السياسية لانه آخر الاسلحة التي ما زالت بيدها، وان كانت تدرك قبل غيرها، خطل وهشاشة هذه الاسلحة، ولكن نزعة الهيمنة والرغبة في البقاء تعمي البصائر، ولهذا نلاحظ لغطاً يدور حول التعددية، وهو في واقع الامر، ينطوي على معاداة سافرة للتعددية وأنعدام المعرفة بمضمونها، فالذي يريد التعددية عليه اولا ان يكون مخلصا لها. وان يثبت بجرأة ووضوح دون أدنى مواربة او مخاتلة او تلاعب بالالفاظ، ان التعددية كما تنسحب على البلد الواحد فعليها ان تنسحب على واقع الاحزاب الداعية اليها ان كانت في السلطة أم في المعارضة، حيث ان في

الحركة او الحزب الواحد توجد فئات لها مصالح مختلفة ورؤية مختلفة ايضاً، وعلينا ان ندرك ان التطورات العملاقة الحاصلة في العالم والتقنية المتطورة، قد خلقت فئات متنوعة داخل الطبقة العاملة ذاتها، مما يستدعي التعددية داخل حركة الطبقة العاملة والحركة الاشتراكية واليسار عامة.

ان قضية التعددية قضية نضالية على النطاق الوطني وعلى نطاق كل حزب على حده، ولا يمكن تطبيق التعددية في أي بلد مالم يطبق كل حزب في داخله هذا المبدأ، وكذلك الحال بالنسبة للديمقراطية وجميع المواقف والآراء والمعتقدات الخيرة الأخرى.

ان ممارسة التعددية والسلوك الديمقراطي بات مطلباً ملحاً وحيوياً وراهناً اليوم اكثر من اي وقت مضى، والجماهير اليوم تسخر من اساليب التغني والتبجح بالتعددية والديمقراطية، انها تحترم ممارسة ذلك حقاً في الحياة الفعلية، وان الناس تطمح بأن يكون كلام كل حزب سياسي مقرون بفعله السياسي اذا كان في السلطة او في المعارضة وخبرة المواطنين تقول ان التعددية هي ضد التفريط.

ملاحظات في التنظيم

علينا ان ندرك ان وسائلنا القديمة لم تعد كافية لحشد طاقات الجميع، واذا كانت هنالك رغبة فعلية في حشد الطاقات علينا الاخلاص حقاً، ليس أدعاءاً للسلوك التعددي والديمقراطي، الذي يعبر عنه بأتباع أساليب وصيغ تنظيمية واقعية مرنة، يجب ان نتعلم وسائل التطوير والابداع في التنظيم والتخلص من التقليد المتزمت الذي ما زال قائماً ويجب ان ندرك ان شبكة الكادر في الخارج قد تربت على تلك الاساليب البائدة وغير النافعة، ومن بينها وليس حصراً النظرة الى المسؤول الحزبي ونظرته الى نفسه، والنزعة الوظيفية المسلكية في العمل التنظيمي، واتباع سياسة غاية في القسوة مع الرأي الاخر والمعارضة الحزبية، ان النموذج الصارخ حقاً لهذا السلوك يتجسد في عبارة "وضع الرفيق نفسه خارج الحزب" والى جانب هذا احياناً يجري طرد الرفاق بطريقة مخملية، اي انه لايعرف مصيره، هل هو مازال داخل الحزب ام خارجه؟ وتشن اليوم حملة واسعة من قبل دعاة حقوق الانسان والتجديد على الطريقة الامريكية عبر وسائل التهديد للرفاق الذين ابعدو عنوة عن الحياة الحزبية. ويطلب منهم الخضوع لأرادة المتنفذين في القيادة والايجدون انفسهم خارج الحزب.

ان التنظيم الحقيقي، هو التنظيم القادر على تحشيد كل الطاقات بوسائل متنوعة، فلا يخفى علينا، ان هنالك اعداداً متزايدة لم تعد راغبة بالعمل وفق الاطر القديمة، وتقع علينا مسؤولية في عملية ايجاد وسائل جديدة للأستفادة منهم، سيما أنهم لم يتخلوا عن الاهداف والمبادىء العامة.

في سياسة التحالفات

أما سياستنا في مجال التحالفات، فأن الخطأ الاساسي يكمن في المنطلق، حيث يجري تغليب الاحداث والمصالح العابرة اليومية وذات الطبيعة النفعية. وان جذور هذه الاخطاء تعود الى نوعية التكوين الفكري والسياسي والثقافي للمتنفذين في الحزب حيث يجري تغليب الاهداف الأنية على الاهداف الاستراتيجية الرئيسية المفترض توخيها في كل تحالف.وهذا أدى بدوره الى فقدان المواقف الوطنية المستقلة.

وفي الامس قالوا "مع البعث حتى الاشتراكية" وكانت سياسة ذيلية أخرت واضرت بكل الحركة الوطنية الديمقراطية، واليوم في الخارج نجري وراء القوى المتخلفة، ومن ثم ذيل بائس للحركة القومية الكردية الى حد ان بعض الاخطاء التكتيكية، قد وضعتنا في موقع واحد مع الرجعية والقوى الامبريالية وبقية التيارات المتخلفة، وهذا لم يكن بمعزل عن عدم التمييز بين حدود المصالح الوطنية لحزب عمالي واحزاب من طراز آخر.

ان كل هذا لم يكن ليحصل لو لم يكن دور القواعد والجماهير مغيباً، لم يحصل لو تمكن كل رفيق من نشر آرائه، وخوض النضال السياسي المبدئي، ولو لم تكن تلك المحالفات والاتفاقات تتسم بالفوقية، ومحاولات توزيع الكراسي والحظوظ، وهذا الموقف ذاته يفضح زيف كل أدعاء او تغني بالديمقراطية، والدفاع عن الجماهير ومصالحها الاساسية.

ان التحالفات القائمة الان تعبر عن مصالح واهداف شرائح تستثمر الاوضاع الناشئة لمصالحها الضيقة تلك المصالح التي لم تقم وزناً لاحساس الجماهير ومعاناتها وهمومها وخبرتها التاريخية، وفي ذات الوقت هذا ما يفسر لنا الموقف السلبي وعدم الاكتراث من لدن قطاعات واسعة من أبناء الشعب تجاه تلك المحالفات وتجارب فشلها الذريع او ما يترتب عليها في أحيان كثيرة من مآسي ومصاعب وانتكاسات. وفي مثل هذه الحالات تضع الجماهير القيادة في قفص الاتهام عن وجه حق لأنها أي الجماهير لم تساهم وحتى لم يأخذ رأيها، لا في الحرب ولا في السلام ولا في التحالف او الصراع. ان الجماهير بحسها تدرك ان الصفقات التي تعقد بمعزل عنها لا تتوجه صوب أهدافها النبيلة ولا تخدم سوى تلك الفئات الوصولية التي تحمي مصالحها الانانية في كل الحالات ورغم كل التقلبات المؤسفة في الغالب.

ان سياسة التحالفات يجب الا ترسم وفق هموم ومتطلبات وضع بعض القوى في الخارج دون النظر او الاخذ بعين الاعتبار الحياة السياسية والاجتماعية وظروف النضال داخل الوطن، والوطن الذي يجب ان ترسم وتصاغ البرامج والخطط والافعال من اجل مصلحته، ويجب ان تشحذ فعلا كل التيارات الاساسية داخل الوطن ، الحركة الوطنية الديمقراطية والحركة القومية ، البعث والقوميين العرب، والحركة القومية الكردية، ولايجوز ايضا تجاهل القوى الدينية.

ان وحدة هذه التيارات الاساسية تتطلب الترفع عن الضغائن والاحقاد والاثار السلبية الماضية، والاستنكار مذابح وحروب اهلية يغذيها الاجنبي.

القضية الكردية

اما القضية الكردية، فقد رسم الحزب تاريخياً بصددها سياسة صائبة، واقر مواقف حظت بأحترام العراقيين وكان لها وقعاً ايجابيا في الخارج.

ولكن خلال مسيرة التعامل مع هذه القضية الهامة، وقعنا بأخطاء فادحة، كبدت الحزب والحركة الوطنية خسائر جسيمة، وما كان لكل هذه المصاعب ان تحصل لولا تركز العجز والقصور لدى القيادة وفقدانها للحس الثوري وابتعادها عن منابع الاصالة والحرص والجدية. فقد سرنا وراء الحركة القومية الكردية، وسببنا اضراراً لها حيث لم يتوقف الامر عند حدود الاضرار التي لحقت بنا، وان تأثيرها

على الحركة القومية الكردية ادى الى تقيد هذه الحركة ايضا في حالات كثيرة.

لقد كان حزبنا لوقت طويل يساهم في توضيح خطر الاعتماد على القوى الخارجية بالنسبة للحركة القومية الكردية وهانحن اليوم نساق معها في طريق الاعتماد على الاجنبي.

وفي ظل غياب أية سلطة في أجزاء واسعة من كردستان بفعل دخول قوات الاحتلال الاجنبية، تولد شعور ونزعات انفصالية وكأن كردستان جزءاً معزولا عن جسد المجتمع العراقي، وفي ظل هذه الاجواء يجب ان نضع في الحسبان مساهمات الحكومات المركزية المتعاقبة وفي المقدمة منها نظام الحكم القائم في تعقيد القضية الكردية، حيث السياسات الشوفينية لتلك السلطات وعدم تورعها في استخدام أساليب القهر القومي والتصفيات الجسدية وحتى حروب الابادة الجماعية بما فيها استخدام "السلاح الكيماوي" وبذلك قد دفعت الشعب الكردي مضطراً للسير وراء قيادة يغيب الحس الوطني عند بعضها، ويستمرء الشعب الكردي اليوم الحماية الاجنبية، بسبب تشابك واختلاط كل تلك العوامل، وتنتاب الشعب الكردي مخاوف جدية من الانتقام، ورغم هذا الظرف المعقد والخطير يجب ان يدرك بعمق ان القوى الاجنبية لن تعمل لمصلحة الشعب الكردي خاصة والشعب العراقي عامة، انها تسعى الى توظيف قضية الشعب الكردي العادلة كورقة ضغط تمارسها على الحكومات المركزية في بغداد، بغض النظر عما يصيب الشعب الكردي من جراء ذلك.

في الأونة الأخيرة تتزايد الدعوات لقيام حزب شيوعي كردستاني، وكأن العقدة الرئيسية تكمن بهذا الأجراء، دون الدراسة الموضوعية لجدوى تشكيل هذا الحزب، واين يتشكل؟

ان ابسط أوليات قيام حزب شيوعي ان يكون له وجود على اساس الصراع الطبقي في مواقع الانتاج في المؤسسات الاقتصادية الانتاجية، عبر حركة عمالية نقابية، ولن تكون الجبال والوديان مكاناً يعوض عن ذلك، وهل الشعب الكردي الان يواجه الصراع الطبقي ام يواجه مسؤوليات التعمير وايقاف نزيف الدم والاستقرار والعودة الى دياره؟ وهل الحزب الشيوعي العراقي نفسه حقا يمثل حزب الطبقة العاملة بتركيبه وتمثيله لمصالح العمال؟ لقد مضى ربع قرن لم يخوض فيه الحزب صراعاً يدافع به عن مصالح العمال. انه حالياً حزب شيوعي بدون حركة عمالية !!

ولاشك في هذا الميدان ان الجزء الاساسي من المسؤولية تقع على عاتق سياسة نظام الحكم الدكتاتوري، الذي يمارس سياسة القمع والبطش والارهاب والتصفية، والغاء بعض القوانين وفرض قوانين اخرى فريدة من نوعها، وحل النقابات والغى مكتسبات الطبقة العاملة مثل قوانين العمل والضمان الاجتماعي وبقية الحقوق التي حصلت عليها عبر نضال شاق وطويل، وحاولت السلطة تحويل الطبقة العاملة الى موظفين بقرارات أدارية وسعت الى عسكرتها.

ان الدعوة لتشكيل حزب شيوعي كردستاني تعكس فيما تعكس غياب نفوذ الحزب في الجزء الأساسي من العراق (الجزء العربي) وهي ايضا تنطوي عن بحث لأيجاد قوة غير القوى القائمة يستطيع الشباب الكردي من خلالها التعبير عن همومه وطموحاته، فهو بحاجة الى منظمات ديمقراطية جماهيرية توحد الشعب وتحقق التقدم الاجتماعي.

المالية المركزية

وأجد من المناسب أيضاً، أثارة ما أثارته في رسالة سابقة حول مالية الحزب، التي دخلت طرفاً في الحد من الصراع الفكري واستخدامها أداة في محاربة الرفاق برزقهم ومصادر عيشتهم الشحيحة أصلاً. وأذكر جزءاً مما ذكرته في السابق، ان المالية ما زالت باقية بلا حسيب ولا رقيب. وهذا امر لا يمكن السكوت عنه، حيث هنالك من يحمل (كارت بلانچ) مصون وغير مسؤول. لقد تدهور الوضع الى حد اصبحت فيه المالية الحزبية وكأنها ملكية شخصية يجري التصرف بها من قبل أفراد، ولايملك الحزب او هيئاته أية صلاحيات وحتى أية معلومات عنها.

ماذا نستنتج بعد كل هذا وماذا نريد؟

أخلص الان من خلال كل ما تقدم، ان هذه القيادة عاجزة عن عقد مؤتمر حقيقي، يساهم في معالجة اوضاع الحزب القاسية الراهنة.

فاذا كانت نتائج المؤتمر الوطني الرابع للحزب هي تفتيت الحزب، فأن مؤتمراً من هذا النوع الذي تعد القيادة له، تكون مهمته تدمير الحزب نهائياً وبتعبير ادق تدمير ما تبقى من الحزب.

مرت فترات كثيرة كان الحزب فيها محدود العدد ولكنه جدي وحيوي ويحظى بثقة الناس والقوى الوطنية ومن أجل اعادة الوجه الحقيقي للحزب، تقع علينا اليوم مسؤولية البحث الجاد، عن اساليب جديدة للعمل، والتفكير بوسائل جديدة والتركيز على الجوانب النوعية في الاختيار والعمل من قلب الطبقة العاملة ومعها.

لم يعد من الممكن عبر الاطار الحالي للحزب، ان ينهض ليخلق حزباً حقيقياً للطبقة العاملة، اذن ما هي مهمة النوانات الشيوعية في الظرف الحالي؟ مهمتها ان تبدأ من الصفر، ان تعمل بنفس طويل لاستراتيج خلق حزب للطبقة العاملة ويجب قبل كل شيء ان ندرك حقيقة وضع الطبقة العاملة دون رتوش او اوهام.

الان يمر ربع قرن على الطبقة العاملة من شغيلة اليد والفكر، كانت الظروف فيه غاية في القسوة والشذوذ، حيث غياب الحركة العمالية اي الحركة النقابية، او اي تنظيم حتى ولو كان في ابسط أشكاله بفعل استمرار القمع والارهاب. وقد تغير تركيب الطبقة العاملة، بعد خوض حربين وبعد ٣٠ سنة من الحرب الاهلية في كردستان، وبعد تطور العلم والتكنولوجيا، ونشوء طبقة عاملة عسكرية في مصانع الجيش، بعد انقطاع طويل عن الماضي التاريخي لحركتها العمالية النقابية وأمجادها وبطولاتها في خوض نضالات طبقية اقتصادية للدفاع عن مصالحها. في هذا الظرف بالذات الشعارات السياسية وحدها، لا تجدي نفعاً، لابد من البدء بملموسية، من خلال اعطاء مواد بيد الجماهير الكادحة عبر مطالب يومية، حول العمل، الغلاء، الاجور، قوانين العمل والعمال، حقوق العيش وضمان الشيخوخة، البطالة وقضايا السكن،..الخ.

يجب البدء لا في السياسة بل من الاقتصاد وتدريجياً الى السياسة دون التمسك بالأطر القديمة للنقابات، بل بتشكيلات تنبثق من الواقع، ثم تدريجياً تخلق الحركة العمالية نقابات للشغيلة، متنوعة ومستقلة كلياً عن اي حزب وعن السلطة.

ثبت ان كل الاحزاب السياسية سخرت الحركة العمالية لمصالحها الحزبية الضيقة، لذلك انعزلت كلياً عن الطبقة العاملة، وتحولت الاحزاب التي تدعي انها تعبر عن مصالح الاشتراكية للحركة العمالية

الى اجهزة قمعية، او أحزاب للفئات العليا من مراتب المجتمع، كما تحول حزبنا الى حزب محترفين وموظفين دون ارتباط بالطبقة العاملة وحركتها النقابية، هذه الفئات لم تسخر نفسها لخوض صراع في صفوف الحركة العمالية. وهذا الجيش الواسع من الشيوعيين - اذا كانوا في أطار الحزب او خارجه- ليس في أمكانهم ان ينغمروا في النضال الجماهيري، لأنهم لم ينبثقوا من قلب حركتها، انهم تقدموا في صفوف الحزب عبر نشاط سياسي علني، مسلكي، فهم لا يستطيعون العمل مع الجماهير الا باللغة والشعارات السياسية، التي ستهرب منها الشغيلة. ان الحركة العمالية بحاجة الى نواتات تنقل خبرتها وتعيد تقاليد الجماهير النضالية في تغير نهج العمل.هذه هي طريقة خلق الجديد وتجديد الحركة السياسية العمالية.

اما الجماهير الشيوعية داخل ام خارج أطار الحزب، ليس أمامها طريق الا العمل في أطار حركة ديمقراطية جماهيرية يسارية واسعة لتعبئة الجماهير، في سبيل خلق الظروف الموضوعية لنقل البلد الى الحياة المدنية من خلال تغير الدستور والقوانين. الخ وخلق حركة واسعة هدفها توحيد كل التيارات السياسية داخل الوطن صوب طريق التغير، والعمل عبر النضال الاقتصادي - الاجتماعي في قلب الشغيلة، وليس هناك أي عاقل يحمل الفكر الاشتراكي ولايعمل حسب امكانياته، حسب الظروف التي تتوفر له. لايجوز لجهة معينة ان تكون قيماً على الطبقة العاملة وتعيق نشوء وتطور منظمات جديدة للشغيلة، هذا هو الاقرار الحقيقي بمفهوم الديمقراطية والتعددية وهذا هو طريق القضاء على "الشمولية" واحداث التغير في العراق.

في الوقت الذي تعالج فيه رسالتي هذه قضايانا الداخلية وجوانب العجز في عملنا. اؤكد على مسؤولية النظام الدكتاتوري وهي المسؤولية الاولى والاساسية باعتباره هو الذي يملك السلطة ويصدر القرارات، وهو ايضاً الذي أوصل البلاد الى ما وصلت اليه ولم يستفد من التجارب الماضية والراهنة داخل الوطن وخارجه. ولكن هذا كله لايعفي المعارضة من مسؤولية ادراك طبيعة التغيير الذي لا يمكن ان يحقق دون أن تكون المعارضة بالمستوى الذي يخلق اساليب جديدة تلامس الواقع وتحظى باحترام الشعب. وتقف بعيداً عن أعداء الشعب التاريخيين وترفض كل المساومات المذلة. انتهى

وزعت في لندن ، تموز - اب / ١٩٩٢ ■

سكوكروفت : خطة لاغتيال صدام كادت تنجح الصيف الماضي

واشنطن - د ب ا، رويتر - ٢١/ الخميس كانون الثاني ١٩٩٣ ، ذكرت صحيفة الواشطن بوست، الاربعاء ١٩٩٣/١/٢٠ ان مستشار الامن القومي للرئيس بوش قال ان وشنطن كان لديها خطة عمل سرية للاطاحة بالرئيس صدام حسين.

وقالت الصحيفة ان برنت سكوكروفت قال ايضا في مقابلة مع محرريها ومراسليها ان محاولة عراقية للاطاحة بصدام بانت "وشيكة الى حد ما" في الصيف الماضي ولكنها احبطت لانه "يملك واحدا من أكفأ الانظمة الامنية في العالم".

ولم يدل سكوكروفت بتفاصيل الخطة التي قال ان ادارة بوش قد وافقت عليها. غير انه اكد انها لم تكن تمثل انتهاكا للامر التنفيذي الامريكي لعام ١٩٧٧ الذي يحظر على الحكومة ترتيب اغتيال زعيم اجنبي.

وقال ان عمل شيء يمكن ان يغير حكومة اجنبية لايمثل خرقا لامر حظر ترتيب اغتيال زعيم اجنبي اذا "تم تنفيذه بالطريقة الصحيحة".

ونقلت الصحيفة (واشنطن بوست) عن مسؤول لم تذكر اسمه انه تحدث للصحيفة عن المؤامرة العراقية فقال ان الادارة اعطت المتآمرين ضمانات بانهم سيتلقون دعما امريكيا في حالة نجاحهم. غير انه قال ان الولايات المتحدة لم تقدم دعما عسكريا او ماليا او في مجال النقل والامداد والتموين.

وكان لاجئون سياسيون عراقيون قد صرحوا في الصيف الماضي بان محاولة انقلابية ضد صدام قد وقعت في حزيران ولكنها تحطمت في اشتباك مع القوات الموالية. وفي وقت لاحق ترددت انباء عن حدوث عملية تطهير واسعة النطاق بين قادة الجيش العراقي. ونفي سكوكروفت في المقابلة ان يكون محور السياسة الامريكية في الخليج هو ذلك العداء الشخصي بين بوش وصدام وقال ان السياسة الامريكية قبل وبعد الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ كانت من اجل "الحفاظ على توازن القوى في المنطقة" بين ايران والعراق.

وقال سكوكروفت للصحيفة انه حينما بدا في اوائل الثمانينات ان ايران ربما تفوز بالحرب العراقية الايرانية كان هناك ميل تجاه العراق. وقال ولكن بعد ان اجتاح العراق الكويت وهدد بان يصبح القوة المهيمنة في المنطقة تم اللجوء للعمل الحربي الذي قامت به الولايات المتحدة وحلفاؤها لاستعادة الكويت.

الاستاذ صادق العطية

ينعي **الملف العراقي** بمزيد الحزين والأسى الاستاذ صادق عبد الكاظم العطية، احد رموز المعارضة العراقية، الذي وافاه الاجل في لندن فجر الاحد المصادف ١٩٩٣/١/٣١ .

تتوجه اسرة تحرير الملف العراقي بخالص العزاء لأسرة الفقيد، ولحركة المعارضة العراقية. ندعو الله ان يتغمده برحمته الواسعة وان يلهم اهله وذويه ورفاقه جميل الصبر.

وانا لله وانا اليه راجعون

الحزب العربي الديمقراطي الناصري يدين القصف الامريكي للعراق

يتعرض شعب العراق ضمن خطة تشمل كل العرب ارضا وشعوبا لمؤامرة استعمارية جديدة تهدف الى افنائه والقضاء عليه، في ظل صمت مريب هو في الواقع تشجيع من الحكومات العربية. وبينما تقف حكومات أجنبية مع شعب العراق، فان الانظمة العربية تشارك بالتواطؤ أو الصمت او المواقف المائعة على ان تقوم الولايات المتحدة الامريكية وشركاؤها بعدوان جديد مدبر على العراق الشقيق.

وسوف يذكر التاريخ لهذا الجيل من الحكام موقفهم وللشعوب صمتها ازاء أكبر كارثة تحل بالوطن العربي. انها ليست بالمرة الأولى التي تتعرض فيها أمتنا العربية لهجمة استعمارية شرسة مدعومة من الأمم المتحدة في ظل هيمنة وسيطرة قطب واحد على العالم، فقد سبق ان تعرضت امتنا العربية لهجمات أخرى أكثر سراشة، ولكن وعي الشعوب العربية، وموقفها الرافض، ادى الى هزيمة منكرة للدول الغازية.

وبينما يعاني الفلسطينيون المطرودون من ديارهم ظلما وعدوانا من قوة الحياة ويتعرضون للموت، فان ضمير العالم كله لم يهتز ليمكن اصحاب الحق من العودة الى ديارهم، ورد الظلم البين الذي يتعرضون له. وبينما تحاصر قوى الاستعمار ليبيا، وتفرض عليها حرب التجويع فانها تضع اقدامها على أراضي عربية تحت ستار الانسانية.

وبينما تجري حرب الابادة لشعب البوسنة والهرسك وقف العرب والامم المتحدة موقف التواطؤ والتشجيع.

ان حزبنا اذ يدين موقف القوى الاستعمارية فانما يتوجه الى الشعوب العربية لتأخذ دورها، وتحتل مواقعها وتملي ارادتها وترفض العدوان الهمجي على الشعب العراقي وارضه.

كما ان حزبنا يتوجه الى الحكومات العربية ان تتخذ موقفا سيسجله لها التاريخ، فالقضية لاتخص شعب العراق وحده، واذا كان الخطر يهدد شعب العراق الان، فانه سوف يطال كل الشعوب العربية وكل الارض العربية غدا ويتوجه حزبنا الى الشعوب العربية، خاصة في السعودية ودول الخليج لتمنع بكل الوسائل، وترفض ان تصبح ارضها العربية الاسلامية قاعدة لانطلاق قوى العدوان منها لتدمر ارضا وشعبا عربيا ومسلما.

ولم يعد العداء لصدام حسين او الرغبة في ازاحته او اعتبار تصرفاته مجلبة للمتاعب عذرا يبرر القبول او السكوت على عدوان استعماري همجي عادت فيه الدول الاستعمارية القديمة مع القوة الاستعمارية الجديدة تعرض السيطرة والهيمنة والعودة للبلاد التي طردهم منها النضال الشعبي العربي.

القاهرة ١٩٩٣/١/١٤ ◻

صفقة سلاح بريطانية مع السعودية

لندن - ١٩٩٣/١/٣٠ اعلنت مصادر رسمية في الرياض ولندن ان المملكةالعربية السعودية ستشتري ٤٨ طائرة مقاتلة بريطانية من طراز تورنادو في اطار صفقة اسلحة تبلغ قيمتها ٥ مليار جنيه استرليني (٧,٥ مليار دولار) تضم بالاضافة الى الطائرات تجهيزات دفاعية ومنشآت ارضية ورادارات.

وقدرت مصادر صناعية بريطانية ان هذه الطلبية ستؤمن ١٩ الف وظيفة كانت مهددة بالضياع بعد انخفاض الطلب على الاسلحة في اعقاب انتهاء الحرب الباردة.

وقدرت مصادر صناعية بريطانية ان مجموع ما باعته شركات بريطانية الى السعودية لغاية الان بمقتضى عقود مشروع اليمامة وصل الى عشرة مليارات جنية استرليني (١٥ مليار دولار).وانه وفر للاقتصاد البريطاني ٣٣ الف وظيفة.

العراق خسر ٤٤ بليون دولار من الحظر النفطي الدولي

رويتر - ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣ - بغداد ، قال العراق امس الثلاثاء ان خسائره الناجمة عن الحظر الذي فرضته الامم المتحدة على صادراته النفطية بلغت ٤٤ بليون دولار في نهاية حزيران (يونيو) الماضي.

وقالت صحيفة "الجمهورية" الحكومية نقلا عن مصدر في وزارة النفط، ان الخسائر التي منى بها العراق نتيجة وقف صادرات النفط الخام والمنتجات البترولية منذ أب ١٩٩٠ حتى نهاية حزيران بلغت ٤٤ بليون دولار.

وذكر المصدر ان اجمالي الانتاج العراقي قبل فرض العقوبات الدولية كان ٣,٢٥ مليون برميل يوميا منها ٢,٧٥ مليون برميل للتصدير. وكانت حصة بغداد في انتاج "اوبك" ٣,١ مليون برميل يوميا.

واضاف المصدر ان القصف الجوي في الخليج الحق اضرارا قيمتها ١,٩ بليون دولار بالمنشأت النفطية.

وكان وزير النفط اسامة الهيتي قال يوم السبت ان العراق يمكنه انتاج ثلاثة ملايين برميل يوميا هذا العام ويهدف الى مضاعفة قدرته الانتاجية بحلول العام الفين.

استخدام القواعد العسكرية السعودية السرية في قصف العراق

وذكرت النيوزويك بعددها المورخ ٢٥ كانون الثاني، ١٩٩٣، بان على الرغم من الاخبار ركزت على ان الطلعات الجوية انطلقت من حاملة الطائرات الامريكية كيتي هوك، الان عدد كبير من الطائرات الامريكية المهاجمة انطلقت من قوات سرية في العربية السعودية. واكثر من الف عسكري امريكي نقل جوا من تكساس الى الكويت الى المنطقة التي فيها بقايا المخافر العراقية في المنطقة التي تحولت ملكيتها للكويت.

تصريحات ومواقف عراقية رسمية
بشأن القصف الامريكي والسياسة الخارجية العراقية

١/٧/ ١٩٩٣ ، اكد اللواء علي حسن المجيد في حديث لصحيفة عراقية ان الجيش العراقي مستعد لتحرير الاراضي التي فقد السيطرة عليها شمالي وجنوبي البلاد. وقال ان "الجيش وصل الى الوقفة المتوازنة وانه رهن الاشارة لتحرير الاراضي في الشمال وفي اقصى الجنوب في ارض العراق المعروفة" في اشارة الى الكويت. ومضى يقول "نحن الان في وضع يمكننا من الدفاع عن النفس وتلبية نداء الامة العربية حتى وان تطلب الحال ان نشارك بجدية لتحرير ارضنا في فلسطين السليبة".

١٩٩٣/١/١٢ - نقلت وكالة الانباء العراقية عن مدير هيئة التصنيع العسكري العراقية الفريق عامر رشيد ان القوة العسكرية العراقية "اقوى مما كانت عليه قبل حرب الخليج" واوضح ان العراق يملك صواريخ وقوة جوية "اكثر مما كانت عليه" قبل الحرب.

وزاد ان خططاً للدفاع تنفذ الان "لضمان امن المجال الجوي" وان الصواريخ العراقية "مركزة منذ بعض الوقت في كل مناطق العراق خصوصا في الجنوب" حيث فرضت الدول الغربية حظراً على تحليق الطائرات العسكرية. واعلن ان هذه الصواريخ في "حال استنفار دائم وليست مهمتها اسقاط طائرات امريكية لكنها اخافت هذه الطائرات فلم تعد تقترب الى اقل من مئة كيلومتر منها".

١٩٩٣/١/١٣ - في عمان اعلن السيد سعدون حمادي مستشار الرئيس العراقي ان بغداد ستقاوم اي محاولة للامم المتحدة لاستخدام القوة ضدها. وقال "اذا اراد مجلس الامن استخدام القوة فان هذه المسألة تتعلق بسيادة العراق واستقلاله وعليه ان يواجهها".

١٩٩٣/١/١٣ - جاء في بيان وكالة الانباء العراقية ان خسائر العملية العسكرية بلغ ١٩ قتيلاً و١٥ جريح، واضاف ان عددا من منازل المدنيين لحقت بها اضرار "نتيجة للغارات التي شنتها طائرات معادية استهدفت مناطق اهله بالمدنيين في ضواحي البصرة"

١٩٩٣/١/١٧ - جاء في خطاب الرئيس صدام حسين حول موقف الكويت ودورها في قيام الحرب جاء ،

ايها العراقيون . .

يا ابناء العروبة في كل مكان. . ايها الكويتيون بشكل خاص. عندما يمر الانسان في ظروف صعبة اول ما ينبغي ان يعمله هو ان يستوعب دروسها ومن اهم الظروف الصعبة التي مرت على الكويتيين هي الظروف التي سبقت واعقبت يوم النداء الأغر في الثاني من اب عام ١٩٩٠.

ولعلكم تذكرون ايها الاخوة ان ماحصل وتستطيعون ان تستوعبوا الدروس وستستثمروه ان الكثير من الامور ما كانت لتصل الى الذي وصلت اليه لو استجاب العملاء من ال صباح لذلك التحذير القوي الجلي الذي قلناه في مؤتمر قمة بغداد في الثامن والعشرين من ايار عام ١٩٩٠ وكررناه في خطبنا بمناسبة ذكرى الثورة يوم ١٦ من تموز من العام نفسه. . ولو تأملوا ايضا ما تضمنته مذكرة وزير خارجيتنا الى الجامعة العربية قبل يوم واحد من ذلك التاريخ وظنكم لم تنسوا او افترض ان المعنيين في مجريات الامور لم ينسوا بل وحري بهم ان لاينسوا توصية جابر الاحمد الى سعد العبد الله وبأمر من اسياده انذاك بان عليه ان يتجنب كل اتفاق ممكن مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق في مفاوضات الرياض التي عقدت لتسوية الخلاف في الثلاثين من تموز من ذلك العام. . تلك التوصية التي كشفت عنها الوثائق الدامغة والتي اصبحت ذائعة الصيت والتي استند عليها سعد عبد الله في تصرفه اثناء المفاوضات وجعلها بدون نتيجة.

اقول لو فكر المعنيون من المسؤولين عن الذي جرى من ال صباح تفكير المتدبر في الامر بعيدا عن تأثير الاجنبي ونوازع اللؤم والوقاحة في نفوسهم لما اتخذت الامور ذلك الاتجاه ولما وصلت الى تلك النتيجة.

١٩٩٣/١/٢٢ - ابلغ محمد سعيد الصحاف وزير الخارجيةالعراقي الدبلوماسيين الغربيين الذين استدعاهم الى مكتبه رغبة بلاده في فتح حوار مع الادارة الامريكية الجديدة، وقال انها لن تتخلى عن التزامها بقرار وقف اطلاق النار كبادرة حسن نوايا تجاه الرئيس الجديد.

١٩٩٣/١/٢٩- جاء في تصريح لنائب رئيس الوزراء العراقي، السيد طارق عزيز لصحيفة لوفغارو الفرنسية بان العراق مستعد للامتثال لجميع قرارات الامم المتحدة التي صدرت عقب حرب الخليج. وقال عزيز في مقابلة نشرت الجمعة ١٩٩٣/١/٢٩ ان هذا ينطبق على دفع تعويضات وعلى استخدام عائدات البترول العراقي في تمويل هذه التعويضات. كما يرغب العراق في ان تعيد فرنسا فتح الحوار معه، واضاف "نأمل بان تتخلى فرنسا عن السياسة التي وضعتها لها ادارة بوش . .اذا وصلت حكومة جديدة الى الحكم في فرنسا. . وهذا شأن فرنسي محض. . واذا ارادت هذه الحكومة ان تصحح سياستها تجاه العراق فاننا سنرحب بذلك ونرغب في ان تعيد فرنسا فتح الحوار مع العراق ونريد ان نفتح صفحة جديدة". وتابع عزيز يقول " كانت فرنسا تنعم بامتيازات في العراق. وكانت تلعب دورا مهما في المنطقة. ولكن هل تمكنت من الحصول على الامتيازات نفسها في مكان اخر بأعتمادها موقفا معاديا لنا. عليكم القيام بحصيلة موضوعية لهذه التجربة. وانا ارى ان فرنسا قد تكبدت خسائر كبيرة سياسيا واقتصاديا". واكد عزيز ان السياسات الغربية استهدفت اضعاف العراق " وادت الى عدم توازن خطير في المنطقة. . ولم يصبح الخليج الان اكثر امنا مما كان عليه قبل عام ١٩٩٠، فالعراق هو قوة اقليمية هامة واضعافه يزيد الامور تعقيدا".

وعندما سئل عن علاقة العراق بالادارة الامريكية الجديدة برئاسة بيل كلينتون قال "الكرة الان في ملعب الامريكيين.. نحن مستعدون للحوار بأسلوب موضوعي يتسم بالاحتراف".

١٩٩٣/١/٣١ - صرح طارق عزيز في مقابلة مع التلفزيون البريطاني من بغداد ان بلاده ليست لديها نية شن اي هجمات جديدة على الكويت لكنه لم يقل هي تخلى الرئيس العراقي صدام حسين عن مطالبته بالكويت، مكتفيا بالقول "هذا الفصل اغلق". □

جدول زمني للضربات الجوية على العراق وللاحداث السابقة لها
آب ١٩٩٢ - كانون الثاني ١٩٩٣

عام - ١٩٩٢

٢١ آب - العراق يرفض الخطة الغربية لفرض قطاع حظر الطيران دون خط العرض ٣٢ لحماية الشيعة في الجنوب من هجماته الجوية.

٢٦ آب - الرئيس بوش يعطي العراق ٢٤ ساعة لوقف الضربات الجوية ضد الشيعة ويذكر بقرار مجلس الامن المرقم ٦٨٨ الصادر في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩١.

٢٧ آب - بدء سريان مفعول قطاع حظر الطيران وارسال دوريات جوية امريكية وبريطانية.

٣٠ آب - صدام حسين يتعهد بالمقاومة لكن مع دون ان يوضح كيف ستكون.

١ أيلول - فرنسا ترسل طائرات "ميراج ٢٠٠٠" مقاتلة للانضمام الى الحلفاء في الخليج.

٢ أيلول - مسؤولون عراقيون يقولون ان قواتهم امرت بعدم اطلاق النار على طائرات الحلفاء.

٩ أيلول - طائرات حربية امريكية تسقط منشورات تحذر الطيارين العراقيين بانهم اذا حلقوا فوق قطاع الحظر "لن يعودوا"

١٠ أيلول - البحرية الامريكية تقول ان دوريات الحلفاء اوقفت ضربات جوية ضد الشيعة لكن المتمردين يدعون ان الجيش لايزال يقصفهم.

٢٦ تشرين الثاني - الطيارون الامريكيون اكملوا القيام بحوالي ٧٥٠٠ دورية ويقولون ان صدام "لم يظهر ميلا الى تحدي عزيمتنا".

٢٧ كانون الاول - طائرات امريكية طراز "ف - ١٦" تسقط طائرة "ميغ - ٢٥" عراقية. حاملة الطائرات كيتي هوك تغادر الصومال باتجاه الخليج.

عام - ١٩٩٣

٤ كانون الثاني - صدام يحرك صواريخ ارض - جو الى قطاع الحظر الجنوبي.

٦ كانون الثاني - امريكا والحلفاء يعطون بغداد ٤٨ ساعة لازالة الصواريخ او مواجهة اعمال عسكرية وجهت ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش انذارا شديد اللهجة الى العراق وطالبته بسحب جميع بطاريات صواريخه المضادة للطائرات التي نصبها على حدود "المحمية" جنوب خط العرض رقم ٣٢ في غضون ٤٨ ساعة والا واجه ضربة عسكرية من الحلفاء.

٨ كانون الثاني - بغداد ترفض انذار الحلفاء ولكن تقارير الاستخبارات تقول ان الصواريخ سحبت.

١٠ كانون الثاني - ٢٠٠ عراقي مسلح يجتازون الحدود الكويتية الجديدة ويزيلون ٤ صواريخ "سلكويرم" خلفتها قواتهم المتقهقرة في حرب الخليج.

١١ كانون الثاني - بغداد تفرض السماح لطائرات الامم المتحدة بالهبوط في اراضيها، واقترحت على فرق التفتيش التابعة للامم المتحدة استخدام الخطوط الجوية العراقية بدلا عنها.

١٢ كانون الثاني - العراقيون يجتازون الحدود الكويتية الجديدة مرتين اخريين ليزيلوا معدات ومواد تركوها وراءهم. وبغداد تحرك بطاريات مضادة للطائرات في قطاعي حظر الطيران الشمالي والجنوبي.

١٣- كانون الثاني - العراقيون يجتازون الحدود الكويتية الجديدة مرة رابعة وصدام يعلن ان بلادة "ستستعيد" الكويت. الحلفاء يوجهون للعراق ضربة جوية في المنطقة الجنوبية. وقال مسؤولون امريكيون ان الضربة الجوية قام بها سربا يتألف من ١١٠ طائرات ويضم مقاتلات ستيلث طراز ف ١١٧ اي وطائرات تورنادو بريطانية ومقاتلات ميراج فرنسية ومجموعة من الطائرات الاخرى استغرق ٣٠ دقيقة لتدمير اربعة مواقع ثابتة لصواريخ مضادة للطائرات وعدة مواقع ثابتة لصواريخ مضادة للطائرات وعدة مواقع متحركة فضلا عن رادارات للدفاع الجوي في منطقة الحظر الجوي في الجنوب حيث اخذا العراق يتحدى اوامر التحالف بازالة هذه الصواريخ.

١٤ كانون الثاني - اعلن الناطق باسم البيت الابيض، مارلين فيتزوتر، في مؤتمر صحافي ان بوش قرر ارسال كتيبة من الجنود الامريكيين مكونة من نحو ١١٠٠ رجل للكويت. وذكر فيتزوتر ان العملية العسكرية اتخذت على اساس انذار التحالف للعراق في ٦ كانون الثاني الحالي الذي طالب بغداد باتخاذ خطوات خلال مهلة ٤٨ ساعة تضمن عدم تشكيل طائراتها او صواريخها اي تهديد للطيران الحليف العامل جنوب خط العرض ٣٢. وان غارة الاربعاء "هي بمثابة تحذير ورسالة الى صدام حسين تظهر استعدادنا لفرض تنفيذ القرارات وان لدينا القدرات لتحقيق ذلك". نقلت وكالة الانباء العراقية عن مصدر رسمي قوله ان ١٩ جنديا وثلاثة مدنيين قتلوا في غارات الاربعاء (١/١٣) والقت باللوم على القصف الامريكي العشوائي.

١٤ كانون الثاني - قال طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي انه رغم هذه الغارات فان العراق يقبل مطلبين للامم المتحدة كانا السبب في هذه المواجهة. وقال عزيز ان العراق سيوقف عملية استعادة ممتلكات من قاعدة بحرية سابقا في "ام قصر" في الوقت الراهن الى ان يتم التوصل الى تفاهم مع مراقبي الامم المتحدة بشأن هذا الموضوع وان العراق سيسمح لطائرات الامم المتحدة بالطيران على مسؤوليتها على اساس كل حالة على حدة. لكن فيما يتعلق بالمناطق المحظورة الطيران فيها في جنوب العراق وشماله كرر عزيز موقف العراق المتمثل في ان هذه المناطق ليس لها اساس شرعي.

١٥ كانون الثاني - اعلن مجلس الامن عن ضرورة التزام العراق بازالة مراكز الشرطة العراقية الستة في الجانب الكويتي من المنطقة العازلة، وحدد مجلس الامن منتصف ليل الجمعة ١٩٩٣/١/١٥ موعدا نهائيا لازالة العراقيين المخافر الستة.

١٥ كانون الثاني - انذر الرئيس بوش العراق بوجوب التزام "الموعد الحاسم" الذي حدده مجلس الامن، وهو التاسعة مساء بتوقيت غرنيتش، للسماح لطائرات المفتشين الدوليين بالتوجه الى العراق. وفي نيويورك اعطى مندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا لدى الامم المتحدة الاولوية لموافقة الحكومة العراقية على برنامج رحلات طائرات اللجنة الخاصة المكلفة ازالة الاسلحة العراقية المحظورة، وابلغوا المندوب العراقي السفير نزار حمدون انهم يتوقعون الموافقة في موعد اقصاه منتصف ليل الجمعة - السبت بتوقيت بغداد.

١٧ كانون الثاني - هجوم امريكي بالصواريخ على العراق - اعلن ناطق باسم البيت الابيض ان البحرية الامريكية اطلقت صواريخ "كروز" من طراز "توماهوك" من سفن في الخليج والبحر الاحمر على منشاة عراقية في الزعفرانية. ونفي مشاركة اي طائرات في هذا الهجوم، وقدر المراقبون عدد الصواريخ بنحو ٤٠. واعترف العراق بخسارة طائرة سقطت جنوب خط العرض ٣٦ وان صاروخا سقط على اهداف مدنية في بغداد (فندق الرشيد) وقرية تل الزلط، قضاء تلعفر في محافظة نينوى.

٧ كانون الثاني - تقدم العراق في اقتراح جديد تضمن تراجعا مشروطا، تعهد ضمان سلامة رحلات الامم المتحدة شرط ان تضمن اللجنة الدولية الخاصة المكلفة نزع السلاح العراقي وقف تحليق طائرات التحالف فوق منطقة الحظر الجوي اثناء رحلات الهيئة الدولية. وذكرت مصادر مجلس الامن ان اللجنة ليست مكلفة بذلك.

وجاء في بيان لوزارة الخارجية العراقية ان بغداد "مستعدة لضمان سلامة طائرات الامم المتحدة الآتية من البحرين (الى قاعدة الحبانية غرب العراق) اذا تمكنت اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة من ضمان وقف تحليق الطائرات الامريكية والفرنسية والبريطانية في المجال الجوي العراقي خلال رحلات الامم المتحدة". ولكن مجلس الامن رفض الاقتراح.

١٨ كانون الثاني - هجوم لطائرات التحالف على شمال العراق وجنوبه، كان من حصيلته قتل وجرح ٢١ عراقيا.

١٩٩٣/١/١٩ العراق يعلن كبادرة حسن نية تجاه الرئيس الجديد عن ايقاف اطلاق النار اعتبارا من الساعة الثامنة من صباح يوم ١/٢٠

٢٠ كانون الثاني - بغداد توافق على استئناف سفر بعثة التفتش الدولية الى العراق بدون قيد ومع ضمان سلامة الطائرات والافراد، بعد ان سبق واشترطت دخولها بواسطة الطيران المدني العراقي، وفيما بعد اصرت ان يتم دخولها للعراق من الاردن وليس مباشرة من البحرين.

٢١ كانون الثاني - هاجمت طائرتان امريكيتان بطارية صواريخ عراقية قرب الموصل في شمال العراق في اول حادث من نوعه بعد يوم من تولي الرئيس الامريكي الجديد بيل كلينتون مهام منصبه رسميا، واعلان العراق عن وقف اطلاق النار كبادرة حسن نية من جانبه تجاه الادارة الامريكية الجديدة.

٢٤ كانون الثاني - قصفت طائرة امريكية من طراز اي/٦ موقعا في منطقة حظر الطيران في جنوب العراق بعد ان شاهد الطيار بريقا في الجو اعتقد انه يتعرض لنيران اسلحة المقاومات الارضية. نفى العراق ان يكون قد اطلق النار على الطائرة الامريكية وقال انه لايزال ملتزما بوقف اطلاق النار الذي اعلنه الاسبوع الماضي كبادرة حسن نية تجاه الرئيس الامريكي الجديد.

رئيس المخابرات الامريكية : فشلنا في اعتقال صدام حسين

وشنطن - د ب ا ،(١٩٩٣/١/٩) ذكرت صحيفة (لوس انجليز تايمس) نقلا عن روبرت غيتس رئيس وكالة المخابرات المركزية الامريكية الذي اوشك على ترك منصبه بان ادارة بوش فكرت مليا في جعل اعتقال صدام حسين احد اهداف حرب الخليج ولكنها احجمت عن محاولة اسر صدام حسين اثناء حرب الخليج لانها كانت تخشى من مراوغته.

وذكرت الصحفية ان اسر صدام لم يصبح هدفا للحملة العسكرية يعود في الغالب لان شبح غزو بنما عام ١٩٨٩ كان يطارد مسؤولي الادارة وهو الغزو الذي تهرب فيه الدكتاتور مانويل نوريغا من الوقوع في الاسر لمدة اربعة ايام قبل ان يسلم نفسه الى ممثل البابا في بنما سيتي ولم يسلم نفسه الى القوات الامريكية الا بعد مرور عشرة ايام اخرى.

وقال غيتس "لقد تأثرنا جميعا الى حد ما بهذه التجربة كما ان شيطان العراق في بلد اكبر كثيرا من بنما ومعرفتنا بها اقل كثيرا من معرفتنابنما".

واضاف غيتس قائلا "اعتقد انه كان هناك شعور عام بانه لم يكن صعبا على صدام الفرار من بغداد وسيكون من الصعب جدا علينا ان نحاول العثور عليه". وقال غيتس " ولذا كان من الممكن ان ينتهي الامر باحتلال اغلب العراق وبعدها يجب التعامل مع نتائج ذلك".

وكان الرئيس بوش قد تعرض لانتقادات شديدة من جانب الديمقراطيين والجمهوريين على السواء بسبب بقاء صدام حسين في السلطة بعد الحرب. وتعتبر تعلقيات غيتس اول تعليقات تلقى قدرا اكبر من الضوء على السبب الذي جعل قوات الحلفاء لا تأسر صدام او عدم اطاحة المنشقين به.

وهذا وسبق للقادة العسكريين الامريكان امثال الجنرال كولن باول، والجنرال نورمن شوارزكوف الاعتقاد بانه سيكون من الصعب للقوات الامريكية اسر صدام حسين، ولكن لم يسبق ان ذكر بان هذا العامل كان حاسما في عدم ملاحقة صدام خلال الحرب، بل ان التوضيحات الرسمية كانت تركز على النقاط التالية ، ان ملاحقة صدام الى بغداد كانت يمكن لها ان تسبب خسائر اكثر في الجنود الامريكان، ولاعتقاد الادارة الخاطىء بانه سيكون ضعيفا وبالتالي سيتم اسقاطه من خلال انقلاب داخلي، اضافة الى ان هدف الحملة بموجب قرارات الامم المتحدة هو تحرير الكويت وليس تغيير النظام في بغداد.

تقرير المقرر الخاص بالامم المتحدة فان دير ستويل الخاص بدراسة حالة حقوق الانسان في العراق

● نص القرير الذي اعده السيد فان دير ستويل المقرر الخاص بدراسة حالة حقوق الانسان في العراق، والذي قدم في حزءين الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتضمنته الوثيقتان A/47/367 بتاريخ ١٠ أغسطس/آب ١٩٩٢، A/47/367/Add.1 بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٩٢. وفيما يلي نعرض لأهم النقاط التي تناولها التقرير :

اولاً : الحالة في منطقة الاهوار الجنوبية

اعرب التقرير عن الجزع الشديد الذي يشعر به المقرر الخاص ازاء المعلومات الموثقة المثيرة للقلق والتي تفيد بأن القوات العسكرية العراقية قد شنت سلسلة من الهجمات ضد السكان المدنيين في منطقة الاهوار الواقعة على الحدود مع ايران، واشار الى انه رغم ضرورات الاهتمام الخاص والعاجل بما يحدث في الاهوار فانه لاينبغي اهمال حالة حقوق الانسان في اجزاء اخري من العراق، واعرب عن أسفه للقول بعدم وجود ما يدعو للإفتراض بأن حالة حقوق الانسان قد تحسنت في البلاد منذ انتهائه من تقريره السابق في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٢.

أكد التقرير ان هناك اسبابا ملموسة تدفع للقول بوجود سياسة محددة تستهدف عرب منطقة الاهوار على وجه التحديد. واوضح انه يوجد في حوزة المقرر الخاص شريط للفيديو يسمع فيه رئيس الوزراء الحالي وهو يصدر تعليماته في أخريات العام الماضي الى عدد من قادة الجيش العراقي بالقضاء على ثلاث قبائل محددة من عرب الاهوار. وأشار الى ان الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان التي ترتكبها الحكومة والمتمثلة في الهجمات العسكرية ضد السكان المدنيين والقصف العشوائي للمستوطنات المدنية، فضلا عن حالات الاعدام خارج نطاق القضاء او الاعدام باجراءات موجزة لايمكن تبريرها بالحاجة الى البحث عمن تطلق عليهم الحكومة العناصر الاجرامية التي التجأت الى الاهوار، او الهاربين من الخدمة العسكرية، او المشاركين في الاضطرابات السياسية عام ١٩٩١. وقد اكد التقرير على ان هذه الاساليب التي تنتهجها الحكومة تتعارض كلية مع التزاماتها بأن تكفل اتباع الاجراءات القانونية الواجبة بحيث لايعاقب خطأ الاشخاص الابرياء وبحيث يعامل المذنبون رغم ذنبهم وفقا لاحكام القانون بما في ذلك المحاكمة العادلة والعلنية.

وأشار التقرير الى ان سلسلة من الهجمات العسكرية بالمدفعية قد بدأت في اوائل يوليو/تموز ١٩٩٢ قد استهدفت قبائل معينة متركزة في قرى شمبارة، والعويلي، والكباب، والموزار، وابوصبور، وام الهوش، والوادية والحجية، كما انصب جانب رئيسي من العمليات العسكرية على القرى الواقعة جنوب غربي مدينة العمارة وفي قرى عديل، والسلام، وميمونة، والمجر. واشار الى توفر تقارير ترصد المزيد من حالات الاختفاء التي وقعت في ظل العمليات العسكرية المستمرة.

ولفت التقرير النظر الى ان حكومة العراق تواصل، فيما يبدو، ترحيل عرب الاهوار وسكان القرى المجاورة بشكل قسري الى مناطق اخرى في ظل برنامج دمج القرى الذي تبرره الحكومة بدعوى ضرورة جلب هؤلاء المواطنين الى مناطق قريبة من الخدمات. واشار الى ان كثيرا من الاشخاص المتضررين قد تم ترحيلهم على غير رغبتهم مما يشكل انتهاكا صريحا لحقهم الانساني في حرية التنقل، وذكر التقرير في هذا الصدد ب "عمليات الانفال" التي شكلت اطاراً لبرنامج الترحيل القسري ودمج القرى والطرد الداخلي للسكان الاكراد في أواخر الثمانينات.

واكد التقرير على ان حكومة العراق قد قامت في اطار برنامج الترحيل القسري للسكان المحليين بفرض حصار اقتصادي داخلي على منطقة الاهوار بتقييد تدفق المواد الغذائية والطبية التي يحتاجها السكان، كما تلقى المقرر الخاص في هذا الصدد ما يشير الى ان الحكومة قد سعت الى دفع الوكالات الانسانية الدولية غير الحكومية للانسحاب من منطقة الاهوار، الامر الذي قلل مصادر المساعدة المتاحة للسكان المحليين.

واعرب التقرير عن القلق البالغ ازاء ما يسمى بـ "مشروع النهر الثالث" الذي يشكل اطار البرنامج الحكومي لتحويل المياه والذي يعد بمثابة اكبر تهديد لسكان الاهوار الجنوبية، حيث يرمي المشروع الى ايجاد مجري مائي مركزي آخر في المنطقة بغرض ري السهول المالحة. وقد اوضح التقرير ان المشروع سوف يسهم في زيادة تدهور البيئة في المنطقة وتصفية قدر كبير من الغطاء المائي لمنطقة الاهوار، وبعض احتياجات السكان اليومية التي يلبى معظمها عن طريق صيد الاسماك. وقد دعا المقرر الخاص الى ضرورة الايقاف الفوري لهذا المشروع ريثما يتم اجراء تقييم بيئي شامل ومشاورات مستفيضة مع السكان المتضررين، كما اعرب عن اعتقاده بأن الاسراع بأعمال المشروع تفسره دوافع اخرى خلافا لاعتبارات التنمية التي ذكرتها الحكومة في معرض ردها على ما جاء بتقرير المقرر الخاص.

ثانياً : الحالة في الاقليم الكردي

وفيما يتعلق بالاقليم الكردي في شمال العراق فقد لاحظ التقرير انه منذ انسحاب السلطة المركزية للادارة في ربيع ١٩٩١ فقد ظل الحصار الاقتصادي مفروضا على الشمال بدرجات متفاوتة، واصبح سكان المنطقة الشمالية وحكومتها المحلية يعتمدان اعتماداً كبيرا على المساعدة الانسانية الدولية، واشار الى ان الجزاءات الدولية والحظر الداخلي يؤثران بشكل غير متناسب على السكان المحليين، وان المحاولات التي بذلت في تنشيط الزراعة المحلية لم تفلح في سد النقص في المواد الغذائية خاصة في ظل وجود الغام في عدد كبير من الحقول، واضطرار عدد كبير من المزارعين لبيع محصولاتهم الى مشترين في الجزء الاوسط من العراق لتلبية احتياجاتهم من النقد اللازم للضروريات الاخرى في ظل ما يعانيه الاقتصاد العراقي من تضخم مفرط. واكد التقرير ان الحالة المتصلة بالادوية والوقود اكثر

سوءاً. وان بعض المراقبين يخشون من اصابة المواطنين بالتجمد والموت من الجوع او المرض.

وقدر التقرير أعداد السكان المعرضين للخطر هذا الشتاء بما يتراوح بين ٧٥٠ الفا والسكان بأكملهم، البالغ عددهم بين ٣-٤ ملايين. واوضح انه على الرغم من ان المقرر الخاص قد نبه الى هذه المشكلات امام مجلس الامن في اغسطس/آب الماضي، فقد قامت حكومة العراق بزيادة احكام الحظر الداخلي الذي تفرضه، وقصف أجزاء من المنطقة الكردية من آن لآخر. وانه رغم موافقة حكومة العراق في اكتوبر/تشرين الاول ١٩٩٢ على خطة انسانية جديدة تشمل المنطقة الشمالية، فان التاخير الناجم عن رفض الحكومة تجديد مذكرة التفاهم المبرمة من قبل لتوفير المساعدة الانسانية لشعب العراق (انقضت في اول يوليو/تموز ١٩٩٢) قد يسفر عن وصول كميات من الاغذية والوقود اقل مما تحتاجه المنطقة ويزيد من معاناة ووفاة اعداد لا حصر لها.

ثالثا: العقوبات الدولية والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

اكد التقرير ان مشاكل الحصول على الغذاء والرعاية الصحية في العراق تعد مصدراً للقلق الشديد، واشار الى النقص الواضح في عدد كبير من السلع على رأسها الالبان ومنتجاتها والسكر والشاي والدقيق والارز والعقاقير البيطرية والادوية واللقاحات والامدادات الطبية. ويواجه السكان ازاء هذا النقص تضخما مرتفعا للغاية مما يجعل، في حالات كثيرة، السلع المتوفرة بعيدة عن متناول ذوي الدخل المحدود من بين فئات السكان الاكثر فقرا، ومن ثم فان آثار النقص تقع بصورة غير متناسبة على من هم اصلا اكثر ضعفا. ويؤدي ذلك الى بلوغ مستويات لم يسبق لها مثيل لسوء التغذية والمرض ووفيات الاطفال والبالغين.

وانتقد التقرير نظام توزيع السلع الموجود، واورد ان النظام الحالي المضبوط مركزيا الى حد كبير، يظهر تفاوتات كبيرة في الحصول على الغذاء والعناية الصحية بشكل يستفيد منه المتمتعون اصلاً بالامتيازات في اقسام معينة من المؤسسة العسكرية والمرافق المدنية على حساب المحرومين. ويلاحظ القرير ان نظام الجزاءات الدولية المطبق على العراق لا يتضمن حظرا على الادوية، ويسمح باستيراد المواد الغذائية بناء على موافقة مسبقة للجنة المنشأة للاشراف على نظام الجزاءات. وفي هذا الصدد فقد وجه النقد للحكومة العراقية التي ينبغي ان تفعل كل ما في وسعها لوضع معيشة السكان فوق اي حجج تتعلق بالدولة والهيبة والسيادة، واستغلال اية فرصة متاحة لتوسيع مواردها المادية سواء بقبول المساعدة الدولية او مقايضة جزء من نفطها بالمواد الغذائية وفق الصيغة المقترحة في قراري مجلس الامن رقمي ٧٠٦ و ٧١٢. وفي هذا الصدد دعا التقرير الحكومة العراقية لان تعمل علي تنفيذ خطة العمل المبنية على مذكرة التفاهم التي ابرمت مؤخرا مع الامم المتحدة وان تحترم التزاماتها تجاه برنامج المساعدة الانسانية وان تعمل على اعادة الثقة الى موظفي الامم المتحدة والعاملين في الحقل الانساني عن طريق العمل على ضمان امنهم وانهاء المضايقات التي يتعرضون لها، والتي شملت التهديدات الشخصية والتفتيش والاستجواب والاحتجاز الموقت والتقييد البدني ومصادرة وقود المركبات وممتلكات اخرى والاعتداءات الجسدية.

رابعا: نظام لمراقبة حقوق الانسان بالعراق

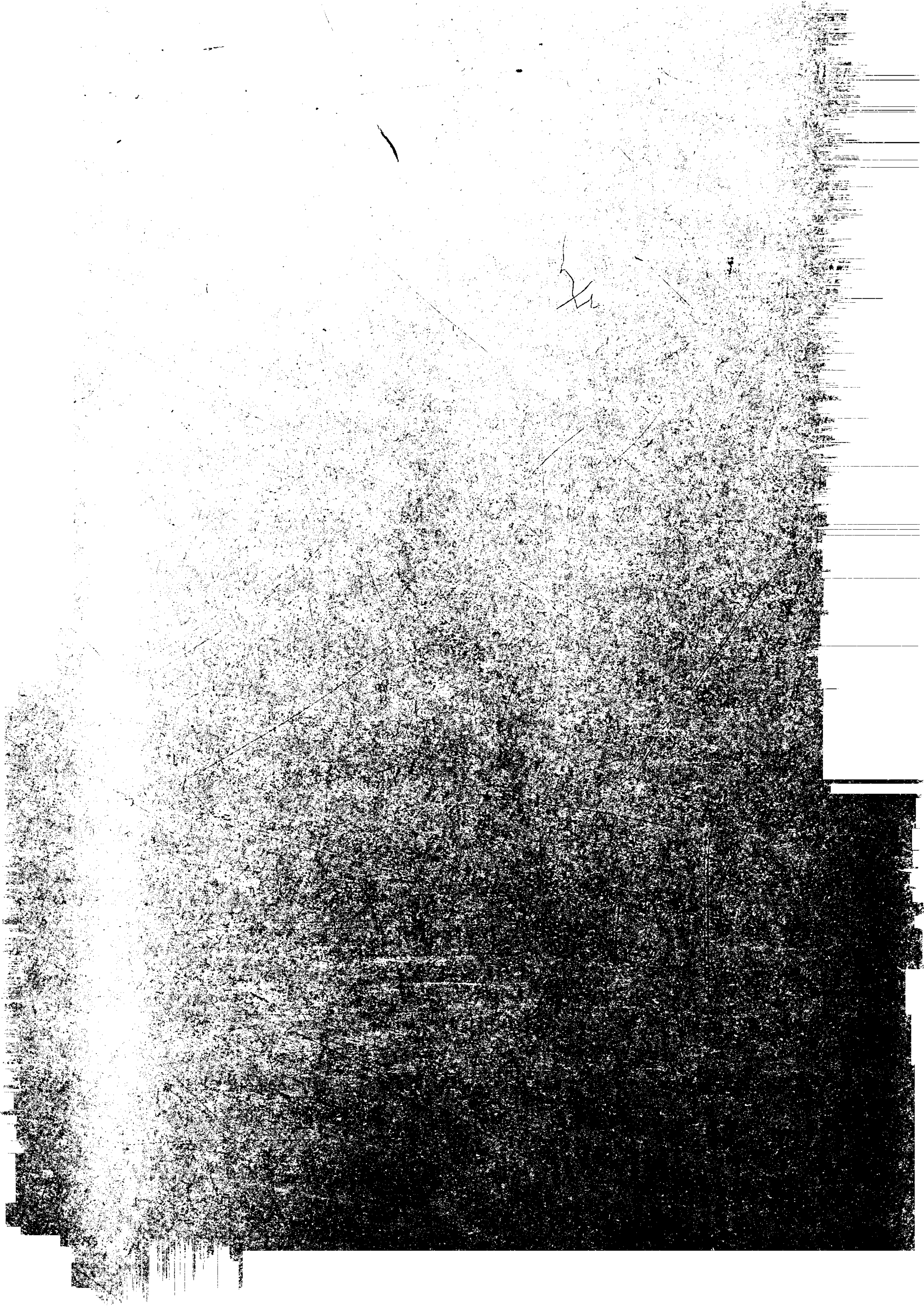
خلص التقرير الى ان التطورات الجارية بالعراق تطرح الحاجة الملحة الى ايفاد فريق من مراقبي حقوق الانسان وبخاصة الى منطقة الاهوار الجنوبية تتضمن عددا محدودا من فرق العمل المتنقلة من المراقبين ويكون لها مراكز واضحة للجمهور ويدخل في نطاق عملها القيام بالزيارات الدورية للبلدان والقرى المجاورة. بما في ذلك المستشفيات ودور القضاء وكافة السجون واماكن الاحتجاز دون اخطار مسبق، كما يفتحون ابواب مكاتبهم لتلقي المعلومات المتعلقة باية ادعاءات بوقوع انتهاكات والتحقيق فيها، وسيكون بوسع هؤلاء المراقبين ان يقدموا بيانات للفت نظر السلطات المحلية، نيابة عن المقرر الخاص في الحالات العاجلة، ويرى المقرر الخاص ان توفير آلية المراقبة المقترحة من شأنه ان يؤمن تدفقا متواصلا من المعلومات الموثوقة يستطيع بموجبها ان يقيم بصورة افضل تطورات حالة حقوق الانسان في العراق وان يقدم انتقادات وتعليقات بناءة. ويقترح المقرر الخاص ان يكون مركز المراقبين هو المركز العادي لموظفي الامم المتحدة مع التمتع بالحماية الكاملة.

خامسا: ردود الحكومة العراقية

أفرد التقرير جانبا منه لنشر رد الحكومة العراقية على استفسارات المقرر الخاص والادعاءات التي تضمنها تقريره الاخير والاقتراح الخاص بآلية للمراقبة الدولية. وركز رد الحكومة على رفض معظم الادعاءات الواردة في التقرير، واتهمت المقرر الخاص بعدم الحياد. وانه كان يتحتم عليه ان يتناول في تقريره موضوع الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على العراق بدلا من الحديث عن حصار داخلي مزعوم. ونفت الحكومة انتهاج اية سياسات ذات طابع طائفي وذلك في معرض ردها على ماأورده التقرير بشأن عرب الاهوار واكدت على ان مشروع النهر الثالث سيكون العمود الفقري في حل مشاكل المنطقة من الوسط وحتى جنوب العراق.

واعربت الحكومة عن رفضها بصورة قاطعة فكرة ارسال مراقبي حقوق الانسان باعتبارها تتناقض بصورة صارخة مع مفاهيم السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وشبهت الاقتراح بأنه يجعل من المراقبين ما يشبه الوكلاء السياسيين للدول الاستعمارية.

وقد اكد المقرر الخاص في تعليقه على رد الحكومة العراقية ان احترام حقوق الانسان ليس شأنا داخليا وفقا للقانون الدولي المعاصر، ومن ثم فان الوسائل الدولية المناسبة لمراقبة حقوق الانسان وكفالتها لايمكن ان تفسر بانها تدخلات لوكلاء سياسيين او استعمار. ونوه المقرر الخاص الى انه لم يتلق من الحكومة العراقية بعد اجابات في عدد واسع من الامور المقلقة التي اثارها. من بينها عدد الاشخاص الذي اعتقلوا في عامي ١٩٩٠، ١٩٩١، دون ان تتاح لهم السبل القانونية للمثول امام المحكمة، وسبل الانتصاف الاجرائية المتاحة للتحقيق في التقارير المتعلقة بحالات الاختفاء والتدابير الفعلية التي اتخذت لتنفيذ المبادىء المتعلقة بحماية الاشخاص الخاضعين للاحتجاز او السجن، والادعاءات المتعلقة بالاعدام دون محاكمة، والنسبة المئوية للقضايا التي نظرتها محكمة الثورة وانتهت فيها الى الادانة والنسبة المئوية لما جرى من هذه المحاكمات بصورة سرية. ■



ISSN-0965-9498

Centre for Iraqi Studies
Tel&Fax 081-3905818

P O Box 249 A
Surbiton, Surrey KT6 5AX
ENGLAND

IRAQI FILE

العدد
15
1993

الملف العراقي

ورقة عمل حزب الدعوة في ندوة الحوار الاسلامي ـ القومي : دمشق، كانون الاول

البيان الختامي لاجتماع المكتب التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد

القضية الكردية الى الواجهة السياسية : د. عبد الحسين شعبان

البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الاسلامي

تنافس النظام والمعارضة على كسب ود الادارة الامريكية

تاسيس حركة الديمقراطيين العراقيين

دول الجوار: العلاقة مع بغداد والمعارضة

تيار سياسي عراقي يطالب بعودة الملكية

مساعي عراقية لتحسين العلاقة مع الولايات المتحدة

صفقات تجارية بين العراق وبعض الشركات الغربية

التجربة النيابية والتعددية الحزبية في العراق ١٩٤٦ ـ ١٩٥٢

تقرير وزارة الخارجية الامريكية حول حقوق الانسان في العراق

تصريحات جلال الطالباني بشأن التعاون مع اسرائيل والتفاوض مع بغداد

al and Documentary Review
sue No. 15 - March, 1993

نشرة سياسية وثائقية يصدرها مركز دراسات العراق
العدد ١٥ . آذار/ مارس - ١٩٩٣

الملف العراقي

IRAQI FILE

A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Issue No 15 - MARCH 1993

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق- آذار/مارس ١٩٩٣
رئيس التحرير - د. غسان العطية

تنافس النظام والمعارضة العراقية على كسب ود الادارة الامريكية

تؤكد المصادر الدبلوماسية والصحفية بأن ادارة الرئيس كلينتون هي في صدد تقييم وتحديد خياراتها السياسية تجاه العراق، مابين اعتماد سياسة الاحتواء وبالتالي التطبيع مع النظام العراقي كما يتمنى او الرفض والعمل على اسقاطه كما تأمل المعارضة العراقية.

منطلقات واوراق بغداد في اقناع أدارة كلينتون الجديدة

ان سياسة حافة الهاوية التي نهجتها بغداد في أواخر ايام ادارة الرئيس الامريكي بوش، كلفت العراق مزيدا من الدمار ولكنها دفعت الادارة الامريكية الجديدة لاعادة النظر في سياستها تجاه العراق، ومن هذا المنطلق تغيرت لهجة بغداد تجاه واشنطن/كلينتون باتجاه الدعوة للحوار والتأكيد على الرغبة في اقامة علاقات طيبة وذلك كما تعكسه تصريحات صدام حسين ونائب رئيس وزرائه، وممثله الدائم في الامم المتحدة. وبات هدف الدبلوماسية العراقية المعلن اقناع امريكا بان بقاء نظام صدام حسين بالحكم ليس خطرا على المصالح الامريكية، بل انه قد يكون مفيداً وذلك للاسباب التالية :

- دور صدام حسين في اقامة حالة توازن في وجه ايران الاصولية، والاصولية الاسلامية بشكل عام، خاصة بعد تصعيد الدور الايراني في الخليج باحتلال بقية الجزر وتصاعد التسلح الايراني.
- ان صدام حسين اقدر على الحفاظ على وحدة العراق، من بديل عراقي منقسم على ذاته وغير مجرب يسمح للتيار الاسلامي دخول الحكم. والتلويح لتركيا وبالتالي امريكا، بان حكم مركزي قوي في بغداد سيكون اقدر على درء مخاطر التطلعات القومية للاكراد.
- أثبتت محاولات اسقاط صدام حسين عبر انقلاب عسكري فشلها، كما ان اي محاولة لاستخدام الاكراد والشيعة كاداة لاسقاط النظام قد تنتهي بانهاء العراق ككيان موحد اضافة لمخاطر الفوضى ونتائجها غير المحسوبة على المصالح الغربية. كما ان غلبة اللون الكردي والشيعي على المعارضة العراقية المتمثلة بالمؤتمر الوطني العراقي، جعلت من الرقم السني عامل شك يخدم التطبيع وليس التغير.
- ان عراقاً مستقراً هو اقدر على فتح البلاد للشركات الاجنبية وبالذات الغربية، التي لها تاريخ في التعامل مع نظام صدام. ومن هذا المنطلق لوحت بغداد بالورقة الاقتصادية عبر اتفاقات مغرية للشركات الغربية شملت النفط وغيرها من المرافق الاقتصادية، واقدمت الحكومة العراقية على عقد عدد من الاتفاقات المغرية لتلك الشركات تصبح نافذة المفعول بمجرد رفع العقوبات الاقتصادية، الامر الذي جعل لهذه الجهات الغربية مصلحة بالتعجيل برفع العقوبات، خاصة وان الغرب عموما يمر بركود اقتصادي. وذهب البعض من هذه الشركات الى حد التبرع بمواد الاغاثة من دواء وطعام للتلويح بحسن نواياه طمعا بعقد مثل تلك الصفقات التجارية.
- كما اخذت بغداد تتجاوب مع فرق التفتيش عن الاسلحة التابعة للامم المتحدة، و سحبت كافة الصواريخ والبطاريات والردارات من المناطق الشمالية والجنوبية العراقية المحظورة، وتؤكد بغداد استعدادها الكامل للألتزام بقرارات الامم بهذا الصدد. وذهبت الى اكثر من ذلك بالاعلان عن قبول مبدأ حق التفتيش على الأمد البعيد.
- واذا كان هناك تخوف من نزعة النظام العدائية للتسوية العربية - الاسرائيلية، فان أعلان ياسر عرفات، بعد عودته من بغداد في مطلع شهر شباط، بنصيحة صدام حسين له بمواصلة التفاوض مع اسرائيل رغم مشكلة المبعدين الفلسطينيين، جاءت لتعطي اشارة تطمين لامريكا بالدرجة الاولى.
- ومن ذات المنطلق كثف ياسر عرفات جهوده للوساطة بين بغداد والقاهرة، حاملا رسالة من صدام للرئيس مبارك لم يعلن عن نصها

ولكنها جاءت في وقت تعاني القاهرة من تصعيد لاعمال العنف الاسلامي الاصولي ضد الحكم بالذي تعتقد القاهرة ان طهران وراء دعمه، كما ان مصر اعربت مرارا عن تخوفها من انفراد ايران بالخليج العربي في حال غياب العراق. اضافة الى مسألة المليون عامل مصري في العراق وتلويح بغداد بتسوية احوالهم المالية اضافة الى المسائل المالية المتعلقة بين البلدين. واي تحول مصري سينعكس حتما على الموقف الامريكي.

والاخبار الصحفية عن وجود صفقة سياسية قيد البحث بين بغداد وواشنطن، (راجع القدس العربي، ١٩٩٣/٢/١٩) التي تروج لها مصادر قريبة من بغداد، تندرج ضمن المساعي العراقية للتقارب مع واشنطن. وان التحرك الدبلوماسي الكويتي، عبر زيارات وزير الخارجية الكويتية الى طهران والقاهرة ودمشق وعواصم اخرى يعكس مدى القلق الكويتي من مثل هذا الاحتمال.

وعلى صعيد القضية الكردية صعدت بغداد حملتها الاعلامية والسياسية من خلال مندوبها، مكرم الطالباني، الذي عقد سلسلة اجتماعات مع ممثلي المعارضة العراقية الكردية ابان انعقاد اجتماعات المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي في اربيل بين الفترة ١٩-٢١ شباط الماضي، وتصريحات طارق عزيز التي بثها التلفزيون العراقي عن استعداد الحكومة قبول مشاركة الاكراد المعارضين بالحكم، مستفيدا من حالة الحصار الاقتصادي المفروض على كردستان العراق كاداة ضغط على القيادة الكردية لقبول التصالح.

- ان سلاح الحصار والعقوبات الاقتصادية سلاح ذو حدين، فكما هو يضعف بغداد الا انه في حال عدم حصول تغيير سياسي في المستقبل المنظور سيصبح الحصار الاقتصادي عبئاً من الصعب على واشنطن وحلفاءها تبريره سياسيا، دع عنك اخلاقيا. وبغداد تلوح بقدرتها على الصمود، خاصة وان صدام حسين - كحاكم - لاتثنية معاناة شعبه عن التمسك بالحكم.

- استخدم نظام بغداد ورقة الشارع العربي المتعاطف مع العراق، لاحراج امريكا وحلفائها من الحكام العرب، واصبح يلوح بالشعارات الاسلامية لكسب ذلك الشارع. وكون صدام يستخدم هذه المشاعر دون واعز اخلاقي او ديني امر غير ذي شأن في لعبة الصراع السياسي.

واخيرا، يأمل صدام حسين في ان يكون الرئيس الامريكي الجديد، مشغولاً في توجهاته الجديدة ببناء الاقتصاد الامريكي، وبالتالي ليس بحاجة الى مشاغل خارجية وهو الامر الذي انتقد عليه سلفه. وان صدام قادر على خلق مثل هذه المشاغل في حال استحالت كسب موافقة واشنطن على التعايش مع نظامه.

كيف ستتعامل واشنطن مع المبادرات العراقية :

بالوقت الذي تكرر الادارة الامريكية بان سياستها تعتمد على افعال صدام وليس على اقواله، وان المطلوب من بغداد تنفيذ قرارات الامم المتحدة تنفيذا كاملا، والبعض في الادارة الامريكية - وزير الدفاع - يعتقد بان هذا يعني عمليا اسقاط صدام، الا ان هناك اصواتاً اخرى توكيد بان عراقاً ضعيفاً وغير قادر على تهديد جيرانه وفاقد للاسلحه ذات الدمار الشامل، وبالذات تصنيع السلاح النووي، يصبح شأناً ثانويا وبالامكان التعاطي معه وانهاء العقوبات، دون تطبيع العلاقة مع النظام او رئيسه.

واذا لم يتضح بعد الخيار الامريكي الرسمي، فان خيار التدخل العسكري المباشر لاسقاط النظام بات بحكم المرفوض الامر الذي يترك الكرة بملعب المعارضة العراقية لتجعل من خيار التغيير احتمالاً ممكنا وقابلاً للتنفيذ على الامد القريب. فالتعويل على العقوبات الاقتصادية لا يكفي لاسقاط النظام كما انه لايمكن استمرارها دون سقف زمني خاصة وان مبرر استمرارها الرسمي يزول بمجرد تنفيذ النظام العراقي لقرارات الامم المتحدة، وهو امر النظام مستعد للالتزام به اذا ما اطمئن من تخلي واشنطن عن السعي لاسقاطه.

المعارضة العراقية والاعتماد الكامل على واشنطن

ان المعارضة المعنية في هذا التحليل هي القوى المتمثلة بـ "المؤتمر الوطني العراقي الموحد" والتي تضم بالاساس الاحزاب الكردية الثمانية الاعضاء في الجبهة الكردستانية، اضافة الى عناصر سياسية عربية مستقلة او منتظمة باحزاب حديثة النشأة في الخارج، وبعد تلكؤ انتظمت معظم الاحزاب الاسلامية في هذا التجمع مما يجعله عمليا اكثر تكتل عراقي تمثيلا للمعارضة في الخارج.

مشكلة جماعة المؤتمر الوطني هي ، اولا، الاختلافات القائمة بين عناصره وفقدانه للوحدة والشمولية والفاعلية، وثانيا، تشكيك وشكوك دول الجوار باهداف و عناصر المؤتمر وتنافس تلك الدول على بسط نفوذها عليه.

وجاء الاجتماع الاخير للمكتب التنفيذي للمؤتمر الوطني الموحد الذي انعقد خلال شهر شباط الماضي في شمال العراق ليحقق نجاحا في توسيع رقعة وقاعدة المؤتمر وذلك بانضمام الاحزاب الاسلامية وبالذات جماعة السيد باقر الحكيم، رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية الذي يتخذ من طهران مقرا له، ان هذه المشاركة تعكس تحولا في موقف طهران ذات النفوذ الواسع في تلك الاوساط الاسلامية العراقية، واستعدادها لرؤية حلفائها الاسلاميين العراقيين متحالفين مع امريكا. كما ان الاكراد، سعيا وراء طمئنة دول الجوار (تركيا، ايران وسوريا) خففت من مطالبتها بالفيدرالية، كما جاء في صياغة البيان الختامي لاجتماع المكتب التنفيذي الاخير. كما ان الاجتماع طور هيكلية للمؤتمر عبر مكاتب ولجان تقاسمتها رموز المؤتمر. والسؤال الذي يطرح نفسه الان ، هل المؤتمر قادر على تطوير نشاطه، خاصة في الداخل بما يمكنه من تهديد النظام وبالتالي اسقاطه ؟ ان الاجابة على هذا السؤال سيكون لها الاثر الأكبر في الخيار الذي ستعتمده الادارة الامريكية على الامد القريب تجاه العراق. واذا كان الجواب بالسلب، عندها يصبح احتمال التعايش الامريكي مع صدام خياراً حقيقيا.

عندها يطرح السؤال التالي نفسه على جماعة المؤتمر ، في حالة عجزهم، رغم الدعم المالي والسياسي الغربي، عن اسقاط صدام، وامام رفض واشنطن استخدام القوة العسكرية المباشرة لاسقاطه، فما هي الخيارات المتاحة لجماعة المؤتمر للتعامل مع الشأن العراقي في هذه الحال ؟

هناك خيار صعب نفسيا قبل ان يكون سهلاً فعليا، وهو التنسيق عمليا مع امريكا، اذا ما اعتمدت التطبيع، على ان ترتبط تلك العملية بدخول النظام بمفاوضات مع المعارضة لضمان تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٨٨ الخاص بحقوق الانسان، واشتراط الضمانات الدولية لضمان التزام النظام العراقي باي اتفاق. ■

البيان الختامي عن الاجتماع الكامل للمجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد ١٦-٢١ شباط ١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد المجلس التنفيذي اجتماعه الكامل الثالث على أرض العراق في كردستان المحررة وبمساهمة واشراف المجلس الرئاسي المؤلف من سماحة السيد محمد باقر العلوم والاستاذ مسعود البرزاني واللواء حسن النقيب وذلك للفترة بين ١٦-٢١ شباط ١٩٩٣.

درس المجتمعون التطورات السياسية في العراق وبخاصة عقب محاولات النظام الدكتاتوري تأزيم الاوضاع ومن ثم قصف قوات التحالف الدولي اهدافاً ومناطق داخل العراق الامر الذي ادى الى تعميق معاناة شعبنا وتدمير المزيد من ممتلكاته دون مبرر. وقد اعربوا عن شجبهم لمغامرات الدكتاتورية التي ورطت بلادنا بحروب ونزاعات مسلحة لم يكن لها جدوى على الاطلاق وهو ما عرض وطننا للاستباحة وانتهاك سيادته وارتهان مستقبله. كما اكدوا حرصهم الشديد على حماية مصالح شعبنا ووطننا محملين صدام حسين وزمرته نتائج تلك السياسات العدوانية الطائشة واستهتاره بمقدرات بلدنا وامن المنطقة وسلمها وتعريض عراقنا الحبيب وهو ما ينبغي بذلك اقصى الجهود بهذا الخصوص وقرروا الاسراع في انجاز لائحة اتهام دولية تقدم الى الامم المتحدة.

وناشدوا المجتمع الدولي ومنظمة الامم المتحدة ومجلس الامن وضع القرار رقم ٦٨٨ الصادر عن مجلس الامن موضع التطبيق من اجل كفالة احترام حقوق الانسان في العراق وأوصوا المجلس التنفيذي العمل بكل الامكانات من اجل تعزيز هذا القرار وتفعيله وايجاد آلية عمل مناسبة له وجعله ضمن الفصل السابع، والسعي لاستصدار قرار جديد تكون له قوة الالزام القانونية طبقاً للميثاق.

وناقش المجتمعون المستجدات والمتغيرات الدولية والاقليمية والعربية وانعكاساتها على الوضع في العراق كما بحثوا في خطة العمل التي اعتمدوها لتعزيز تحركه على المستوى الداخلي والخارجي.

واستمعوا الى تقرير مفصل عن نشاطاته الداخلية والخارجية. وابدوا ملاحظات مهمة بشأن خطة العمل القادمة. واكدوا على أهمية تصعيد العمل الاعلامي على المستويات كافة.

وابدى بعض أعضاء المجلس الرئاسي والتنفيذي مطالعاتهم بخصوص الاوضاع في كردستان والجنوب وتطورات الوضع داخل بغداد والمدن العراقية الاخرى واستنكروا تصاعد عمليات الارهاب والقمع وعمليات الابادة.

وحيا المجتمعون الذكرى العطرة للانتفاضة الباسلة ومجدوا شهداءها الابرار بمناسبة مرور عامين على اندلاعها.

كما حيوا باعتزاز استمرار المقاومة الباسلة التي تجري في الجنوب واهواره وكافة انحاء الوطن الغالي داعين الى تعزيزها وتطويرها، وقيموا نشاط المؤتمر بخصوص عمله في ميدان العلاقات الدولية والهيئات والمنظمات العالمية ودعوا لتعزيزها وتنظيم حركة المؤتمر في هذا الاتجاه.

وفي مجال قراءة وتقويم الوضع العربي والاسلامي والعالمي، اكدوا اهمية تعزيز العلاقات مع دول الجوار وتمتينها وتوثيق العلاقات بين شعبنا وجيرانه على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة ودعوا الى تقوية علاقات المؤتمر مع الدول العربية والاقليمية وسائر دول العالم وقرروا ارسال وفود وتوجيه رسائل ومذكرات اليها بهذا الخصوص وخاصة الى سوريا وايران وتركيا ومصر والسعودية والكويت والاردن والامارات العربية بما يصون حقوق الشعب العراقي والدول المجاورة وبما يعزز دعم نضاله.

ولقد بحث المجتمعون موضوع الاغاثة وضرورة السعي لتوفيرها لعامة الشعب العراقي وبخاصة في الجنوب والشمال وانتقدوا مساعي بعض الجهات التي تريد تسويفها وذلك عن طريق مرورها عبر الاجهزة الحكومية وأوصوا بمواصلة النشاط في هذا المجال بفاعلية وهمة خصوصا وان بلدنا يعاني من كارثة حقيقية ومجاعة شاملة فضلاً عن الآثار الجانبية الاخرى.

واستنكروا التفجيرات التي جرت في كردستان مؤخراً وحملوا صدام حسين وزمرته مسؤولية هدر حياة المواطنين الابرياء. كما استنكروا سياسة الحصار الاقصادي المفروض عليه.

ووجه المجتمعون نداءات الى القوات المسلحة واعضاء الحزب الحاكم يدعونهم فيها الى فك ارتباطهم بالنظام ووقوفهم الى جانب الشعب وترك الطاغية صدام حسين وحيداً يلاقي مصيره المحتوم، ونبذ سياسة العقوبة الجماعية والثأر وردود الافعال وتأكيد العفو عن اعضاء وانصار الحزب الحكام والمؤسسة العسكرية ممن يتخلون عن النظام. وحيا المجتمعون حضور ممثلين من قوى التيار الاسلامي بعد تسوية ما كان عالقاً من التحفظات التي جرى معالجتها بروح الحرص والمسؤولية وكان وفد من المجلس التنفيذي قد أجرى محادثات في طهران قبل اجتماعه في صلاح الدين - العراق مع الاخوة المتحفظين في التيار الاسلامي إتسمت بالايجابية والشعور العالي بالمسؤولية. وبعد الوصول الى اتفاق معهم قرروا المساهمة في تحمل المسؤولية والمشاركة في نشاطات وفعاليات المؤتمر وحضور اجتماعات مجلسه التنفيذي. واوصوا بمواصلة الاتصالات والحوار مع القوى التي مازال لديها بعض التحفظات تعزيزاً لقاعدة المؤتمر ونشاطاته.

وقرروا تشكيل عدد من المكاتب المختصة وهي مكتب العلاقات الدولية ومكتب العلاقات العربية والاسلامية ومكتب العلاقات الوطنية ومكتب الاعلام ومكتب الشؤون المالية والمكتب الدستوري والقانوني والمكتب الاقتصادي ومكتب البحوث والدراسات ومكتب الاغاثة ومكتب شؤون العراقيين في الخارج ومكتب العلاقات مع الامم المتحدة والمنظمات. وأتخذوا قراراً بالتنسيق مع حكومة أقليم كردستان. واوصى المجتمعون بتنفيذ قرار الجمعية الوطنية بتشكيل مكتب حقوق الانسان وتشكيل لجنة خاصة لمتابعة قضايا الجنوب. واتخذ المجتمعون قرارات خاصة لتدعيم العمل العسكري والميداني من اجل الاسراع في الاطاحة بالنظام الحاكم.

ان المجلس التنفيذي اذ ينهي اعمال دورته الثالثة فانه يؤكد مواصلته للنضال من اجل تحقيق اهداف شعبنا في اقامة النظام

الديمقراطي التعددي وتداولية السلطة دستوريا واقامة دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الانسان. وفي الوقت الذي حيا فيه المجلس التنفيذي التجربة الديمقراطية في كردستان وانبثاق المؤسسات الدستورية فانه اكد تمسكة بحقوق الشعب الكردي القومية في العراق والتزامه بقرار الجمعية الوطنية الخاص بتنظيم العلاقة بين عرب العراق وكرده والذي ينص على "*ان المؤتمر الوطني الموحد يحترم ارادة الشعب الكردي في اختيار شكل العلاقة مع بقية الشركاء في الوطن الواحد المتمثل بالنظام الفيدرالي - الولايات - مما يستدعي اعادة النظر في بنية الدولة في العراق عبر الصيغ الدستورية التي يقرها الشعب بما يتناسب مع تعددية المجتمع العراقي وذلك بعد سقوط صدام حسين ونظامه واختيار الشعب للبديل السياسي ضمن عراق دستوري موحد سيادة وارضا وشعبا*".

واكد المجتمعون على ضرورة الغاء الطائفية السياسية وتصفية الاضطهاد العنصري والطائفي واحترام حقوق التركمان والاشوريين وسائر شرائح المجتمع العراقي واشاعة الامن والاستقرار واطلاق الحريات العامة والعمل على معالجة آثار الحرب المدمرة والخلاص من آثار الحصار الاقتصادي واعادة اعمار البلاد ضمن خطة واقعية على اساس الارادة الوطنية العراقية المستقلة.

ان المجلس الرئاسي والتنفيذي اذ يباركان لابناء شعبنا العراقي وللامة العربية والاسلامية حلول شهر رمضان المبارك فأنه يجدد العهد على مواصلة النضال والجهاد حتى الاطاحة بالنظام الاستبدادي في بغداد.

واختتم الاجتماع بالدعاء لشعبنا المظلوم بالخلاص من الاستبداد والنصر القريب. ■

تعينات جديدة للمجلس التنفيذي. المؤتمر الوطني العراقي الموحد

اتخذ المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد في اجتماعة الثالث المنعقد في ١٦-٢١ شباط ١٩٩٣ القرارات التالية ؛

أقامة مجلس دستوري يتألف من ٢٥ عضواً، وتم تعين الاعضاء التالية اسمائهم، على ان يتم تعيين بقية الاعضاء في اجتماع لاحق،

- صلاح الشيخلي (الوفاق الوطني العراقي) - ابراهيم الجعفري (حزب الدعوة)
- محمد الحيدري (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق) - لبيد عباوي
- مصطفى جمال الدين (اسلامي مستقل) - موفق فتوحي (اتحاد الديمقراطيين العراقيين)
- فلك الدين كاكائي (الحزب الديمقراطي الكردستاني) - دارا الشيخ نوفيق (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني)

تشكيل مكاتب وانتخاب رؤساء المكاتب

لجنة العلاقات الخارجية - هوشار زيباري (الحزب الديمقراطي الكردستاني)

لجنة الاغاثة - بيان جبر (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق)

اللجنة الدستورية والقانونية - سامي عزارة المعجون (حركة الاصلاح الوطني في العراق)

لجنة العلاقات الوطنية - محمد محمد علي (اسلامي مستقل)

لجنة العلاقات العربية والاسلامية - اياد علاوي (الوفاق الوطني العراقي)

اللجنة المالية - كمال فؤاد (التركمان)

لجنة البحوث - عبد الرزاق الصافي (الحزب الشيوعي العراقي)

اللجنة الاقتصادية - مظفر ارسلان (التركمان)

اللجنة الاعلامية - محمد عبد الجبار (كوادر حزب الدعوة الاسلامية)

تعين الدكتور صلاح الشيخلي ناطقا رسميا باسم اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الموحد

حزب الدعوة لم ينضم الى المؤتمر الوطني العراقي الموحد

اف ب. ٢٥ شباط ١٩٩٣، قال متحدث باسم الاتحاد الوطني الكردستاني في دمشق ان حزب الدعوة وحده بين احزاب المعارضة الاسلامية لم ينضم الى المؤتمر الوطني العراقي ويطرح شرطين "صغيرين" "التمثيل المناسب والوفاق بين صفوف المعارضة".

الحكومة الامريكية تحي اعمال المؤتمر الوطني العراقي

جاء في تعليق رسمي لاذاعة صوت امريكا، بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٣، ان الولايات المتحدة تشجع على قيام حكم مركزي تمثيلي في بغداد يعبر عن الطبيعة التعددية للمجتمع العراقي، ويحترم حقوق الانسان لكافة المواطنين ويلتزم بالاحفاظ على وحدة اراضية، واحترام قرارات مجلس الامن والبقاء في حالة سلم مع جيرانه. وانها تعتبر اجتماعات المجلس التنفيذي الاخيرة خطوة اخرى وثمينة في هذا الاتجاه. ان الولايات المتحدة تحي المؤتمر الوطني العراقي على مساعيه الشجاعة لتخليص الشعب العراقي من قيود الاضطهاد.

ندوة الحوار الاسلامي ـ العربي
دمشق ١٧ـ١٨ كانون الاول ١٩٩٢
ورقة حزب الدعوة في الندوة

بسم الله الرحمن الرحيم

مبررات الحوار :

في هذا الظرف العصيب والحساس، نجد ضرورة قصوى لفتح حوار بين التيارين الاسلامي والعربي الذين يستقطبان أبناء الامة، باتجاهين مختلفين، وبما يبدو معه أن قرار الامة يتجه حثيثا صوب اللاتفاهم، والتشتت، والتشرذم، والصدام. فيما نجد ان الحضارة العربية ومفاهيمها الفكرية والمبدئية التي استطاعت بها سيادة العالم في فترة الازدهار والانتعاش السياسي انما تحققت بالاسلام كعقيدة ونهج حياة حمله العرب فكانوا خير امة اخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر.

ان التباين بين الاسلام والعروبة نتيجة مؤثرات داخلية وخارجية وضغوط الظروف والاحداث السياسية التي ضيعت هوية امتنا الذاتية، في متاهات النظريات والتيارات الغربية والهجينة، فأحالت مجتمعنا الى ميدان صراع ضار بين أبناء الوطن الواحد والدين الواحد والقومية الواحدة، فضاعت عليهم السبل وتشتت بهم الاهداف.

ومما يؤكد ضرورة الحوار الاسلامي العربي في هذا المقطع الزمني على صعيد العراق، هي المحنة المروعة التي تحدق بأبناء العراق، جراء تسلط زمرة منبوذة بشؤونه ومقدراته، مما جعل العراق هدفا للمخططات الاستكبارية التآمرية، ونقطة تعارض طائفي وقومي بين قطاعاته الشعبية المختلفة، وعرضة لخطر التقسيم والتجزأة، علاوة لما تعرض له خلال عدوانه على الكويت الى ثلم للسيادة الوطنية وارتباط بتعهدات ومواثيق وقرارات مذلة أخلت باستقلال الوطن، ووضعته في أسر النظام الدولي الجديد.

ان مبررات هذا الحوار ودوافعه، تحتم علينا الوصول الى صيغة توحيدية لمنهج عمل يقوم على التفاهم الواعي الذي يتبنى المزاوجة بين الاسلام والعروبة مجددا، خاصة وان عالمنا اليوم يشهد سقوط ايدلوجية المعسكر الشرقي الذي ظل ردحا طويلا من الزمن يسعى لتجسيد مقولاته التي اضفى عليها صفة الحتمية التاريخية، فيما تشهد الوجودات الاخرى تفككا في نهجها الداخلي وضعفا في تماسكها. ومما يزيد في أهمية الحوار ونتائجه هو التمهيد لمزيد من الحوارات الايجابية مع التيارات الفكرية والسياسية الاخرى التي تتقاسم التأثير على الساحة العراقية، مما يعزز وشائج الوحدة والتضامن بين أبناء الوطن المشترك، وصولاً الى بنائه من جديد على أسس ومبادىء حضارية مشتركة، ويحقق لشعبنا وأمتنا الكرامة والعزة في ظل العودة الميمونة الى الاطار الحضاري الذي يدفع شأننا بين الامم ويعيد لنا شخصيتنا التي افتقدناها وافتقدنا معها استقلالنا المجيد تحقيقا لقوله جل شأنه : (وانه لذكر لك ولقومك) اي عز لك وشرف لأمتك.

العلاقة التاريخية بين الاسلام والعروبة :

كانت الرسالة الاسلامية الفذة التي ختمت سلسلة الاديان الالهية السابقة نقطة الانطلاق الكبرى والحدث العظيم الذي لونت حياة العرب بلون المسؤولية الانسانية وجعلتهم في صدارة الموكب البشري ليحملوا للأمم والشعوب مفاهيم الحضارة الالهية ومعاييرها، ومثلها السامية، فدخل بذلك العرب التاريخ من بابه الواسع، وأصبحوا بناة أكبر حضارة كونية غيرت مسار التاريخ، وعدلت نهجه باتجاه الالتزام والتضحية، وقد كان للاسلام فضل كبير على القبائل العربية حيث نقلها من حالة البداوة البدائية والاحتراب الداخلي الى أمة متماسكة قوية تندفع صوب الالتحام والوحدة والتحرير.

ومنذ ذلك اليوم الخالد أصبح لهم شأن كبير في تحمل مسؤولية وأعباء الرسالة العالمية، اذ صاروا قادة الشعوب وحملة المشعل الحضاري، فانطلقوا من حدود الجزيرة الضيقة الى آفاق العالم الرحيب، يفتحون البلدان ليخاطبوا الشعوب المغلوبة على أمرها بخطاب الحرية والمسؤولية وجعلوا كلمة الله هي العليا، وأطاحوا بالاستكبار ليستبدلوه بحكم المستضعفين، فبسواعدهم الشجاعة والمؤمنة أقيمت اول دولة للاسلام في العالم وتوسعت حتى شملت شعوبا وقبائل غير عربية، وانصهروا جميعا في بوتقة الحضارة الاسلامية التي جمعتهم على أساس التقوى والعمل الصالح، وأضحت لغة القرآن لغة كل المسلمين في مشارق الارض ومغاربها، ولغة الثقافة الاسلامية يتدراسها المسلمون على اختلاف قومياتهم وألوانهم.

ومن هنا كان التزاوج بين الاسلام والعروبة سببا لاعلاء شأن العرب وترويج الاسلام، لقد كانت البيئة العربية المهد الذي احتضن الاسلام، واندفعت به الى الآفاق البعيدة في دنيا التقدم لتحرر الانسان المكبل الذي ظل يرسف في قيودة قرون عديدة، فقد كان هدف الاسلام الاكبر ان تنال الانسانية حريتها وارادتها بنص الآية الكريمة (لنضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم) وقد تحقق ذلك بفضل ايمان العرب بالاسلام والتزامهم به وتضحيتهم في سبيله.

ان المزاوجة بين الاسلام والعروبة في عهد رسول الله (ص) هي التي انجبت أجيالاً حاشدة من أبناء البشرية تحمل لواء الحضارة الاسلامية في أوعية اللغة العربية، ولذلك كانت ثقافتنا عربية اسلامية بخصوصيات أفكارها وميزات مفرداتها، وانعكس ذلك على الكيان السياسي للامة وطبعته بطابعها المميز.

ولذلك فالاسلام هو منقذ العرب وبالعرب حقق سيادته للعالم وجعل قبائلها وشعوبها داخل اطار الاخوة الدينية فجعل أكرمهم أتقاهم، ولم يتعصب للعرب، ولم يجعل أعلى مرتبة من خيار غيرهم، فقضى بذلك على العصبية المقيتة وجعلها مظهرا من مظاهر الجاهلية البائدة.

ضرورة التحالف والترابط بين التيارين الاسلامي والعروبي :

١- لقد تفككت الرابطة الحضارية الوشيجة بين العروبة والاسلام بسبب تبدلات عديدة طغت على العالمين الاسلامي والعربي كان أهمها، انتهاج الدولة العثمانية سياسة التتريك واعتمادها على الاتراك في الادارة دون غيرهم، كما اعتمدت اللغة التركية وسيلة

للمخاطبات الرسمية في أرجاء البلاد، فقللت من شأن اللغة العربية التي اعتمدها المسلمون أحقابا عديدة باعتبارها لغة الدين والقرآن.

بالاضافة الى ما صاحب العهد العثماني من تعسف وظلم وتعد على حقوق العرب، وتعمد اضطهادهم وتهميش أدوارهم في الحياة السياسية والاجتماعية.

٢- الى جانب ذلك كانت اوربا تتفاعل فيها ملامح عصر جديد حيث تيقظت فيها روح القومية وسادت كل أرجائها، وقد كانت مصحوبة بدعوات نحو تحقيق وحدة قومية والتخندق ضمن اطارها المحلي الخاص، وقد رافقت يقظة هذه الروح واشتدادها ازدهار النهضة الصناعية وتطور الحياة المادية فيها، فأضحت محط أنظار العالم كله بما فيه عالمنا الاسلامي والعربي، حيث اتجه بقوة صوب ذلك التيار الجديد معتقدا أنه سيظفر بكرامته وعزته التي أساء لها المغتصبون، واكتسحت الموجة القومية مجتمعاتنا العربية وأثرت على تياراته السياسية والاجتماعية.

وقد حل الافتراق بصورة تدريجية بين دعاة الاسلام ودعاة العروبة ووقع مالا ينبغي ان يكون وحدثت الفجوة بينهما، لتجر تدريجيا الى القطيعة ثم الى الاحتراب والعداء.

٣- تميزت الانظمة المتعاقبة التي حكمت العراق ورفعت الشعار القومي العروبي، بالطابع العنصري في التعامل مع باقي القوميات المتآخية في البلاد، مما ولد حالة من التعصب وردود الافعال لدى المسلمين من غير العرب (الاكراد والتركمان وغيرهم)، الامر الذي كرس ظاهرة التفكك والتباعد بين الاسلام والعروبة.

على صعيد العراق :

والعراق باعتباره جزءً مهماً من عالم المسلمين العرب نحى فيه التيار القومي العروبي منحىً مجانبا للاسلام كما حدث في غيره من أجزاء المجتمعات العربية والاسلامية.

وقد تبلورت هذه القطيعة أكثر فاكثر بمرور الزمان، واتضحت ملامحه السياسية التنظيمية بشكل واضح في العهد الجمهوري عام ١٩٥٨ حيث تخصصت تنظيمات سياسية بالاتجاهين، وصار الفرز واضحا بين تنظيمات اسلامية واخرى قومية عروبية.

الأولى تعتمد الاسلام عقيدة ونظاما في حين اعتمدت الثانية القومية رابطة واستعارت لها من عالم النظريات الحديثة مايعينها على انتظام اوضاعها السياسية، وكان اعتماد التنظيمات القومية على مناهج اليسار العالمي غالبا، واستعيرت منها الكثير من قيم ومفاهيم الماركسية اللينينية او الاشتراكية العلمية، مصحوبة بدعاية دقيقة وانحياز واضح لمتبنيات الاتحاد السوفيتي وادعاءاته في التحرر.

وقد تركز الامر في هذا الاتجاه بشكل جلي حين آلت أمور السلطة في يد الانقلابيين عام ١٩٦٨، ومضوا بالعراق الى حيث الحالة المأساوية التي يشهدها العراقيون والعالم اليوم.

فقد اعتمد الخط القومي المسؤول عن انقلاب ١٩٦٨ - ممثلا بالزمرة الصدامية - في سياسته على مايلي :

١) نظام دكتاتورية الفرد الواحد المتوج من قبل الحزب الحاكم المحتكر السلطة مع الغاء جميع المؤسسات الشرعية في البلاد بما في ذلك الدستور ومصادرة كل الحريات الاساسية للمواطنين ومنع أية ممارسة سياسية مهما كانت ضئيلة لاي جماعة أو فئة، في عملية شبيهة كليا بما كان يجري في المعسكر الاشتراكي، ليتم بذلك مصادرة كافة الحقوق السياسية لأبناء الوطن.

٢) الاعتماد على مجموعة مؤسسات مخابراتية بوليسية مزودة بأجهزة القهر والدمار، ومجهزة بوسائل جهنمية لخنق أنفاس الناس ومصادرة شخصياتهم وتغييب آرائهم، مع ايقاف كافة النشاطات السياسية والثقافية التي لا تدين بموافقة السلطة الفردية الحاكمة.

٣) متابعة الحركة الاسلامية ومحاصرة التيار الاسلامي للقضاء عليه نهائيا، ووفق خطة مدروسة ومدونة باعتباره بشكل العدو رقم واحد بحسب زعم الزمرة المتسلطة. وما ترتب على ذلك من قتل للعلماء الاعلام وخيرة المثقفين الرساليين وتهجير طلبة العلوم الدينية، والتعرض للفكر الديني ومطاردة صريحة للملتزمين بتعاليمه.

٤) اعتماد سياسة التمييز الطائفي ضد الغالبية الشيعية من أبناء الشعب العراقي، وحرمانهم من أبسط حقوق المواطنة، والقيام بأوسع حملة قمعية ضدهم.

٥) اعتماد سياسة تقوم على أساس التعصب القومي والتمييز العنصري، مما اضر كثيرا بالعلاقة الأخوية بين الاكراد والعرب والتركمان.

٦) تهجير مئات الآلاف من أبناء الشعب بموجب قانون الجنسية المجحف، الذي يقسم المواطنين الى أصناف ودرجات، مما أوجد أزمة حقيقية في العلاقة بين المواطنين، وفكك الروابط العائلية المقدسة بين الأسر، وشرد نسبة كبيرة منهم الى آفاق العالم.

٧) اعتماد سياسة العدوان والتوسع ضد الدول الجارة الاسلامية والعربية، وتدمير العلاقات السياسية مع دول العالم، مما اركن العراق في العزلة السياسية الكاملة، وفرض على شعبه حصارا اقتصاديا، كان له نتائج فادحة على أوضاعه المعاشية العامة.

٨) اعتماد سياسة التزييف الاعلامي والمزايدة السياسية الرخيصة لخداع الرأي العربي الاسلامي والدولي، برفع شعارات كاذبة في الجهاد والتحرير والالتزام بالمبادىء الانسانية والقومية والتظاهر بتحدى دول العالم مجتمعة، واتهام المعارضة العراقية بتبعيتها وتأثرها بكيانات اقليمية وسلب صفة الأصالة منها.

ان هذه السياسة التي يأباها الضمير الانساني وترفضها القيم الاسلامية، وتترفع عنها الأخلاق العربية قد وظفت ومع الاسف من خلال الحقبة الصدامية التي خيمت على العراق طيلة الثلاث والعشرين سنة الماضية، وكانت السمة البارزة لمسيرة السلطة فيها.

وكان جديرا بكل المنتمين للتيار العروبي ان يقفوا من تلك الممارسات والسياسات مواقف الادانة والاستنكار المطلقين، لان ما يمارس في العراق، انما يمارس باسم العروبة والقومية وهو بلاشك جريمة كبرى لاعلاقة لها من قريب او بعيد بقيم العرب ومثلهم.

لقد كانت حالة العرب الجاهلية وقبل مجيء الاسلام يسودها صراع دائم وحرب مستمرة، وثارات متبادلة بين الاطراف المتناقضة، ولكن الاسلام جاء ليضع حدا للحروب والثارات القبلية، وجمع مابين العرب ليؤلف منهم مجتمعين قوة تحرير فتح بها البلدان وحرر بها الشعوب المغلوبة على أمرها، فدانت بدينهم ودخلت في طاعتهم.

ان الترابط والالتحام بين العروبة والاسلام ترجم بشكل واقعي تكاملية الفعل الاسلامي والعربي، ولكن حين شاب التوتر هذه العلاقة كانت النتائج مرة والمشاكل كبيرة وخطيرة.

ولقد بات بديهيا من خلال التجارب العديدة عبر الزمن ان حملة لواء العروبة سيعجزون عن انجاز مشروعهم الحضاري المستقل دون الاعتماد على الاسلام وقيمه ومناهجه.

وسيبقى العروبيون والاسلاميون بحاجة الى بعضهم البعض، لتداخل قيمهم الحضارية وتداخل مساحات مشتركاتهم الكثيرة. وبدون اجراء الترابط والالتحام بينهما، فان جهودا عظيمة ستذهب أدراج الرياح ويبقى مشروعهم الحضاري معطلا ينتظر فرصته الذهبية من اجل التحقق والانجاز.

وعليه فان مصلحة الامة عامة ومصلحة الشعب العراقي خاصة تقتضي تنسيقا مشتركا بين أنصار التيارين الاسلامي والعروبي على صعيد العمل المشترك والمشروعات التحررية، وايقاف حالة التقاطع والتعارف بينهما لايقاف نزيف الدم وهدر الطاقات.

ولعل مايوفر لمشاريعهما النجاح او تصبح هذه المشاريع ذات ملامح مشتركة اسلامية عروبية، أي ملبية لمتطلبات النزوع العربي في اطار الالتزام بالمنهج والعقيدة الاسلاميين.

الاسس التي يستند اليها الحوار:

- يقوم الحوار بين تيارين مؤثرين يمثلان القوى الحية في الامة لكل منهما مؤيدون ورواد في الساحة السياسية، لعبا معا وفي ازمان متفرقة أدوارا مؤثرة ومصيرية في حياة الامة، وتحملا معا عبء المسؤولية واستحقاقاتها.

- يقوم الحوار على أساس تبادل وجهات النظر وفهم الرأي الآخر والالتزام المتبادل، دون الوقوع في طريق المناورة والخداع واخفاء الخلاف. ودون السماح لأن تتحول أية اختلافات الى تناقضات مستعصية، اذ لا ينبغي ان تكون هناك مشكلات بين العروبة والاسلام، كما لم يكن مثل هذا الاختلاف في تاريخهما الاول.

- يقوم الحوار وباقتناع الطرفين على مراجعة المواقف السابقة واعادة النظر فيها. فالتيارات المسؤولة تحتاج بين فترة واخرى الى مراجعة ذاتها ونقد تصرفاتها بشجاعة وصراحة، وهذه العملية صحية وضرورية تكفل تجاوز الاخطاء وعدم تكرارها، وتصفية النوايا من أجل توحيد الكلمة وتقويتها.

أهداف الحوار ومرتكزاته:

من آجل بلوغ الحوار الاسلامي - العربي النتائج المرجوة، لابد له من برنامج متفق عليه يسعى التياران الى العمل بموجبه والالتزام بضوابطه، ومن هذه المرتكزات:

١- الاعتماد على الاسس النظرية والعملية للثقافة الاسلامية العربية والتي عبر عنها التراث العربي الاسلامي في نطاق التزامه الرسالي ومسؤوليته في بناء الحضارة الانسانية.

٢- رفض التبعية الثقافية وأفكار القوى الاخرى، والانفتاح باتجاه كل ما هو صحيح وملائم للأسس الثقافية الخاصة بالامة الاسلامية، وبما يؤكد الهوية الذاتية للمجتمع وتفجير مكامن القوة فيه، فنحصن بذلك اجيالنا من الضياع وخطر فقدان الهوية. ونضعهم في طريق التحرر الحقيقي والاستقلال والتنمية.

٣- اعتبار العالمين العربي والاسلامي مساحة مشتركة للتيارين من اجل تعبئة الطاقات البشرية، وحشدها لانجاح اي مشروع مشترك، وافشال المخططات العدوانية التآمرية ضدهم. وبجهود التيارين يتم تبادل التأثير في الساحتين المتداخلتين من دون تعارض او تعويق للاهداف.

٤- يعتمد الحوار بين التيارين على صعيد الساحة العراقية تكريس مبدأ الحرية السياسية والتعددية، مما يوفر لهما ولباقي القوى السياسية وسائر فئات الشعب جوا مناسبا يؤمن للقرار السياسي ولادة صحية ونموا متزنا.

وتحقيق الاهداف اعلاه يستدعي تكريس العمل على بناء دولة القانون والمؤسسات في عراق الغد بالاستناد الى الشرعية الدستورية، وعلى أساس الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية على نحو يضمن ان يكون لممثلي الامة اليد العليا في صنع القرارات ومتابعة تنفيذها.

وهذا يستدعي العمل الحثيث على تحقيق مايلي:

١- حشد جميع الطاقات الوطنية وتسخير كل الممكنات من اجل اسقاط النظام الدكتاتوري الصدامي الذي كرس السلطة الفردية وصادر الحقوق والحريات.

٢- وتحقق ارادة الشعب في انتخاب ممثليه وبالطرق القانونية والدستورية المعترف بها.

٣- اطلاق الحريات السياسية لجميع القوى والفئات السياسية، بما فيها حرية الصحافة والنشر والتفكير وابداء الرأي والتجمع والتنظيم النقابي.

٤- ايقاف محاكمات المعتقلين السياسيين واطلاق سراحهم. وارجاع المهجرين والمهاجرين الى وطنهم العراق مع ضمان حقوقهم المصادرة.

٥- وقف كافة أشكال التمييز الطائفي والعنصري ضد أبناء الشعب، سيما ضد أبناء الشيعة الذين يشكلون غالبية الشعب، والتعامل معهم بموجب مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وفسح المجال للمساهمة في ارساء دعائم النظام السياسي، وذلك بمشاركة مختلف شرائح المجتمع العراقي.

٦- حل كافة المؤسسات الارهابية والاجهزة الامنية القائمة على أساس من القمع والظلم والعدوان، والتي فرضها النظام على الامة أثناء حكمه الجائر.

٧- الحرص على وحدة العراق ارضا وشعبا وكيانا، وافشال كافة المخططات الرامية الى تقسيم العراق وتجزئته.

٨- تعديل قانون الجنسية بالشكل الذي يلغي فيه التصنيف المجحف للمواطنين الى درجات وأصناف. واعتماد مبدأ تساوي العراقيين في الحقوق دون استثناء وتفاضل بسبب القومية او الدين او المذهب. ومنع سحب الجنسية العراقية من أي مواطن عراقي اكتسب هذا الحق بصورة قانونية. والالتزام بالاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٨/١٢/١٠.

٩- وضع خطة شاملة لعملية اعادة البناء والترميم للمرافق الاقتصادية واعادة تشغيلها، آخذين بعين الاعتبار المشكلات الاقتصادية التي خلفها النظام والموارد والعوائد المالية وحاجات البلاد.

١٠- الاعتماد على الشريعة الاسلامية كمصدر أساس للتشريع القانوني والدستوري، والتي يتم بموجبها حفظ قيم المجتمع العراقي الاصيلة ومثله وأعرافه، وتحديد الحقوق والواجبات بما يحقق المصلحة العليا للأمة.

١١- اعادة بناء المؤسسة العسكرية لخدمة الشعب وصيانة استقلال العراق وسيادته الوطنية ووحدة أراضيه وحماية حدوده من العدوان، وللدفاع عن أهداف الامة وحقوقها المشروعة.

١٢- تعزيز روابط الاخاء مع الدول العربية والاسلامية وتنقية الاجواء وازالة الرواسب السلبية التي خلفتها سياسات النظام، وحروبه مع دول الجوار للعراق والدول الاخرى.

١٣- التزام سياسة خارجية ايجابية تعتمد مبدأ حسن الجوار، واحترام الاعراف والمواثيق الدولية، ورفض استخدام القوة في حسم الخلافات والنزاعات بين الدول.

١٤- التنسيق مع الاطراف الاقليمية والدولية للعمل على رفع العقوبات السياسية والاقتصادية التي فرضت على العراق في ظل نظام صدام، بسبب سياساته العدوانية والتي لم تكن تعبر عن ارادة الشعب العراقي.

١٥- دعم قضية الشعب الفلسطيني وحقه في استرداد أرضه وتحرير القدس الشريف، والعيش بسلام في وطنه فلسطين.

الخاتمة:

اذا كان شعبنا العراقي المجاهد بكل طوائفه وقومياته وقواه السياسية يعيش حالة انعدام الحرية السياسية وحق التعبير عن الرأي، بل ويدفع يوميا جراء عدم رضوخه لنظام صدام دمه وماله وكل مالديه، في عصر بدأ المجتمع البشري يتمتع بحقه المشروع في الحرية. فان المسؤولية تستدعينا اليوم ان نعمل على انجاح تجربة الحوار والتواصل والتلاحم، وان نشمر جميعا دون استثناء عن ساعد الجد وان نتواجد في خنادق المواجهة الامامية، كل حسب امكاناته وطاقاته وقدراته، وان يكون صوت الشعب فوق جميع الاصوات، وان يكون الرد على جرائم صدام، ردا يتناسب مع عمق هذه الجرائم ومعبرا عن حجم محنة ومأساة الانسان العراقي لكي يعاد الحق المسلوب الى اهله، ولكي يهنأ العراقيون جميعا في ظل حياة حرة كريمة عادلة دون تمييز طائفي او قومي او مذهبي وهذا ما لا يتم تحقيقه الا ببذل الجهود المخلصة من لدن المعارضة العراقية التي لابد لها من التمتع بروح منفتحة، ورؤية واضحة واستقلالية في الموقف والقرار، ووعي كامل لخطورة المرحلة والتحديات، والله يتولى الصالحين. ■

الاسلاميون والمشاركة في المؤتمر الوطني العراقي الموحد

تحت عنوان : محادثات مع وفد المؤتمر الوطني العراقي الموحد، كتبت جريدة صوت العراق، الناطقة باسم طلائع الدعوة الاسلامية في اوربا، بعددها ١٢٤، بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٥، مايلي :

أبدت الاطراف الاسلامية استعدادها للمشاركة في المؤتمر الوطني العراقي الموحد وتشكيلاته اذا ما تمت الاستجابة للمطالب والملاحظات التي طرحتها بعد انتهاء اعمال مؤتمر صلاح الدين.

وكان وفد من المؤتمر الوطني قد زار العاصمة الايرانية مؤخراً وعقد عدة لقاءات مع ممثلي القوى الاسلامية العراقية بهدف التفاهم حول النقاط التي اثارها الاسلاميون ومحاولة انهاء مقاطعتهم للمجلس التنفيذي واجتماعاته.

وقد أكد الاسلاميون في هذه اللقاءات حرصهم على وحدة المعارضة العراقية وتطلعهم الى صياغة اطار سياسي قادر على استيعاب مختلف القوى السياسية المعارضة لنظام صدام، بما يعزز جبهة المواجهة مع النظام ويدعم جهاد الشعب العراقي.

وقد تم الاتفاق في هذه اللقاءات الاتفاق على الاستجابة لمطالب الاسلاميين والتي سبق لهم اعلانها بعد انتهاء مؤتمر صلاح الدين، فتقرر تشكيل لجنة من عشرة اعضاء يمثلون الاطراف السياسية في الساحة العراقية، وخولت هذه اللجنة بحسم القضايا التي تواجه المعارضة العراقية معتمدة مبدأ التوافق بين الاطراف، كما تقرر الغاء البيان الختامي والذي صدر بعد مؤتمر صلاح الدين والذي اعترض عليه الاسلاميون باعتباره لم يكن دقيقا في تعبيره عن القرارات التي صادق عليها ذلك المؤتمر.

كما اتفق على الاستعاضة عن رئاسة المجلس التنفيذي بهيئة ادارية مكونة من رؤوساء مكاتب المجلس، اضافة الى التعهد بتكثيف الجهود ومحاورة الاطراف التي قاطعت وضم ممثليها في المجلس التنفيذي، الذي تقرر ان يضاف اليه اسلامي اخر في المرحلة الراهنة، واعادة النظر في تمثيل الاسلاميين في مرحلة لاحقة بما يحقق التمثيل الواقعي للتيار الاسلامي.

ومن المنتظر ان يقوم وفد المؤتمر الوطني العراقي الموحد بعرض نتائج محادثاته مع الاسلاميين على الاجتماع التداولي للمجلس التنفيذي والذي يعقد اجتماعاً له في مدنية صلاح الدين في هذا الاسبوع.

محمد باقر الحكيم والاعتراف بالحدود العراقية - الكويتية الجديدة

□ الحياة ١٩٩٣/٢/٦ : نقلت وكالة الانباء الكويتية (كونا) عن رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق السيد محمد باقر الحكيم قوله اثر اجتماعه مع الشيخ صباح الاحمد، وزير الخارجية الكويتي الذي في زيارة رسمية للايران، ان "تطبيق القرارات الدولية المرتبطة بالحدود العراقية - الكويتية من شأنه تأمين الامن والاستقرار في المنطقة". وقال : "نحن نعتقد انه من الضروري جدا التاكيد على تطبيق جميع قرارات الامم المتحدة وخصوصا القرارات المرتبطة بالدفاع عن الشعب العراقي وايضا التي تحفظ امن المنطقة واستقرارها ومنها القرارات المرتبطة بالحدود العراقية - الكويتية".

□ رويتر - اف ب : بث التلتفزيون الايراني ليل الخميس (١٩٩٣/٢/٤) ان رفسنجاني اكد امام الشيخ صباح ضرورة التزام العراق كل قرارات الامم المتحدة وقال " نعتقد ان كل قرارات الامم المتحدة في شأن الحربين اللتين شنهما العراق على ايران ١٩٨٠ والكويت ١٩٩٠ يجب ان تنفذ بالكامل وعلى العراق الالتزام بها".

القضية الكردية الى الواجهة السياسية

الفيديرالية لاتعني التقسيم بل هي تأصيل العلاقة بين الشعبين

د. عبدالحسين شعبان

□ لفت موضوع اعلان البرلمان الكردستاني الاتحاد الفيديرالي في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢، الانتباه مجددا الى خطورة وتعقيد المشكلة الكردية في العراق وفي بلدان المنطقة، كما كشف عن "سكونية" غريبة في بعض اجنحة الفكر السياسي العراقي والاقليمي، تلك التي تجنح الى الابقاء على الموروث وعدم الرغبة في التغيير.

وعلى رغم ان الشعب الكردي ما زال يعاني من الحرمان من ابسط حقوقه القومية وخصوصا حقه في اقامة كيان سياسي خاص به مثل بقية شعوب العالم، بل ان يكاد يكون من بين القليل من شعوب المعمورة التي تحرم من هذه الحقوق، فان مجرد التفكير في اعادة طرح ترتيب جديد لقضيته واولياته في ظل المستجدات والمتغيرات الدولية العاصفة، قد اثار حفيظة الكثير من القوى التقليدية وغير التقليدية، في الحكم وخارجه على حد سواء. ربما يعود ذلك الى الخلفية الفكرية لبعض القوى ومنطلقاتها في التفكير ازاء حل المسألة القومية والتعاطي تحديدا مع المشكلة الكردية على مدى تاريخي، الى بعض مشاعر الحذر وربما الريبة نمت او استقرت بالارتباط مع احتمالات تطور المشكلة الى الحد الذي يؤثر على استقرار بعض دول المنطقة.

على ان ذلك الاعلان الجديد الصادر عن هيئة تشريعية كردية والمتمثل بشكل العلاقة المنشودة يثير تداعيات قديمة - جديدة ليس على صعيد الفكر وحسب، بل على صعيد السياسة ايضا وهذا هو المهم بانعكاساته العملية الآنية والمستقبلية وفي ظل اوضاع معقدة ومتداخلة ومصالح مترابطة وقواسم مشتركة لبعض الانظمة الاقليمية في الموقف من المشكلة الكردية في بلدانها. فالشعب الكردي الذي يعيش اوضاعا استثنائية ويعاني من التجزئة وهضم الحقوق، وفي المقدمة منها حق تقرير المصير وانشاء كيان مستقل خاص به، يعاني من خصوصية تعامل كل نظام من انظمة المنطقة معه الى خصوصية تعامل الحركة السياسية في هذا البلد او ذاك وفقا لمنظورها ودرجة تطورها، مثلما هو درجة تطور الحركة القومية الكردية في البلدان المختلفة لدول المنطقة التي تعاني من المشكلة نفسها.

ان اعلان المجلس الوطني الكردستاني العراقي (البرلمان) الاتحاد الفيديرالي كصيغة مقترحة للعلاقة مع الشعب العربي في العراق قد اثار ردود فعل مختلفة ومتباينة بل وانه حفز الكثير من عناصر الشك حول امكان تطبيق هذه الصيغة خصوصا وان حكومات وانظمة المنطقة الاقليمية لم تخف غضبها الشديد منها. ناهيكم ان بعض القوى السياسية خارج السلطة، لم يكن موقفها اقل سخطا من بعض الحكومات والانظمة وان حاول البعض الادعاء بان ليس من صلاحياته او من اختصاصه البت في قضية من هذا القبيل. كما اعترض البعض على مسألة التوقيت اذ ان القول الفصل سيكون للشعب بارادته الحرة. واذا كان هذا الامر صحيحا فان ذلك لايمنع هذه القوة السياسية او تلك اعطاء تصورات وتقديرات حول المسألة الكردية والحل المنشود، مثلما يتم ذلك لبقية القضايا والاشكاليات خصوصا مسألة نظام الحكم ومستقبل العراق السياسي والمسألة الطائفية. . الخ. كل ذلك ينبغي فيه العودة الى الشعب ليقول كلمته الفصل ضمن الاطر الدستورية الشرعية المنتخبة.

واذا كان البرلمان الكردستاني قد قال رأيه بخصوص شكل العلاقة بين الشعب الكردي الذي يمثله وبين الشعب العربي واختار الاتحاد طريقا لتعزيز وتوطيد العلاقة فان التحرر من نظام صدام والآتيان بنظام جديد سيجعل من الشعب العربي في العراق سيد نفسه ليقول رأيه بخصوص شكل العلاقة وفق اطار تعاقدي لشريكين متكافئين ولتكون الفيديرالية نظاماً نافذا وفقا للشرعية الدستورية، اذ لا يمكن بأي شكل من الاشكال فرض صيغة العيش المشترك دون ارضاء الاطراف وموافقتها دون اكراه او عسف. وهذا ما يتضمنه مفهوم التعاقد، لطرفين او اكثر متساويين.

واذا كان اعلان الاتحاد الفيديرالي قد اثار بعض ردود الفعل فان صيغة "الحكم الذاتي" التي وردت في بيان ١١ آذار (مارس) ١٩٧٠ هي الاخرى اثارت بعض ردود الفعل وان كانت حكومة بغداد قد وافقت عليها مضطرة انذاك وعلى قبول مبدأ الحكم الذاتي الذي ارتقى الى صيغة تشريعية (كقانون) عام ١٩٧٤ شرعته الحكومة المركزية الا انها عادت وسوفت الموضوع كعادتها وانزلت مظالم اكبر بالشعب الكردي خلال العقدين الماضيين. ومن ابرز عمليات الظلم تلك المعروفة بالانفال التي راح ضحيتها نحو ١٨٠ ألف مواطن كردي وقصف حلبجة بالغازات السامة عام ١٩٨٨ وامحاء اكثر من ٤٥٠٠ قرية كردية الى استمرار عمليات التهجير والابادة والسعي لتشويه والغاء الهوية القومية للشعب الكردي.

وعلى رغم ان "الحكم الذاتي" خصوصا بالصورة التي اعتمدت بها لم يلبي طموح الشعب الكردي، الا انه صارا شعارا للسلطة والمعارضة، فمن جهة تتباهى السلطة بتفردها من بين دول المنطقة وربما من بين دول العالم الثالث التي تعترف بالحكم الذاتي ومن جهة اخرى تتشبث المعارضة بالحكم الذاتي داعية تارة لتطويره واخرى لتوسيعه وثالثة لتميزه عن شعار السلطة باضافة كلمة "الحقيقي" اليه ليصبح الحكم الذاتي الحقيقي. وقد تضمنت برامج الجبهات التي جرى ابرامها بين قوى المعارضة منذ عام ١٩٨٠ على شعار الحكم الذاتي، وذهب مؤتمر فيينا الذي انعقد في حزيران ١٩٩٢ الى الاقرار بمبدأ حق تقرير المصير للشعب الكردي. وان جاء هذا الحق مقيداً بعبارة "دون الانفصال" في احدى الفقرات ومن دون قيود في فقرتين اخريين، الا ان ذلك النص اثار جدلاً كبيرا بدأ ولم ينقطع حول حدود تقرير المصير الان وفي المستقبل.

وضمن الصيغ القانونية والدستورية فان حق تقرير المصير يعني :

١- حق في الاتحاد الاختياري الاخوي في كيان واحد وفي اطار دولة واحدة، اي حق العيش المشترك باتفاق رضائي وتحديد الحقوق والواجبات وبالارادة الحرة. ويمكن ان يأخذ حق الاتحاد صيغة الحكم الذاتي، او الفيديرالية او غيرها من الصيغ التي تعبر عن حاجات المجتمع ودرجة تطوره والعلاقة بين اطرافه وتكويناته القومية.

٢- حق تأسيس كيان سياسي مستقل، اي حق الانفصال بما فيه من انشاء دولة مستقلة. وحق الانفصال هو مثل "حق الطلاق" اذ ليس من المعقول اشهاره بمجرد تثبيته لشكل العلاقة الاتحادية، بل ان صيغة التعاقد والعيش المشترك والاتحاد الطوعي هي الصيغة المثلى الا اذا تعذر التراضي واصبح العيش المشترك غير ممكن بل مستحيل بسبب اضطهاد "الامة الكبرى" وهضم حقوق "الامة الصغرى" الى درجة تهددها بالفناء. وعلى رغم الاضطهاد الشوفيني ونهج الانظمة المتعاقبة ضد الشعب الكردي، الا ان الشعب الكردي في العراق ما زال يتمسك بالاتحاد والتاخي طريقا للعلاقة مع الشعب العربي الذي وقف الى جانبه في كفاحه ضد حكامه المعادين لحقوق الشعب الكردي.

وقد اتخذ الاجتماع التمهيدي لقوى المعارضة العراقية في صلاح الدين - شقلاوة (ايلول- سبتمر ١٩٩٢) قراراً بتأييد صيغة حق تقرير المصير ضمن "عراق ديمقراطي موحد" مثلما تضمن ذلك البيان الختامي الصادر عن الاجتماع وذلك تعبيراً عن التلازم بين النظام الديمقراطي وحل المشكلة الكردية. وعندما تبنى البرلمان الكردستاني صيغة الاتحاد الفيديرالي طرح الموضوع على بساط البحث في الاجتماع الموسع للمؤتمر الوطني العراقي الموحد تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢ الذي "اقر احترام ارادة الشعب الكردي في اختيار شكل العلاقة مع بقية الشركاء في الوطن الواحد والمتمثل بالنظام الفيديرالي (الولايات) مما يستدعي اعادة النظر في بنية الدولة العراق عبر الصيغ الدستورية. ." واكد المؤتمر عن "قيام نظام ديمقراطي فيديرالي برلماني تعددي يحترم حقوق الانسان في اطار المؤسسات الدستورية وسيادة القانون واستقلال القضاء".

ومع ان اطراف المعارضة، المشاركة وغير المشاركة، ماتزال مترددة بخصوص الحل المنشود للقضية الكردية، بل ان بعضها ما زال مشدوداً الى الماضي بأكثر من خيط على رغم التطورات المهمة في المعادلة السياسية الذي لايمكن اغفاله يكمن ان الايمان بحق تقرير المصير والفيديرالية ما زال يثيران الكثير من الاشكالات التي ينبغي ايضاحها. اضافة الى ان بعض القوى لم تتوصل الى صياغات نظرية كتلك فان بعضها يعتقد ان مثل تلك الصياغات انما خروج على الوحدة الوطنية قد يؤدي التقسيم او الانفصال او التفتيت والتجزئة، وهناك اسباب اخرى بالطبع. فالدولة الاقليمية التي تعاني هي الاخرى من مشكلة كردية حادة ومستفحلة وخصوصا تركيا وايران ترفض صيغة الفيديرالية وحق تقرير المصير وهي لا ترغب بانتقال هذه "العدوى" اليها. وعبر وزراء خارجية الدول الثلاث تركيا وايران وسورية في اجتماع انقرة ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٢ الماضي عن رأيهم بذلك على نحو واضح وصريح. واذا كانت الانظار مشدودة للمعارضة العراقية ومؤتمرها ليقول كلمة متقدمة بخصوص حقوق الشعب الكردي، فان عوامل الكبح الاقليمية ما تزال قوية ومؤثرة وينبغي اخذها بالحسبان وذلك بالارتباط مع الوضع الدولي وموازين القوى.

لقد خرجت القضية الكردية من الدائرة المحلية لتصبح قضية دولية حادة تتطلب حلا عاجلا وعادلا خصوصا بعد حرب الخليج ومشاهد الهجرة الجماعية المرعبة للاكراد بعد قمع الانتفاضة ولهذا فان ابقاء هذه القضية ساخنة وملتهبة مسألة في غاية الاهمية سواء ما يتعلق بخصوصيتها او ما يتعلق بارتباطها مع قضية المعارضة العراقية خصوصا وانها استوجبت صدور قرار خاص من مجلس الامن برقم ٦٨٨ في ٥ نيسان ١٩٩١ تحدث على نحو واضح وللمرة الاولى عن ضرورة وقف القمع الذي يتعرض له السكان في العراق والذي يشمل المنطقة الكردية كما جاء في القرار، معتبرا ذلك تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين داعيا الى كفالة احترام حقوق الانسان. وهو ما ينبغي استثماره وتوظيفه بالوجهة الصحيحة على الصعيد الداخلي والاقليمي والدولي. بغض النظر عن بعض المواقف التي اثيرت حول الفيديرالية، ماذا تعني؟ واين حدودها؟ ان الفيديرالية هي تأسيس جديد للعلاقة القانونية الداخلية بين الشعب العربي والشعب الكردي والشراكة في الوطن العراقي تنطلق من مبدأ حق تقرير المصير الذي هو الاساس في حل المشكلة القومية وهي تعني الاتحاد والتعاقد لتنظيم العلاقة على نحو متكافيء وفي اطار وحدة الاقليم وسيادته ارضا وشعبا وابقاء المسائل المركزية بيد السلطة الاتحادية العليا، كالجيش والعلاقات الدولية والموازنة العامة وغيرها وترك ما عدا ذلك لشؤون الاقليم والحكومة الاقليمية. على ان هذه الصيغة ينبغي ان تتم في اطار نظام ديمقراطي وفي ضوء الشرعية الدستورية وفي ظل اوضاع مستقرة وطبيعية وعليه فهي عقد بالتوافق بين طرفين (قوميتين) لتنظيم صيغة العيش المشترك.

والفيديرالية لاتعني التقسيم او التجزئة وهي ليست خطوة على هذا الطريق بل هي تأصيل العلاقة الاختيارية بين العرب والاكراد. وهي تعني اعادة تشكيل الدولة العراقية على اساس جديد بالغاء صيغة برسي كوكس - النقيب في العام ١٩٢١ وتأكيد شراكة العرب والاكراد في الوطن العراقي كما ذهب الى ذلك دستور ١٤ تموز ١٩٥٨، وتطوير ذلك بما يتناسب مع ظروف الحاضر. والفيديرالية من حيث الاختصاص تعني توسيع مشاركة الاكراد في اتخاذ القرار السياسي وحق الاكراد بما يتناسب مع عددهم وشراكتهم في الوطن العراقي في المساهمة في اتخاذ القرار السياسي وفي ادارة شؤون الدولة.

ان الفيديرالية هي أعلان اتحاد في اطار وحدة العراق السياسية وكيانه وان فزاعة التقسيم وخطر المؤامرة المستمرة من الانفصالية الكردية لن يحقق الوحدة الوطنية المنشودة، تلك التي ينبغي ان يتكون في اطار ديمقراطي ووفقا لارادة الشعبين الطوعية. فالفيديرالية هي اطار جامع مثلما تشير اليه التجربة العالمية للقوميات والجماعات التي قبلت التعايش فيما بينهما كما هي تجربة سويسرا وغيرها.

ان تأصيل العلاقة واعادة بناء الدولة على اساس دستوري شرعي يلغي الحل العسكري الذي اعتمدته الحكومات السابقة وينهي تركته البغيضة ويعيد الثقة بالاواصر التاريخية وبالاخوة والمصير المشترك للشعب العراقي بعربه واكراده واقلياته القومية كالتركمان والاشوريين، كما يصفي العنف كوسيلة معتمدة ومفضلة من جانب الحكومات للعلاقة مع الشعب الكردي. ولن يتحقق ذلك من دون حل مشكلة الحكم في العراق التي تتلخص في غياب الديمقراطية والشرعية الدستورية وسيادة القانون وعدم احترام حقوق الانسان والطائفية السياسية وعدم المساواة بين المواطنين والتمييز والاضطهاد العنصري او الطائفي. ان قيام نظام ديمقراطي برلماني تعددي يتم فيه تداول السلطة سلميا يمكن ان يلبي حقوق الشعب الكردي في العراق ويكون نموذجا لحل المشكلة الكردية في المنطقة وفي دول متعددة القوميات والتراكيب السكانية.

□ نشر المقال في صحيفة الحياة - ٨ شباط ١٩٩٣

نص البيان الصادر عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الاسلامي في العراق

تحت شعار الاية الكريمة، بسم الله الرحمن الرحيم "يا ايها الذين امنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون" عقدت منظمة العمل الاسلامي في العراق مؤتمرها العام في الفترة من ٦-٨ جمادي الثانية ١٤١٣هـ والموافق ١-٣ كانون الاول ١٩٩٢م، بحضور الكوادر المجاهدين وعدد من قيادات العمل الجهادي في الداخل.

وقد ناقش المؤتمرون مختلف القضايا السياسية والهامة التي تخص قضية العراق وشعبه، حاضراً ومستقبلا، كما بحثوا قضايا العالم والمنطقة التي تتعلق بشكل او بأخر بقضية العراق حاضراً ومستقبلا، كما بحثوا قضايا العالم والمنطقة التي تتعلق بشكل او بأخر بقضية العراق، بالاضافة الى بحوث مسهبة ترتبط بمسيرة المنظمة وآفاق المستقبل.

فعلى صعيد قضية العراق، الح المؤتمر كثيراً في بحث موضوع الاسراع بعملية اسقاط نظام بغداد الدكتاتوري لاقامة البديل السياسي الذي يؤمن للشعب الحرية، وللبلاد الاستقلال والتقدم الحضاري، في ظل الحياة الدستورية والبرلمانية والتعددية السياسية ضمن عراق واحد موحد، يعتمد حكم الاكثرية واحترام حقوق الانسان وارادة الشعب وتوزيع الثروة وعدم التجاوز علي حقوق الاقلية.

اذ تبنى المؤتمر مبدأ التوازن في عملية اسقاط النظام بين التحرك الجماهيري في الداخل من جهة، والتحرك السياسي الدولي والاقليمي من جهة اخرى، ولتحقيق ذلك اعتمد المؤتمر موضوع تصعيد المعارضة في دخل العراق وبكل الطرق والاساليب وعلى الاصعدة كافة، فيما اعتبر السعي لكسب الاعتراف الدولي والاقليمي بحركة المعارضة العراقية خطوة هامة تسند العمل الجهادي في الداخل.

كما بحث المؤتمر الظروف الانسانية القاسية التي يعيشها حاليا الشعب العراقي في ظل الدكتاتورية والحصار الاقتصادي الدولي، فدعا المجتمع للاسراع بعمليات الاغاثة وبالذات لشمال العراق وجنوبه اللذان يعيشان حصاران في آن واحد، احدهما الحصار الدولي، والاخر حصار النظام الحاكم، والتدخل الفوري للضغط على نظام بغداد لوقف نزيف الدم والدمار واطلاق سراح جميع السجناء والمحجوزين واعادة المهجرين والمهاجرين الى بلادهم وتأمين الظروف المناسبة لذلك ومن ثم تعويضهم عما سرقه منهم النظام، وكذلك الضغط عليه لحل كافة الاجهزة القمعية والبوليسية التي لازالت تقمع الشعب وتطارد ابنائه الشرفاء.

بشأن الموقف من المؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي عقد مؤخراً في كردستان العراق المحررة، فقد اعتبره خطوة ايجابية على طريق السعي لتوحيد وتنسيق جهود حركة المعارضة العراقية، داعيا الى المزيد من الفاعلية بهذا الخصوص، والسعي لتطوره بما ينسجم وطموحات حركة الشعب العراقي الجهادية، كماً ونوعاً.

عن المتغيرات السياسية الدولية والاقليمية، اعتبر المؤتمر، الحصار الدبلوماسي الذي يعيشه نظام بغداد، امراً هاما يساعد على الاسراع في اسقاطه، داعياً دول العالم والمنطقة الى تضييق الخناق على النظام وعدم منحه فرصة الخروج من عنق الزجاجة، من خلال سعيه الحثيث للاستفادة من بعض المتغيرات الدولية والاقليمية.

كما اشاد المؤتمر بالمواقف الايجابية والبناءة للشعوب والدول الشقيقة والصديقة وبالذات الجمهورية الاسلامية في ايران وتأييدها لقضية الشعب العراقي الذي يناضل من اجل التخلص من ربقة الدكتاتورية والاستبداد.

كما ناقش المؤتمر موضوع ترتيب البيت الاسلامي في حركة المعارضة العراقية، فاعتمد مبدأ الوحدة والتعاون والتنسيق وعلى الاصعدة كافة، بين مختلف فصائل الحركة الاسلامية المجاهدة، معتبرا ان ذلك يزيد الحركة قوة وارادة ويساهم في تطوير حركة المعارضة العراقية الموحدة، داعياً الى اعتماد مبدأ الانفتاح على الجميع وتوفير تكافؤ الفرص لكل العاملين والمجاهدين في سبيل الله تعالى ومن اجل قضية الشعب العراقي.

على صعيد الحركي، اقرالمؤتمر مبدأ ان منظمة العمل الاسلامي في العراق، هي جزء من الحركة الرسالية المباركة، تعتمد القيم والمناقبيات الاسلامية وتسخر السياسة والعمل السياسي لتحقيق الاهداف الالهية المقدسة، وتؤمن بدور المرجعية الدينية الشيعية لادارة شؤون الامة.

وبعد مناقشة واقرار المؤتمر لكل اوراق اللجان المنبثقة عنه، مارس المندوبون مسؤولية الترشيح والانتخاب لرئاسة وعضوية كافة المؤسسات التشريعية والتنفيذية المقرة في النظام الداخلي للمؤتمر.

لقد اكد المؤتمر على الدور القيادي لسماحة آية الله السيد محمد تقي المدرسي، كما انتخب اعضاء المجلس التنفيذي ومجلس الشورى. كذلك انتخب المؤتمر الاخوة التالية اسماءهم اعضاءاً في المكتب السياسي لمنظمة العمل الاسلامي في العراق وهم :

ابراهيم المطيري - رئيسا، جواد العطار - عضوا
نزار حيدر - عضوا، الشيخ ابو جعفر - عضوا
السيد ابو علي - عضوا، مصدق الحكيم - عضوا
السيد علي الميسى - عضوا

كما انتخب المؤتمر الاخ جواد العطار ناطقاً رسميا بأسم منظمة العمل الاسلامي في العراق.

وكان المؤتمر قد توقف كثيراً، في بداية اعماله ونهايتها، عند دور الشهداء الابرار وخاصة من العلماء والمجاهدين والمثقفين الرساليين والنساء الطاهرات، الذين تضرجوا بدمائهم في عراق المقدسات من اجل الله والحق والحرية. كما اشاد بالدور العظيم والتاريخي الذي اداه شعبنا العراقي ابان انتفاضة شعبان المباركة عام ١٤١١ هـ ، اذ اعتبرها منعطف هام في التاريخ السياسي الحديث للعراق، واستفتاء شعبي عام ضد الدكتاتورية والاستبداد ولصالح الحرية والاستقلال والكرامة الانسانية. كما اشاد المؤتمر بالدور الريادي الذي تصدت له - ولاتزال - المرجعية الدينية وعلماء الاسلام في عملية النهوض الحضاري للشعب العراقي.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" (ص)

منظمة العمل الاسلامي في العراق

١٠ جمادي الثانية ١٤١٣ هـ ، ٥ كانون الثاني، ١٩٩٢ م

حركة الديمقراطيين العراقيين
بلاغ عن تأسيس حركة الديمقراطيين العراقيين

في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ عقد عدد من الشخصيات السياسية العراقية سلسلة من الاجتماعات للتداول في سبل تجميع الديمقراطيين الوطنيين وتوحيد نشاطهم السياسي وفق خطة مدروسة تهدف الى اقامة نظام ديمقراطي تعددي في العراق والتخلص من الحكم الديكتاتوري الفردي القائم وانقاذ شعبنا من الكوارث الناجمة عن سياساته وحروبه المدمرة.

واتفق المشاركون في هذه الاجتماعات على اطلاق مبادرة عملية لبناء اطار تنظيمي واسع ومرن للديمقراطيين الوطنيين العراقيين ممن يلتزمون بالمصالح الوطنية والقومية ويتبنون الديمقراطية فكراً ومنهجاً واسلوباً في الحكم وفي تنظيم العلاقات الانسانية ويسعون الى بناء مجتمع متقدم ومتطور قوامه العدل والتكافؤ ونظام متقدم للضمانات الاجتماعية.

وفي هذا السياق اتفق المشاركون على عدد من المحاور لتؤلف المعالم الرئيسية للهوية الفكرية والسياسية لمشروع الاطار التنظيمي الجديد المنوي تأسيسه على النحو التالي :

١- انهاء الحكم الديكتاتوري القمعي القائم واقامة نظام ديمقراطي نيابي تعددي وتوفير الآليات والوسائل الدستورية والقانونية لذلك واحترام حقوق الانسان والالتزام بالمواثيق الدولية المبرمة بشأنها وبخاصة "الاعلان العالمي لحقوق الانسان" واعادة الاعتبار للرأي العام العراقي وتمكين الشعب من بناء مؤسساته المدنية والمؤهلة لحماية القيم الديمقراطية وتعميقها في الحياة السياسية والاجتماعية ومكافحة الطائفية بجميع انواعها ورفض التمييز الديني واشاعة روح التسامح والألفة والتعاضد الاجتماعي بين المواطنين.

٢-الذود عن القيم والمبادىء الوطنية والقومية وفي مقدمتها حماية الاستقلال والسيادة الوطنيتين ورفض الهيمنة الاجنبية بجميع صورها. ان النظام الجديد المدعوم من الشعب سيكون في حل من القيود الدولية الناجمة عن سياسات النظام الحالي ولايمكن ان يؤخذ بجرائره، وسيكون مطالب بالسعي لتحرير الشعب من تبعات واعباء قرارات الوصاية الدولية.

٣- الالتزام من حيث المبدأ بحق تقرير المصير للشعب الكردي والتأكيد على أهمية ومزايا الاتحاد الاختياري والشراكة الطوعية بين الشعبين العربي والكردي وفق صيغة مناسبة (ومنها الادارة الفيدرالية) تطرح للحوار الوطني الشامل وتقررها المؤسسات الشرعية المنتخبة من قبل الشعب. واحترام وضمان حقوق الاقليات القومية.

٤- صياغة نموذج للتنمية المستقلة يتناسب مع الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ويكفل معالجة القضية الاجتماعية على اساس العدل الاجتماعي والتكافؤ في الفرص والمساواة بين الرجل والمرأة ومكافحة الفساد. وصياغة برامج عملية للضمان الاجتماعي وتوسيع خدمات الدولة للمواطنين ولاسيما في الميدان التعليمي والثقافي والصحي. كما يهدف هذا النموذج تطوير الاعتماد على الذات ورفض التبعية وبناء علاقات اقتصادية خارجية على اساس التكافؤ والمنافع المتبادلة وتطوير مشاريع التكامل الاقتصادي العربي بما يعزز المصالح القومية المشتركة.

٥- العمل على تعزيز التضامن العربي ودعم القضية الفلسطينية وتطبيع العلاقات مع دول الجوار والتعامل مع دول العالم على اساس المصالح المتبادلة وميثاق الامم المتحدة ومقتضيات السلم والاستقرار في العالم.

ومن جهة ثانية، اتفق المشاركون على طائفة من الاجراءات العملية لتأسيس "حركة الديمقراطيين العراقيين" منها :

١- التحضير لمؤتمر تأسيسي خلال شهرين من الان لاقرار الخطة السياسية والهيكل التنظيمي.

٢- اعتماد موقف مستقل من المحاور القائمة للمعارضة العراقية والحرص على تنقية الاجواء بين اطرافها وخلق تربة سليمة للتعاون الوطني على اساس التكافؤ والاحترام المتبادل ونبذ الوصاية على الشعب وقضاياه المستقبلية.

٣- أختيار الاستاذ نوري عبد الرزاق منسقاً لاعمال التحضير واعداد الوثائق والاتصالات مع العراقيين المعنيين بهذا المشروع.

وفي نهاية الاجتماع، عبر المشاركون عن ثقتهم بأن "حركة الديمقراطيين العراقيين" بفضل انصارها ومؤازريها ستشكل اضافة جدية الى العمل الوطني السليم الهادف الى تحرير البلاد من الدكتاتورية والاستبداد والقمع وانقاذ الشعب من محنته الراهنة وتوفير الامن والاستقرار والرفاه لأبنائه.

حركة الديمقراطيين العراقيين

١٩٩٣/٢/١

العنوان المؤقت :
IRAQI DEMOCRATS
P O Box 61
11559 Al-Malek Al-Saleh
Cairo, Egypt
Fax: 202-3637361
Fax: 081-7158741 London

دول الجوار
والعلاقة مع بغداد والمعارضة

وزراء خارجية سورية وايران وتركيا بحثوا الملف العراق
تحالف ثلاثي لمنع دولة كردية

الشرق الاوسط ١٩٩٣/٢/١١ - عقد بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٠ وزراء خارجية سورية وايران وتركيا اجتماعا في دمشق، اتفقوا في نهايته على استراتيجية موحدة في شأن الموقف من العراق، تقوم في خطوطها العريضة على دعم وحدته وسيادته ورفض اي مضاعفات يمكن ان يؤدي الى تقسيمه وترسيخ الامر الواقع.

وشدد بيان اصدره الوزراء الثلاثة في ختام اجتماعهم على وحدة الاراضي العراقية واعربوا عن اعتقادهم "ان مستقبل العراق يجب ان تقرره الارادة الحرة لشعب العراق بأكمله على أساس مبادىء الوحدة والديمقراطية وعلاقات حسن الجوار". وذكر البيان ان الوزراء "اكدوا مجددا تصميمهم على مواصلة نضالهم المشترك ضد الارهاب الموجه الى دولهم".

ولاحظ المراقبون ان البيان لم يتضمن اي اشارة الى المعارضة العراقية. وكشفت مصادر دبلوماسية مطلعة ان الوزراء، السوري فاروق الشرع، والايراني الدكتور علي اكبر ولايتي، والتركي حكمت جيتين توصلوا خلال هذا الاجتماع الى "نوع من التحالف الثلاثي" هدفه "مع قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق بأي ثمن"، معتبرين ان مثل هذه الخطوة ستهدد امن هذه الدول وسلامتها الاقليمية.

وذكرت هذه المصادر ان وزير الخارجية التركي اعرب عن مخاوفه من اقدام امريكا وبريطانيا وفرنسا على دعم انشاء كيان كردي مستقل من خلال دعم الصيغة الفيدرالية التي سبق ان تبناها قادة اكراد العراق واتفقوا على السعي الى تنفيذها. واكد جيتين اهمية ان تتبنى الدول الثلاث موقفا موحدا من هذا الموضوع لقطع الطريق على اي محاولة "لتنفيذ هذا المخطط" تحت اي ستار كان.

وقالت المصادر ان هذه المخاوف هي التي دفعت رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل الى أخذ المبادرة في الدعوة الى الاجتماع الاول الذي عقده الوزراء الثلاثة في انقرة في ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، والاتفاق على عقد اجتماعات اخرى منتظمة ودورية لتنسيق الاراء والمواقف.

وفي هذا السياق اتفقوا الوزراء الثلاثة على عقد لقاء جديد بينهم في طهران في موعد لايتجاوز مايو (ايار) المقبل.

وكان جيتين قد اكد بوضوح لدى وصوله الى دمشق ان قيام دولة كردية في الشمال سيخلق مشكلة جديدة في المنطقة، مشدداً على ان "وحدة العراق تشكل عنصراً بالغ الاهمية للاستقرار في المنطقة".

وتأتي هذا الاجتماع في وقت لاتزال فيه الغيوم تخيم على العلاقات بين طهران وانقرة بسبب الاتهامات الموجهة الى ايران بتأسيس شبكة ارهابية في تركيا. لكن مصادر مطلعة في دمشق، قالت ان الخلافات بين الوزيرين جيتين وولايتي حول هذا الموضوع لم يؤثر على الاتفاق الذي تم التوصل اليه في شأن العراق.

الحياة ١٩٩٣/٢/١١ - اختتم وزراء خارجية سورية وتركيا وايران في دمشق، امس محادثات للبحث في الوضع في العراق عموما وفي شماله خصوصا، وجددوا التزامهم وحدة العراق وسلامة اراضية. واعتبر الوزير التركي ان هذه الوحدة مهمة للاستقرار في المنطقة والعالم. واكد الوزراء في بيان ختامي ان المشاورات بين الدول الثلاث "ليست موجهة ضد اي دولة او مجموعة بل هي مبنية علي اسس ميثاق الامم المتحدة في احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية". واعتبروا ان "مستقبل العراق تحدده الارادة الحرة للشعب العراقي على اسس الحرية والديمقراطية والعلاقات الجيدة مع الدول المجاورة". ودعوا "حكومة بغداد الى احترام تنفيذ قرارات مجلس الامن" مشيرين في الوقت نفسه الى اعتقادهم بأن "الشعب العراقي يجب الايعاقب بسبب النظام".

وقال وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع في مؤتمر صحافي مشترك عقده مع نظيريه الايراني والتركي بعد الاجتماع ان مشاوراتهم هي بمثابة رسالة سياسية موجهة الى كل من يفكر في التأثير في وحدة العراق "لكننا لن نتخذ اي اجراءات عسكرية لترجمة هذه الرسالة". واضاف ان معظم اطراف المعارضة العراقية اعطت تطمينات بأنها لاتفكر في تقسيم العراق".

بغداد تهاجم الاجتماع الثلاثي

اف. ب. - قالت صحيفة الثورة الناطقة بلسان حزب البعث الحاكم (١٩٩٣/٢/١١) ان "الاجتماع وبصرف النظر عن الدوافع الحقيقية التي نجهلها للاطراف الثلاثة يمثل تصرفا وقحا لايمكن تسويغه باي حال من الاحوال ويظل تدخلا سافرا في شؤون العراق الداخلية" وشددت صحيفة الثورة على ان "اوضاع الاكراد في تركيا وسورية وايران ادعى للبحث والاهتمام من اي واضاع اخرى" وقالت "لااحد يجهل ان الاكراد في ظل هذه الانظمة الثلاثة يعانون اسوأ معاناة من جراء انكار هذه الانظمة لحقوقهم القومية والانسانية المشروعة ويتعرضون لشتى صنوف القهر والحرمان".

عمان ترى تحولا غربيا نحوه اقل تشددا
الاردن يساعد العراق على تحسين صورته في الغرب

القدس العربي، ١٩٩٣/٢/١٠ ، رويتر- يقول مسؤولون اردنيون ان الوقت قد حان لكي يتم تخفيف عقوبات الامم المتحدة ولاصلاح العلاقات بين العراق والغرب.

وقال الشريف زيد بن شاكر رئيس وزراء الاردن للبرلمان الاحد (١٩٩٣/٢/٧) ان الاردن لا يدخر وسعا في تأييد العراق بالطرق الدبلوماسية، واضاف انه يتمين على الاردن تكثيف جهوده لانهاء عزلة العراق وانه يسعى باخلاص الى تحقيق ذلك.

وقال مسؤول حكومي ان "العراقيين يحاولون بجد حقيقي فتح صفحة جديدة في علاقاتهم مع المجتمع الدولي. . انهم يأملون بان يرد عليهم العالم بالمثل على الرغم من انهم يدركون ان ذلك لن يحدث بين عشية وضحاها".

ويعتمد الاردن على ما يرى انه رغبة حقيقة في العراق لاعادة بناء العلاقات مع دول الخليج العربية بالاضافة الى الولايات المتحدة وبريطانية والدول الاخرى الاعضاء في ائتلاف حرب الخليج بعد

الغارات الجوية التي شنتها القوات المتحالفة على العراق في الشهر الماضي

وقد قوبل العرض الذي طرحه الرئيس العراقي صدام حسين عشية تنصيب كلينتون بفتور، وشنت طائرات امريكية وبريطانية وفرنسية سلسلة هجمات على اهداف عراقية لاجباره على الامتثال لقرارات وقف اطلاق النار في حرب الخليج، ولكن قوات صدام احترمت اوامر عدم محاولة اسقاط طائرات الحلفاء التي تقوم بدوريات في منطقتي الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه.

كما اعلنت بغداد هذا الشهر ان احتلالها الكويت فصل قد انتهى وهو اول بيان من نوعه يعلنه العراق منذ غزوه الكويت. ودعا العراق الى اجراء حوار مع الغرب وقال انه سيعزز تعاونه مع فرق الامم المتحدة التي تقوم بتدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية.

ويقول مسؤولون اردنيون انهم يتأهبون لشن حملة دبلوماسية في الغرب للمساعدة على تخفيف العقوبات المفروضة على العراق. وقال احدهم "نشعر بان العراق ملتزم بتنفيذ قرارات الامم المتحدة ويجب تبرئته لعدم كفاية ادلة عدم الالتزام".

وقال "نشعر ايضا باتجاه متزايد في اوربا وبشكل اقل في الادارة الامريكية الجديدة نحو تخفيف تدريجي للعقوبات. واستنادا الى ذلك سنبدأ تحركاتنا".

وقد تحدث الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي اجتمع مع الرئيس العراقي في بغداد الاسبوع الماضي في اجتماعات خاصة مع مساعديه بانه سمع لهجة معتدلة جديدة.

وقال مسؤول فلسطيني كبير لرويتر " استنادا الى هذه الانطباعات نتوقع حدوث تقدم كبير بين الغرب والعراق هذا العام".

التقارب المصري-العراقي

القدس العربي، ١٩٩٣/٢/١٠- كشف الرئيس المصري حسني مبارك عن تسلمه الاسبوع الماضي رسالة من الرئيس العراقي نقلها اليه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي زار بغداد في الاسبوع الماضي. وهذه هي الرسالة الاولى التي يتسلمها الرئيس المصري من نظيره العراقي منذ حرب الخليج. ويذكر ان مصر اكدت مرارا على ضرورة الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية، ورفضت استقبال او دعم قادة المعارضة العراقية في القاهرة.

مجلة الوسط، العدد ٥٦، ١٩٩٣/٢/٢٢ ، ذكرت مصادر مطلعة في القاهرة ان العراق تعهد بسداد جميع المستحقات المصرية (تحويلات العمال المصريين وديون الشركات التجارية، وزارة الطيران المدني) وتبلغ حوالي ٨٠٠ مليون دولار، اذا ساهمت مصر فعليا في "اعادة العراق الى الصف العربي مجدداً". كما طلب العراق إعادة فتح سفارته في العاصمة المصرية حتى من دون ان تفتح مصر سفاراتها في بغداد.

ايران مستعدة للتعاون مع بغداد بشروط

طهران - رويتر - اف. ب. صرح الرئيس الايراني علي اكبر هاشمي رفسنجاني الاحد ١٩٩٣/١/٣١ ان ايران مستعدة "للتعاون" مع نظام الرئيس العراقي صدام حسين اذا دفعت بغداد تعويضات الحرب المتوجبة عليها تجاه طهران وافرجت عن جميع الاسرى الذي ما زالت تحتجزهم. وقال الرئيس الايراني في مؤتمر صحفي " اذا ظل الرئيس صدام حسين في السلطة ورغب في التعاون مع ايران فنحن مستعدون للتعاون معه " ومع كل جيراننا". واضاف "لكن العراق لم يدفع المتوجب عليه تجاه ايران" من تعويضات الحرب التي فرضتها الامم المتحدة ولم يسو مشكلة اسرى الحرب الايرانيين. فاذا ما تمت هاتين المسألتين سنكون مستعدين للتعاون (مع نظام الرئيس صدام حسين) حتى ولو كانت ايران تفضل قيام حكومة شعبية" في بغداد.

ايران تعيد الف عسكري عراقي

القدس العربي -١٨ شباط ١٩٩٣ ، طهران - اف ب ، اعلنت وكالة الانباء الايرانية ان الف عسكري عراقي اجتازوا الحدود للدخول الى ايران خلال حرب الخليج ، كانون الثاني وشباط ١٩٩١ ستتم اعادتهم الخميس ١٨ شباط. واضافت الوكالة ان طهران اعلمت اللجنة الدولية للصليب الاحمر بهذا القرار وقالت ان ٤٠٠ عسكري عراقي كانوا اجتازوا الحدود الايرانية قد اعيدوا في تشرين الثاني.

انقرة تعين اول قائم للاعمال بسفارتها في بغداد منذ حرب الخليج

رويتر-١٩٩٣/٢/٤- قال مصدر في وزارة الخارجية التركية ان تركيا تعتزم تعيين دبلوماسي في بغداد لاول مرة منذ بدء حرب الخليج في كانون الثاني عام ١٩٩١.

وقال المصدر ان سعدي جاليسلار اختير كقائم بالاعمال ولكن الامر سيترك للحكومة لاتخاذ قرار بشأن موعد استلام عمله في العاصمة العراقية. وقال المصدر "ان الحلفاء ما زالوا غير سعداء جدا. ويقولون ان صدام سوف يستغل ذلك لاغراض دعائية" . وقالت مصادر وزارة الخارجية التركية ان سفير العراق لدى انقرة اعتذر عن مقالات (بابل) التي هاجمت ديميريل. ويؤيد جزء من الراي العام التركي استئناف العلاقات الاقتصادية مع العراق الذي ينظر اليه على انه يشارك تركيا في اهتمامها بالحد من الطموحات الكردية القومية على جانبي الحدود.

الحياة ١٩٩٣/٢/١٠ حض الرئيس التركي تورغوت اوزال الرئيس الامريكي بيل كلينتون في لقائهما الاول الاثنين (١٩٩٣/٢/٨) على درس السماح للعراق بتصدير نفط باكثر من ثلاثة بلايين دولار او مضاعفة الكمية التي اقترحت الامم المتحدة على بغداد تصديرها من اجل "تخفيف معاناة الشعب العراقي". ■

رسالة العميد أحمد السامرائي بشأن المعارضة العراقية

لقد دأب بعض العاملين في المعارضة العراقية على اغفال كيفية التخلص من صدام حسين ونظامه والانشغال بالكلام عن الناس، وهل هم مع هذا الفصيل من المعارضة او مع ذاك؟ ولماذا هو مع هذا وليس مع ذلك ؟ واصبح التقول على هذا او ذاك من المعارضين اكثر اهمية بالنسبة لأولئك المعارضين من محاربة صدام ونظامه، فبناء على ذلك ارتأيت ان لا اخوض في تفصيلات مثل هذه الاحداث والأقاويل اليومية التي تأخذ معظم وقت المجالس والتي لا تخدم قضية المعارضة العراقية مطلقاً لأصل الى نتيجة لم يكن بودي ان اصلها وهي الأعلان عن ان لا علاقة لي بالتجمع القومي الديمقراطي او المجلس العراقي الحر او اي فصيل مدني من فصائل المعارضة العراقية.

التوقيع

العميد أحمد السامرائي - ٢٠ شباط ١٩٩٣

مساعي عراقية لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية

حمدون-ادارة كلينتون تفضل الحوار مع العراق

بغداد - رويتر ٢ شباط ١٩٩٣، اعلن ممثل العراق الدائم لدى الامم المتحدة نزار حمدون ان العراق يرى ان الادارة الامريكية الجديدة "اميل الى مفهوم الحوار السلمي والى مفهوم تجنب استخدام القوة العسكرية لتحقيق ما تراه كمصالح استراتيجية". وفي حديث بثه التلفزيون العراقي ونشرته صحيفة "الجمهورية" العراقية الاثنين ٩٣/٢/١ رأى حمدون ان العراق وجد "اشارات من الادارة الامريكية الجديدة فيها شيء من الايجابية غير ان ذلك سيأخذ وقتا ليس قصيرا". وقال حمدون "لايمكننا ان نجزم بايجابية تلك المؤشرات ما لم تتخذ الخطوة الاولى لاظهار حسن النية تجاه قضية شعب العراق". وقال ان التغيرات في السياسة الامريكية "ليست سريعة ويحتاج ذلك الى جهد ووقت والى نشاط لغرض ايضاح عدالة قضية ما".

ومن جهة اخرى كرر نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في مقابلة مع شبكة التلفزيون بي بي سي (١٩٩٣/١/٣١) دعوة العراق الى اقامة حوار مع واشنطن. وقال عزيز "نريد فتح صفحة جديدة مع الادارة الامركية الجديدة ونريد اقامة علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة".

اتفاق عراقي امريكي على دفع تعويضات واستئناف تصدير النفط شمل اعادة المعارضين في الخارج

القدس العربي ١٩٩٣/٢/١٩ ، عمان -

وافق العراق على دفع تعويضات للكويت والدول الاخرى التي تضررت نتيجة احتلاله للكويت، وذلك تمشيا مع قرارات مجلس الامن الدولي المعنية بالتعويض. هذا ما قاله مسؤول في الامم المتحدة. وقال المصدر في مقابلة مع "القدس العربي" ان العراق ابلغ السكرتير العام للامم المتحدة موافقته الالتزام وتنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بالتعويضات، وهي قرارات ٦٧٤، ٦٨٦، وهي المرة الاولى التي يعلن فيها العراق التزامه بدفع تعويضات عن خسائر الكويت والدول النامية نتيجة احتلاله الكويت.

وقال المصدر ان نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز قد بعث برسالة خطية تتضمن قرار القيادة العراقية بدفع مبلغ مقداره مئة مليار دولار لمدة عشر سنوات. سوف يقوم العراق بدفعها من مبيعات نفطه تحت اشراف الامم المتحدة. واشار المصدر الى ان نزار حمدون، مندوب العراق لدى الامم المتحدة قام بتسليم رسالة عزيز الى الدكتور بطرس غالي امين عام الامم المتحدة الاسبوع الماضي، ثم ذهب للعراق بعد تسليمه الرسالة للبحث مع القيادة العراقية سبل تطبيق وتنفيذ هذا القرار. وقد عاد حمدون الى نيويورك، مرورا بالاردن الاربعاء ٩٣/٢/١٧. وقال المصدر الرفيع في الامم المتحدة، والذي رفض الكشف عن اسمه ان هذه التعويضات التي سيقوم العراق بدفعها بمبلغ عشرة بلايين دولار سنويا، ستشكل ٣٥ بالمئة من عائدات مبيعات النفط العراقي.

والمعروف ان حمدون قريب من الحزب الديمقراطي الامريكي الحاكم. وقال [illegible] اليا بالتفاوض مع الادارة الجديدة في الولايات المتحدة لرفع الحصار المفروض على العراق منذ آب ١٩٩٠.

وقال المصدر في الامم المتحدة ان الادارة الامريكية الجديدة تتفاوض حاليا مع الحكومةالعراقية، من خلال حمدون للتوصل الى اتفاقية تؤدي في نهاية المطاف الى رفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق. وحسب المصدر فان الاتفاقية تتضمن الطلب من العراق الموافقة على ان تعطى الاولوية في التجارة والنفط للولايات المتحدة وذلك بان تكون ٧٠٪ من واردات العراق من السوق الامريكي، هذا بالاضافة الى منح الشركات الامريكية ٦٠٪ من المشاريع الانتاجية والصناعية المختلفة.

كما تنص بنود الاتفاقية، التي مازالت قيد التفاوض بين الحكومتين الامريكية والعراقية، على ان يلتزم ويتعهد العراق:

اولا- بعد استخدام العنف ضد الاكراد والشيعة العراقيين والاعلان عن ذلك رسميا.

ثانيا- السماح لجميع افراد المعارضة العراقية المقيمة في الخارج بالعودة الى العراق وتأمين سلامتهم وتعويضهم عن خسائرهم طوال سنوات نفيهم في الخارج.

ثالثا- السماح لجميع العراقيين الذي ولدوا في العراق وهاجروا خارجه بالعودة (وهذا البند يتضمن ايضا اليهود العراقيين). وقال المصدر ان العراق قد وافق شفهيا مبدئيا على جميع بنود هذه الاتفاقية باستثناء البند الثالث، فقد رفض العراق السماح لليهود العراقيين العودة للعراق لاسباب سياسية. واضاف المصدر ان الاتفاقية مازالت قيد التفاوض وان الولايات المتحدة تقوم بالتفاوض مع العراق نيابة عن الامم المتحدة.

واكد هذا المصدر ان التوصل الى هذه الاتفاقية يعني رفع الحظر عن العراق وبدء التعامل مع النظام العراقي، وان سياسة الادارة الامريكية الجديدة تكمن في طي ملف العراق، والتوجه نحو ملفات اخرى، من بينها مواجهة القوة الايرانية المتزايدة.

وقال المصدر ان تركيا بدأت فعلا بالتعامل التجاري مع العراق، وان تورغورت اوزال، رئيس وزراء تركيا، قد طلب بيعه مليون برميل نفط عراقي يوميا، وانه على استعداد لفتح انابيب النفط التي تمر من اراضي بلاده.

وقال مستشار قانوني يقدم استشارات للامم المتحدة انه بالنظر والتمعن في قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بالعراق، فان هذه القرارات لا تسمح بتدمير العراق، وانه اذا ما قام العراق نفسه بطلب تعويضات من الامم المتحدة على الدمار الذي حصل اثناء الحرب، فان العراق سوف يكسب في النهاية.

واشنطن تتحدث عن-تغيير-سلوك العراق

واشطن، رويتر - رحبت الولايات المتحدة الثلاثاء ٣/٢ بتوقف العراق في الآونة الاخيرة عن انتهاك منطقتين للحظر الجوي فوق البلاد، الا انها لم تلمح الى اي تغيير في سياسة ادارة الرئيس الامريكي بيل كلنتون المتشددة تجاه بغداد.

وقال بوب هول المتحدث باسم الدفاع للصحافين "لقد غير العراقيون من سلوكهم، نحن نعتقد بالتاكيد ان هذا اصوب شيء يفعلونه".

وقال هو "لايوجد اي رادار يهدد طائرات القوات المتحالفة"

في حال رفع حظر الامم المتحدة على بغداد شركات النفط الاميركية تخشى خسارة عقود النفط العراقية لمنافساتها

الحياة ١٩٩٣/١/٣٠- كشفت مصادر في صناعة النفط ان عددا من شركات النفط الاوربية وقع خطابات نوايا مع الحكومة العراقية اخيرا لتطوير بعض حقول النفط العراقية لمبادلة التكنولوجيا الغربية بالنفط، استعدادا لعودة العراق الى اسواق النفط العالمية في حال التوصل الى اتفاق بين الامم المتحدة وبغداد على رفع الحظر عن صادرات النفط العراقية.

واعربت مصادر صناعة النفط الامريكية عن قلقها من احتمال احتكار شركات النفط الاوربية عقود النفط العراقية في المستقبل في الوقت الذي يتزايد فيه اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد من منطقة الشرق الاوسط.

وتخشى شركات النفط الامريكية، التي لم تتمكن من عقد اتفاقات نفطية جديدة مع العراق بسبب الحظر الامريكي على التعامل مع بغداد منذ الغزو العراقي للكويت في اب ١٩٩٠، ان تسبقها الشركات الاوربية في المنافسة على استقطاع حصة من احتياط النفط العراقي الذي يعتبر ثاني اكبر احتياط في العالم.

ونسبت صحيفة "وول ستريت جورنال" في عددها ١٩٩٣/١/٢٩ الى مواطنين عراقيين مقربين من وزارة النفط في بغداد قولهم ان صفقات النفط التي يبحثها المسؤولون العراقيون مع شركات النفط الاوربية تشمل امتيازات لتطوير بعض حقول النفط العراقية لفترات تصل الى ٢٠ سنة وعقود لشراء النفط العراقي.

وقال مسؤول من الامم المتحدة للصحيفة ان خطابات النوايا التي وقعتها شركات النفط الاوربية مع العراق لا تشكل خرقا للحظر على التعامل مع بغداد اذا لم يتم تنفيذ الاتفاقات قبل رفع الحظر.

ويقول مسؤولون عراقيون انهم عقدوا اجتماعات مع ممثلين عن شركات النفط الاوربية في بغداد وعدد من العواصم الاوربية، لكن شركات النفط الاوربية التي كان لديها نشاطات في بغداد وتنوي العودة الى العراق تفضل عدم التحدث عن هذه الاجتماعات والاتفاقات التي نتجت عنها نظرا الى حساسية الموضوع.

ويظهر تقرير اعدته وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (سي. آي. أي) في نيسان ١٩٩٠، وسمح بنشره في اواخر العام الماضي، مدى اعتماد الولايات المتحدة على النفط العراقي اذا ارتفعت واردات الولايات المتحدة النفطية من العراق من ٨٠ الف برميل يوميا خلال الفترة بين ١٩٨٥ - ١٩٨٧ الى ٦٧٥ الف برميل يوميا في العام ١٩٩٠، اي نحو ٢٤ في المئة من صادرات النفط العراقية في الفترة السابقة مباشرة لغزو الكويت، ونحو ثمانية في المئة من واردات النفط الامريكية. وتظهر احصاءات وزارة الطاقة الامريكية ان واردات الولايات المتحدة من النفط العراقي الخام ارتفعت من ٣٠ مليون برميل سنويا في العام ١٩٨٧ الى نحو ١٩٠ مليون برميل في العام ١٩٩٠، كما ارتفعت واردات الولايات المتحدة المتحدة من المنتجات النفطية من ٨٣ الف برميل في العام ١٩٨٧ الى ٤٤٩ الف برميل في العام ١٩٨٩ حسب احصاءات معهد البترول الامريكي (امريكان بتروليوم انستيتوت)، مما يعني ان العراق كان ثاني اكبر مصدر للنفط الى الولايات المتحدة بعد السعودية.

صدام يتعهد بمساندة المفاوضات العربية - الاسرائيلية

رويتر ١٩٩٣/٧/٦ - بغداد- من جين غراف ،

قال مسؤولون بمنظمة التحرير الفلسطينية ان الرئيس العراقي صدام حسين تحول الى مساندة محادثات سلام الشرق الاوسط.

وقال عرفات "لم يتحقق شيء ولكن بالرغم من ذلك فانه شجعنا على مواصلة المحادثات رغم عدم تحقيق تقدم.

وقال مسؤولون بمنظمة التحرير مقرهم بغداد ان التغير في موقف الرئيس العراقي الذي يسعى الى تحسين علاقاته مع الدول العربية والغرب سيقوي موقفهم في محادثات السلام التي تقوم الولايات المتحدة بدور الوسيط فيها.

وقال عزام الاحمد السفير الفلسطيني لدى العراق لرويتر "هذا سيساعدنا على الساحة الفلسطينية. بالرغم من حرب الخليج فان العراق لايزال قوة عربية مهمة".

وكان الزعيم العراقي قد تعهد بتحرير فلسطين عندما غزا الكويت في عام ١٩٩٠ واطلق عددا من صواريخ سكود على اسرائيل اثناء حرب الخليج.

وابقى العراق على علاقات طيبة مع منظمة التحرير ولكنه ايد في الوقت نفسه الراديكاليين الذين يؤمنون بتحرير فلسطين بالقوة.

وقال الاحمد عن التحول في الموقف العراقي "انه ليس تغيرا مفاجئا ولكنه تغير مهم". واضاف قوله ان الحكومة العراقية التي وصفت في السابق محادثات السلام بانها خيانة للقضية اوضحت انها ستساند الموقف الذي ستتخذه منظمة التحرير من المفاوضات ايا كان.

وقال الاحمد ان الحكومة العراقية تبدو ايضا مقتنعة بان اسرائيل تبنت موقفا جديدا في ظل حكومة تتحدث لاول مرة عن التنازل عن الارض. وقال دبلوماسيون ان الصحف العراقية التي تهيمن عليها الحكومة اصبحت تشير بشكل متزايد الى اسرائيل بالاسم بدلا من "الكيان الصهيوني".

وعرفات الذي تغلب على معارضة المتشددين لمساندة محادثات السلام التاريخية منذ اكثر من عام يواجه الان معارضة فلسطينية متزايدة للمفاوضات المتعثرة حاليا.

ويطالب المفاوضون الفلسطينيون بان تعيد اسرائيل نحو ٤٠٠ فلسطيني طردتهم الى جنوب لبنان بدعوى ان لهم صلات بجماعة اسلامية متشددة قبل ان يعودوا الى طاولة المفاوضات.

صفقات تجارية بين العراق وبعض الشركات الغربية
وول ستريت جورنال

تقوم العديد من الشركات الاوروبية بالتفاوض سريا لابرام عقود مع العراق لاستغلال مخزونه النفطي الضخم بعد رفع الحظر الدولي عنه وذلك حسب ما ذكر بعض رجال الاعمال العراقيين ومسؤولي الامم المتحدة.

فبعد بعض التلميحات الواضحة من الحكومة العراقية قامت بعض الشركات الاجنبية التي تأمل اقامة علاقات تجارية مع العراق بمحاولة تسهيل هذه الامور من خلال تقديم تبرعات في شكل مواد اغاثة انسانية الى تلك الدولة التي يفرض عليها الحصار.

ويقول احد ممثلي الشركات الاجنبية في بغداد "ان بعض الشركات الغربية بدأت تجد انه عن ارسال مواد غذائية وادوية فانهم يحافظون على مستوى من مستويات الاتصال مع المسؤولين العراقيين".

وتضم الصفقات النفطية التي يجري التشاور بشأنها منح امتيازات لهذه الشركات الاجنبية لتطوير بعض حقول النفط العراقية ولمدة تصل الى عشرين عاما وصفقات مقايضة للتكنولوجيا مقابل النفط ومبيعات مباشرة للنفط حسب قول بعض العراقيين وتبقى الصلة بوزارة النفط العراقية. وهذه المباحثات والتي يقول احد مسؤولي الامم المتحدة انه قد نتج عنها مسبقا توقيع عدة خطابات مبدئية فيما بين الشركات الاجنبية والعراق لا تشكل خرقا لقرارات الحظر التي فرضها مجلس الامن ما دامت هذه المعاملات لن تتم قبل رفع الحظر.

غير ان رغبة بعض الدول الغربية وعدم رغبة البعض الاخر خاصة الولايات المتحدة في السماح باقامة اتصالات تجارية مع العراق يثير سؤالا حول ان كان التحرك مبكرا الان قد يتيح لبعض الشركات بعض التقدم لاحقا.

فان احد رجال الاعمال العراقيين ممن لديهم صلة وثيقة مع بيروقراطي المجال النفطي يرى بان شركات النفط الامريكية قد تم تخطيها بينما يتم القيام بتوزيع ثاني اكبر احتياطي عالمي للنفط لتطويره مستقبلا.

وهو يقول " ان البريطانيين والفرنسيين قد قاموا بقصف بغداد وهم الان يتحدثون الى العراق لماذا لا يقوم الامريكيون بنفس الشيء؟".

ويرفض المسؤولون العراقيون مناقشة تفاصيل اتصالاتهم مع الشركات الاجنبية بيد انهم يقرون بوجود اهتمام كبير في الخارج باعادة الروابط التجارية مع العراق ويقول احد العراقيين وثيق الصلة بوزارة النفط بانه قد قام ممثلون لشركات بريطانية وفرنسية والمانية ويونانية باجراء محادثات مع العراقيين في بغداد وفي اوربا.

ويقول وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح "انهم يلتزمون بشروط الحظر سياسيا الا ان هناك رغبة لدى العديد من الشركات في مناقشة الامور مستقبلا".

وفيما يتعلق بتبرعات مواد الاغاثة والمعونات الانسانية الى العراق فان الحظر بموجب قرارات الامم المتحدة لا يشملها. غير انه يبدو بان المساهمات التي تقدمها الشركات قد تقوض الهدف الظاهر لسياسة الولايات المتحدة تجاه صدام حسين الا وهو الضغط على الدكتاتور لازاحته عن السلطة عن طريق خنق الاقتصاد العراقي.

ولجنة الحظر التابعة للامم المتحدة في نيويورك لاتتابع من الذي يقوم بسداد شحنات المعونات الانسانية الى العراق وبالتالي فانه من المستحيل التوصل الى المتبرعين الحقيقيين. غير ان مسؤولي الامم المتحدة الذي يتابعون المعونات المقدمة للعراق يقولون بان المساهمات التي تقدمها الشركات تفسر كيفية تمكن نظام صدام حسين من الحصول على بعض الواردات الهامة مثل السكر والارز والقمح والشاي منذ شهر سبتمبر عندما قام مجلس الامن بمنع العراق من استخدام موجوداته المجمدة في الخارج في شراء الاغذية.

ويقول مسؤولو الامم المتحدة من العاملين في مجال توزيع الاغذية "ان من اتصل بهم في وزارة الخارجية العراقية يقولون بأن صديقك هو الصديق وقت الضيق. . ان كل من يستطيع ان يقوم بلفتة جيدة الان كما يقولون ستقدر مضاعفا لاحقا". ١٩٩٣/٢/٢

الملف العراقي - نشرة سياسية وثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق
رئيس التحرير - د. غسان العطية

IRAQI FILE : A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Editor : Ghassan Atiyyah
P O Box 249A, Surbiton, Surrey KT6 5AX England
Tel : 081-946 3850 Fax : 081-3905818
ISSN 0965-9498

تصريحات جلال الطالباني بشأن التعاون مع اسرائيل والمفاوضات مع بغداد

القدس المحتلة - الحياة ١٩٩٣/٢/٦ ،

دعا الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني السيد جلال طالباني اليهود في جميع انحاء العالم، بما في ذلك اسرائيل، الى مساعدة الشعب الكردي الذي تعرض للابادة. وقال طالباني في تصريحات الى مراسل صحيفة "يديعوت احرونوت" الاسرائيلية رون بن ايشاع ان اسرائيل لاتقدم اي مساعدة الى الاكراد على رغم ان بغداد تتهمهم بأنهم "ادوات" في يدها.

ونسبت الصحيفة الى الزعيم الكردي قوله انه يتوقع من اليهود المتحدرين من اصل كردستاني ان يشكلوا "لوبي" لمصلحة الشعب الكردي يحض الاسرائيليين على تقديم مساعدات انسانية ومالية وطبية الى الاكراد.

ونشرت الصحيفة الاسرائيلية امس تحقيقا عن المناطق الكردية شمال العراق كتبه بن ايشاع على صفحتها الاولى وعنوانه "طالباني يقول ساعدونا". وذكر المراسل انه امضى ثمانية ايام في المنطقة ضيفا على الادارة الكردية، وانه التقى اضافة الى طالباني السيد مسعود بارزاني زعيم الحزب الوطني الكردستاني.

ويذكر ان وزير الاوقاف العراقي السيد عبد الله فاضل كان صرح اول من امس بأن اسرائيليين يتجولون في المناطق التي يسيطر عليها الاكراد في شمال البلاد.

احد زعماء المؤتمر الوطني يرد على دعوة طالباني اليهود الى دعم الاكراد

الحياة ٨ شباط ١٩٩٣ - علق السيد هاني الفكيكي نائب رئيس المجلس التنفيذي على تصريحات السيد جلال طالباني الى صحيفة "يديعوت أحرونوت" الاسرائيلية التي دعا فيها يهود العالم الى مساعدة الشعب الكردي فقال، "على رغم انني لم اطلع على نص الحديث الذي ادلى به الاخ الطالباني، غير انني لا اعتقد ان مانشر يعبر عن رأيه كاملاً، ولا عن رأي الشعب الكردي، فضلاً عن رأي المؤتمر الوطني الموحد".

واضاف الفكيكي في تصريح الى "الحياة" ان "معاناة الشعب العراقي بكرده وعربه، ووجود علاقات ديبلوماسية بين اسرائيل وبعض الدول العربية ومقابلة الاخ ياسر عرفات للصحافة الاسرائيلية ووسائل الاعلام الاسرائيلي ومفاوضات السلام، يجب ان لاتنسينا معاناة الشعب الفلسطيني واحتلال الاراضي العربية ولا الطبيعة العنصرية والعدوانية لاسرائيل. فضلاً عن ان ذلك يجب ان لا يغري اطرافاً في المعارضة العراقية باثارة قضايا ومسائل في غير وقتها المناسب وليس لها اي مردود واقعي وسياسي ايجابي، خصوصا في مجال تصعيد النضال ضد الدكتاتورية".

واوضح انه يتفق مع طالباني في "التفريق بين اليهود في العالم ودولة اسرائيل وسياستها العدوانية ولا نعتقد ان الوقت الراهن يستدعي تأكيد البديهات".

واعتبر ان "تجارب بعض القيادات الكردية في الماضي لم تكن مشجعة ولم تكن لمصلحة الحقوق القومية للشعب الكردي ولا العراق وان سياسة التهجير الجماعي التي تمارسها اسرائيل تجاه الفلسطينيين تذكرنا بما يتعرض له الاكراد من ترحيل وتهجير ونفي جماعي، الامر الذي يستدعي تذكره دائما وتجنب ما يسيء الى مشاعر الجوار العربي والاسلامي التي تعتبر الهم الكردي هماً من همومها"

واكد الفكيكي، ان "تصريحات عديدة اخرى نشرت أخيراً لاتعبر عن رأي المؤتمر الوطني الموحد خصوصاً ما يتعلق بسيادة العراق وحقوقه ومستقبله، الامر الذي يستوجب وضع مسألة توحيد الموقف السياسي وخطابه على رأس جدول اعمال الاجتماع المقبل في اربيل".

وطالب الفكيكي اخيراً اطراف المعارضة بأن "تجنب كل ما هو مربك ومعطل لوحدة قوى المعارضة ونضالها في سبيل البديل الديمقراطي".

القدس العربي -١٩٩٣/٢/١١

دمشق - اف ب. ، نفى الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي (الثلاثاء ١٩٩٣/٢/٩) "نفيا قاطعا" ان يكون رئيسه جلال الطالباني ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البرزاني قد اجريا مقابلة مع اي صحافي اسرائيلي.

وفي تصريح لوكالة فرانس برس قال المسؤول عن مكتب الاتحاد الوطني الكردستاني في دمشق دانا احمد مجيد ان المقابلة التي يدور الحديث عنها كان الزعيمان الكرديان العراقيان قد اجرياها مع "صحافي امريكي من الطائفة اليهودية يعمل في صحيفة التايمز" ولكنه لم يذكر اسم الصحافي. يذكر انه وفق ما اوردته صحيفة (يديعوت احرونوت) الاسرائيلية فان الصحافي الاسرائيلي رون بن ايشاع قابل البرزاني والطالباني في كردستان العراقية التي لا تخضع لسيطرة سلطات بغداد. واضافت الصحيفة في عددها الصادر في الخامس من شباط ان الطالباني قال له ان الاكراد "ينتظرون من اسرائيل ومن المجموعات اليهودية في العالم دعم قضيتهم". وقال المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكردستاني ان الصحافي الامريكي عرض مساعدة اسرائيل "الامر الذي رفضه الزعيمان الكرديان اللذان طلبا فقط دعم يهود كردستان الذين هاجروا" الى اسرائيل.

طارق عزيز والاحزاب الكردية

رويتر ٢٠-٢١ شباط ١٩٩٣ ، اتهم نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز الاحزاب الكردية بالوقوع تحت تأثير واشنطن التي منعت حسب قوله ابرام اتفاق بين الحكومة العراقية والمعارضة الكردية تم التوصل اليه خلال مفاوضات بين الجانبين في ١٩٩١. وقال عزيز في برنامج بثه التلفزيون العراقي مساء الخميس ٢/١٨ وخصص لمناقشة المسألة الكردية ان "سبب قطع الحوار وعدم توقيع الاتفاق (بين الطرفين) يعود الى رفض وزارة الخارجية الامريكية اعطاء الضوء الاخضر للاكراد".

وكشف عزيز ان جبهة الاحزاب الكردية تحصل على مخصصات مالية من الدولة وقال "انهم يأخذون مخصصات شهرية منذ بدء الحوار في ١٩٩١ وقد حصل مسعود البرزاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني) على جهاز اذاعة بقوة ١٠ كيلوات من وزارة الثقافة والاعلام". وكانت جولات عدة من المفاوضات بين القيادة العراقية وجبهة الاحزاب الكردية (ثمانية احزاب) جرت في بغداد في آذار ١٩٩١ مباشرة بعد حرب الخليج حول الوضع في كردستان العراقية

لكنها لم تسفر عن اي نتيجة ملموسة. واكد عزيز الذي كان يرد على دعاة استئناف الحوار مع الاكراد ان بغداد "اتفقت مع الاكراد في ١٩٩١ على برنامج كامل ليس فقط لمعالجة المسألة الكردية معالجة ديمقراطية وانما على برنامج ديمقراطي بمعنى التعددية".

ومضى يقول ان "الخطوة الاولى في هذا المجال كانت تقضي باضافة الاحزاب الثمانية الى الاحزاب الثلاثة المعلنة والقائمة حاليا وهي حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الثوري الكردستاني'. وهذان الاخيران حزبان كرديان حليفان لبغداد ولديهما صحيفة تنطق باسمهما. واضاف عزيز ان الاتفاق نص ايضا على "اجراء انتخابات خلال سنة لاختيار اعضاء مجلس وطني جديد واجراء انتخابات مجلس تشريعي جديد لمنطقة كردستان للحكم الذاتي". وكان زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني استبعد في دمشق (١٩٩٣/٢/١٨) استئناف الحوار مع بغداد حول وضع الحكم الذاتي في كردستان.

واوضح عزيز ان بغداد وافقت ايضا على "مشاركة الاكراد في السلطة اي مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء حتى يكونوا في اعلى مؤسستين تصنعان القرار في العراق" لكنها "رفضت القبول باستمرار خضوع جبهة الاحزاب الكردية للتأثير الغربي وخصوصا من واشنطن ولندن لاننا لا نستطيع ادخال المشروع الامبريالي الى الدولة العراقية". وتساءل عزيز "لكن اذا كانوا يريدون اخذ تعليماتهم من واشنطن ولندن فماذا تفعل لهم" مؤكدا رفض القيادة العراقية خلال المفاوضات فكرة اعطاء ممثلي الاكراد في السلطة حق النقض (فيتو) على القرارات وقال "لقد ابلغناهم بذلك وقلنا اذا كنتم تطالبون بهذا الحق فلن نتفق".

مفاوضات الطالباني مع التيار القومي في سوريا

الحياة ١٩٩٣/٢/٢٢ - واصل السيد جلال الطالباني اتصالاته في دمشق، وقال لـ"الحياة" ان محادثاته مع ممثلي التيار القومي المؤيد لسورية اسفرت عن اتفاق للتعاون بين الجبهة الكردستانية وهذا التيار الذي اكد في الوقت ذاته رفضه مؤتمر صلاح الدين. وقال "لم تبق لدى السوريين اية مخاوف من نيات الاكراد واتوقع ان تقدم دمشق تسهيلات للاكراد العراقيين".

وقالت مصادر الاتحاد الوطني الكردستاني في دمشق للحياة ان طالباني حمل مشروعا لضم التيار القومي الى "المؤتمر الوطني العراقي" المعارض، يتضمن تطمينات باعطاء التيار تمثيلا مناسباً.

ولكن مصادر في التيار القومي اكدت انه "ليس معنياً بمؤتمر صلاح الدين"، واضافت ان الاطراف القومية والاسلامية (في دمشق) "ليست معنية لا بالمؤسسات ولا بالخطاب السياسي في المؤتمر".

واوضحت ان طالباني طرح على مكتب العمل الوطني الذي يضم التيارات القومية والاسلامية القريبة من دمشق مشروعا "يتضمن تصحيح مسار مؤتمر صلاح الدين لكننا نعتقد ان المؤتمر لا يلبي طموحات الشارع العربي لا الشخصيات التي ادارته لا تعرف ما يدور في هذا الشارع". واكدت ضرورة الحوار بين الاطراف القومية والاسلامية والكردية والديمقراطية "على اساس وحدة العراق ارضا وشعبا وكيانا". واعتبرت ان جهود المعارضة يجب ان تركز على اسقاط النظام العراقي والتمسك بوحدة العراق ومعارضة اقامة "كانتونات في شماله او جنوبه" والسعي الى "تعددية سياسية وانتخاب مؤسسات دستورية". ■

التجربة النيابية والتعددية الحزبية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٢

د. محمد مظفر الادهمي

تعود جذور التجربة النيابية والتعددية الحزبية في العراق الى اواخر عهد الدول العثمانية عندما كانت بلاد وادي الرافدين تشكل جزءاً من تلك الدولة التي ارادت تدارك نفسها من السقوط بالقيام باصلاحات تجعل منها دولة مواكبة للتطورات التي شهدتها اوربا الغربية. وبدلاً من ان تساعد التجربة النيابية العثمانية السلطان عبد الحميد الثاني، الذي اعلن الدستور في ١٨٧٦، في تطوير مجتمعات الدولة العثمانية، فأنها زادت الامر سوءاً لعدم تفهم معظم تلك المجتمعات الغربية، اضافة الى التخلف الذي كانت تعيشه في حياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عموماً. كما ان السلطة العثمانية لم تحترم تلك المؤسسة النيابية التي عرفت باسم "مجلس المبعوثان".

ففي عهد السلطان عبد الحميد جرت الانتخابات بدون قانون انتخابات وبدون احزاب. وعندما صدر هذا القانون بقي حبراً على ورق لان السلطان عبد الحميد قرر تعطيل المجلس الى أجل غير محدود.

وبقدر تعلق الامر بالولايات العراقية الثلاثة بغداد والموصل والبصرة، فانها كانت بعيدة عن حياة البرلمان، وما يجري فيه لان مقره الاستانة ولان الصحافة لم تكن موجودة عدا صحيفة زوراء الرسمية التي تصدر في بغداد ولايقرأها الا عدد محدود جداً. الا ان الصورة اختلفت عندما اعيد العمل بالدستور بعد ثلاثين سنة من ايقاف العمل به اثر قيام ضباط الجيش العثماني بانقلاب عسكري في تموز ١٩٠٨ اجبروا فيه السلطان على اعادته. فظهرت الصحافة في بغداد والموصل والبصرة، وتم تأسيس فروع للاحزاب القائمة في العاصمة الاستانة، وجرت الانتخابات النيابية وفقاً لقانون الانتخابات. ومع ذلك فان الحياة النيابية لم يفرضها المجتمع، وانما فرضتها القوة العسكرية، لذلك فهم الناس الدستور على انه وسيلة للتخلص من الولاة الاتراك المستبدين لاغير. ومما زاد الامر سوءاً ان جماعة الاتحاد والترقي الذين تسلموا الوزارة اثر الانقلاب العسكري لم يختلفوا عن السلطان عبد الحميد في عدم احترام المؤسسة النيابية التي وجدوا فيها غطاء لبقائهم في السلطة. فقد زوروا الانتخابات واضطهدوا الاحزاب المنافسة، ووصل بهم الامر الى تعديل الدستور لمنحهم صلاحية حل المجلس النيابي عندما وجدوا ان عدد النواب المعارضين لهم قد ازداد بعد اجراء انتخابات تكميلية للمجلس عام ١٩١٢. فحصلوا على الاكثرية الساحقة بعد حل المجلس واجراء انتخابات جديدة. ولم يمتد عمر المجلس الجديد طويلاً فقد تم حله بعد بضعة اشهر من انعقاده نتيجة نجاح بعض ضباط الجيش في

اسقاط وزارة الاغاديني في شبه انقلاب عسكري. ولم تتمكن السلطة الجديدة من اكمال الانتخابات بسبب اندلاع حرب البلقان واستدعاء الناس للخدمة الالزامية. ثم عاد الاتحاديون بالقوة ليستمروا في عدم احترام المؤسسة النيابية.

وهكذا نجد ان العراقيين قد بدأوا تجربتهم النيابية بحصيلة مشوهة زرعت في المجتمع بذوراً غير صالحة لنمو التجربة النيابية. الا ان هذا لا يعني عدم وجود مردودات ايجابية في اتجاه انقاذ المجتمع من التأثيرات السلبية لهذه التجربة الفاشلة. ذلك ان النخبة السياسية العراقية المحدودة العدد والتي كانت موجودة في بغداد وبعض المدن العراقية الرئيسة والمكونة من المحامين والكتاب والادباء وطلاب كلية الحقوق والمعلمين والضباط ورجال الدين وبعض رجال الاعمال، كانوا يدركون اهمية التمثيل النيابي والتعددية الحزبية وحرية الصحافة. ولذلك فقد طالبوا سلطات الاحتلال البريطاني بعد زوال الحكم العثماني عام ١٩١٨ بأن تكون الدولة العراقية الجديدة قائمة على اساس دستوري نيابي. ثم اكدوا عام ١٩٢٠ على ضرورة عقد مؤتمر عراقي عام منتخب يقرر شكل الحكم والحاكم في العراق. ولم ترفض بريطانيا هذا المبدأ واكدته في بياناتها اللاحقة. كما ان نظام الانتداب اكد على ان واجب بريطانيا كدولة منتدبة اقامة حياة دستورية نيابية في مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات. لكن هدف بريطانيا الاساس كان يرمي الى تثبيت وحماية وجودها ومصالحها في العراق قبل كل شيء، وان يكون تكوين الدولة الجديدة اطاراً يحتوي تلك المصالح. ولما كان هذا الامر يتعارض مع مطالب النخبة السياسية العراقية في تكوين الدولة بارادة عراقية وتحقيق الاستقلال التام، فقد تقاطعت الارادتان البريطانية والعراقية، واصبح ايجاد مؤسسة دستورية نيابية حقيقية يشكل تهديداً لمصالح بريطانيا. وبذلك لم تختلف السلطة البريطانية المنتدبة على العراق في موقفها من المؤسسة النيابية عن موقف العثمانيين. وبتعبير ادق فإن موقف وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل لم يختلف عن موقف السلطان عبد الحميد او موقف جمعية الاتحاد والترقي. عدا فارق واحد هو ان التمثيل النيابي والتعددية الحزبية وحرية الصحافة هي حالة طارئة بالنسبة للسلطان عبد الحميد، بينما تشكل لدى تشرشل عرفاً وتقليداً لامناص منه. الا انه تصرف بالطريقة ذاتها التي انتقدت الدول الغربية السلطان عبد الحميد عليها من قبل، والامثلة كثيرة على هذا التصرف البريطاني، فقد قمعت السلطات البريطانية الانتدابية واغلقت اول حزبين سياسيين علنيين عراقيين ولم تسمح لهما بالاستمرار لخوض انتخابات المجلس التأسيسي لانهما كانا ضد المعاهدة العراقية-البريطانية المقترحة والتي تضمنت بنود الانتداب. كما فرضت ان لا تجري الانتخابات الا بعد توقيع المعاهدة التي رفضتها اللجنة السياسية والملك فيصل الاول. وعندما بدأت الانتخابات لم يكن هناك سوى تنظيم سياسي واحد شكلته الوزارة القائمة، ولم يتمكن من الاستمرار في خوض الانتخابات لضعفه. وعندما اجتمع المجلس التأسيسي فرضت بريطانيا عليه ان يناقش المعاهدة الانتدابية ويصدقها قبل مناقشة اسس قيام الدولة وهي الدستور قانون الانتخابات، لكي تجعل من المعاهدة اساساً لمناقشة مواد الدستور. كما هددت المجلس بالحل وعودة الحكم العسكري المباشر والتخلي عن حق العراق في ولاية الموصل اذا لم يصدق على المعاهدة. وعندما اراد العراق ان يباشر بوضع الدستور وقانون الانتخابات موضع التنفيذ لم تسمح بريطانيا للحكومة العراقية بذلك الا بعد ان تم توقيع امتياز النفط لعام ١٩٢٥، لأن العمل بالدستور يلزم بعدم شرعية أي اتفاق مع دولة اخرى دون مصادقة من المجلس النيابي الذي قد يخلق عرض اتفاق امتياز النفط عليه مشكلة لبريطانيا لانها تعارض مطالب الحكومة العراقية بمنح العراق العراق ٢٠٪ من الامتياز. ولما جرت اول انتخابات للمجلس النيابي العراقي شجع المندوب السامي البريطاني الحكومة العراقية والملك فيصل الاول على اعداد قائمة بالمرشحين المرغوب بانتخابهم، وأصر على استبعاد اكبر عدد ممكن من الشخصيات المعروفة بمعارضتها وانتقادها للسياسة البريطانية في العراق.

وفي اول مناقشة للميزانية في المجلس النيابي عام ١٩٢٥ هددت السلطة البريطانية بحل المجلس فوراً عندما ظهرت بوادر تأخير تصديق الميزانية. وفي عام ١٩٢٨ اجبر المندوب السامي البريطاني الملك فيصل الاول على حل المجلس النيابي لتعزيز مواقع حلفائهم فيه. وسعى المندوب السامي لاستخدام الوسائل غير القانونية في جميع الانتخابات النيابية لتأمين فوز المرشحين الذي لايشكلون خطراً على مصالح بريطانيا في العراق. وعندما كان هذا الاجراء لايفي بالغرض فانها كانت تتدخل في قرارات المجلس النيابي بشكل فاضح خصوصاً عند مناقشة الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بمصالح بريطانيا في العراق.

ان هذه الممارسات البريطانية التي جرت في فترة انتدابها على العراق، وهي فترة انشاء الدولة العراقية وفقاً لقرارات عصبة الامم، قد رسخت في المجتمع العراقي المفاهيم والسلوك الخاطيء الذي اوجدته من قبل التجربة النيابية ايام العثمانيين. وقد عزز هذه الحالة سلوك النخبة السياسية العراقية الحاكمة التي اظهرت ميلاً الى التسلط وعدم احترام المؤسسة النيابية، فأصبح مفهوماً لدى الناس عدم فائدة هذه المؤسسة لغير قادتهم الذين لم يكونوا آبهين الا لمواقعهم ومصالحهم. ولهذا نجد ان جميع الاحزاب التي تأسست خلال فترة الانتداب كانت احزاباً قومية لا ترتبط بالمجتمع. ويمكن ان نطلق عليها "احزاب النخبة" التي تحيا وتموت مع تجدد الانتخابات وتبدل اعضاء المجلس النيابي، فاتصفت بعدم الاستقرار وقصر الحياة وضعف الهيكل واعتماد اهداف محددة قصيرة. ولهذا فقد كان من السهولة ايقاف الحياة الحزبية العلنية في العراق عام ١٩٣٥ وحتى عام ١٩٤٦.

اما عن النخبة السياسية المعارضة فإنها لم تتمكن من ممارسة دور مؤثر لخلق الحالة الايجابية المطلوبة في الحياة النيابية، خصوصاً وان معظمهم قد أصبحوا جزءاً من النظام، وكثيراً مابدلوا في مواقفهم حفاظاً على مصالحهم. ولم تكن معارضة البعض منهم بأكثر من مقالات صحفية او احتجاجات سياسية او انسحاب من وزارة معينة او حزب معين.

وفي ضوء هذه الظروف اصبح حل المجلس النيابي يسيراً لدرجة ان فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية قد شهدت تسع دورات انتخابية، في حين كان يفترض ان تكون ثلاث دورات لان دورة المجلس المنتخب هي اربع سنوات وفقاً للمادة (٣٨) من القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥. وبدلاً من أن يمارس المجلس النيابي ولو مرة واحدة حقه في حجب

الثقة عن الوزارة واسقاطها نجد ان الجيش قد قام بمثل هذا العمل عام ١٩٣٦ في انقلاب بكر صدقي وبتحالف مع بعض فئات النخبة السياسية. فدخلت الحياة السياسية العراقية اعراف سلبية مضافة رسخت الطريق الخاطىء للممارسة النيابية والتعددية الحزبية في العراق. ومثل هذا يمكن ان يقال عن ثورة نيسان-مايس ١٩٤١ التي استلمت السلطة بالقوة العسكرية المسلحة واسقطت وزارة طه الهاشمي ووصاية عبد الاله على العرش. ويبدو ان حكومة الثورة قد شعرت بخطورة هذا الاتجاه وعدم جدواه خصوصاً وانها ثورة ضد بريطانيا وممارساتها في العراق. فلجأت الثورة الى مجلس الامة العراقي لتضفي الشرعية على اختيار وصي جديد للعرش وتشكيل وزارة دستورية بدلاً من حكومة الدفاع الوطني، مما اعطى بوادر ايجابية لتعزيز دور المؤسسة النيابية في الحياة السياسية العراقية، لكن الاحتلال البريطاني العثماني للعراق في مايس ١٩٤١ انهى كل شيء. وهكذا استمر المجلس النيابي العراقي لايعدو كونه مؤسسة شكلية فقدت اهم مقوماتها الاساسية في حرية الانتخاب والتعددية الحزبية وحرية الصحافة التي اضحت قياداتها وعناصرها المعادية لبريطانيا تقبع في المعتقلات والسجون الى ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها.

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية لواقع جديد مختلف شهده المجتمع العراقي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ولدته ظروف الحرب. ففي الجانب الاقتصادي شهدت السوق العراقية نقصاً في المواد الغذائية وارتفاعاً في الاسعار وفساداً في الجهاز الاداري، فبرزت ظاهرة الاثراء غير المشروع وبيع الوظائف الحكومية. ودخل بعض الموظفين من اصحاب المناصب المتقدمة والعليا كتجار في السوق يشترون ويحتكرون المواد الاستهلاكية الاساسية كالشاي والسكر والاقمشة، مسببين شحة وارتفاعاً في اسعار هذه المواد لتحقيق ارباح طائلة، بينما اصبح البعض الأخر شركاء في الزراعة مع ملاك الاراضي، وسهلوا لهم تصدير كميات ضخمة من الحبوب على حساب حاجة السوق المحلية اثر ارتفاع اسعار المواد الغذائية في الاسواق العالمية. وهكذا اصبح الواقع الاقتصادي متدهوراً وشهدت السوق العراقية نقصاً في الخبز بدأ منذ عام ١٩٤٣ واستمر حتى نهاية عام ١٩٤٨. وارتبك العمل بالبطاقة التموينية لدرجة ان رئيس الوزراء حمدي الباجه جي اعلن امام المجلس النيابي في نهاية عام ١٩٤٤ ان النظام التمويني يوشك ان يصبح اداة خطرة تهدد اخلاق المجتمع. كما ان بعض النواب بما فيهم الحكوميون طعنوا بكفاءة الموظفين وخصوصاً المسؤولين عن التموين واتهموهم بالرشوة والفساد. وفي اول جلسة للمجلس النيابي في ١٩٤٥/١٢/١ بعد توقف الحرب العالمية الثانية، هاجم النواب الحكوميين والمعارضة الواقع الاقتصادي والاداري المتدهور وقالوا ان الرشوة قد اصبحت فوق القانون وان الحكومة قد فقدت هيبتها وحرمتها واختل نظام الحكم الذي وصفوه بالفساد وان الهوة عميقة بين الفئات الحاكمة والشعب.

ان هذا الضغط المتصاعد على الوزارة العراقية خلال السنوات الاخيرة من الحرب وما بعدها، قد دفع الوزارات، وخصوصا وزارتي الباجه جي والسويدي، الى محاولة استقصاء الفساد الاقتصادي والاداري ومعاقبة مسببيه، لكنها كانت تواجه بمعارضة من قبل بعض المتنفذين والمسؤولين والسياسيين لان اتجاه الاصلاح يمثل تهديداً لمصالح ومصادر اثرائهم غير المشروع. ولم يكن هؤلاء المتنفذون سوى فئات من النخبة السياسية التي تكونت في فترة الانتداب وأثرت خلال الحرب.

اما عن الواقع السياسي، فان الاعتقالات والاحكام التي نفذت بحق شريحة كبيرة من النخبة السياسية والوطنية والقومية بعد فشل ثورة ١٩٤١ قد جمدت العمل السياسي وحرمت دوائر الدولة من الكادر الاداري الوطني الذي تم بناؤه خلال العشر سنوات الماضية. لقد دفع هذا الواقع الاقتصادي والسياسي والاداري المتدهور الى بروز فئات سياسية جديدة في المجتمع العراقي تختلف في تفكيرها واتجاهاتها ومواقفها عن النخبة السياسية القديمة، ان هذه النخبة هي من الجيل الشاب الجديد الذي اصبح نشاطه واضحاً بعد الحرب، وكانت غالبيتهم من ابناء الفئات الاجتماعية الفقيرة او المتوسطة، ومعظمهم من الموظفين والضباط والطلاب والمهنيين كالمحامين والمهندسين والاطباء. وقليل منهم من له دخل عالٍ، الا من كان من عائلة غنية. وكان العديد منهم قد درس وتعلم في المعاهد الغربية او في المعاهد العراقية التي انشئت على غرار النظام التعليمي الغربي.

كان لهذه النخبة السياسية الجديدة طموح في المشاركة في ادارة سقف الدولة لتطوير المجتمع وانقاذه من مشاكله الاقتصادية والاجتماعية، فتبنت افكاراً ومبادىء اجتماعية وسياسية جديدة بعد ان توصلت الى ان الفكر السياسي الذي ساد في العراق خلال فترة الانتداب وبعده والذي تحكم بأسمه النخبة السياسية من الجيل القديم، قد اصبح غير ملائم للظروف الحالية ولاينسجم مع طموحات المجتمع في اصلاح الواقع الاقتصادي والسياسي المتردي وفي تحقيق الاستقلال التام من الهيمنة البريطانية. الا ان النخبة السياسية من الجيل القديم لم تظهر الرغبة في فسح مجال للجيل الجديد في السياسة العراقية، كما انها لم تحاول احتواء هذه النخبة الجديدة لأنها وجدت فيها فكراً متقاطعاً وتهديداً واضحاً لمواقعها ومصالحها. مما دفع النخبة الجديدة الى محاولة شق طريقها عبر المؤسسة النيابية، ولما وجدت ان هذه المؤسسة مغلقة للنخبة القديمة، فقد اضطرت الى اللجوء الى الشارع لتحريكه ضد السلطة من خلال التظاهرات والاضرابات وابرزها الوثبة عام ١٩٤٨ وانتفاضة تشرين عام ١٩٥٢. ولذلك فان أهم سمة من سمات وملامح هذه المرحلة، اضافة الى الواقع الاقتصادي الجديد، هي الصراع بين جيلين من السياسيين. وكانت لهذا الصراع انعكاساته وتأثيراته على المؤسسة البرلمانية والتعددية الحزبية وحرية الصحافة وعلى النظام السياسي نفسه.

جاءت بدايات هذا الصراع نتيجة للاجراءات التي اتخذها الوصي عبد الاله بتشجيع من البريطانيين لمعالجة الواقع العراقي الجديد قبل ان يتفجر ضدهم، خصوصاً وان بريطانيا قد رأت بأن الخطر الشيوعي القادم من الشرق قد وجد له تربة خصبة في بلدان الشرق الاوسط المتخلفة. فتقرر في مؤتمر عقد في لندن في ايلول ١٩٤٥ نظمته وزارة الخارجية البريطانية، بأن تعمل بريطانيا على رفع المستوى المعيشي لشعوب المنطقة لخلق استقرار داخلي ولجعل الحركة السياسية فيها ذات اتجاهات معتدلة وغير متطرفة وبناء على ذلك عقد الوصي يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ اجتماعاً في بهو امانة العاصمة حضره الوزراء واعضاء مجلسي النواب والاعيان، واعلن فيه الاتجاه الجديد للدولة.

وفي ضوء ذلك استقالت وزارة الباجه جي وشكل توفيق السويدي

وزارة جديدة في ٢٣ شباط ١٩٤٦ ضمت عناصر من النخبة السياسية الجديدة. وقد عملت الوزارة السويدية على الغاء القوانين الاستثنائية التي فرضتها حالة الحرب، وافرجت عن المعتقلين السياسيين، وعملت على اقصاء العناصر الادارية الفاسدة وتطهير جهاز الدولة منهم. وفي ٢ نيسان ١٩٤٦ اجيزت ولأول مرة اربعة احزاب للمعارضة كانت تمثل في واقعها النخبة السياسية الجديدة التي الزمت نفسها في مناهجها الحزبية باصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. بمعنى انها اختلفت في توجهاتها وصيغ عملها واهدفها عن احزاب النخبة القديمة التي كانت قائمة في فترة الانتداب البريطاني.

وجدت النخبة السياسية القديمة في اجراءات وزارة السويدي تهديداً لسلطتها ومصالحها ووجودها، فوقفت مع ملاك الاراضي الكبار ضد هذا التهديد وعملت على اسقاط وزارة السويدي. ومع ان المجلس النيابي كان ما يزال يمثل الاكثرية السياسية القديمة، خصوصاً وانه كان قد انتخب بعد اعلان العراق الحرب على المحور في وزارة نوري السعيد السابعة عام ١٩٤٣، الا انها لم تلجأ اليه، وانما تحركت من خلال مجلس الاعيان، وذلك باحجام المجلس عن مناقشة ميزانية الدولة بعد ان صادق عليها المجلس النيابي، حين قاطع سبعة من الاعيان حضور جلسات مجلسهم لارغام الوزارة على الاستقالة. ولما كانت جلسات مجلس الامة توشك ان تنتهي دون حصول حكومة السويدي على تأييد من مجلس الاعيان، فقد استقالت الوزارة في ٣٠ مايس أي بعد بضعة اشهر من تشكيلها، وبعد ان عجز السويدي عن اقناع الوصي بحل مجلس الامة.

ان هذه الحالة تمثل سابقة غير معهودة في تاريخ البرلمان العراقي لسببين رئيسين ، الاول هو انه لم يسبق ان اسقط مجلس الامة العراقي اية وزارة، وثانيا ان مجلس الاعيان لم يسبق له ان كان السبب في اسقاط اية وزارة عراقية، بل على العكس كان حل مجلس الامة هو الظاهرة الاعتيادية والمتعارف عليها في الحياة السياسية العراقية، والاهم من هذا كله هو ان اسقاط الوزارة لم يكن بارادة المجلس النيابي وانما جاء بارادة مجلس الاعيان الي يتم تعيينه من قبل الوصي على العرش وفقاً للدستور. مما شكل تناقضاً تاماً مع السياسة الجديدة التي اعلنتها الدولة حول الحرية والديمقراطية، وفي الحقيقة فإن هذا الحدث يوضح مدى قوة النخبة السياسية القديمة، ومدى اصرارها على الاستهانة حتى بالمجلس النيابي الذي تمتلك الاكثرية فيه، والاخطر من هذا كله فإن هناك اتهامات للوصي كونه كان وراء معارضة مجلس الاعيان لاسقاط الوزارة. وهذا يعني ان سياسة الدولة العراقية بشكل عام لم تكن مستعدة لتقبل أي تغيير في اساليب الحكم وان تظاهرت بذلك. ولهذا نجد ان احد الاعيان السبعة الذين تسببوا في استقالة الوزارة، قد كُلف من قبل الوصي بتشكيل الوزارة الجديدة في الاول من حزيران ١٩٤٦ وهو ارشد العمري. فكانت النتيجة ان مارس العمري سياسة لاتنسجم مع النهج الذي بدأته وزارة السويدي، فقد صدرت الاوامر بغلق وتعطيل الصحف التي تهاجم بريطانيا واصبح عددها نصف ما كانت عليه ومنعت هذه الصحف من نشر بيانات احزاب المعارضة. كما تصدت الشرطة لتظاهرات نظمت لصالح القضية الفلسطينية وسقط فيها قتيل وجرحى، اضافة الى حادثة اضراب عمال كاورباغي وتعقيداتها. فواجهت الوزارة موجة من الاحتجاجات والهجوم عليها من قبل الاحزاب السياسية الخمسة. ان الوصي وبريطانيا كانوا يتخوفون من ان فسح المجال امام الديمقراطية بمفهومها الغربي الى ابعد الحدود قد يقود الى ان يصبح برلمان المستقبل تحت تأثير العناصر المتطرفة، مما سيؤدي الى مطالبتهم بعقد معاهدة جديدة غير مفضلة ولايكون البريطانيون على استعداد لمناقشتها، ولذلك وجدت بريطانيا والوصي ضرورة التعامل مع الاحزاب السياسية المعارضة بطريقة تضمن بقاء هيمنة النخبة السياسية القديمة في الانتخابات المقبلة التي وعدت بها الحكومة. لكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن تريد الانقياد الى رغبة النخبة السياسية القديمة بتوجيه ضربة قاضية الى الحركة السياسية الجديدة. لقد كانت تريد اجراء علاج طبي ليس عملية استئصال جراحية، ولهذا شعرت ان ارشد العمري قد ذهب في اجراءاته الى ابعد مما يجب، خصوصاً بعد القبض على الجادرجي وغلق الصحف، مما جعل صحافة لندن وموسكو تهاجمان وزارة العمري. فضطر العمري الى الاستقالة ليشكل نوري السعيد الوزارة من بعده في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦، وكان اول عمل له هو حل المجلس النيابي الذي كان قد انتخب خلال الحرب بعد ان اقنع الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاحرار بالاشتراك في وزارته بقبوله شروطهم في اطلاق حرية الصحافة والاجتماعات واعطاء حرية اوسع للنشاطات الحزبية، وان تجري الانتخابات النيابية بحرية تامة ودون تدخل الحكومة فيها، واكد نوري السعيد قبوله لهذه الشروط في مؤتمر صحفي عقده بعد يومين من تشكيل الوزارة، الا ان وزارة نوري السعيد لم تلتزم بوعدها، فقد شهدت الانتخابات تضييقاً على حرية العمل الحزبي وتدخلاً حكومياً واضحا في الانتخابات. وكان نوري السعيد يصدر البيانات التي تكذب الشكاوى والاعتراضات على التدخل والتزوير وبذلك اثبت نوري السعيد انه اقدر السياسيين العراقيين في تنفيذ السياسات البريطانية في العراق، ومنها سياسة الموازنة التي يجب ان تنتهي لصالح بريطانيا والنخبة السياسية القديمة.

ادى التدخل الحكومي في الانتخابات الى استقالة ممثلي حزبي الوطني الديمقراطي والاحرار، محمد حديد وعلى ممتاز الدفتري من الوزارة. فسببا حرجا لها لانهما اتهما في كتابي الاستقالة بعض الوزراء باستغلال مناصبهم للتأثير على حرية الانتخابات. ولكي يبقى نوري السعيد حالة التوزان بين طرفي الصراع فضل ان يستقيل كل من صالح جبر وزير المالية وصادق البصام وزير المعارف المتهمان بالتدخل، لكي لا تتهم الوزارة بالخروج عن حيادها في الانتخابات ولذلك قبلت الاستقالتان بعد يوم واحد من قبول استقالة الوزيرين المعارضين.

وعندما شارفت انتخابات الناخبين الثانويين على نهايتها وبدأ التهيؤ لانتخاب النواب اعتكف نوري السعيد (رئيس الوزراء ووزير الداخلية) في بيته بحجة المرض بعد ان احكم انتخاب اكثرية من الناخبين الثانويين المؤيدين لحكومته وللنخبة السياسية القديمة، ليفسح المجال امام الوصي لاتمام المهمة، والذي استدعى المتصرفين من الالوية وزودهم باسماء النواب الذين يرغب بانتخابهم، ومع ان الحكومة كذبت هذا الامر في بيان رسيم لها وحاولت الدفاع عن نفسها بشأن تهمة التدخل في الانتخابات، وبعد اجرائها وظهور نتائجها قرر الحزب الوطني الديمقراطي سحب مرشحيه الخمسة

الذي فازوا بمقاعد في المجلس النيابي احتجاجاً على التدخل الذي شهدته انتخابات النواب. ثم اصدرت الاحزاب السياسية الخمسة يوم ٢٤ آذار ١٩٤٧ بيانا مشتركا استعرضت فيه الاحداث السياسية منذ اجازة الاحزاب، واعتبرت استقالة وزارة توفيق السويدي مؤامرة على حرية الشعب وحقوقه الدستورية، ووصفت وزارة ارشد العمري بأسوأ وزارة عرفها تاريخ العراق الحديث، ثم انتقلت الى تقديم تفصيلات وشواهد على تدخل حكومة نوري السعيد بالانتخابات بما فيها استخدام القوة. ولذلك اعتبرت الاحزاب المجلس النيابي المنتخب غير شرعي ولا يمثل الشعب العراقي الذي هو (في حل مما يقرره هذا المجلس من معاهدات واتفاقيات او اي التزام يكون العراق طرفاً فيه) وطالبت الاحزاب السياسية بحل المجلس النيابي واجراء انتخابات جديدة.

ان هذه النتيجة التي وصلت اليها مسيرة التعددية الحزبية والانتخابات النيابية بعد الحرب كانت تعني فشل محاولة تصحيح التجربة النيابية العراقية لذات الاسباب التي ادت الى فشلها من قبل. كما انها اوجدت القناعة لدى النخبة السياسية الجديدة بأن المؤسسة النيابية ما تزال غير صالحة لان تكون وسيلة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي رسمته في مناهجها، وان اللجوء الى الشعب وقيادته بشكل مباشر هو السبيل الوحيد لتحقيق اهدافها. فكانت الوثبة في كانون الثاني ١٩٤٨ هي التعبير الواضح عن هذه القناعة التي وصلت اليها احزاب المعارضة. وكانت حسابات النخبة السياسية الجديدة صحيحة في هذا الموقف، خصوصاً بعد ان اصبحت القضية الفلسطينية وموقف بريطانيا منها، تشكل ثقلاً كبيراً في الحياة السياسية العراقية، وقد اضطر المجلس النيابي الى الاستجابة لحركة المعارضة، فاصبح تابعاً لحركة الشارع السياسية بدلاً من ان يكون ممثلاً لها، حين استقال رئيس المجلس النيابي عبد العزيز القصاب وعشرون نائباً من المستقلين المعروفين باتجاهاتهم الوطنية والقومية احتجاجاً على الممارسات القمعية لوزارة صالح جبر في يوم الوثبة ١٩٤٨/١٢/٢٧ والتي كانت تؤيدها الاكثرية البرلمانية التي جاءت بها وزارة نوري السعيد.

ان الموجة الشعبية التي خلفت الوثبة وجعلت منها اول انتصار سياسي تحققه احزاب المعارضة والحركة المناوئة لبريطانيا منذ تأسيس الدولة العراقية، بل ومنذ ثورة العشرين، قد دفعت البلاط والنخبة السياسية القديمة الى العودة لاسلوب المهادنة دون استيعاب للواقع الجديد في العراق، وذلك بالسماح بدخول بعض عناصر المعارضة الى وزارة الصدر التي شكلت بعد سقوط صالح جبر. لكنها لم تغير اسلوبها في التعامل مع المعارضة السياسية بالرغم من ان الوثبة كانت درسا ميدانيا خطيراً يتطلب الاستفادة من احداثه ونتائجه بالشكل الذي يؤمن استقرار النظام ووجوده. الا ان النخبة السياسية القديمة والوصي دفنوا رؤوسهم في التراب كي لايروا الحقيقة، وكانوا كمن يمارس لعبة شد الحبل متصورين انهم يسحبون الطرف المقابل بينما البساط ينسحب من تحت اقدامهم. ولهذا استمروا في لعبة العصا المتوازنة يرجحون كفتها لصالحهم متى شاءوا غير آبهين بالثقل المتزايد للكفه الاخرى. وقد انعكس ذلك في الانتخابات النيابية التي أجريت بعد الوثبة نفسها، فساد الانتخابات الارهاب والعنف والاغتيالات والصدامات المسلحة، واستغلت الاحكام العرفية التي اعلنت بسبب حرب فلسطين للتدخل والضغط والتهديد في الانتخابات لصالح مرشحي البلاط والحكومة وبشكل مكشوف، فلم تحصل احزاب المعارضة الا على بضعة مقاعد رغم الشعبية التي حصلت عليها بعد الوثبة. ولم تكتف النخبة القديمة بكل هذا، بل انها استكثرت على المعارضة المقاعد المحدودة التي حصلت عليها داخل المجلس النيابي، فعمدت الى ممارسة مختلف اساليب المقاطعة واحداث الضجيج واستخدام العبارات النابية ضد متحدثي المعارضة، مما اضطر ٣٩ نائباً الى الاستقالة في ٢٨ آذار ١٩٥٠ احتجاجا على عدم احترام المؤسسة النيابية لنفسها ولتقاليدها ونظامها الداخلي.

ان هذه الحالة قد أدت بالنتيجة الى ان يصبح المجلس النيابي مقتصراً على نواب الحكومة ليستمر دوره هامشياً في الحياة السياسية العراقية حتى نهاية العهد الملكي.

اما عن الاحزاب السياسية المعارضة، فقد وجدت ان التظاهرات والاضرابات والوثبة لم تؤد الى اصلاح المؤسسة النيابية، مثلما لم تؤد الى اصلاح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد، بل ان انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ قد دفعت الوصي الى استدعاء الجيش لاستلام السلطة وتشكيل رئيس اركان الجيش نور الدين محمود للوزارة التي قامت بتعطيل الاحزاب السياسية والصحافة. مما اقنع الحركة السياسية المعارضة بأن الجيش هو الطريق الوحيد لتحقيق اهدافها، وقد أدى ذلك الى الاستغناء عن المؤسسة النيابية في العراق لحوالي ربع قرن من الزمن بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

ان النتيجة التي نخرج بها من هذا البحث هي ان التجربة النيابية والتعددية الحزبية المعلنة قد فشلت بأن تصبح عرفاً وتقليداً يتمسك به المجتمع ويدافع عنه، ولايعود هذا لكونها حالة غير معهودة لدى المجتمع، ولانه كان مجتمعاً متخلفاً وحسب، بل لان الجهات التي كانت مسؤولة عن تعميم هذه التجربة في المجتمع لم تكن مؤمنة بأهداف التجربة بقدر ما كانت تهدف الى حماية مصالحها. ومما ساعد على ذلك ان المؤسسة النيابية والتعددية الحزبية هي تجربة اوربية غربية شكلت جزءاً من تطور وبناء الدولة فيها، في حين ان بناء الدولة في المجتمع العربي الاسلامي قد اعتمد اسساً واسلوباً يختلف تماماً عن بناء المجتمع الاوربي في مراحل تاريخية مختلفة. ومع ذلك فإن هذا لم يكن يمنع من ان تروض النخبة السياسية العراقية نفسها لتقبل الرأي المعارض بالشكل الذي يساعد على استمرارية الحياة في المؤسسة النيابية، ولكن هل كان بالامكان ان يحدث هذا لو افترضنا ان بريطانيا ومصالحها لم تكن قائمة؟ انه من الصعوبة الجواب بالايجاب المطلق على هذا السؤال في ضوء المتراكم التاريخي لبناء الدولة في المجتمع العربي الاسلامي الذي يبين ان ظهور الرأي المعارض فيه لم يكن يؤدي في الغالب الا الى الفتنة أو الاقتتال أو الاحتراب. الا اننا نجد بالمقابل جانباً يتعلق بالعوامل التاريخية لبناء المجتمع العربي، ومنها العراقي، والتي تبين ان بامكان المجتمع ان يتفاعل مع الظاهرة الحضارية بالصيغة التي تتناسب مع اعرافه واسس بنائه المتطورة مع الزمن. وتلك ظاهرة ايجابية يمكن ان تجعل من التجربة النيابية والتعددية الحزبية، اذا توفر المناخ الملائم، عاملاً اساسياً في بناء الدولة في المجتمع العراقي. ■

تيار سياسي عراقي يطالب بعودة الملكية

اصدرت جماعة تطلق على نفسها "العناصر الوطنية العراقية - دعاة الفكر الدستوري الملكي" بياناً من دون تاريخ محدد، يقع في اربع صفحات، حددت فيه "المنطلقات الاساسية للعناصر الوطنية العراقية المخلصة للمطالبة بالنظام الدستوري في العراق" وتشمل على ١٢ بنداً وهي كالاتي :

"١- حقائق الاستقراء التاريخي، وطبيعة الفترة العصيبة التي يمر بها العراق يتطلب جهدا استثنائياً لتوحيد الجهود واستكمال شروط التجمع الوطني وصيانة وحدة الخطاب العراقي الشامل والمتوازن والمعتدل.

٢- ايجاد قاسم مشترك يجمع الاتجاهات السياسية العراقية الموزعة على التيار الاسلامي، والديمقراطي، والعروبي، والكردي، التي لم تستطع خلال عقود ثلاثة من توحيد استراتيجية وطنية عراقية شاملة لانقاذ الشعب من مخالب النظام الجاثم على صدره.

٣- الظروف السياسية، والتقاليد المتراكمة عبر سنين من الخطأ سترافق البديل المباشر الفوري لنظام صدام حسين، وهذا سيؤدي الى زج البلاد في لجة اخرى من الفوضى.

٤- ابعاد العراق من الانقلابات العسكرية والحكام الديكتاتوريين.

٥- اعادة الوئام والصفاء الى المجتمع العراقي، ليعود هذا المجتمع الى اسس المحبة والمودة والتجانس والائتلاف كما كان عليه.

٦- من وحي الواقع في العراق، والحفاظ على ارواح الناس وحياتهم المعذبة، النظام الملكي الدستوري يضيف عنصراً من عناصر الاستقرار والاستمرارية والشرعية الى حياة الناس، اضافة الى انه يشكل جزءاً عريقا من تقاليد الحكم العربي.

٧- وسط الظلام الذي يخيم على العراق خلال السنوات المنصرمة العجاف، نرى ان الاكثرية من ابناء الشعب العراقي ينتمون ويطالبون بكل احاسيسهم وشجونهم استئناف المسيرة الدستورية الملكية التي قطعوها في غفلة من الزمن العام ١٩٥٨.

٨- ايجاد مرتكز عراقي وطني ترتكز عليه جميع القوميات والطوائف والمذاهب.

٩- انهاء الصراع على منصب رئيس الدولة، الذي استنزف طاقات الشعب في الداخل، وبدد جهود المعارضة في الخارج، والشروع بالتنافس على البناء والعطاء وتحقيق اهداف الشعب.

١٠- النظام الملكي الدستوري سينهي حال الصراع الفئوي الهدام داخل السلطة، ويحقق تأمين ممارسة سياسية عادلة. لان الملك سيكون رمزاً وطنياً، وضمانا دستوريا للاستقرار عندما تتغير الحكومات، حكماً بين الجميع، لا ولاء له لأي فئة او طائفة او منطقة، سوى الولاء المطلق للعراق، ولاتأثير للايديولوجيات السياسية والاحزاب المتصارعة على مكانته سوى ما يتعلق الامر بالمصلحة العليا للشعب العراقي.

١١- الملكية الدستورية نظام يبقي العراق موحداً، ويكون صمام امان سياسي ودستوري لمستقبله، وعامل استقرار في المنطقة.

١٢- وفاء وتقديراً للعائلة الملكية العراقية، تعلق العناصر الحزبية والمجموعات الدينية ورؤساء العشائر العربية والكردية والاكاديميين والحرفيين الموجودين في الخارج الآمال على الوريث الشرعي لعرش العراق المولود في بغداد والذي نجا مع عائلته من مجزرة قصر الرحاب، لاعتلاء مكانته، واستعادة الشرعية الدستورية واعلان النظام الملكي الذي سيحقق تعزيز الوحدة الوطنية، والحياة الحرة الكريمة لشعب العراق في ظل سيادة القانون".

كما اقدمت جماعة "العناصر الوطنية العراقية - دعاة الفكر الدستوري الملكي" على الرد على الكثير من الاسئلة في صفوف المعارضة في بحث طويل وزعته شرحت فيه وجهة نظرها وفسرت اسباب مطالبتها بعودة الملكية. وردت على بعض الحركات السياسية وعدم حماسها للفكرة بالقول : " ان التجارب التاريخية لمعظم الحركات السياسية تؤكد بان هنالك خللاً في ايديولوجيتها وبعبارة اخرى هنالك بون ساشع تصطدم به هذه الحركات عند تطبيق اهدافها وافكارها، نابع ذلك من عدم فهمها للساحة التي هي عليها والظروف المحيطة بها. ان اخضاع الشعارات والاهداف غير الواقعية للتطبيق الفوري تجاوز لكثير من الظروف الموضوعية والمراحل الاساسية او حقائق المجتمع العراقي على وجه الخصوص. وكان لهذه التناقضات ان اتاحت الفرصة للحكومات المتعاقبة لكي تفرض على الناس الامنين سياسة خاطئة عمقت الجروح واثارت البغضاء بين ابناء العراق".

وينتقد البحث احزاب المعارضة ويدين تشرذمها وتمزقها الى احزاب وفئات طائفية اذ "ثمة تصور برز بشكل قوي، على صعيد تقييم المعارضة العراقية، وهو ان هذه المعارضة شديدة التنوع والتشرذم وتضم ما لا يقل عن ٨٨ طائفة ومنظمة وحزب سياسي و ٦١٣ برنامجاً سياسياً، على الشعب العراقي دراستها وتقييم ادائها في اطار صراع سياسي وحضاري بعد ازاحة نظام الحكم الحالي في بغداد.

وازمة المعارضة العراقية المزمنة، هي فشل متواصل لاتجاهات المصالحة، ووضع قوائم على ارضية مشتركة من الاجماع الوطني، وبلورة خط سياسي واداري مستقر قادر على القيام بمهامها عن طريق الوصول الى الحكم". ويرى البحث ان تشرذم الاحزاب سببه تشرذم الوطن اذ "بالفوضى التي نشرناها منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى اليوم جعلنا العراق يخلو من عنصر واحد من العناصر المقومة للديمقراطية، واصبحت جغرافية البلاد البشرية لا تشجع على التلاحم والتحاور اليومي، النفسية الفردية اصبحت غير متسامحة او معتدلة او متعاونة. الاكثرية ما زالت امية او نصف امية، تداخلت في النفوس افكار خليط من الطوائف والقوميات، الفكرة الوطنية اضمحلت من النفوس، تعلو وتشمخ فوقها المصلحة الشخصية والولاء العائلي. ونضيف الى ذلك عبئاً رهيباً من نزعات الثار والقصاص التي تنتظر يومها لتغرق البلاد بدم المذنب والبريء". وينتهي البحث بالقول ان "الملكية الدستورية في العراق ستنهي حال التمييز الطائفي والقومي والمذهبي الذي يسري حاليا في اوصال المجتمع العراقي، وستكون مركز جذب للشعب الذي يتطلع الى الامان الاجتماعي والتطور الاقتصادي وصولا الى تحقيق الديمقراطية، وستكون للمؤسسة العسكرية العراقية عامل خلاص من الانظمة الفئوية والطبقية، وسيبقى الجيش مؤسسة وطنية تدافع عن الوطن وحقوق الشعب بعيداً عن المناورات السياسية الخاطئة، يحتمي ويتطور بغطاء الشرعية الملكية". ■

تقرير وزارة الخارجية الامريكي حول حقوق الانسان في العراق
١٩ كانون الثاني ١٩٩٣

تتركز السلطة السياسية في العراق في نظام للحزب الواحد يسيطر عليه صدام حسين. ينص الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٦٨ على ان حزب البعث العربي الاشتراكي هو الذي يحكم العراق عبر مجلس قيادة الثورة الذي يمارس السلطات التنفيذية و التشريعية.

يمارس صدام حسين سلطات حاسمة و شاملة بصفته رئيساً لمجلس قيادة الثورة و اميناً عاماً للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي و رئيساً للجمهورية.

تشتمل التركيبة السكانية للعراق اضافة للعرب المسلمين السنة و الشيعة، اعداداً من الاكراد و التركمان و الآشوريين المسيحيين و اليهود، و قد طغى العرب السنة (البالغة نسبتهم حوالي ١٢٪ من عدد السكان) تقليدياً على المجتمع العراقي. ادت الفوارق الاثنية و الجغرافية الى نشوب ثورات في الشمال و الجنوب على وجه الخصوص، قامت الحكومة بقمعها بشدة.

كان الجهاز الامني الحكومي، و الذي يشمل التنظيمات العسكرية الملحقة برئاسة الجمهورية و بحزب البعث العربي الاشتراكي و بوزارة الداخلية، مسؤولاً عن تجاوزات واسعة و منهجية لحقوق الانسان. تستمر قوى الامن في ممارسة دور مركزي في المحافظة على جو التهديد و الارهاب الذي تقوم عليه سلطة النظام.

تسيطر الحكومة على اقتصاد العراق (الذي يعتمد على النفط)، و تمتلك كافة الصناعات الرئيسية. لايزال الاقتصاد العراقي في حالة ضعيفة جداً نتيجة الاضرار التي تكبدها في حرب الخليج و من جراء العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على البلاد عقب غزوها الكويت عام ١٩٩٠.

فعدا بعض الاستثناءات المحدودة، تمنع العقوبات كافة الصادرات العراقية اضافة الى الواردات فيما خلا الاغذية و المواد الدوائية و بعض الاحتياجات الانسانية الملحة. و قد ادى عدم التزام العراق بقرار مجلس الامن الدولي المرقم ٦٨٧ الى تمديدات متكررة للعقوبات من قبل المجلس.

لم يطرأ اي تحسن على سجل النظام العراقي الشائن فيما يتعلق بحقوق الانسان في عام ١٩٩٢. فقد استمرت المخالفات المنهجية لحقوق الانسان على كافة الاصعدة. فمن الاعدامات الجماعية للخصوم السياسيين الى الاستعمال الواسع النطاق للتعذيب و القمع الشديد للمجموعات الاثنية و الاختفاءات و الاعتقالات الاعتباطية و انكار الاساليب القضائية الاصولية. ليس لحريات التعبير و تشكيل الجمعيات اي وجود، و ليس للمواطنين الحق في ابدال حكومتهم.

تعتبر العمليات العسكرية التي شنتها الحكومة ضد المدنيين الشيعة في جنوب العراق و التي ذهب ضحيتها المئات و ربما الالوف من الابرياء بضمنهم اطفال مثالاً على المخالفات الصارخة لحقوق الانسان التي قام بها العراق في عام ١٩٩٢.

لقد قام النظام بفرض مقاطعة داخلية شاملة على شمال البلاد و اجزاء من جنوبه شملت ضروريات الحياة كالطعام و الدواء و الوقود. لقد قام عملاء النظام، و في تحدٍ واضح لقرار مجلس الامن الدولي المرقم ٦٨٨ و القاضي بعدم جواز عرقلة جهود المجتمع الدولي في توفير المساعدات الانسانية، بزرع المتفجرات في الشاحنات التي تقوم بنقل المساعدات الانسانية من تركيا الى شمال العراق.

احترام حقوق الانسان

القسم الاول- احترام سلامة الانسان وبضمنها تجنيبه:

أ- القتل السياسي والقتل غير القانوني:

استمر النظام العراقي، الذي له سجل حافل بالقتل السياسي واسع النطاق، على هذا النهج في عام ١٩٩٢. ففي الربيع و الصيف، قامت القوات العراقية بشن العديد من الهجمات ضد السكان المدنيين في الاهوار الجنوبية، و الذين يكون العرب الشيعة غالبيتهم، اضافة الى الفارين من الجيش. ساهمت الطائرات المروحية و الطائرات ذات الاجنحة الثابتة في بعض هذه العمليات، كما وردت تقارير غير مؤكدة حول استعمال الجيش للنابالم و الاسلحة الكيماوية. و حتى بعد اعلان منطقة "حظر الطيران" في سماء جنوب العراق، استمر الجيش في استخدام المدفعية في دك قرى الاهوار، و يبدو ان بعض هذه الهجمات كانت تستهدف الاهداف المدنية - و يذكر انه ثمة حركة معارضة مسلحة في الاهوار الجنوبية تشمل في عضويتها افراد من القبائل الشيعية و الفارين من الجيش. وقد شوهد رئيس الوزراء العراقي الحالي، في فيلم فيديو لاجتماع عقده مع قادة الجيش، شوهد وهو يأمرهم بالقضاء على ثلاثة قبائل عربية شيعية في الاهوار. يقدر عدد ضحايا هذه العمليات بالالوف. تتهم تقارير معتمدة الجيش العراقي بتجفيف بعض مناطق الاهوار لتسهيل مهمة الوصول الى بعض الاهداف. كما وردت تقارير عن اعتقال و اعدام بعض المدنيين الشيعة. فعلى سبيل المثال، ورد عن احدى منظمات حقوق الانسان انه في الاسبوع الاول من شهر آب، تم تجميع ٢٥٠٠ من الرجال و النساء و الاطفال من هور الجبايش، اخذوا بعدها الى ثكنة عسكرية تدعى (مناره) حيث اودعوا في ابنية تحت حراسة الاستخبارات العسكرية و قوات الامن الخاص. و قد ذكر احد الهاربين من هذه الثكنة بأن ١٠٠ من هؤلاء المعتقلين يتم اخذهم و اعدامهم كل ليلة.

بنهاية السنة، كان لعملية (Provide Comfort) الامريكية البريطانية الفرنسية التركية المشتركة دوراً مهماً في منع الهجوم على سكان شمال العراق على الرغم من ورود تقارير عن قصف مدفعي متقطع احياناً و ثقيل احياناً اخرى للقرى الشمالية.

للنظام العراقي سجل حافل في اعدام من يعتبرهم مناوئين له. في هذا السياق قامت السلطات في بغداد باعدام ٤٢ تاجراً - معظمهم من العرب السنة - بتهمة الممارسات التجارية الاحتكارية - و قد اجبروا قبل اعدامهم على المثول للاهانة من قبل العامة، في عقوبة بدت جزءاً من حملة لجعلهم كبش فداء لمصاعب العراق الاقتصادية.

وردت تقارير عن اعدام ١٥ من المواطنين العراقيين التركمان في ٢٣ ايلول ١٩٩٢ بأمر من وزير الدفاع علي حسن المجيد، و ذلك رداً على

عقد المعارضة العراقية مؤتمراً لها في صلاح الدين في شمال العراق. كما وردت في الربيع تقارير معتمدة بأن سجن الرضوانية الواقع قرب بغداد قد شهد اعدامات جماعية، حيث تم اعدام حوالي ١١٠ شخص يومياً معظمهم من السجناء السياسيين.

تورط النظام العراقي في شهر كانون الاول في جريمة قتل احد علماء الذرة العراقيين، كان يروم اللجوء الى بلد ثالث، في احد شوارع عمان.

اضافة الى المخالفات التي اقترفتها الحكومة، هناك تقارير موثوقة تفيد بأن الجبهة الكردية العراقية قد قامت بقتل اسرى عملياتها ضد حزب العمال الكردي (التركي).

ب.الاختفاءات

كما في السنين السابقة، وردت تقارير عديدة موثوقة، بضمنها تقرير من مراقب الامم المتحدة الخاص، عن اختفاء اعداد كبيرة من الناس بعد اعتقالهم من قبل السلطات العراقية.

ففي شباط، اعلن مراقب الامم المتحدة الخاص عن ١٨٠٠٠ حالة اختفاء، بضمنها ١٢٠٠٠ حالة ذات تفاصيل كافية يمكن متابعتها من قبل لجنة عمل الامم المتحدة الخاصة بالاختفاء القسري و غير الطوعي. و لم يعرف مصير الا القليل من هذه القضايا لحد اليوم.

قامت منظمة لحقوق الانسان مقرها لندن في ايلول بنشر قائمة تضمنت اسماء ١٩ ضابطاً في الجيش العراقي تم اعتقالهم في شهري حزيران و تموز، و لا تزال طبيعة التهم الموجهة اليهم اضافة الى اماكن و ظروف اعتقالهم اموراً مجهولة. كما نشرت ذات المنظمة قائمة باسماء عشرة اشخاص قيل بأنهم عادوا للعراق من ملاجئهم في تركيا و ايران و سوريا استجابة لعفو عام صدر بحق الهاربين من الخدمة العسكرية، اختفوا بعدها في غياهب سجون الاجهزة الامنية.

لم يلتزم العراق باعادة عدد كبير من المواطنين الكويتيين كانوا قد اقتيدوا الى العراق ابان غزو الاخير للكويت الى ديارهم او الاعلام بوجودهم.، على الرغم من الزام العراق بذلك في قرار مجلس الامن الدولي المرقم ٦٨٧. تقدر القوائم التي اعدتها حكومة الكويت بشأن مواطنيها المحتجزين في العراق عددهم بحوالي ٨٥٠ شخص في اواخر عام ١٩٩٢، و لايزال مصير هؤلاء الاشخاص مجهولاً رغم جهود الهيئة الدولية للصليب الاحمر.

ج.التعذيب واساليب المعاملة والعقاب اللاانسانية او القاسية او المهينة الاخرى.

يمارس التعذيب بشكل روتيني من قبل الجهات الامنية رغم ما نص عليه الدستور العراقي بمنع استخدامه. و تشمل الاساليب التي تتبعها هذه الجهات الصعق الكهربائي للاعضاء التناسلية و النقاط الحساسة الاخرى في الجسم و الضرب و الحرق باستخدام المكواة و التعليق من المراوح السقفية و تعريض الجلد للحوامض و الاغتصاب و التهديد باغتصاب الاقارب و كسر الاطراف و الحرمان من الماء و الطعام. كما سجلت حالات تشويه كالخصي و استئصال العيون. تشير طبيعة الهيكل المركزي للنظام العراقي بأن التعذيب و الاساليب الفظيعة الاخرى هي عنصر اساسي في سيطرة النظام على البلاد، و ان التخطيط لها يتم على ارفع المستويات.

اصدر مراقب الامم المتحدة الخاص تقريراً حول الادعاءات بحصول اغتصاب منهجي بأمر من السلطات العراقية. وجد التقرير بأن بعض النساء يغتصبن لاجل ابتزازهن ليصبحن مخبرات للاجهزة الامنية، كما تشير تقارير اخرى بأن بعض النساء يمارس الاغتصاب بحقهن كاسلوب من اساليب التحقير.

تشير مصادر موثوقة بأن معتقل الراشدية الواقع على نهر دجلة شمال التاجي يحوي غرفاً للتعذيب، كما ان سجناً آخر يقع في الشماعية يستخدم كمركز للتعذيب. اما معتقل الرضوانية (لاحظ ١-ا) فمعروف كموقع للتعذيب و القتل الكيفي.

د.الاعتقال والحبس والنفي الكيفي.

على الرغم من منعها من قبل الدستور و اللوائح القانونية، فإن الاعتقال و الحبس الكيفي تمارس بشكل روتيني في العراق و تعتبر عنصراً مساهماً مهماً في اشاعة جو الرعب العام في البلاد، كما اشار الى ذلك مراقب الامم المتحدة الخاص في تقريره في شباط ١٩٩٢. لايمكن فصل الاعتقال الكيفي عن سواه من المخالفات الاخرى - ففيما يخص هذه المخالفات كالتعذيب و الاختفاء القسري و الاعدام الفوري او الكيفي، يكون الضحايا قد اعتقلوا كيفياً قبل تعريضهم لها. في حقيقة الامر إن الاعتقال و الحبس الكيفي يكون غالباً مقدمة لمخالفات اكثر خطورة.

تعتبر قضية آية الله العظمى ابوالقاسم الخوئي (الذي كان يبلغ الثالثو التسعين من العمر) نموذجاً لممارسات الحكومة. ففي آذار ١٩٩١ اعتقلته السلطات و معه المئات من رجال الدين الشيعة ضمن حملة استهدفت من اشتبه بممارستهم نشاطات معارضة للحكومة، و اقتادته الى بغداد حيث اجبر على ترديد تصريحات مؤيدة للحكومة. عندما كان رهن الاعتقال تعرض الخوئي الى زيارات مهينة من قبل زوار اجانب حيث اجبر على ترديد التصريحات المؤيدة للنظام. عندما ساءت صحة الخوئي، منعت الحكومة عنه العلاج لمدة اسبوعين قبل ان تسمح لفريق طبي دولي بمراجعته. توفي الخوئي في تموز وهو رهن الاقامة الجبرية في النجف، و منعت السلطات عندذاك دفنه علناً او اقامة مجالس العزاء التقليدية. و لايزال مصير حوالي ١٥٠ شخصاً من افراد عائلته و مؤيديه و عوائلهم مجهولاً، عدا شخص واحد باكستاني الجنسية تم الافراج عنه.

نشرت احدى جمعيات حقوق الانسان قائمة باسماء و مهن ١٤٦ تركماني عراقي من منطقة كركوك اعتقلوا منذ ايار و حزيران ١٩٩٢ (لاحظ ١-ا حول اعدام ١٥ شخصاً من اعضاء هذه المجموعة.)

وردت تقارير موثوقة بأن الجبهة الكردية العراقية منعت اللجنة الدولية للصليب الاحمر من زيارة اسرى حزب العمال الكردي الذين تحتجزهم و بأن هؤلاء الاسرى قد سلموا الى المسؤولين العسكريين الاتراك.

على الرغم من عدم علمنا بوجود سياسة عراقية بنفي المواطنين الى خارج البلاد، فإن رفض السلطات العراقية السماح لعشرات الالوف من الاكراد و التركمان بالعودة الى دورهم تعني بالنتيجة وجود سياسة نفي داخلية (لاحظ ٢-د).

ه. حرمان المتهمين من محاكمات علنية عادلة

على الرغم من ان نظام المحاكم الثورية قد الغي بموجب قرار صدر عن مجلس قيادة الثورة عام ١٩٩١، فإن هذا التغيير كان تغييراً شكلياً ليس الا. لايزال العراق يحتفظ بنظام قضائي ذو فرعين، فرع متميز تخضع له كل القضايا ذات الصفات الامنية، و فرع آخر اعتيادي تخضع له القضايا الاخرى.

تشمل القواعد الاجرائية المعمول بها في المحاكم الاعتيادية (غير الامنية) العديد من القواعد القانونية المعترف بها دولياً. فهي تشمل التحقيق من قبل الشرطة و من ثم من قبل قاضي للتحقيق الذي يقرر اما احالة الدعوى الى المحاكم او الغائها.

تكون المرافعات من هذا النوع علنية و للمتهم الحق في الاستشارة القانونية (على نفقة الدولة اذا كان من غير المقتدرين)، و تكون لائحة الاتهام و الاثباتات متوفرة لمحامي الدفاع. يصدر القضاة الاحكام في القضايا الجنائية، و لا يوجد نظام محلفين. بالامكان استئناف الاحكام في محاكم الاستئناف و من ثم في محكمة التمييز و هي المحكمة العليا في العراق.

ليس هناك وجود للمحاكم الشرعية الاسلامية بمعناها التقليدي في العراق، و تقوم محاكم الشؤون العائلية بتطبيق الشريعة حسب التقاليد العراقية.

تعنى المحاكم الامنية الخاصة بانواع عديدة من التهم، بضمنها التجسس و الخيانة و المعارضة السياسية السلمية و التهريب و مخالفات التحويل الخارجي و الاتجار بالمخدرات. تكون وجهة نظر هذه المحاكم للقضايا المحالة اليها - كما كانت وجهة نظر المحاكم الثورية الملغاة - هي ترجيح المصلحة السياسية للنظام على حقوق المتهم، فتؤخذ الاعترافات التي يحصل عليها باستخدام التعذيب بعين الاعتبار، بل قد تكون الاعترافات من هذا النوع هي الاساس في التجريم. من الممكن من الناحية النظرية استئناف احكام هذه المحاكم لدى رئيس مجلس قيادة الثورة، الا ان الواقع يشير الى تنفيذ احكام الاعدام بعد فترة وجيزة جداً من الانتهاء من المرافعات.

يشمل منع المعارضة السياسية العديد من النشاطات في العراق، و قد تم سجن الالوف بدون تهمة او محاكمة او بعد محاكمات لا تعتمد المعايير الدولية للنزاهة و العدالة. يصعب تقدير عدد السجناء السياسيين في العراق بالنظر لندرة اعتراف الحكومة باعتقال او سجن المواطنين.

و - التدخل الكيفي في سرية العائلة و المنزل و المكاتبات و الاتصالات

تتجاهل الحكومة باستمرار بنود الدستور التي تكفل حرية الفرد في السرية و بالاخص في القضايا التي تعتبر ذات مساس بالامن القومي. لا تلتزم القوات العسكرية و الامنية العراقية بالضمانات التي يمنحها الدستور فيما يتعلق بحرمة المنازل اثناء العمليات التي يقومون بها و بالاخص في جنوب البلاد.

ان التعريف العراقي الواسع للمخالفات الامنية قد تم توسيعه لاستثناء السلطات و في كافة الحالات تقريباً من الشرط القانوني الذي يقضي باستحصال امر تفتيش قبل دخول منازل المشتبه فيهم.

و على الرغم من الضمانات الدستورية بشأن سرية الاتصالات البريدية و البرقية و الهاتفية، فإن الرقابة الهاتفية و البريدية تعتبر امراً مألوفاً.

تقوم شبكات المخبرين الواسعة الانتشار و التي يسيطر عليها الجهاز الامني و حزب البعث العربي الاشتراكي بمنع النشاط السياسي المعارض و زرع خوف النظام في النفوس.

القسم الثاني- احترام الحقوق المدنية

ا - حرية التعبير و الصحافة

لاوجود لحرية التعبير و حرية الصحافة في العراق، كما لا يوجد تسامح مع المعارضة السياسية. تمتلك الحكومة و حزب البعث العربي الاشتراكي كافة وسائل الاعلام المطبوعة و وسائل البث، و تديرها كآلات دعائية للنظام. لا تنشر وجهات نظر المعارضة، كما تقوم الحكومة بين الآونة و الاخرى بالتشويش على البرامج الاخبارية التي تبثها الاذاعات الاجنبية كصوت امريكا و هيئة الاذاعة البريطانية و الاذاعات التي تديرها حركات المعارضة العراقية من الدول المجاورة.

وعد مسؤولو النظام في النصف الثاني من عام ١٩٩١ باصدار القوانين التي تضمن حرية الصحافة، الا ان شيئاً لم يتمخض عن هذه الوعود.

ب - حرية التجمع السلمي و حرية تشكيل الجمعيات

لايجوز للمواطنين العراقيين التجمع او التنظيم بشكل قانوني لاي سبب سياسي عدا تأييد النظام.

اضافة لذلك، فإن تنظيمين هما الحزب الشيوعي و حزب الدعوة الاسلامية محظوران و تعتبر عضوية اي منهما جريمة يعاقب عليها بالاعدام. و رغم الحاح المسؤولين العراقيين بأن عقوبة الاعدام لم تنفذ في حالات كهذه، الا ان المراقب الخاص للامم المتحدة لديه تفاصيل معززة بالصور لخمسين شخصاً اعدموا لعضويتهم في احد هذين التنظيمين.

ج - حرية العبادة

في حين كان حزب البعث العربي الاشتراكي يحاول دوماً التقليل من اثر الخلافات الدينية من خلال دعوته للقومية العلمانية، فإن عضوية جماعة دينية ما تبقى امراً مهماً بالنسبة لمعظم العراقيين.

تنظم الحكومة امور الطائفة الاسلامية بموجب قانون صدر عام ١٩٨١ يعطي وزارة الاوقاف و الشؤون الدينية صلاحيات ادارة الاماكن الدينية و تعيين رجال الدين و نشر المطبوعات الدينية و تنظيم المشاركة في المجالس و الاجتماعات الدينية.

رغم الضمانات القانونية للمساواة بين الاديان و الطوائف، فإن الحملة التي قامت و تقوم بها الحكومة ضد الشيعة في جنوب البلاد تشير الى تعصب شديد ضد هذه الطائفة. تماثل هذه الحملات تلك التي شنتها الحكومة في عام ١٩٩١ عندما قامت بتدمير مساجد الشيعة و مكتباتهم عند قمعها للانتفاضة التي تفجرت في ربيع تلك السنة. كما تقوم الحكومة باعتقال رجال الدين الشيعة كيفياً. اضافة لذلك، فإن الحكومة تحاول، مستخدمة الضغط، التدخل في عملية اختيار المرجع الذي سيخلف المرجع الراحل آيةآلله الخوئي (لاحظ ١-د).

منذ الانتفاضة و الجيش العراقي يحكم قبضته على المراكز الشيعية المهمة في كربلاء و النجف. و يشير تقرير لاحدى منظمات حقوق الانسان بأن ممارسة النشاطات الدينية مقيد جداً في هاتين المدينتين.

كان تدخل الحكومة في الشؤون الدينية للطائفة المسيحية البالغ تعدادها ٣٠٠,٠٠٠ نسمة قليل نسبياً. يضمن القانون لهم حرية العبادة في كنائسهم، الا انهم لا يستطيعون عقد الاجتماعات خارج الكنائس. و لكن كون معظم المسيحيين يعيشون في شمال البلاد جعلهم عرضة للحملات العسكرية التي شنها النظام على تلك المنطقة اضافة الى المقاطعة الاقتصادية التي يفرضها النظام.

تناقص تعداد الطائفة اليهودية من ١٥٠,٠٠٠ بعيد الحرب العالمية

الثانية الى ما يقارب ١٥٠ شخصاً اليوم يعيش معظمهم في بغداد. لم تتوفر شواهد تشير الى اي اضطهاد ظاهر لليهود، الا ان النظام يقيد سفرهم (بالاخص الى اسرائيل) و اتصالهم بالجماعات اليهودية في الخارج.

لا يمنع القانون العراقي اعتناق الفرد ديناً آخر، ولو ان المجتمع (الاسلامي) لا يتقبل المسلمين الذين يعتنقون ادياناً اخرى.

د - حرية التنقل ضمن البلد و حرية السفر الخارجي و الهجرة و العودة الى البلاد.

تعتبر المناطق الحدودية الحساسة اضافة الى العديد من المناطق ذات الحساسية الامنية مناطق ممنوعة لكافة المسافرين. تنتشر نقاط التفتيش على الطرق الرئيسية و خارج المدن الكبرى. في حين نصت قرارات الامم المتحدة ٦٩٩ و ٧٠٧ على حرية تنقل مفتشي الامم المتحدة المسؤولين عن تدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية، تقوم السلطات و باستمرار بمنع و عرقلة حرية تنقل المفتشين الدوليين. و بينما يدعو قرار الامم المتحدة ٦٨٨ الحكومة العراقية الى توفير حرية التنقل لمسؤولي المعونات التابعين للامم المتحدة في كافة انحاء العراق، قامت الحكومة بمنع هؤلاء المسؤولين من دخول مناطق عدة من جملتها اهوار الجنوب.

حدد قرار صدر عام ١٩٩٢ عدد السفرات التي يستطيع المواطنين القيام بها الى خارج العراق بسفرتين في العام الواحد، و لايزال شرط استحصال المرأة المتزوجة موافقة زوجها قبل السماح لها بالسفر ساري المفعول. ليس هناك مانع قانوني للهجرة الى خارج البلاد او اي تحديدات بهذا الصدد بالنسبة للاقليات، الا ان المهاجرين يضطرون في اغلب الاحيان الى ترك ممتلكاتهم بسبب صعوبة تصدير الاموال. تعتبر مخالفات التحويل الخارجي جرائم امنية و تعاقب باشد العقوبات.

هناك اثباتات مقنعة بأن النظام كان يحاول الاستمرار في سياسته المتحيزة في اعادة التوطين و التي مارسها طوال السنين الماضية، حيث ادي التهجير القسري و تدمير القرى الى منع المئات من الاكراد و الآشوريين و التركمان من ممارسة حقهم في اختيار مكان سكنهم.

يبدو ان الاهداف الرئيسية للحملات التي شنتها و تشنها الحكومة ضد الاكراد و ضد سكان الاهوار الجنوبية هي اجبار السكان على الانتقال من مناطق سكناهم النائية الى مناطق معمورة يسهل على الحكومة فيها السيطرة عليهم. تشير تقارير عديدة بأن الحكومة توفر الحوافز المادية للعوائل العربية من وسط البلاد لتشجيعهم على نقل مكان سكناهم الى الشمال.

نتيجة لهذه السياسات و للقمع الدموي الذي واجهت الحكومة به انتفاضة ١٩٩١، اضطر ١,٥ مليون مواطن عراقي (حوالي ١٠٪ من مجموع السكان) الى مغادرة بلدهم. لجأ معظم هؤلاء الى البلدان المجاورة كايران و تركيا و السعودية و الكويت، بينما لجأ آخرون الى الاردن و سورية. تقدر مفوضية الامم المتحدة للاجئين عدد الموجودين حالياً خارج البلاد بحوالي ١٠٠,٠٠٠، فقد عادت الغالبية العظمى من اللاجئين، و الاكراد منهم على وجه الخصوص، الى المنطقة الشمالية التي منع الحلفاء تحليق الطائرات العراقية في سمائها، و الى المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة. اما بالنسبة للذين لايزالون خارج البلاد، فان ٤٥,٠٠٠ منهم يقيمون في ايران و ٢٢,٠٠٠ في السعودية و ٨٠٠٠ في تركيا.

لايزال قرار مجلس قيادة الثورة الصادر سنة ١٩٨٧، و الذي يجبر الطلبة العراقيين الذين يدرسون خارج البلاد و الذين يرفضون العودة الى البلاد بدفع قيمة التعليم الذي تلقوه داخل و خارج العراق للحكومة، ساري المفعول. و يذكر ان هذا القرار ذو اثر رجعي و يشمل كافة الطلبة الذين رفضوا العودة منذ ١٩٨٣/٥/١٦ عندما بدأت الحكومة تطالب الموظفين الذين يتركون خدمتها قبل ان يقضوا عشرين سنة في الخدمة بدفع قيمة تعليمهم. و يتم تقاضي هذه المبالغ بمصادرة الاملاك، و قد يؤدي عدم الدفع الى سجن اقرباء الطالب.

على الطالب ان يوفر كفيل قبل السماح له بالسفر للدراسة، و يكون هذا الكفيل اضافة الى والدي الطالب مسؤولين عن عودته الى البلاد عند اكمال دراسته.

على الاجانب المتزوجين من مواطنين عراقيين و الذين يقيمون في العراق لمدة تتجاوز خمس سنوات اكتساب الجنسية العراقية او مغادرة العراق. و قد ادى اكتساب العديد من هؤلاء للجنسية العراقية الى شمولهم بقيود السفر. قلص قرار لمجلس قيادة الثورة صدر في آذار ١٩٨٤ الفترة اللازمة لحصول الاجنبي او الاجنبية المتزوجين من عراقيين عاملين في الحكومة على الجنسية العراقية الى سنة واحدة. و يواجه المواطن العراقي عقوبات عديدة جراء عدم الامتثال لهذا القرار منها فقدان الوظيفة و غرامة مادية كبيرة و مطالبته بدفع قيمة تعليمه.

لا يعترف العراق بمبدأ الجنسية المزدوجة، و قد منع العديد من العراقيين ذوي الجنسية المزدوجة و على وجه الخصوص ابناء الآباء العراقيين و الامهات الاجنبيات، منعوا من السفر الى بلد جنسيتهم الثاني. و قد اجبر البعض، و بضمنهم مواطنين امريكان، على الالتحاق بالجيش العراقي أبان حرب الخليج.

القسم ٣- احترام الحقوق السياسية وحق المواطنين في تغيير حكومتهم.

لايتمتع المواطنون العراقيون بحق تغيير حكومتهم. يحصر النشاط السياسي في اعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي البالغ عددهم زهاء ١,٥مليوناً (٨٪ من السكان). يحكم هذا الحزب البلاد بموجب دستور ١٩٦٨ المؤقت، و يمارس مجلس قيادة الثورة الصلاحيات التنفيذية و التشريعية. يخضع المجلس الوطني كلياً للسلطة التنفيذية. جرت آخر انتخابات لمجلس الوطني المكون من ٢٥٠ مقعداً في نيسان من عام ١٩٨٩.

لايزال صدام حسين يمارس سلطة حاسمة على كل الاجهزة الحكومية بصفته رئيساً للجمهورية و رئيس لمجلس قيادة الثورة و امين عام حزب البعث العربي الاشتراكي. و تعتبر العلاقة الشخصية بصدام حسين اكثر اهمية بالنسبة لتسلق السلم السياسي من عضوية حزب البعث او عضوية اي اتجاه فكري. ينتمي معظم المسؤولين الكبار في الحكومة العراقية الى عائلة الرئيس او هم اصدقاء قدماء من بلدته تكريت.

يشكل حزب البعث العربي الاشتراكي بمعية حزبين كرديين صغيرين موالين للحكومة الجبهة الوطنية و القومية التقدمية التي تعتبر بالاساس اداة تأييد للحكومة. ازيح الحزب الشيوعي من هذه الجبهة و اعتبر حزباً غير قانوني في عام ١٩٧٩ (لاحظ ٢-ب).

لاتعتبر عضوية حزب البعث شرطاً لتبوأ المناصب العسكرية و السياسية العليا و لا لعضوية المجلس الوطني، الا انها ضرورية لاجل الحصول على النفوذ السياسي. تحضر المنظمات السياسية المعارضة و يتم قمعها بشدة.

قام مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٩١ باستصدار قانون سمح بموجبه نظرياً بتأسيس الاحزاب السياسية، الا ان هذا القانون في حقيقة الامر اكد المركز القيادي لحزب البعث لانه منع تأسيس الاحزاب التي لا تبدي التأييد الكامل لصدام حسين و الحكومة الحالية. على الاحزاب المؤسسة بموجب هذا القانون ان تتخذ من بغداد مقراً لها، كما يحرم عليها اتخاذ صبغة او طابع اثني او ديني. تمنع هذه الشروط المعارضين من الشيعة في الجنوب و الاكراد و الآشوريين و التركمان في الشمال من تشكيل المنظمات السياسية القانونية.

القسم ٤ - موقف الحكومة من التحقيق الذي تجريه المنظمات الدولية وغير الحكومية في الخروقات المزعومة لحقوق الانسان.

تسيطر الحكومة العراقية على منظمة حقوق الانسان الوحيدة المرخص بها في البلاد. و تقوم هذه المنظمة روتينياً بتأكيد نفي الحكومة لوقوع اي خروقات لحقوق الانسان.

في سنة ١٩٩٢ تعرضت كل من منظمة العفو الدولية و منظمة (Middle East Watch) الى تجارب مماثلة مع الحكومة العراقية. فقد وافقت بغداد مبدئياً على استقبال ممثلي المنظمتين و لكن عندما وضعت المنظمتان شروطهما (على سبيل المثال حرية التنقل داخل البلاد و تسهيلات واسعة في مساءلة المسؤولين و الحصول على الوثائق و السماح لهم باستجواب المعتقلين على انفراد و فحصهم طبياً)، لم تحصلا على موافقة الحكومة العراقية على زيارة البلاد.

سمحت الحكومة لمراقب الامم المتحدة الخاص بزيارة البلاد في اوائل ١٩٩٢، الا انها لم تسمح له بتقصي الاوضاع في المناطق التي يشك في ان خروقات حقوق الانسان تقع فيها. فبسبب الطبيعة المزمنة للخروقات و بسبب رفض الحكومة الواضح للتحقيق او التعاون في التحقيق، فقد اوصى المراقب الخاص بارسال فرق مراقبة تقيم في العراق، الا ان الامم المتحدة لم تضع هذا المقترح موضع التنفيذ بعد.

لم يطبق العراق البند الخاص بتوفير حرية الحركة لعاملي المساعدات الانسانية الوارد في قرار مجلس الامن الدولي ٦٨٨. فطوال عام ١٩٩٢، قامت الحكومة العراقية بتهديد و عرقلة اعمال و الاعتداء على موظفي الامم المتحدة و المنظمات الغير حكومية الاخرى. قام عملاء النظام بتدمير او التسبب باضرار في معداتهم، كما منع عاملون آخرون من دخول البلاد.

رفض النظام اصدار تأشيرات دخول لحرس جدد ارادت الامم المتحدة ارسالهم لحماية عملياتها و موظفيها في العراق، و ذلك لاستبدال الحرس الذين انتهت مهامهم. استطاعت الحكومة العراقية، بمنعها مجئ الحرس الجدد، و بعرقلتها اعمال الحرس الموجودين اصلاً، نجحت في خفض عددهم من ٥٠٠ الى ١٠٠ في اوائل ١٩٩٢.

توصلت الحكومة في تشرين الثاني ١٩٩٢ الى مذكرة تفاهم مع الامم المتحدة حول عمليات المنظمة في العراق. نصت المذكرة على زيادة عدد الحرس و لكنها سمحت لهم بالعمل في الشمال فقط. مع ذلك استمرت الحكومة في عدم التزامها بما تضمنه القرار ٦٨٨ من عدم التعرض لجهود المجتمع الدولي في توفير المساعدة الانسانية للشعب العراقي. فقد زرع عملاء النظام قنابل انفجرت في الشاحنات التي تنقل المعونات من تركيا الى شمال العراق.

تستمر الحكومة العراقية في رفضها الاستفادة مما يخولها اياه القرارين ٧١٢ و ٧٠٦ اللذان يسمحان للعراق ببيع النفط و استعمال العوائد في شراء المواد الغذائية على ان توزع بالتساوي على السكان باشراف الامم المتحدة.

القسم ٥ - التمييز المبني على العنصر و الجنس و الدين و اللغة و الموقع الاجتماعي.

لا تعكس بنية المؤسسات السياسية و الاقتصادية في العراق الاختلافات الثقافية و الدينية و اللغوية الواسعة التي يتميز بها المجتمع العراقي.

فقد سيطر العرب السنة البالغة نسبتهم حوالي ١٢٪ من السكان على البلاد منذ استقلالها عام ١٩٣٢. اما العرب الشيعة الذين تبلغ نسبتهم ٦٠٪ من السكان و يعيش اغلبهم في بغداد و الجنوب، فهم يتعرضون و لفترة طويلة الى القهر الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي.

لقد تعرض شيعة الجنوب كشعب مثلهم مثل الاكراد في الشمال الى اضطهاد شديد، شمل الترحيل القسري على نطاق واسع و اغلاق و تدمير المدارس و الجوامع و الاضرحة و المكتبات (لاحظ ١-١).

تعرض الاكراد الذين يشكلون ١٧٪ من السكان الى الاضطهاد السياسي و الاقتصادي رغم التمثيل المحدود الذي يتمتعون به في الحكومة. يخدم الاكراد في الجيش العراقي، و يوجد بينهم ضباط، الا انهم يستبعدون عن المراكز العليا في الجيش.

يعتبر نظام توزيع المؤن الذي انتهجته الحكومة بعد حرب الخليج نموذجاً للتمييز الذي تمارسه ضد الاكراد و الشيعة. فقد شمل الحصار الكامل الذي فرضته الحكومة على الشمال الحاجات الاساسية كالطعام و الدواء و الوقود. قامت الحكومة بسحب كافة موظفيها من المنطقة الشمالية عندما بدأت بممارسة الحصار في تشرين الاول ١٩٩١، مما زاد في فوضى الاوضاع التي تؤثر على كافة السكان بمن فيهم التركمان و الكلدانيين و الآشوريين و الاكراد. لقد تسبب الحصار بمشقة كبرى للسكان في شتاء ١٩٩١-١٩٩٢ و من المتوقع ان يتسبب بالمثل في شتاء ١٩٩٢-١٩٩٣.

يتسبب الحصار المفروض على الجنوب في مشقة للسكان، و بالاخص فيما يتعلق بالاحتياجات الغذائية و الصحية للسكان. فبينما تعمل كل منشآت تصفية المياه في بغداد بشكل طبيعي، نلاحظ ان المنشآت الموجودة في المنطقة الجنوبية قد اهملت.

لم تتعرض الاقلية المسيحية في العراق الى تمييز ديني واضح، الا ان بعض الكنائس قد استهدفت في انتفاضة ١٩٩١، و قد قال بعض المسيحيين الفارين الى تركيا بأن سبب هربهم و اصرارهم على البقاء في تركيا هو اضطهاد الحكومة لهم اضافة الى الاضطهاد الذي واجهوه من قبل الاغلبية الكردية في الشمال. لقد تعرض الاكراد كسائر سكان المنطقة الشمالية الى الحملات العسكرية و الحصار الاقتصادي التي قامت بها السلطات العراقية.

ليس في العراق قيود على استخدام الاقليات لغاتها. تعتبر اللغة الكردية لغة رسمية تستخدم في وسائل الاعلام و المدارس في المنطقة

الكردية، ولو ان المناهج الرسمية تتجاهل التاريخ و الحضارة الكردية. بامكان التركمان النشر بلغتهم، كما يستعمل الآشوريون اللغة الآرامية اضافة للعربية. يحمل المواطنون الذين يعتبرون ذوو اصول ايرانية وثائق خاصة، و يحرمون من الوظائف و المراكز الجيدة.

اخذ حزب البعث على عاتقه مساواة المرأة بالرجل. تشكل النساء ٢٠٪ من القوة العاملة العراقية. لقد سنت القوانين التي تحمي النساء من الاستغلال في محل العمل و من المضايقة الجنسية، و للسماح للنساء بدخول الجيش و الجيش الشعبي و قوات الشرطة، و لاجبار الاهالي على تعليم بناتهم، و لضمان حقوق المرأة عند الطلاق و تملك الاراضي و حق الانتخاب و الترشيح للمجلس الوطني.

لايعرف الكثير عن حالات العنف ضد النساء، كضرب الزوجات و الاغتصاب، فهذه الحالات تعالج عادة ضمن النظام الاسري العراقي المغلق. لا يوجد نقاش عام حول هذه المواضيع، كما لاتوجد احصائيات رسمية. يعتبر العنف المفرط ضد النساء سبباً للطلاق و التهم الجنائية، الا ان القضايا من هذا النوع نادرة الحصول في العراق.

القسم٦- حقوق العمال

ا - حرية التنظيم.

لاوجود لنقابات عمالية مستقلة عن السيطرة الحكومية في العراق. يصف قانون تنظيم عمل النقابات المهنية لعام ١٩٨٧ هيكلاً احادياً للعمالة المنظمة. لعمال القطاع الخاص و القطاع المختلط و التعاونيات الحق في الانتساب الى لجان نقابية محلية، بينما يحرم الموظفين الحكوميين و عمال المؤسسات الحكومية من هذا الحق.

تتصل اللجان النقابية المحلية بالنقابات العمالية و التي تعتبر بدورها جزء من الاتحادات العمالية في المحافظات. يعتبر الاتحاد العام لنقابات العمال العراقي رأس هذا الهرم، و هو يتصل بحزب البعث و يستخدم في الترويج لسياسات و افكار الحزب بين اعضاء الاتحاد. ينتسب الاتحاد الى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العربية و الى الاتحاد العالمي لنقابات العمال الذي يسيطر عليه الشيوعيون. على الرغم من تمتع العمال بالحق القانوني في الاضراب (بعد اعلام وزارة العمل بذلك)، الا اننا لا نعلم بحصول اي اضراب عمالي في العقدين الماضيين. في تقرير لها حول استخدام السلطات العراقية للعقوبات الجزائية ضد العمال الذين يشاركون في الاضرابات، قالت لجنة الخبراء المنبثقة عن اتحد الشغل العالمي (ILO) بأن الحق الوحيد بالاضراب المسموح به يتعلق باضراب العمال ضد ارباب العمل في القطاع الخاص الذين يرفضون الانصياع الى احكام محكمة التميز فيما يتعلق بنزاعات العمل.

ب- حق التنظيم والتفاوض الجماعي

لايعترف العراق بحق التفاوض الجماعي و تفرض الحكومة الاجور لعمال القطاع العام (اي غالبية العاملين). تفرض الاجور في القطاع الخاص من قبل ارباب العمل او يتم الاتفاق بشأنها بصورة منفردة بين رب العمل و العمال.

لا يحمي قانون العمل العمال من التحيز الذي يمارس ضد النقابات، و هو امر انتقد مرات عديدة من قبل لجنة الخبراء التابعة لمنظمة الشغل العالمية.

ج - منع العمالة القسرية

على الرغم من ان العمالة القسرية ممنوعة قانوناً، فان لجان الشغل العالمية قد لاحظت بأن قانون العقوبات العراقي يسمح بمعاقبة الموظفين و مستخدمي المصالح الحكومية المتهمين بمخالفة نظام العمل و الذي يتضمن الاستقالة من العمل بالسجن، الذي قد يتضمن الاشغال.

تذكر تقارير منظمة الشغل العالمية بأن عمالاً اجانب في العراق قد منعوا من انهاء عمالتهم و العودة الى بلدانهم بسبب الطائلة القانونية لهذا العمل.

د - الحد الادنى لعمالة الاطفال

يمنع قانوناً استخدام الاطفال دون سن ١٤ سنة، عدا في حالة عملهم في المصالح العائلية الصغيرة. الا ان الاطفال كثيراً ما يشجعون على العمل و حسب متطلبات مساعدة اسرهم.

ينص القانون على ان ساعات العمل الاسبوعية للعمال الذين تتراوح اعمارهم بين ١٤-١٨ سنة يجب ان تقل عن ساعات عمل البالغين.

ه - الظروف المقبولة للعمل.

يبلغ طول اسبوع العمل في المدن ستة ايام، و ٧-٨ ساعات يومياً بالنسبة لعمال القطاعين الخاص و المختلط. لا تسري هذه القياسات على العمال الزراعيين الذين تتراوح اوقات عملهم تبعاً للاتفاق بين العمال و رب العمل. يقوم الوزير المختص بتحديد اوقات عمل منتسبي وزارته.

تسري برامج السلامة المهنية على المؤسسات الحكومية، كما يفترض في مفتشي السلامة المهنية ان يراقبوا المؤسسات الخاصة بين الآونة و الاخرى. ■

صدام أمر باقصاء شبلي العيسمي عن قيادة البعث

مجلة المجلة - العدد ٦٨٠ / ١٧-٢٣ فبراير ١٩٩٣

كشفت مصادر مطلعة النقاب عن ان العراق استغل ما سمي بالمؤتمر الشعبي العربي الذي عقد في بغداد في اكتوبر (تشرين الاول) الماضي لعقد المؤتمر القومي لحزب البعث وضمان حضور المندوبين الى هذا المؤتمر من عدد من الدول العربية التي تحظر على حزب البعث مزاولة نشاطه بصورة علنية.

واكدت هذه المصادر ان الرئس العراقي صدام حسين منع الرئيس السوري الاسبق امين الحافظ المقيم في بغداد منذ زهاء عشرين عاما من حضور هذا المؤتمر، كما حال دون وصول مندوبين من بعض الدول العربية من الذين وجهوا انتقادات اليه بسبب غزو الكويت.

وحسب هذه المصادر فان الرئيس العراقي اعطى توجيهات الى المؤتمر القومي المذكور تقضي باقصاء شبلي العيسمي، السوري من جبل العرب، عن موقعه كأمين عام مساعد لحزب البعث. ويبدو ان العيسمي فهم الرسالة فأمتنع عن ترشيح نفسه لعضوية القيادة القومية.